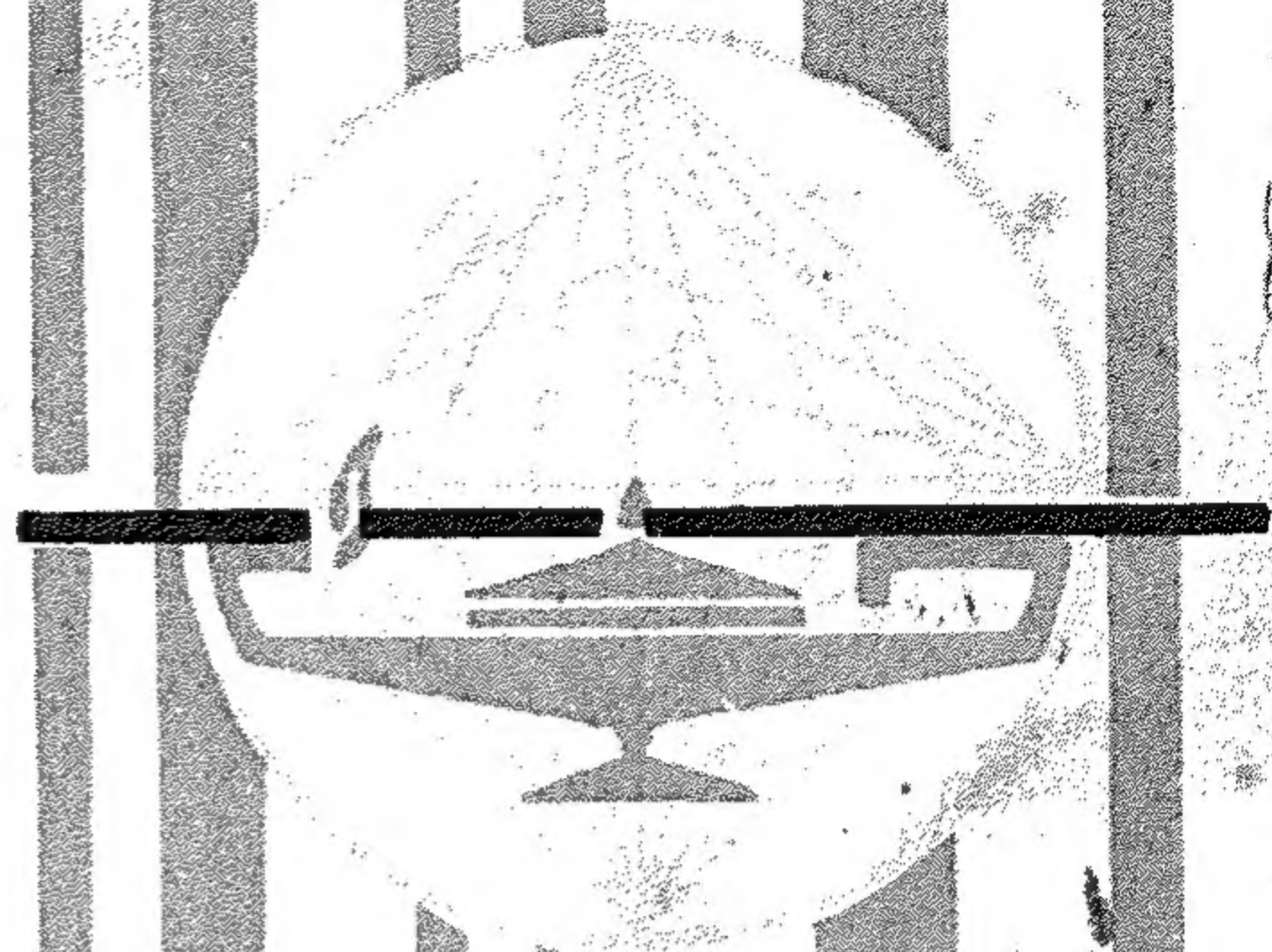


٧
أشهر الكتب الجديدة في العالم



الحكومة الخفية

ديفيد وايز
تأليف توماس روس
ترجمة جورج عزيزي

اهداءات ٢٠٠٤

أسرة أ / سيد أحمد متولى الجوهري
طنطا

الحكومة الخفيفة

اشتهر الكتب الجديدة في العالم

الحكومة الخفية

تأليف: ديفيد وايز

توماس روس

ترجمة: جورج عزيز



دار المعارف بمكة

١٩٦٥

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م.

المؤلفان

ديفيد وايز

في الرابعة والثلاثين من عمره . ولد في نيويورك ، وتخرج في جامعة « كولمبيا » . وانضم إلى أسرة تحرير صحيفة « نيويورك هيرالد تريبيون » في سنة ١٩٥١ ، ثم نقل إلى مكتب الصحيفة في واشنطن . وعين ، بعد انتخابات الرئاسة في سنة ١٩٦٠ ، مراسلا للصحيفة في البيت الأبيض . وفي سنة ١٩٦٣ رقي إلى منصب مدير مكتب الصحيفة في واشنطن . وقد اشترك مع « توماس روس » في تأليف كتاب « مسألة الطائرة "ي ٢" » .

توماس روس

في الرابعة والثلاثين من عمره . ولد في نيويورك ، وتخرج في جامعة « ييل » . خدم في البحرية برتبة ضابط إبان الحرب الكورية . ثم التحق بوكالتى الأنباء الدولية و « يونائيتدبريس » . وأصبح في سنة ١٩٥٨ أحد محررى مكتب صحيفة « شيكاغو صن - تايمز » في واشنطن . وحصل على منحة « نيمان » للقيام بأبحاث في جامعة « هارفارد » خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ .

الفكرة... والخطوة الأولى!

بقلم : محمد صنيح هيك

منذ وقت طويل ، ونحن جميعاً - في دار المعارف - نحس بأن هناك مكاناً في المكتبة العربية ينتظر سلسلة من الكتب عن الفكر المعاصر تتابع الحديد الذي ينشر في العالم كله وتضعه في أمانة بين أيدي القراء .

إن الكتب التي تنشر عن العالم المعاصر ، وفكره ، وتجاربه ، هي ثروة حية متحركة تصنع على الدوام غنى إنسانياً بغير حدود ، ولا بد للفكر العربي أن يكون على اتصال بهذا كله ، مباشر وقريب . ولقد سبقتنا محاولات إلى هذا الذي نطلبه . .

ونحن نعترف بهذه المحاولات ونقرّ بفضلها ، وإذا كنا نتصور أنه في مقدورنا المساعدة على تطويرها ، فذلك هو منهاج التقدم الإيجابي والحلاق كما يجب أن يكون ، أو على الأقل كما نتمنى أن يكون . . . جهود يضيف كل منها إلى الآخر ، ويبني فوقه إذا استطاع . . ومنذ بدأنا الاهتمام بهذه السلسلة عن الفكر المعاصر - تحت عنوان « أشهر الكتب الجديدة في العالم » - والإعداد لها ، فإن تصورنا لما نتمناه كان كما يلي :

- * حرية في الفكر تسبق خطط السياسة وضغوطها .
- * أمانة في الجهد تسبق ضرورة العجلة إسراعاً إلى السوق .
- * قيمة في العمل تسبق كميته .

* * *

وكان من حظي أن دار المعارف منحتني مكاناً في مجلس النشر الذي يتولى المساهمة في إصدار هذه السلسلة عن دنيا الفكر المعاصر .

ولقد كانت لي بعض الاقتراحات ، بينها هذا الكتاب بالذات

« الحكومة الخفية » الذى تبدأ به هذه السلسلة. ولهذا فإن زملائي — فضلاً منهم وحسن — ظن طلبوا إلى تقديم التجربة كلها . . ما دام اختياري قد أصبح بداية لها . . .

وفىما يتعلق بالسلسلة نفسها ، فلقد فعلت ، وقدمت — باقتضاب شديد — تصورنا لما تقصد إليه بها .

وفىما يتعلق بالكتاب نفسه « الحكومة الخفية » فأظننى لا أبالغ إذا قلت إن هذا الكتاب يعتبر كتاب السنة كلها بما يكشف عنه من خبايا ، ومن معان وراء هذه الخبايا . . ولعل ذلك أجدى وأهم .

ولقد صدر هذا الكتاب فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مطلع سنة ١٩٦٤ ، وظل طوال العام وبغير توقف يتصدر قائمة أكثر الكتب رواجاً . ولقد ترجم إلى معظم لغات العالم ، غير العربية بقدر علمى ، فيما عدا فصولاً منه متفرقة نشرتها بعض الصحف .

* * *

ولست أريد أن أتطرق إلى تلخيص للكتاب فى هذه المقدمة . . لكن موضوعه هو الدور الذى تقوم به وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة — على السواء . وإذا كنت لم أحاول تلخيص الكتاب ، فإننى أيضاً لا أريد أن أستخلص منه عبرة أو عظة . ذلك أتركه تماماً للقارئ . . فهو حق له . أقول بعد ذلك شيئاً واحداً :

« إن النص الذى نضعه اليوم أمام القارئ العربى ، نص كامل ودقيق . وفى كل ما سوف تقدمه هذه السلسلة فإن كمال النص ودقته سوف يكون شرطاً أساسياً وضماناً أكيداً لكرامة الفكرة وحسن تعبيرها عن نفسها . . . وإيماناً بشرف الكلمة .

محمد حسنين هيكل

الحكومة الخفية

في الولايات المتحدة اليوم حكومتان :

إحداهما مرئية ، والأخرى .. خفية !

الأولى هي الحكومة التي يقرأ عنها المواطنون في الصحف ، ويتلقى التلاميذ دروساً عنها في كتب التربية الوطنية . والثانية هي ذلك الجهاز المتشابه الخفي الذي ينفذ سياسات الولايات المتحدة في الحرب الباردة .

وهذه الحكومة الثانية الخفية تجمع المعلومات والأسرار ، وتدير أعمال التجسس ، وتضع خططاً سرية ، وتنفذها في كل أنحاء العالم .

والحكومة الخفية ليست هيئة رسمية ، وإنما هي مجموعة من الأفراد والوكالات ، غير ثابتة أو محدودة الشكل ، تستمد عناصرها من الحكومة المرئية . وهي ليست مقصورة على إدارة المخابرات المركزية – وإن كانت هذه الإدارة في قلبها – ولا هي مقصورة على الوكالات التسع الأخرى التي تضم ما يسمى بطائفة المخابرات وهي : مجلس الأمن القومي ، ووكالة مخابرات الدفاع ، ووكالة الأمن القومي ، والمخابرات العسكرية ، ومخابرات الأسطول ، ومخابرات سلاح الطيران ، ومكتب المخابرات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية ، ولجنة الطاقة الذرية ، ومكتب التحقيق الفيدرالي وإنما تضم الحكومة الخفية عدة وحدات ووكالات أخرى – فضلاً عن الأفراد – تبدو كأنها جزء طبيعي من الحكومة المألوفة ، بل إنها تمتد إلى شركات ومؤسسات يدل ظاهرها على أنها خاصة .

و « حكومة الظل » هذه تتحكم – إلى درجة بدأنا نلمسها – في

حياة ١٩٠,٠٠٠,٠٠٠ أمريكي . إن قرارات كبرى تتصل بالسلم أو الحرب تتخذ على غير علم من الشعب . وقد يستطيع مواطن مطلع أن يتصور ، في وقت ما ، أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعمل — جهاراً — في اتجاه معين ، بينما هي تعمل — سرا — في الاتجاه المضاد ، عن طريق الحكومة الخفية !

والحكومة الخفية منظمة جديدة نسبياً ، نشأت نتيجة لعاملين مترابطين هما : وصول الولايات المتحدة — بعد الحرب العالمية الثانية — إلى مركز بارز كدولة كبرى في العالم . . . ثم التحدى الذى واجهته هذه الدولة من جانب الشيوعية السوفيتية .

وهذا التحدى كان أخطر من أى تحد آخر سبق لهذه الجمهورية أن واجهته ، ذلك أن الاستراتيجية السوفيتية العالمية هددت حياة الأمة الأمريكية ، إذ استخدمت شبكة تجسس آلت على نفسها أن تنال من قوة الولايات المتحدة ومثلها العليا . ولكى تواجه الولايات المتحدة هذا التحدى بدأت تنشئ لنفسها جهازاً كبيراً للمخابرات والتجسس ، لم يلبث أن نما نموا هائلا على غير علم من الشعب ، وعلى غير أساس من الأساليب السياسية المألوفة . وعندما حل عام ١٩٦٤ كانت شبكة المخابرات قد نمت وأصبحت جهازاً خفياً هائلا ، يستخدم — سرا — زهاء ٢٠٠,٠٠٠ شخص ، وينفق سنوياً عدة مليارات من الدولارات ! .. ويقول « ألن و . دالاس » : « إن قانون الأمن القومى الذى صدر فى عام ١٩٤٧ جعل للمخابرات فى حكومتنا نفوذاً أقوى من النفوذ الذى تتمتع به المخابرات فى أية حكومة أخرى فى العالم » .

ولقد أصبحت الحكومة الخفية — من جراء حجمها الضخم وسريتها الشاملة — هدفاً للارتياح والنقد ، ولم يكن ثمة مهرب من ذلك . فلقد اتهمها بعض أعضاء الكونجرس ، وغيرهم من المواطنين ذوى النفوذ والاطلاع الواسع ، ومن بينهم الرئيس السابق « هارى س . ترومان »

بأنها تتبع سياسة خارجية خاصة بها ، وأنها تتوغل في شئون بلاد أخرى دون إذن من رئيس الجمهورية . ولم يستطع الشعب الأمريكي أن يقدر أو يزن هذه الاتهامات ، إذ أنه لا يكاد يعرف شيئاً عن الحكومة الخفية : فأسماء موظفيها في طي الكتمان ، ونشاطها سرى للغاية ، وميزانيتها مخفية في اعتمادات مالية أخرى . والكونجرس يرصد أموالاً لهذه الحكومة الخفية دون أن يعرف المبلغ الذي اعتمده ، أو الطريقة التي سينفق بها . والمفروض أن الحكومة الخفية تمتد عدداً من أعضاء الكونجرس بالمعلومات ، بيد أنهم لا يعرفون إلا القليل عن سير العمل فيها !

والمفروض كذلك أن السفراء الأمريكيين في العواصم الأجنبية يتصرفون بوصفهم أسمى الممثلين المدنيين لرئيس الولايات المتحدة ، ويقال لهم إن لهم السيطرة على وكلاء الحكومة الخفية . ولكن هل لهم هذه السيطرة ؟ إن أولئك الوكلاء يستخدمون وسائل مواصلات وشفرة خاصة بهم . ومن ثم قالت إحدى لجان الكونجرس إن سلطة السفراء إن هي إلا « وهم مهذب » !

وفي الداخل يقضى القانون بأن يترك رجال المخابرات كل شيء لمكتب التحقيق الفيدرالي ، غير أن لإدارة المخابرات المركزية أكثر من عشرين مكتباً بالمدن الكبرى في سائر أنحاء الولايات المتحدة ، لها دخل في كثير من ألوان النشاط ، كمحطات الإذاعة ، وشركات البواخر ، والجامعات . والمعتقد ، بوجه عام ، أن الحكومة الخفية تخضع لإشراف مجلس الأمن القومي ، ولكن الواقع أن كثيراً من قراراتها الكبرى لا تناقش مطلقاً في المجلس ، ذلك أن هذه القرارات تتخذ بواسطة هيئة إدارية صغيرة لا ينطق اسمها إلا همساً . وإلا فما عدد الأمريكيين الذي سمعوا عن « الجماعة الخاصة » (وهي معروفة كذلك باسم « جماعة ١٢/٥٤ ») ؟ إن اسم هذه الجماعة ، أو حتى وجودها نفسه ، لا يعرفه سوى عدد قليل جداً من رجال الحكومة الخفية .

إن نائب رئيس الجمهورية عضو في مجلس الأمن القومي بحكم القانون، ولكنه لا يشترك في مناقشات « الجماعة الخاصة ». ولقد كان ليندون جونسون، بوصفه نائباً للرئيس (قبل وفاة الرئيس كيندى) أكثر دراية بالأسرار الحكومية من سلفه، ولكنه لم يطلع على دخائل الحكومة الخفية إلا حين تولى رئاسة الجمهورية. ففي يوم ٢٣ نوفمبر عام ١٩٦٣ لم تكذ تنقضى ساعة على شروع جونسون في الاضطلاع بمهام الرئاسة، حتى رافقه « ماكجورج باندى » - الذى كان ممثل الرئيس كيندى الشخصى فى « الجماعة الخاصة » - إلى « حجرة المراكز »، وهى مقر خاص للقيادة يقع فى « غياهب » بدروم « البيت الأبيض ».

وقف الرئيس الحديد فى هذه الحجرة، تحيط به الخرائط السرية، والأجهزة الإلكترونية، وأجهزة الاتصال بالخارج. وأصغى إلى شرح رئيس الحكومة الخفية « جون أليكس ماكون »، مدير المخابرات المركزية وعضو « الجماعة الخاصة ». ومع أن جونسون كان يعرف جميع الأشخاص الذين يديرون الحكومة الخفية، ويلم بكثير من أعمالها، فإنه لم يشرع فى الاطلاع على حقيقة كيانها وأسرارها إلا فى ذلك الصباح.

وهذا الكتاب محاولة، فى حدود الأمن القومى، لإمالة اللثام عن طبيعة الحكومة الخفية، وحجمها، وقوتها. وليس الغرض منه أن يكون هنكاً للأسرار - مع أن معظم ما يحتويه لم ينشر من قبل فى أى مكان - وإنما هو محاولة لوصف منظمة أمريكية متوارية، من حق الشعب الأمريكى الذى يحولها أن يعرفها.

إن الفكرة التى دفعتنا إلى تأليف هذا الكتاب هى أنه ينبغى أن تستند حكومة الولايات المتحدة - حتى فى حالة الحرب الباردة - إلى « رضى المحكومين » كما يقول « تصريح الاستقلال ». ولا يمكن أن يكون هناك رضى ما دام المحكومون لا يعرفون ما يرضون عنه.

لقد ازداد شعور زعماء الأمة ، في الأوضاع القاسية التي تسود منتصف القرن العشرين ، بأنه يتعين عليهم أن يتخذوا وحدهم بعض القرارات ، دون أن يقرها الشعب — وفي سرية تامة — إذا أريد للأمة أن تعيش . ولقد اتسع نطاق الأعمال التي تقتضى اتخاذ قرارات سرية بسرعة ، وبالتالي نما حجم الحكومة الخفية بالنسبة نفسها . ولكن ، إلى أى حد تتفق هذه الحكومة الخفية مع نظام الحياة الأمريكية ، وهل هي ضرورية لصون هذا النظام ؟ . . وهل ستغير ، تدريجاً ، طبيعة النظم التي تسعى إلى صونها ؟ . . إذا أراد الشعب الأمريكي أن يجيب على هذه الأسئلة فلا بد له ، أولاً ، من أن يزداد فهماً للحكومة الخفية نفسها .

لقد قال توماس جيفرسون : « لست أعرف صمام أمان لسلطات المجتمع العليا إلا الشعب نفسه . وإذا اعتقدنا أن الشعب ليس على درجة من الاستنارة تمكنه من ممارسة حقه في الإشراف بفطنة ، فإن العلاج لا يكون بأن نحرمه من حق الإشراف ، وإنما يكون بتعزيز إدراكه وفطنته » .

هذا الكتاب هو — إذن — محاولة لتوفير الشعب الأمريكي . إنه يبسط تاريخ الحكومة الخفية : كيف أنشأها الرئيس ترومان ؟ وكيف اضطلعت بمهامها في عهد الرئيس أيزنهاور ، والرئيس كيندى ، والرئيس جونسون ؟ ويوضح كيف عملت الحكومة الخفية في واشنطن على توسيع نشاطها وتثبيت سلطتها ، وكيف قامت ، فيما وراء البحار ، بمحاولات لتأييد حكومات أو زعزعتها . ذلك أن الحكومة الخفية قامت ، فضلاً عن مجرد جمع البيانات والمعلومات ، بـ « عمليات خاصة » تدرج من الحرب السياسية ، إلى النشاط ذى الطابع شبه العسكرى ، إلى الغزو الشامل !

وهذه « العمليات الخاصة » قد تكون ضرورية في ظروف معينة ، وعلى أساس محدود محكم ، ولكن لا يمكن أن تصبح جسيمة مر

بحيث لا تتفق مع نوع المجتمع الذى يضطلع بها . وعندما يحدث ذلك تكون النتيجة كارثة . ولعل خير ما يصور ذلك ما حدث على شواطئ (كوبا) .

وسنبداً بقصة (خليج الخنازير) ، لأنها دخلت التاريخ ، ولأنها مثل ذو مغزى عميق للطريقة التى تعمل بها الحكومة الخفية :

٤٨ ساعة

كانت النجوم تتلألأ في سماء المنطقة الاستوائية الداكنة الزرقاء ، ولم يكن هواء الليل الدافئ يدل على أن الفجر أصبح وشيكاً . واتجه « ماريو زونيغا » بقاذفة القنابل (طراز ٢٦ ب) التي يقودها ، إلى بداية الممر عند حافة البحر الكاريبي .

ولم يكن يقطع صمت الليل في مطار « بويرتو كابينزاس » — بنيكارجوا — سوى صوت محركي الطائرة . وجلس الطيار الكوبي المنفى ، الطويل القامة ، وحده في غرفة قيادة القاذفة الضخمة ، إذ لم يكن قد تقرر أن يرافقه مساعد طيار في هذه المهمة . وكان رقم ٩٣٣ قد كتب على مقدمة طائرته بحروف سوداء . وعند ذيل الطائرة كتبت ثلاثة حروف هي F.A.R. ، وهي علامات سلاح « فيدل كاسترو » الجوي Fuerza Aerea Revolucionaria غير أن ماريو لم يكن أحد طياري كاسترو ، فقد أسندت إليه مهمة جوية غاية في السرية لإدارة المخابرات المركزية التابعة لحكومة الولايات المتحدة . وكانت إدارة المخابرات المركزية قد أمرت ، قبل ذلك ، بجر قاذفة القنابل إلى الممر وإطلاق رصاص مدفع رشاش عليها ، فأحدث ثقباً في مقدمتها — وهذه بعض أعمال التمويه التي تمت ليتنكر بها « زونيغا » ! — كما وضع في جيبه علبة سجائر كوبية أخذها من زميل له في اللحظة الأخيرة لتكتمل عملية التمويه . وكان قد حفظ عن ظهر قلب رواية معينة بالذات ، وكان عليه أن يطير إلى مطار ميامي الدولي الذي يقع على بعد ٨٣٤ ميلاً إلى الشمال الشرقي ، وهي رحلة تستغرق أكثر من أربع ساعات .

وعندما صدرت إشارة معينة ، انطلق « زونيغا » بطائرته الهادرة على الممر الذي يبلغ طوله ٦٠٠ قدم . حدث ذلك يوم ١٥ أبريل من عام ١٩٦١ ، وكانت الأحوال الجوية مواتية للطيران . وهكذا بدأت مهمته التي كان يرتهن بها نجاح أو فشل أجراً عملية في تاريخ إدارة المخابرات المركزية !

وقبيل أن ينطلق « زونيغا » بطائرته ، حطمت في الجو ، من المطار نفسه ، ثماني قاذفات قنابل أخرى من طراز « ب ٢٦ » ، وانطلقت تشق جناح الليل في الساعة الواحدة والدقيقة ٤٠ صباحاً ، بعد أن زودت بمقادير إضافية من البترول ، وثبتت في أسفل كل منها عشر قنابل زنة الواحدة ٢٦٠ رطلا . لقد تولى قيادتها كوبيون منفيون دربهم إدارة المخابرات المركزية واستخدمتهم . كانت كوبا هدفهم ، وكانت مهمتهم أن يحطموا سلاح طيران كاسترو قبل أن يستطيع التحليق في الجو .

وكان على « زونيغا » أن يهبط في مطار ميامي بعد تلك الغارة بمدة قصيرة ، وأن يذيع أن الغارة تمت من قواعد في الأراضي الكويتية نفسها ، وأنه قام بها مع طيارين آخرين فروا من سلاح طيران كاسترو . والحقيقة هي أن الطائرات التسع انطلقت جميعاً من « الوادي السعيد » وهو الاسم السري لقاعدة « بويرتو كابينزاس » . وكانت حكومة نيكاراغوا — بأمريكا الوسطى — قد وافقت سراً على الإذن للولايات المتحدة باستخدام القاعدة الجوية والميناء للقيام بعملية الغزو .

وبينما كان « زونيغا » منطلقاً شمالاً في جناح الليل إلى ميامي ، وجد متسعاً من الوقت لاستذكار الرواية التي أعدت له مرة أخرى . لقد اختاره مدربو إدارة المخابرات المركزية الأمريكيون — شخصياً — من بين الطيارين الكوبيين المنفيين . وكان أحد وكلاء إدارة المخابرات المركزية ويدعى « جورج » ، قد طلب متطوعين للاضطلاع بمهمة خاصة ، فتطوع ثلاثة رجال ، بيد أن رجال الإدارة أمطروهم بوابل من الأسئلة ليختبروا

انفعالاتهم في أقصى الظروف ، ووقع الاختيار على ماريو زونيجا لما أبداه من ذكاء وسرعة بديهة . وبدأ زونيجا يحفظ الرواية التي أعدت له ويتدرب على إلقائها في جلسات مع مدرّبيه ، حتى حفظها ، بل حلم بها أكثر من مرة ! وكانت التعليمات التي صدرت إليه تقضي ألا يبوح بشيء عن مهمته ، حتى بعد انقضاء عدة أعوام عليها .

وكان « زونيجا » طائراً ، في الوقت نفسه ، صوب زوجته « جيورجينا » وابنيه الصغيرين إدواردو وإنريك ، وابنتيه بياتريس وماريا كريستينا ، إذ كان قد تركهن في مأمن بمدينة ميامي ، في شقة بالشارع الغربي الجنوبي رقم ٢٠ ، حين انضم إلى المنفيين الذين كانوا يتدربون في أمريكا الوسطى على غزو بلادهم .

وإلى الجنوب الشرقي ، كانت القوة الجوية الضاربة ميممة صوب كوبا ، متطلعة إلى مشرق اليوم الجديد . وكان قد تقرر أن يقود الهجوم « لويزكوزم » وهو طيار قوى البنية كان يعمل في سلاح الطيران الكوبي وخطوط كوبا الجوية ، ثم فر من كوبا قبل ذلك بثمانية أشهر بينما كان يقود طائرتين أخريين في جناح « كوزم » - الذي أطلق عليه اسم « لندا » - الطياران : « ألفريدو كابلليرو » ، وهو شاب ممتلئ الجسم في الخامسة والعشرين من عمره ، و « رينيه جارثيا » . وكانا ، هما أيضاً ، يعملان في سلاح الطيران الكوبي . وكان هدف هذا الجناح مطار (سان أنطونيو دي لوس بانوس) ، وهو مطار حربي حيوي يقع على بعد خمسة وعشرين ميلاً ، إلى الجنوب الغربي من العاصمة (هافانا) .

ومن ناحية أخرى ، تولى « خوسيه كريسبو » ، الرشيق القصير القامة ، قيادة جناح « بوما » الذي طلب منه أن يضرب مطار (كامب ليريتد) في ضواحي هافانا بينما كان يقود القاذفتين الأخريين - في ذلك الجناح - الطياران : « دانييل فيرنانديز مون » ، الإسباني المولد ، والأعزب الوحيد بين هؤلاء الطيارين ، و « تشيرينو بيدرا » ، أصغر

الطيارين المنفيين ، (إذ كان يناهز الحادية والعشرين) . ولم يبق على قيد الحياة أى واحد من هؤلاء الطيارين أو مساعديهم بعد معركة (خليج الخنازير) . ومعنى ذلك أنه لم يكن قد بقى ، فى تلك الساعة ، من عمر رجال جناح « بوما » الستة — وهم ثلاثة طيارين وثلاثة مساعدين — سوى ثمان وأربعين ساعة !

وكان جناح « الغوريلا » الثالث يتألف من طائرتين فقط ، لا ثلاث ، تولى قيادتهما « جوستافو بونزوا » و « جونزالو هيريرا » . وكان هدفهما مطار (سانتياجو دى كوبا) ، فى إقليم أورينتى ، حيث كان كاسترو قد بدأ يزحف إلى السلطة فى جبال (سيرا مايسترا) ، قبل ذلك بخمسة أعوام !

* * *

وكان أسطول الغزو ، المكون من ست سفن ، مبحراً إلى كوبا فى حراسة سفن حربية أمريكية . وعلى ظهر الباخرة « هيوستن » الغاصبة بالحنود لم يستطع « ماريو أبريل » ، وكان فى التاسعة عشرة من عمره ، أن ينام ، فأتبع له أن يسمع أزيز سرب قاذفات القنابل فوقه . إنه جندى فى الوحدة الخامسة التابعة للكتيبة الثانية من فرقة المنفيين . وقد رفع بصره فرأى قاذفات القنابل من طراز « ب ٢٦ » — وكان قبل ذلك بشهرين يستعد فى ميامى للرحيل إلى معسكر التدريب فى جواتيمالا ، دون أن يطلع أحداً على القرار الذى اتخذته ! . . ومع ذلك فحين أيقظته والدته فى السادس والعشرين من فبراير — يوم عيد ميلاده التاسع عشر — أعطته مسبحة بدلا من الهدية التى كان يتوقعها ، قائلة إن المسبحة هى الشيء الوحيد الذى يسعها أن تقدمه له .

والآن ، على ظهر الباخرة « هيوستن » ، أدار هذا الشاب النحيل ، وهو فى ثياب القتال ، جهاز الترانزستور ليعرف ما إذا كان راديو (هافانا) سيصف الغارات ؟ !

ولسوف يظل ماريو غداً على ظهر الباخرة . . . وبعد غد ، سيواجه تجربته الأولى في القتال !

* * *

وفي واشنطن ، كان « رتشارد م . بيسل » ، أستاذ الاقتصاد الوديع ، الذي يبلغ طوله ست أقدام ، ينتظر كلمة عن الغارة ، ونبأ وصول زونيجا إلى ميامي . لقد كان بيسل نائب مدير إدارة المخابرات المركزية لشئون «الخطط» . و «الخطط» هي الاصطلاح الذي يعنى العمليات الخارجية السرية . وفي لغة المخابرات يعبر عن السرية بكلمة «أسود» ، وكان بيسل يدير أشد العمليات سواداً ، إذ أسندت إليه إدارة عملية (خليج الخنازير) السرية منذ البداية . وكان على اتصال ، عن طريق آلات برق سريعة ذات شفرة سرية ، بـ «الوادي السعيد» في نيكاراغوا ، من مكتبه السري الواقع بالقرب من النصب التذكاري لأبراهام لنكولن ، المواجه للبيت الأبيض .

وفي يوم السبت ١٥ أبريل كان «ألن و. دالاس» - رئيس «بيسل» ، أي مدير إدارة المخابرات المركزية - في بويرتوريكو . كان قد سافر إلى هناك تلبية لدعوة تلقاها منذ مدة لإلقاء خطاب في اجتماع لصغار رجال الأعمال في يوم الاثنين التالي . ولقد رأى دالاس أن الاعتذار عن إلقاء الخطاب قد يبدو أمراً مريباً يلفت الأنظار ، وأن من الخير له أن يكون في بويرتوريكو ، إمعاناً في التمويه ، لأن ظهوره في سان جوان بدلا من واشنطن قد يزيل الارتياح في أن إدارة المخابرات المركزية تشرف على المأساة التي بدأت تحدث .

وللأسباب نفسها ، إلى حد ما ، قرر الرئيس جون كيندي أن يقضي عطلة نهاية الأسبوع ، كالعادة ، في (جلين أورا) ، وهي الضيعة التي كان قد استأجرها في ميدلبرج بولاية فيرجينيا . فبعد أن ألقى كلمة في الساعة الحادية عشرة و ٢٧ دقيقة صباحاً - في حفل أقامته وزارة

الخارجية بمناسبة يوم الحرية الأفريقية ، استقل طائرة هيليكوبتر ، بعد الغداء ، إلى ميدلبرج .

وهكذا بدأت أضخم عملية سرية في تاريخ أمريكا ، دون أن يكون رئيس الولايات المتحدة أو مدير إدارة المخابرات المركزية موجوداً في واشنطن !

* * *

كان المعتقد ، أول الأمر ، أن السماء أرعدت في هافانا في الساعة السادسة صباحاً . بيد أن قنابل المدافع المضادة للطائرات لم تلبث أن بدأت تنطلق ، فأدرك سكان العاصمة الكوبية أن ثمة غارة جوية . وكان في وسع الكوبيين أن يلمحوا من نوافذهم وشرفاتهم شظايا قنابل المدافع المضادة للطائرات تتساقط من السماء . وفي (ميرامار) ، وهي ضاحية تقع على مقربة من (كامب ليبريتد) ، كان في وسع السكان الذين بكروا في الاستيقاظ أن يشاهدوا قاذفات القنابل الثلاث من طراز « ب ٢٦ » التي يتألف منها جناح (بوما) الذي يقوده « خوسيه كريسبو » ، وهي تضرب بقنابلها ومدافعها الرشاشة وصواريخها مستودعاً للذخيرة ، وأن يروا ألسنة اللهب تتصاعد منه إلى السماء . وحدثت بعد ذلك سلسلة من الانفجارات المتقطعة دامت أربعين دقيقة . ولقد أصابت شظايا القنابل مبنى الإذاعة وخربت مهابط المطار . ومع أن الغارة لم تدم سوى خمس عشرة دقيقة ، فإن المدافع المضادة للطائرات ظلت تطلق قنابلها نحو ساعة .

وفي الوقت نفسه كانت القاذفات الثلاث الأخرى من طراز « ب ٢٦ » التي يتكون منها جناح (لندا) بقيادة « لويز كوزم » تضرب بقنابلها مطار (سان أنطونيو دي لوس بانوس) ، وأسفرت هذه الغارة عن انفجار إحدى طائرات كاسترو المقاتلة الأمريكية الصنع من طراز

« ت ٣٣ » عند نهاية المطار ، وإصابة ثلاث قاذفات كوية من طراز « ب ٢٦ » بعطب .

وفي مطار (أنطونيوماسيو) بمدينة « سانتياجو دي كوبا » ، عند الطرف الشرقى للجزيرة ، دمر جناح (الغوريللا) حظيرة تضم طائرة قتال بريطانية الصنع من طراز « سى فيورى » ، وطائرتين صغيرتين أخريين ، كما حطم طائرة ركاب كوية من طراز « س ٤٧ » كانت جاثمة أمام مبنى الإدارة .

وكانت أقل الأضرار هى التى أحدثها جناح (بوما) فى « كامب ليريتد » ، كما أنه فقد إحدى قاذفاته ، وهى التى كان يقودها « دانييل فرنانديز مون » ، إذ أصيبت بإصابات مباشرة وهى تغير على هافانا ، فأتجهت إلى البحر شالى العاصمة ، ولم تلبث أن انفجرت ، وهوت إلى الماء تجاه فندق كومودور فى هافانا . وكان قائدها ، ذلك الطيار الأعزب ذو الشعر الأحمر ، قد ظل يلح على المسئولين خمسة أيام كى يسمحوا له بالاشتراك فى الغارة الأولى . ولم يكن قد جاوز التاسعة والعشرين من عمره حين وافته المنية . ولقد لقي حتفه معه مساعده « جاستون بيريز » الذى كان سيحتفل بعيد ميلاده السادس والعشرين بعد ثلاثة عشر يوماً من ذلك التاريخ !

* * *

كذلك حدث تصدع طفيف فى الخطط التى اتخذتها بإحكام إدارة المخابرات المركزية ، فقد أصيب أحد محركى قاذفة « خوسيه كريسبو » قائد جناح (بوما) بعطب ، واتضح له أنه لن يستطيع العودة إلى مطار (الوادى السعيد) — داخل حدود نيكاراغوا — فاتجه شمالاً إلى (كى ويست) بولاية فلوريدا الأمريكية .

وفي الساعة السابعة صباحاً هبط كريسبو ومساعداه ، هبوطاً اضطرارياً ، فى محطة « بوكا شيكا » البحرية الجوية فى (كى ويست) ، الأمر الذى

أفزع رجال البحرية هناك . ذلك أن مدارس (كى ويست) الثانوية كانت تعترم تنظيم مباريات أولمبية في « بوكا شيكا » تتضمن أنواعاً من الألعاب الرياضية والاستعراضات ، ووجهت الدعوات إلى الأهالى . . . لكن السلطات البحرية لم تجد مفرّاً من إغلاق المطار ، دون أن تذكر سبباً لذلك ، ومن ثم ألغيت المباريات .

وفي أثناء رحلة جناح (لندا) ، اكتشف « ألفريدو كابليرو » ، بعد أن ألقى قنابله على سان أنطونيو دى لوس بانوس ، أن ثمة عطبا في أنبوبة البترين ، فاتجه جنوباً مع مساعده « ألفريدو مانزا » إلى جزيرة جراند كايمان . وقد أحدث ذلك تصدعاً طفيفاً آخر في خطة إدارة المخابرات المركزية ، لأن (جراند كايمان) أرض بريطانية !

وبعد الساعة الثامنة صباحاً بوقت قصير ، تلقى برج المراقبة في مطار ميامى الدولى إشارة استغاثة من « ماريو زونيغا » ، الذى كان يدنو من نهاية رحلة التمويه والتعمية التى أسندت إليه . فلقد اتصل بالبرج مستغيثاً وهو على بعد خمسة وعشرين ميلاً جنوبى (هومستيد) فى فلوريدا — قبيل وصوله إلى ميامى بنحو اثنتى عشرة دقيقة فقط ! — وفى الساعة الثامنة والدقيقة الحادية والعشرين صباحاً هبط زونيغا ، بعد أن أوقف أحد محركى طائرته ليبدو كأنما أصيب بقنابل المدافع المضادة للطائرات ، ثم خرج من الطائرة وهو يرتدى قميصاً أبيض ، بفتحة عنق مستديرة ، وبنطلوناً أخضر .

وأدخل « زونيغا » فى مكتب الهجرة ، ودام « التحقيق » معه أربع ساعات ، ولم يسمح للصحفيين بالاقتراب منه . ثم أعلن « إدوارد أهرتزر » مدير المكتب ، رسمياً ، أنه لن يذيع اسم الطيار « خشية أن تتخذ إجراءات انتقامية ضد أسرته التى لا تزال فى كوبا » .

ولكن العجيب ، بالنسبة لتدابير الأمن المحكمة التى أحيط بها وصول زونيغا ، أنه سمح للمصورين بالتقاط صور للطيار الذى لم يذع اسمه ،

ولقاذفته التي أصيبت بقنابل المدافع المضادة للطائرات . وفي صباح اليوم التالي نشرت الصحف في سائر أنحاء الولايات المتحدة صور الطيار الخفي ، وقد بدا فيها طويلاً ، ذا شارب ، ونظارة سوداء ، وعلى رأسه قبعة من النوع الذي يلبسه لاعبو البيزبول .

وأذاع ذلك الطيار ، الذي ظل اسمه في طي الكتمان ، البيان التمويهى الذي وضعته له إدارة المخابرات المركزية ، وحفظه عن ظهر قلب . ونقلته وكالات الأنباء إلى سائر أنحاء العالم :

« أنا أحد طياري قاذفات القنابل من طراز «ب ٢٦» الاثنى عشر الذين ظلوا يعملون في سلاح طيران كاسترو بعد فرار "بيدرو لويزدياز" (القائد السابق لسلاح الطيران الكوبى) وما أعقب ذلك من عمليات تطهير . . . ولقد ظللنا ، «ثلاثة من زملائي الطيارين وأنا ، نضع - طوال عدة أشهر- خطة للفرار من كوبا . ولقد سمعت أول أمس أن أحد هؤلاء الثلاثة ، وهو اللفتنانت الفارو جالو ، قائد قاذفة القنابل من طراز ب ٢٦ رقم F A R ٩١٥ شوهد يتحدث مع أحد عملاء "راميرو فالديس" مدير المخابرات الكوبى ، فأبلغت الاثنين الآخرين بالأمر ، وأيقنا أن "الفارو" الذى كان يبدو جباناً قد خاننا . ومن ثم قررنا العمل على الفور .

« وصباح أمس طلب إلى أن أقوم بأعمال الدورية الروتينية من قاعدتى فى (سان أنطونيو دى لوس بانوس) ، فوق منطقة بيناردل ريو ، وحول جزيرة الصنوبر . . . فأطلعت أصدقائى فى (كامبو ليرتاد) على الأمر ، فوافقوا على أنه ينبغى لنا أن نفعل شيئاً . كان على أحدهم أن يطير إلى سانتياجو ، وزعم « الثانى أنه يريد الكشف على جهاز قياس الارتفاع فى الطائرة .

« وقد حلقا من كامبو ليرتاد في الساعة السادسة صباحاً .
« وحلقت أنا في الساعة السادسة وخمس دقائق .

« ولقد رأينا لزماً علينا أن نلقن " الفاروجالو " درساً لخيانته ،
« ومن ثم عدت بطائرتي للتحليق فوق سان أنطونيو حيث تقف
« طائرته ، وأمطرتها بوابل من رصاص مدافعي الرشاشة ، كما
« انقضضت على ثلاث طائرات أخرى كانت بجانبها .

« وفي أثناء ابتعادي عن ذلك المطار أصيبت طائرتي برصاص
« أسلحة صغيرة ، ولكنني استطعت الإفلات . وكان زميلاي
« قد هاجما مطارات اتفقنا على ضربها . ثم اضطررت ، بسبب
« تضائل كمية الوقود ، للانطلاق إلى ميامي ، إذ لم يكن يسعني
« أن أصل إلى المكان الذي كنا قد اتفقنا على الالتقاء فيه . ومن
« الجائز أن يكونا هما قد اتجها لضرب مطار آخر قبل رحيلهما ،
« مثل مطار (بلایاباراكو) حيث يبقی « فیدل » طائرته
« الهيليكوبتر » .

* * *

وفي نيويورك لم يستطع الدكتور « خوسيه ميروكاردونا » ، رئيس
المجلس الثوري الكوبي ، أن يكتم فرحته ، فأصدر بياناً كله استبشار
من مقره في فندق (لكسنجتون) ، مشيداً بالضربة البطولية في سبيل
تحرير كوبا « التي قام بها هذا الصباح رجال من سلاح الطيران الكوبي » .
وقال إن تلك الضربة لم تفاجئ أحداً لأن المجلس كان على اتصال بأولئك
الطيارين البواسل ، وكان يشجعهم دائماً . بيد أن بيان كاردونا لم يكن حركة
موفقة ، وستبرهن الأحداث فيما بعد على ذلك .

ولم يذع راديو هافانا نبأ الغارات إلا في الساعة التاسعة صباحاً ،
أى بعد وقوعها بثلاث ساعات ! . . ولكن حدث في الساعة السابعة

صباحاً أن غادر « سيرجى كودريافتسيف » — السفير السوفيتى فى كوبا ، وهو من المخضرمين فى شبكة المخابرات السوفيتية — مقره الرسمى على عجل فى سيارة عسكرية كويية ، يرافقه ضابطان فى الجيش الكوبى . ولم يستطع مندوبو الصحف أن يعرفوا إلى أين ذهب . ولكن ، عند الظهر ، بينما كان الجنود المزودون بأسلحة أوتوماتيكية تشيكية يجوبون شوارع هافانا ، أو يقفون فوق أسطح المنازل ، دعى رجال السلك الدبلوماسى إلى وزارة الخارجية ، وقيل لهم إن لدى كوبا الدليل على أن الولايات المتحدة هى التى وجهت الغارات . وأصدر فيدل كاسترو بلاغاً قال فيه إنه أصدر تعليمات إلى وفده فى الأمم المتحدة « بأن يتهم حكومة الولايات المتحدة بالعدوان . . . وأنه إذا كانت هذه الغارات مقدمة لغزو ، فإن البلاد ستقاوم بكل وسائل الحرب ، وشعارها : الوطن أو الموت » . ثم ناشد وكالات الأنباء الأمريكية « أن تذكر الحقائق » .

ولم تكن تلك مهمة يسيرة : ففى (كى ويست) أذاع الرير أميرال « رودام ي . ماكلوى » ، قائد محطة بوكاشيا البحرية الأمريكية ، بياناً قال فيه : « هبطت هنا إحدى قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ المسروقة التى اشتركت فى الإغارة على هافانا صباح اليوم » . وفى البيت الأبيض أنكر « بير سالنجر » السكرتير الصحفى لرئيس الجمهورية أنه يعرف شيئاً عن الغارات . ثم أضاف إن الولايات المتحدة تحاول الوقوف على حقيقة الأمر .

وفى الأمم المتحدة ، على طول النهر الشرقى فى نيويورك ، دخلت المأساة التى بدأت فى مطار يقع فى أدغال (نيكاراغوا) ، مسرح الأحداث الدولية . . . فقد اتجه راؤول روا ، مندوب كوبا العصبى ، إلى منصة الخطابة — عندما بدأت جلسة الجمعية العامة التى عقدت لمناقشة أزمة الكونجو — وأعلن بملء فيه : « فى الساعة السادسة والنصف من صباح اليوم أغارت طائرات من أمريكا الشمالية . . . » بيد أن

فريدريك بولاند — مندوب إيرلندا ورئيس الجمعية — هوى بمطرقته على المنصة مقاطعاً المندوب الكوبي ذا العوينات ، ومذكراً إياه بأن هذه المسألة ليست مدرجة في جدول أعمال الجمعية . وعندئذ اقترح فاليريان زورين ، المندوب السوفيتي ، أن تعقد اللجنة السياسية المتفرعة عن الجمعية جلسة طارئة للاستماع إلى شكوى كوبا . واستقر الرأي على عقد هذه الجلسة بعد الظهر .

وفي الساعة الثالثة بعد الظهر نهض « روا » ليثم الولايات المتحدة « بشن غارات مباغطة تتسم بالجن » على كوبا ، بواسطة « مرتزقة » تم تدريبهم في أراضي الولايات المتحدة وجواتيمالا ، على أيدي « خبراء » البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) وإدارة المخابرات المركزية . وبعد أن ذكر أن سبعة أشخاص قد لقوا حتفهم ، وأن كثيرين غيرهم جرحوا ، قال إن الولايات المتحدة تحاول أن تؤكد « بفضاظة » أن طيارين فروا من سلاح الطيران الكوبي هم الذين شنوا الغارات . ثم قال إن في تصريح الدكتور كاردونا بأنه كان على اتصال بالذين أغاروا على كوبا ، خرقاً لقوانين الحياد المعمول بها في الولايات المتحدة .

كان الموقف عصيباً أمام أدلاى ستيفنسون ، مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، الذي رشحه الحزب الديمقراطي مرتين لرياسة الولايات المتحدة . إنه يقف الآن للدفاع عن الحكومة بعد أن ولي جون كيندى الرئاسة . ولم يعرف دقة مركزه وخرج موقفه إلا أقرب مستشاريه إليه . ومع أنه قيل يومئذ إنه لم يكن يعرف شيئاً عن عملية (خليج الخنازير) ، فإن مستشاريه كانوا على علم بأمور عديدة . والواقع أن ستيفنسون علم ، لأول مرة ، أن الكوبيين المنفيين يتدربون ، من الأنباء التي نشرتها الصحف . وقبل الغزو بمدة كان قد أعرب عن عدم ارتياحه إلى هذه الأنباء أثناء حديث جرى بينه وبين الرئيس كيندى في البيت الأبيض . وقد أكد كيندى لستيفنسون يومئذ أن قوات الولايات المتحدة

المسلحة لن تستخدم في أية عملية كويية مهما حدث ..

وقبل غارة يوم ١٥ أبريل بيومين زار ستيفنسون في نيويورك شخص يدعى « تريسي بارنز » ، وهو موظف كبير بإدارة المخابرات المركزية كلف بإبلاغ وزارة الخارجية بتفاصيل خطط خليج الخنازير أولاً بأول ..

ولقد ذكر بارنز ، وهو يطلع ستيفنسون على سير الأمور بعبارات فيها غموض ، أن الولايات المتحدة لن تشترك في أية عملية يضطلع بها الكوبيون المنفيون . ومضى بارنز يتحدث عن الكيفية التي يعمل بها الكوبيون من مطارات مهجورة ، وعن محطة إذاعة المنفيين في جزيرة (سوان) بالبحر الكاريبي (وهي محطة تشرف عليها إدارة المخابرات المركزية) . ولقد أدرك ستيفنسون أن بارنز من رجال إدارة المخابرات المركزية . وكان كلما أصغى إلى تأكيدات الملثوية ازداد اقتناعاً بأن للولايات المتحدة يداً في الأمر . غير أن بارنز لم يذكر لستيفنسون أن غزواً يوشك أن يبدأ في نهاية الأسبوع ، وأن غارات ستحدث بين لحظة وأخرى . ومن ثم فالأرجح أن ستيفنسون لم يربط على الفور مسألة الغارات التي تمت يوم ١٥ أبريل بما ذكره له رجل إدارة المخابرات المركزية قبل ذلك بيومين .

وتحدث ستيفنسون في جلسة الجمعية العامة فقال : « لقد هبطت طائرتان في فلوريدا صباح اليوم ، ويلوح أن هؤلاء الطيارين والملاحين فروا من طغيان كاسترو » . ثم مضى يقول : « لم يشترك في هذه العملية أي طيار أمريكي أو طائرات تابعة لحكومة الولايات المتحدة . وكل ما أعرفه عن هاتين الطائرتين أنهما من سلاح طيران كاسترو ، ويؤخذ من كلام الطيارين أنهما أقلعا من مطارات سلاح طيران كاسترو » .

وعرض ستيفنسون على الأعضاء صورة لطائرة « زونيغا » التقطها مصور وكالة يونايتد بريس الدولية ، قائلاً : « إن معنى هنا صورة لإحدى هذه الطائرات وعليها علامات سلاح طيران كاسترو ، ويستطيع كل منكم

أن يتأكد من ذلك بنفسه . إن النجمة الكوبية والأحرف الثلاثة — FAR — Fuerza Aerea Revolucionaria — واضحة تماماً . . . ثم استطردستيفنسون : « دعوني أتلو عليكم البيان الذى أدلى به الطيار الذى هبط فى ميامى ، والذى تلقينا برقية بنصه الآن » . ثم تلا ذلك البيان التمويهى الذى أصدره زونيجا .

وأخيراً قال إن إجراءات قد اتخذت لحجز الطائرتين الكوبيتين اللتين هبطتا فى فلوريدا ، ولن يسمح لهما بالطيران .
وانتهت جلسة الجمعية العامة فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة مساء .

* * *

إن الربيع أروع فصول السنة فى منطقة تلال فرجينيا ، بيد أن الرئيس كيندى لم يجد متسعاً من الوقت للاستمتاع بجمال الربيع فى يوم الأحد ١٦ أبريل ، فقد كان شديد القلق وهو جالس فى ضيعته بـ (جلين أورا) فى ميدلبرج ، ولم يرتح إلى ما قرأه فى عدد الأحد من صحيفة نيويورك تايمز . لم يكن هو ومستشاروه قد توقعوا أن تنشر أنباء الغارات ورواية الطيار الخفى الفار الذى هبط فى ميامى ، على هذا النطاق الواسع الذى أفاضت فيه الصحيفة المذكورة فبينما نشرت الصحف الصباحية فى كل أنحاء الولايات المتحدة أنباء الغارات بدرجات متفاوتة من الحذر ، نشرت عدة صحف برقية وكالة أسوشيتد بريس من كوبا ، التى قالت بصراحة :

هافانا فى ١٥ أبريل — تمرد اليوم طيارون فى سلاح طيران رئيس الوزراء فيدل كاسترو ، وانقضوا بطائراتهم على ثلاث قواعد كوبية رئيسية وقذفوها بالقنابل والصواريخ .

. . . . إلا أن صحيفة نيويورك تايمز لم تقبل الرواية على علانها ، فقد

بعث « تاد زولك » مندوب الصحيفة في ميامي بتحقيق راعى فيه الدقة إذ تساءل قائلاً : « كيف علم المجلس الثورى الكوبى ، مقدماً ، أن الطيارين اعتزموا الفرار ، مع أن الطيار الذى هبط في هافانا قال إن عملية الفرار تمت على عجل ؟ » كما بعث « روبى هارت » مراسل الصحيفة في هافانا برسالة تحرى فيها الدقة هو الآخر على نحو ما فعل زولك .

وفى يوم الأحد نفسه كان مكتب صحيفة نيويورك تايمز في واشنطن يحاول الاتصال بكبار رجال الحكومة في بيوتهم ، إذ أنهمك بحرووه في إعداد تحقيق صحفى عن « الملابس المحيرة » التى أحاطت بالأمر : ففضلاً عن الكيفية التى تمكن بها كاردونا من معرفة قرار الطيارين مقدماً ، كانت « التايمز » تريد أن تعرف لماذا ظل اسم الطيار طى الكتمان في ميامي ، ما دامت صورته قد نشرت وظهر فيها وجهه بوضوح ، كما ظهر رقم الطائرة وهو ٩٣٣ على مقدمتها * . ثم تساءلت التايمز : « ألا تستطيع هافانا أن تعرف بسرعة شخصية طيار سلاح الطيران الكوبى الذى فر بقاذفة قنابل من طراز ب ٢٦ ؟ » .

وكان صحفيون آخرون في واشنطن وميامي يسألون عن مكان الطائرة الثالثة - ما دام ثلاثة طيارين قد هربوا - ولقد شاهد مندوب صحفى في ميامي الثقب الذى أحدثها الرصاص في جسم الطائرة ، ولكنه لاحظ أن أجزاء عديدة منها مكسوة بالتراب والشحم ، وأن مدافعها لم تطلق فيما يبدو . يضاف إلى ذلك أن مقدمات قاذفات قنابل كاسترو من طراز ب ٢٦ مصنوعة من ألواح شفافة ، وأن المدافع مثبتة عند الجناحين ، أما هذه القاذفة ، وهى من طراز ب ٢٦ أيضاً ، فلها مقدمة غير شفافة ، ثبتت بها ثمانية مدافع رشاشة من عيار ٥٠ مليمتراً !

* عند ما نشرت التايمز تحقيقها في اليوم التالى غضب الرئيس كيندى بشدة لأنه شعر بأنها أثبتت أن عمليات التمويه التى قامت بها إدارة المخابرات المركزية لم تكن محكمة .

كانت عملية (خليج الخنازير) قد بدأت تفشل . أما ما حدث بعد ذلك فهو الصدام الذى لا مفر منه بين الجهاز السرى للحكومة وبين الصحافة الحرة . فعند نقطة الاتصال هذه بين الحكومة الخفية والعالم الخارجى بدأت خطة (خليج الخنازير) تتدهور . لقد اتضح للرئيس أيزنهاور أيام فضيحة طائرة التجسس الأمريكية من طراز « ٢ ى » قبل ذلك بعام ، كما اتضح للرئيس كيندى ، أن من العسير جداً بل من الخطر على الحكومة أن تحاول خداع الصحافة والشعب لتحمى خطة سرية .

وفى هافانا استغل فيدل كاسترو الموقف أحسن استغلال ، ففى الجنازة العسكرية التى نظمت « للأبطال الكوبيين » الذين قتلوا أثناء الغارات ، شبه الغارات بالهجوم الجوى على بيرل هاربر قائلاً : « إن اليابانيين حملوا وقتلوا المسئولية الكاملة عن الهجوم ، أما رئيس الولايات المتحدة فهو أشبه بالقطة . . . التى تقذف بطوبة ثم تخفى مخلبها » . وتحدث عن قصة الطيارين فقال : « حتى هوليوود لا يمكن أن تحاول تصوير مثل هذه القصة ! » .

أما فى ميامى ، فقد كان « أهرنز » - مدير مكتب الهجرة - متمسكاً بالسيناريو الذى وضعه ، فقد أعلن أن الطيارين الثلاثة الذين هبطوا فى فلوريدا قد منحوا حق اللجوء السياسى . ولكنه ظل يتكلم شخصياتهم ، قائلاً لمراسل اليوناييتد بريس : « إن هؤلاء الرجال لا يريدون أن تذاع أسماءهم أو أية بيانات أخرى عنهم » * .

* لم تكن أسماء ماريو زونيجا وخوسيه كريسبو ولورنزو بيريز ، وهم الطيارون الثلاثة الذين هبطوا فى فلوريدا يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٦١ ، قد أذيعت بواسطة الحكومة حتى مستهل عام ١٩٦٤ . والحقيقة هى أن هؤلاء الطيارين الثلاثة عادوا يوم ١٦ أبريل إلى الوادى السعيد فى طائرة من طراز « ك ٥٤ » واشتركوا فى العمليات الجوية أثناء الغزو . ولقد بقى زونيجا حياً يرزق ، أما كريسبو وبيريز فقد واقتهما المنية فى يوم ١٧ أبريل . وأما الفريدو كاباليرو الذى كان قد هبط فى جزيرة جرانديسيان ، فقد نقل إلى ميامى ومنها إلى قاعدة إدارة المخابرات المركزية فى جواتيمالا ، وحدث خطأ أبقاه هناك دون عمل حتى يوم ١٩ أبريل .

لقد غادرت نيكاراجوا تسع قاذفات قنابل من طراز ب ٢٦ ، أسقطت إحداها ، وهبطت ثلاث أخرى ، على التوالي ، في كى ويست وجراند كيمان وميامى ، وقتل اثنان من الطيارين . بيد أن خمساً من القاذفات عادت إلى الوادى السعيد .

وعلى الرغم من الحسائر الجوية المذكورة ، والارتباك الذى أحدثته رواية زونيجا التمهيدية ، والنقاش الذى دار فى الأمم المتحدة ، فإن رتشارد بيسل — نائب مدير المخابرات — اعتبر النجاح الجزئى لغارات يوم ١٥ أبريل أمراً مشجعاً . ولقد أدركت إدارة المخابرات المركزية ، منذ البداية ، المبدأ العسكرى الأول الذى يقضى بعدم إنزال قوات إلى الشواطئ بدون (١) حماية جوية فوق الشواطئ أو (٢) تدمير قوة العدو الجوية على الأرض . ولقد وقع الاختيار على الوسيلة الثانية فى حملة خليج (الخنزير) ، إذ تقرر تدمير سلاح كاسترو الجوى على الأرض بواسطة قاذفات من طراز ب ٢٦ يقودها طيارون منفزيون ، وبذلك لا تكون ثمة حاجة للحماية الجوية فوق الشواطئ . وكان من المقرر أصلاً أن تقوم تلك القاذفات بثلاث سلاسل من الغارات القوية ، ثم روى أن تقوم الطائرات بسلسلتين من الغارات متوسطة القوة . وحدد فجر يوم الاثنين ١٧ أبريل موعداً لسلسلة الغارات الثانية ، بينما كانت قوة الغزو المؤلفة من ١٤٠٠ رجل من المنفيين تقاتل للوصول إلى الشواطئ .

وكانت إدارة المخابرات المركزية تعتقد ، قبل الغارة الأولى ، أن سلاح طيران كاسترو يضم ما لا يقل عن ٤ طائرات تدريب نفائة من طراز ت ٣٣ ، ومن ٦ إلى ٨ قاذفات قنابل من طراز ب ٢٦ ، وعدة طائرات قتال بريطانية الصنع من طراز «سى فيورى» . وكان ثمة تباين بين تصريحات الطيارين المنفيين العائدين عن عدد طائرات كاسترو التى دمرها . على أن عدد الطائرات التى أجمعوا على أنهم دمرها كان يتراوح بين ٢٢ و ٢٤ طائرة — والمعروف أن الطيارين يبالغون عادة فى

تقديراتهم — بيد أن يبسل كان يعلم أن عدداً من قاذفات كاسترو من طراز ب ٢٦ قد دمر ، وكان يأمل أن تسفر الغارة التالية في يوم الاثنين عن القضاء على سلاح كاسترو الجوى تماماً .

غير أن الاعتبارات السياسية الداخلية والخارجية بدأت تتغلب على الخطة التكتيكية ، فقد انهارت الرواية التمويهية بانتهاء يوم الأحد ، وبدأ يتضح بسرعة أن للولايات المتحدة يداً في العملية . كانت خطة إدارة المخابرات المركزية تقوم على أن تظل رواية زونيجا مقبولة لمدة ٤٨ ساعة على الأقل ، حتى تبدو الضربة الجوية الثانية كأنها تمت بواسطة طياري كاسترو المتمردين ، أو لا يلتفت إليها أحد من جراء الاضطراب الذي سيحدثه الغزو .

وكانت « الإدارة » ترى أنه إذا أمكن الاستيلاء على مهبط الطائرات عند (خليج الحنازير) والاحتفاظ به ، تسنى لها أن توزع يوم الثلاثاء ١٨ أبريل صوراً تمثل قاذفات قنابل من طراز ب ٢٦ يقودها طيارون منفيون ، وتقوم بعمليات من داخل كوبا . وكان في ظن تلك الإدارة أن ذلك سيشغل بال الناس عن مسألة المكان الذي انطلقت منه القاذفات في يومى ١٥ و ١٧ أبريل . وكانت المشكلة هي حمل الناس على تصديق حكاية الطيارين الفارين ، من يوم السبت إلى يوم الثلاثاء . أما بعد ذلك فلن تبقى لرواية زونيجا أية أهمية إذ أن الأحداث ستطويها .

بيد أن الموقف تبدل الآن تبديلاً كبيراً . هل يستطيع الرئيس الأمريكى بعد أن تكشف بسرعة حقيقة رواية زونيجا التي كان كل شيء يرتكز عليها ، أن يسمح بأن تشن قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ غارت أخرى يوم الاثنين ، وأن يقنع العالم ، في الوقت نفسه ، بأن فريقاً آخر من طياري كاسترو قد فر من سلاح الطيران الكوبى ؟ لقد قرر الرئيس أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك .

كان بيسل مسئولاً عن إدارة المخابرات المركزية أثناء وجود « ألن دالاس » في (بويرتوريكو) . وفي الساعة التاسعة من صباح الأحد - ١٦ أبريل - رن جرس التليفون في مكتب بيسل ، وكان المتكلم « ماكجورج باندي » المساعد الأول لرئيس الجمهورية فيما يتصل بشئون مجلس الأمن القومي . لقد تتلمذ باندي على بيسل في جامعة (ييل) . وما هو الآن يتصل بيسل ليبلغه أن الرئيس قرر إلغاء الغارات التي كان قد تقرر أن تقوم بها قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ ، في اليوم التالي ، على قواعد كاسترو الجوية . لقد أزعج قرار الرئيس كلا من بيسل والجنرال تشارلز ب . كايل ، مساعد مدير إدارة المخابرات المركزية ، فأسرعا إلى وزارة الخارجية لمناشدة « دين راسك » وزير الخارجية أن يفعل شيئاً ، قائلين له إن الغارات الجوية أمر حيوي بالنسبة لخطة الغزو ، ولا بد من القيام بها وإلا بقيت لدى كاسترو نفاثات وطائرات أخرى يستطيع استخدامها في مهاجمة الغزاة !

وكانت الساعة قد بلغت ، وقتئذ ، العاشرة . فاتصل راسك من مكتبه في وزارة الخارجية ، تليفونياً ، بكيندي في (جلين أورا) ، قائلاً له إن كايل وبيسل معه في مكتبه ، وإنهما يعتقدان أنه لا بد من شن الغارات في موعدها ، فأجابه الرئيس بالرفض . وسأل راسك كايل عما إذا كان يرغب في محادثة الرئيس ، فأجاب بالنفي . ولم يشأ بيسل ، بدوره ، أن يتحدث إلى الرئيس . وعلى بعد ١٢٠٠ ميل كان أسطول الغزو يدنو من الشواطئ !

لقد قال بعض رجال إدارة المخابرات المركزية ، فيما بعد ، إنه كان ينبغي لبيسل أن يستقل على الفور سيارة إلى (جلين أورا) ليناشد الرئيس أن يوافق على القيام بالغارات . ولكن يمكن الرد على ذلك بأنه لم يكن في مقدور بيسل أن يصل بالسيارة إلى ضيعة الرئيس قبل منتصف الليل . . . وعاد بيسل من وزارة الخارجية إلى مكتبه . وفي الساعة الحادية عشرة

مساء أبرق إلى الوادى السعيد بإلغاء غارات قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ على قواعد كاسترو الجوية . وتم تبادل عدة برقيات بين نيكاراجوا وواشنطن ، ثم استقر رأى أخيراً على أن تحاول قاذفات القنابل معاونة الغزاة أثناء نزولهم على الشواطىء . وفى الوادى السعيد أحدث تغيير الأوامر رعباً وفزعاً واضطراباً شديداً .

كانت عملية (خليج الخنازير) سرية جداً ، ولذلك حُرِّم كثيرون من كبار رجال الحكومة من معرفة شىء عنها . من ذلك مثلاً أن « روبرت أمورى » نائب مدير إدارة المخابرات المركزية لشئون المخابرات لم يبلغ رسمياً بالخطوة ، مع أنه كان فى يوم الأحد المذكور مستولاً عن سير العمل فى مقر الإدارة ! . . كذلك لم يكن « روبرت هيلسمان » مدير مكتب المخابرات والمباحث بوزارة الخارجية يعرف شيئاً عن الغزو . أما هيئة أركان الحرب المشتركة التى يرأسها الجنرال « ليمان ل . ليمنرز » ، فكانت قد استشيرت وأقرت الخطوة . ولقد كان الهجوم الجوى الثانى جزءاً حيويًا من الخطوة التى أقرتها تلك الهيئة . بيد أن الرئيس ألغى هذا الهجوم فجأة وهو فى (جلين أورا) دون أن يستشير أحداً . ولم يعرف الأميرال آرلى بيرك ، قائد العمليات البحرية الذى تحركت سفنه إلى مكان قريب من (خليج الخنازير) ، أن الهجوم الجوى الثانى قد ألغى ، إلا فى الساعة السابعة من صباح يوم الاثنين ، أى بعد عشر ساعات من إلغائه ! وبينما كانت الساعات الحرجة الأولى من يوم ١٧ أبريل تتعاقب ، ظل بيسل وكايل على اتصال بالوادى السعيد ، منتظرين الفجر فى قلق . وفى الساعة الرابعة صباحاً لم يعد كايل يحتمل الموقف فقرر أن يعاود الاتصال بدين راسك ، ومن ثم اتجه بسيارته فى الظلام إلى وزير الخارجية الذى كان يقيم فى فندق (شيراتون بارك) ، لأنه لم يكن قد استأجر بيتاً بعد فى واشنطن منذ توليه الوزارة قبل ثلاثة أشهر .

لا وفى جناح راسك بالفندق أعرب كايل ، مرة أخرى ، عن مخاوفه من جراء

إلغاء الهجوم الجوي . وعلى الرغم من أن الفجر كان يوشك أن يبرغ ، فقد عاود وزير الخارجية الاتصال تليفونياً بالرئيس في (ميدلبرج) . وفي هذه المرة تحدث كاييل إلى الرئيس مباشرة ، غير أن كيندى رد على كاييل بالرفض .

وظل جناح راسك (رقم ك ٦٠٨) في فندق شيراتون مضاء حتى ساعة متأخرة من الليل ، وكانت شوارع العاصمة النائمة خالية من المارة ، ونسيم الربيع العليل يهب على أوراق الشجر الحديدية الباهتة . وعند (خليج الحنازير) كان الغزاة يتزلون إلى الساحل . بيد أن كاسترو كان لا يزال يملك طائرات استعدت لشن غارات بالغة العنف والقسوة على لواء المنفيين على الشواطئ .

لقد انقضت ٤٨ ساعة على انطلاق ماريو زونيجا بطائرته من الوادى السعيد . وكان الغزو قد بدأ ، ولكنه - في الواقع - كان أيضاً قد انتهى !

عود إلى الماضي : الاستعداد للغزو

في أحد أيام شهر أبريل من عام ١٩٦٠ دخل زائران مكتب « روبرتو أليجوس » في مدينة جواتيمالا . كان أليجوس رجل أعمال ، وشيقاً ، رياضياً ، ومن أوسع زراع البن في جواتيمالا ثراء . وكان أخوه كارلوس سفير جواتيمالا في واشنطن . بيد أنه كان ثمة أمران آخران يتعلقان بـ روبرتو أليجوس حفزا زائريه على الاهتمام به في ذلك اليوم : لقد كان يملك مزرعتين ضخمتين في جواتيمالا ، كل منهما في مكان قصي . ثم إنه كان أخلص أصدقاء ومؤيدي ومستشاري « ميجيل بيديجوراس فوينتس » ، رئيس الجمهورية الذي عرف بغموض شخصيته .

كان الزائران أمريكيين : أحدهما هو « روبرت كندال ديفز » ، وكان صديقاً حميماً لأليجوس ، ولقبه الرسمي هو السكرتير الأول للسفارة الأمريكية في مدينة جواتيمالا . وهو من أبناء كاليفورنيا ، لطيف المعشر ، في الثالثة والأربعين من عمره ، يدل مظهره على أنه دبلوماسي . ولم يكن سراً في دوائر مدينة جواتيمالا السياسية والدبلوماسية أنه كان مدير مكتب إدارة المخابرات المركزية في جواتيمالا . أما مندوب تلك الإدارة الذي رافقه فلم يكن معروفاً مثله . وكان قد عاد أخيراً إلى جواتيمالا بعد غيبة دامت ثلاثة أعوام .

لم يكن مطلب ديفز وزميله هينا ، إذ كانا يريدان أن يعرفا ما إذا كان أليجوس مستعداً لأن يوفر لهما أماكن سرية في جواتيمالا يتدرب فيها المنفيون من خصوم كاسترو . كذلك كانا يريدان أن يعرفا ما إذا كان

أليجوس راغباً في العمل على تحديد موعد لهما للتحديث إلى الرئيس ييديجوراس . وكان لدى إدارة المخابرات المركزية سبب قوى يدفعها للتقرب إلى ييديجوراس في تيقظ وحذر ، فقد كانت تدرك أنه يشعر بأن الولايات المتحدة تعدّه سياسياً ضالاً ، والواقع أن واشنطنون لم ترحب كل الترحيب بانتخابه رئيساً للجمهورية قبل ذلك بعامين ، وكان هو يعرف ذلك حق المعرفة . وفي هذا قال إنه حدث في أواخر يناير من عام ١٩٥٨ ، أن زاره رجل أمريكي مريب المظهر في جناحه بفندق أكسلسيور بمدينة جواتيمالا ، قبل أن ينتخبه الكونجرس الجواتيمالي رئيساً للجمهورية .

و روى ييديجوراس بعد ذلك القصة في حديث أذيع بالتلفزيون ، فقال إن الزائر ، الذي ذكر أن اسمه « مستر كار » ، فتح حقيبة بها ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ، وعرض المبلغ على ييديجوراس في مقابل انسحابه ! . . . ولقد أدرك رجال إدارة المخابرات المركزية ، إن خطأ أو صواباً ، أن ييديجوراس الذي رفض ذلك المبلغ ، قد اقتنع بأن « مستر كار » من رجال إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ، وإن لم يكن لديه دليل على ذلك .

والآن تريد إدارة المخابرات المركزية من ييديجوراس أن يغامر بمستقبله السياسي ويسمح للولايات المتحدة بإقامة معسكرات تدريب سرية في جواتيمالا . ومع ذلك وافق ، عندما اتصل به أليجوس ، على الالتقاء سراً بديفز في مقره هو الخاص « كازا كريما » الواقع في فناء المدرسة العسكرية (وكان طبيعياً أن يرفض ييديجوراس الإقامة في دار الرئاسة حيث اغتيل الرئيس كارلوس كاستيللو أرماس يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٥٧ . وكان أرماس قد ولي الحكم في غضون عام ١٩٥٤ إثر انقلاب دبرته إدارة المخابرات المركزية وأدى إلى سقوط الرئيس جاكوبو أربتر جوزمان الذي كانت حكومته تتعاون مع الشيوعيين) .

وحين اجتمع ديفز وأليجوس وييديجوراس معاً ، وافق الرئيس

الجواتيالى الذى ينفر من الشيوعيين ومن كاسترو ، على السماح للكوبيين المنفيين بالتدرب فى بلاده ، وأسند إلى روبرتو أليجوس مهمة وضع تفاصيل المشروع .

وهكذا تم الاتفاق على أن تصبح جواتيالا منطقة الاستعداد لقلب حكومة فيدل كاسترو فى كوبا .

وذكرت إدارة المخابرات المركزية لأليجوس إنها ترغب فى استئجار قطعة أرض غير حكومية يملكها أشخاص يمكن الاطمئنان إليهم ، فاقترح أليجوس عليها أن تستأجر مزارعه . وبعد أن زار رجال « الإدارة » عدة مناطق ، وقع اختيارهم على (هلفسيا) ، وهى مزرعة البن التى يملكها أليجوس فى منطقة (بوكا كوستا) ، عند الطرف الجنوبى الشرقى من جواتيالا .

إن (هلفسيا) هى خير مكان يمكن أن ينفذ فيه برنامج إدارة المخابرات المركزية ، فهى بعيدة عن الطرق الزراعية ، ومساحتها ٥٠٠٠ فدان ، وبها طرق داخلية خاصة ملتوية يبلغ طولها مائة كيلومتر . وهى تقع عند سفح بركان سانتياجو الذى انفجر فى عام ١٩٢٨ ولا يزال يقذف بالحمم من وقت إلى آخر . كما أنها بعيدة عن المدن ، ومن ثم يمكن أن تجرى فيها مناورات بالمدافع فى سرية تامة .

وفرضت حراسة شديدة على المزرعة كلها حتى لا يحاول أى شخص غريب أن يدخل المعسكر ويقف على أسواره . وإذا ظل البركان هادئاً تسنى لإدارة المخابرات المركزية أن تمضى فى تدريب المنفيين على إسقاط فيدل كاسترو ، وبذلك يحدث فى كوبا ما حدث فى جواتيالا عام ١٩٥٤ .

إن الأمريكين اللذين زارا أليجوس فى مكتبه خلال شهر أبريل من عام ١٩٦٠ ، كانا يعملان بمقتضى تعليمات أصدرها رئيس الولايات المتحدة . لقد كانت زيارتهما نتيجة مباشرة للأمر الذى أصدره الرئيس

دوايت أيزنهاور في يوم ١٧ مارس عام ١٩٦٠* . ففي ذلك اليوم سمح أيزنهاور بتدريب المتمردين الكويتيين وتسليحهم سراً ، وأحال هذه المهمة إلى ألن دالاس الذي أسندها بدوره إلى بيسل .

و « رتشارد ميرفن بيسل » رجل حاد الذكاء ، منظم جداً في حياته ، لا يمكن أن يتصوره المرء جاسوساً من الطراز الأول ، شأنه في ذلك شأن دالاس . وكان يؤثر أن يصف نفسه بأنه « رجل المخاطر الشديدة » . وجدير بالذكر أنه هو الذي كان ينفذ برنامج طائرات التجسس من طراز « ي ٢ » .

درس بيسل في (جروتون) و (ييل) ومعهد لندن للدراسات الاقتصادية ، وحصل على الدكتوراه من جامعة ييل في عام ١٩٣٩ ، وتولى تدريس الاقتصاد فيها وفي معهد (ماساشوستس) للتكنولوجيا ، ثم ألحق بوظيفة كبيرة في إدارة الملاحة الحربية إبان الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٤٨ انضم إلى مشروع مارشال ، ولم يلبث أن رقى إلى منصب القائم بأعمال مدير المشروع . وأخيراً انضم إلى إدارة المخابرات المركزية في عام ١٩٥٤ .

وكانت الخطة الأصلية التي وضعت بإشراف بيسل تقضى بتنظيم حركة سرية في كوبا ، وذلك بإرسال المتسللين من المنفيين الذين يتدربون في جواتيمالا على حرب العصابات .

واختارت إدارة المخابرات المركزية واحداً من أنشط رجالها ، له اسم مستعار هو « فرانك بندر » ، ليكون رئيساً لعمالها الذين يتصلون بجماعات الكويتيين المنفيين . ولم يلبث « بندر » - الذي ظلت شخصيته الحقيقية سراً دفيناً - أن أصبح شخصية أسطورية في أعين اللاجئين

* ذكر الرئيس أيزنهاور ، في مؤتمر صحفي عقده بمدينة (سنساق) يوم ١٣ يولية عام ١٩٦١ ، أنه أصدر ذلك الأمر لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتدريب أولئك الناس وتزويدهم بالسلاح .

الكوبيين ، فقد كان يشاع أنه في كل مكان . . في نيويورك وميامي وجواتيمالا . . وبعد فشل الغزو قيل إنه شوهد في الكونجو ! . . وكان معظم المنفيين يعتقدون أن « بندر » أوربي حارب مع رجال المقاومة السرية الفرنسية في الحرب العالمية الثانية . وثمة رواية أخرى تقول إنه اشترك في وضع خطط الحلفاء أثناء غزو شمال أفريقيا في عام ١٩٤٢ . وكل من التقى بهذا الرجل وصفه بأنه يناهز الخمسين من عمره ، يزن ١٨٥ رطلا ، متوسط القامة ، ويدخن الغليون ، ويلبس عوينات ، مذهب ، لطيف المعشر ، درس التاريخ بعناية .

* * *

وكانت مراكز عملية الغزو الأربعة الرئيسية في نيويورك ، وواشنطن ، وميامي ، وريتاهيلو . وكانت مهمة إدارة المخابرات المركزية الأولى هي لم شمل جماعات الكوبيين المنفيين المتنافرين ، واختيار زعماء يمكن الاطمئنان إليهم . وكان في مقدمة الذين اتجهت إليهم الأنظار كزعماء ، « مانويل أرتيم بويزا » ، وهو خطيب مفوه عنيف كان قد حارب في التلال مع كاسترو في عام ١٩٥٨ . ولقد قبل أرتيم منصبا في معهد الإصلاح الزراعي عندما أسقط كاسترو الدكتاتور « فولجنسيو باتيستا » في عيد رأس السنة عام ١٩٥٩ وتولى رئاسة الوزارة . بيد أن أرتيم اختلف مع كاسترو في أواخر العام نفسه ، وفر من كوبا في زورق . وأخيراً اختير هذا الشاب الذي أصبح من أعنف أعداء كاسترو ، وهو في الثامنة والعشرين من عمره ، سكرتيراً عاما في ميامي للحركة الثورية لاسترداد كوبا .

وثمة زعيم كوبي آخر اتصلت به إدارة المخابرات المركزية خلال المرحلة التمهيدية للتخطيط ، هو « مانويل أنطونيو دى فارونا » ، رئيس وزراء كوبا الأسبق في عهد الرئيس « كارلوس بريوسوكاراس » الذي أسقطه « باتيستا » .

وفي نهاية شهر مايو سنة ١٩٦٠ كان قد تم تنظيم خمس مجموعات من المنفيين في شكل جبهة ثورية Frenta ، وتولى « فارونا » عملية التنسيق . وفي اجتماع بنيويورك وعدت إدارة المخابرات المركزية بتقديم عون مالي إلى الجبهة الجديدة ، وأوفد « بندر » عملاء إلى ميامي ، وبدأت « الإدارة » تنفق ملايين الدولارات على الجبهة وعلى مجلس الثورة الكوبي الذي حل محلها فيما بعد ، وقد أودعت الإدارة تلك الأموال في أحد بنوك ميامي ، وكانت الجبهة تسحب المبالغ التي تحتاج إليها بشيكات يوقعها محاسب يدعى « خوان باولا » .

وبدأ جمع المنفيين لإرسالهم إلى معسكرات التدريب . وفي شوارع القسم الجنوبي من ميامي ، وفي الحانات والفنادق وشقق اللاجئين الكوبيين ، كان الناس يقولون إن ثمة حركة ضخمة توشك أن تحدث . وكان زعماء المنفيين يطيطرون ، أحياناً ، إلى نيويورك للاجتماع برجال إدارة المخابرات المركزية . وكلما حدثت أزمة طار « بندر » إلى ميامي . وكان المنفيون يتناقلون النبأ قائلين « إن مستر (ب) قادم » .

وفي شهر مايو عام ١٩٦٠ ، أي بعد انقضاء أقل من شهر على اجتماع ديفز باليجوس ، وصلت الدفعة الأولى من الكوبيين إلى مزرعة (هلفيسيا) ، فقد دخل جواتيمالا ٣٢ رجلاً بوصفهم « مهندسي مساحة » . وفي هلفيسيا تدربوا على استخدام شتى وسائل المواصلات والاتصالات اللاسلكية ، تحت إشراف خبراء إدارة المخابرات المركزية .

وعلاوة على هلفيسيا كان هناك مركزان آخران للتدريب ، فقد كان أليجوس يملك مزرعة قصب سكر في (سان خوسيه بوينا فيستا) ، عند منتصف المسافة بين ريتاهيلو ومدينة جواتيمالا . وتبين أن هذه المزرعة مكان مناسب جداً للتدريب على الهبوط بالمظلات والقيام بمناورات واسعة . وكان تدريب المنفيين على التزول إلى الشواطئ يتم في مكان على المحيط الهادي يقع جنوبي يتاهيلو .

وفي شهر يوليو شرعت إدارة المخابرات المركزية تنشيء مهبطاً سرياً جديداً للطائرات في ريتاهيلو ، إذ أن المهبط الوحيد الذي كان هناك لم يكن يصلح لهبوط الطائرات من طراز ك ٤٦ أوك ٥٤ أوب ٤٦ التي تقرر إحضارها . وقد حصلت على عقد إنشاء المهبط الحديد شركة طمسون كورنول ، وهي شركة كبيرة مقرها الرئيسي في عمارة كرايزلر بنيويورك . وكان أليجوس يعقد كل الصفقات المالية حتى تظل عمليات إدارة المخابرات المركزية في طي . الكتمان ، ومن ثم كان هو الذي وقع العقد لإنشاء ذلك المهبط ، وقد دفع للشركة عربوناً قدره ٤٥٠ ألف دولار ، وكلفت العملية كلها إدارة المخابرات ١,٢٠٠,٠٠٠ دولار .

وفي شهر أغسطس تمت عملية إنشاء المطار . وكان على المسؤولين في حكومة جواتيمالا أن يبرروا إنشاء مطار حديث في مثل ذلك المكان القصي ، وقيل يومئذ للدبلوماسيين الأجانب إن المطار بني لتصدير الفواكه والحمبري المجمد . ولقد سافر الرئيس بيديجوراس - ومعه ابنه ومستشاره ميجيليتو بيديجوراس ، ورجال السلك الدبلوماسي - إلى ريتاهيلو لافتتاح المطار الجديد . غير أن إدارة المخابرات المركزية نسيت أمراً هاماً ، فقد لاحظ بعض الدبلوماسيين أن الطائرات التي قيل إنها ستنقل الفواكه والحمبري ليست عليها أية علامات ، فما كان من ميجيليتو إلا أن أوضح لهم في لهجة هادئة أن العلامات سترسم على الطائرات في أقرب وقت !

وكان تدريب المنفيين قد بدأ في أول الأمر في الولايات المتحدة نفسها . ففي ميامي راحت إدارة المخابرات المركزية تدريبهم على استخدام الأسلحة وأساليب حرب العصابات . وكان التدريب يجري في (إيفرجليدز) ، بل وفي الفنادق نفسها . وفي (لويزيانا) تولى تدريب جماعة من المنفيين شخص يدعى هيجينيو « نينو » دياز ، من زعماء الحركة الثورية لاسترداد كوبا . ولكن ما إن انتهى إنشاء مطار ريتاهيلو ، حتى بدأ نقل المتطوعين المنفيين من فلوريدا إلى جواتيمالا .

وفي غضون ذلك لم تهمل إدارة المخابرات المركزية ميدان الدعاية ، ففي أغسطس عام ١٩٦٠ تعاقدت الجبهة الثورية مع « ليم جونز » ، من خبراء العلاقات العامة المخضرمين في نيويورك ، والسكرتير الصحفي السابق لوندل ويلكي . وقد سبق له أن شغل منصباً في شركة فوكس للقرن العشرين وتعاون مع « سبيروس سكوراس » بيد أنه لم يكن قد اكتسب أية خبرة تؤهله لهذا « الإنتاج » الحديد الذي طلب إليه أن يقوم به . وكان لجونز صديق في إدارة المخابرات المركزية ، فقرر الاتصال به ليتأكد من أن تعاونه مع الجبهة الثورية الكوبية في صالح الوطن ، وذكر له أسماء بعض رجال الجبهة . وبعد نصف ساعة اتصل به تليفونياً شخص من إدارة المخابرات المركزية قائلاً له في عبارات تم عن الدهشة : « هل تعرف أنك ورطت نفسك ؟ » ثم خفض صوته وهو يضيف : « سيزورك شخص ما بعد نصف ساعة ويجمع بك على أفراد » وكانت تلك بداية لسلسلة من الاجتماعات السرية العجيبة بين جونز ورجال إدارة المخابرات المركزية . وكانت تلك الاجتماعات تتم أحياناً في غرف الفنادق ، على أن « الإدارة » كانت تؤثر أن يلتقي الطرفان في محطة « جراند سنترال » . وهكذا أصبح « جونز » يمد « الإدارة » بمعلومات عن نشاطه مع الجبهة الثورية التي كانت تعتمد مالياً ، كل الاعتماد ، على « الإدارة » .

وفي واشنطن كان النشاط السياسي على أشده ؛ إذ بينما كان رتشارد نيكسون وجون كيندي يتنافسان بعنف في حلبة المعركة الانتخابية ، متطلعين إلى الرئاسة ، طرأ تبدل تدريجي على خطة إدارة المخابرات المركزية تحت إشراف « بيسل » : فقد كانت الفكرة الأصلية تقتضي إنزال قوات حرب عصابات في أماكن معزولة ، ثم تطورت هذه الفكرة إلى القيام بعملية أوسع نطاقاً ، يمكن أن تعد غزواً صغيراً .

وفي شهر أكتوبر تقرر أن تنزل قوة من نحو أربعمئة رجل على شواطئ كوبا في الحريف ، وأن تكون مهمتها أن تصبح - بفضل

تدريبها على حرب العصابات - بمثابة البؤرة لوحداث عصابات أخرى تنضم إليها في كوبا . وفي الوقت نفسه تقرر إلقاء الأسلحة والمؤن بواسطة الطائرات لتعزيز وحدات حرب العصابات في (إسكامبري) و (سيرا مايسترا) وغيرهما من الأقاليم الكوبية .

وكانت إدارة المخابرات المركزية في حاجة إلى طيارين يقودون الطائرات التي ستلقى الأسلحة والمؤن . ولا شك أن قصة سيرجيو جارسيا ، وهو أحد الطيارين الذين قادوا تلك الطائرات ، جديرة بأن تروى :

في شهر أغسطس عام ١٩٦٠ استطاع جارسيا أن يهرب مع زوجته وطفله الرضيع من هافانا إلى ميامي . وأراد الأمريكيون التأكد من إخلاصه وولائه فحققوا معه طويلاً ، ثم أجروا له اختباراً بجهاز كشف الكذب في فندق صغير بشارع سيجوفيا في « كورال جيلز » . وبعد يومين نقلته « الإدارة » بالطائرة إلى جواتيمالا .

وظل جارسيا يتدرب فترة من الزمن على إلقاء جنود المظلات والعتاد والمؤن بالقرب من ريتاهيلو . وفي شهر نوفمبر بدأ يخلق فوق كوبا بطائرة من طراز ك ٤٦ ، ويلقي الإمدادات في إسكامبري . ولم تكن طائرته مزودة بمدافع ، وكانت عليها علامات سلاح طيران كاسترو . وفي ذلك الوقت كانت العمليات الجوية في ريتاهيلو تحت إشراف أمريكي من رجال « الإدارة » يدعى « الكولونيل بيلي كاربنتر » . ولم يتجاوز عدد المرات التي خلق فيها الطيارون المنفيون فوق كوبا خلال الفترة الممتدة من نوفمبر سنة ١٩٦٠ إلى مارس من العام التالي ، اثنتي عشرة مرة . وكان قد قيل للطيارين الذين كانوا يقومون بتلك الرحلات فوق كوبا إنهم إذا وقعوا في قبضة السلطات الكوبية وجب عليهم أن يزعموا أنهم يعملون لحساب شركة نقل يديرها « إخوان أليجوس » وأنهم ضلوا الطريق . كذلك طلب منهم أن يتلفوا كل ما قد يكون معهم من أوراق أو وثائق ، وأن يتصلوا تليفونياً بشخص في ميامي يدعى مستر « ج » إذا اضطروا إلى

الهبوط بطائراتهم في أى مكان خارج كوبا .
وعندما ألتقى جارسيا بمستشارى إدارة المخابرات المركزية فى ريتاهيلو ،
طلبوا منه أن يبحث وهو محلق بطائرته عن أضواء تظل لامعة فى مكان
معين لمدة عشر دقائق تقريباً ، قبل أن يلتقى ما معه من أسلحة ومؤن .
ومن ثم كان عليه أن يتحرى الدقة فى المواعيد ، وأن يحلق هو وزملاؤه
فوق البحر بالقرب من شواطئ كوبا على ارتفاع يتراوح بين خمسين
قدماً ومائة قدم ليتجنبوا شبكات الرادار الكويتية ، وكان جارسيا يعاود
التحليق بطائرته على ارتفاع ألف قدم ليلقى الأسلحة والمؤن ، بيد أن
طائرته كانت تتعرض لقنابل المدافع المضادة للطائرات فى مناطق يعد
أهلها أصدقاء للمنفيين ، ومن ثم استتج أن اتصالات إدارة المخابرات
المركزية برجال المقاومة السرية فى كوبا لم تكن على ما يرام .

وكان جارسيا على حق . ففى واشنطن كان بيسل وغيره من كبار رجال
« الإدارة » يشعرون بخيبة أمل لفشل عمليات إلقاء الأسلحة والمؤن . لقد
كانت الرحلات الجوية تنظم بدقة ، ولكن ، لأمر ما ، لم تكن المدافع
والذخيرة تصل إلى الأهداف المنشودة ولقد صادف بيسل عقبات
جمة فى تنظيم عملية إلقاء الأسلحة والمؤن ، وأدرك أنه ما لم يزود رجال
حرب العصابات بأجهزة الراديو والإشارات الضوئية ، وما لم يوفد إليهم
عددًا من الرجال المدربين ، فإن المؤن لن تصل إلى الأهداف .

ولقد عجزت إدارة المخابرات المركزية عن إرسال أجهزة راديو
وإشارات وخبراء مدربين إلى كوبا ، لأن كاسترو استطاع — بسرعة لم
تكن متوقعة — أن ينشئ شبكة مخابرات وشبكة حرب عصابات للعمل
ضد المتعاونين مع المنفيين فلقد أدرك كاسترو — منذ كان يحارب
قوات باتيستا فى منطقة (سيرا مايسترا) — أنه إذا أرسل رجال الميليشيا
إلى الجبال فى جماعات صغيرة فإنهم لا يلبثون أن ينضموا إلى رجال حرب
العصابات عند اتصالهم بهم . ولهذا أرسل كاسترو قوات كبيرة أحاطت

بالجبال ، وطوقت المنطقة ، وحالت دون وصول الرسل والمؤن إلى حيث يوجد المتعاونون مع الكويتيين المنفيين .

وتعقدت الأمور في وجه إدارة المخابرات المركزية لسبب جوهري هو - كما يعتقد الأمريكيون - استحالة تنظيم حركة سرية بين الكويتيين ، لأنهم « ثرثارون » ! . . . وكانت هذه الثثرة تؤدي إلى وقوع العملاء في قبضة رجال مخابرات كاسترو .

وفي أواخر فصل الخريف حال سوء الأحوال الجوية دون إرسال العتاد إلى رجال حرب العصابات . وحدث بعد ذلك أن تسنى إرسال أطنان من الامدادات بواسطة الزوارق ، غير أن إدارة المخابرات المركزية لم تستطع التأكد من أن الإمدادات وزعت بدقة بعد نقلها إلى داخل الأراضي الكويتية .

ويمكن أن يقال بإيجاز إن إدارة المخابرات المركزية لم تنجح قط - لأسباب مختلفة - في تكوين حركة مقاومة سرية فعالة داخل كوبا ، على غرار الحركة التي تكونت في أوروبا أبان الحرب العالمية الثانية . وكان ذلك عاملاً غاية في الأهمية ، لأنه حمل « الإدارة » على العدول عن فكرة حرب العصابات ، وإعداد العدة لغزو كوبا !

* * *

في الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩٦٠ تمردت وحدات من جيش (جوانتيالا) على الرئيس « بيديجوراس » ، واستولت على (بويرتوباريوس) وهي ميناء لتصدير الموز يقع على البحر الكاريبي . فما كان من إدارة المخابرات المركزية إلا أن أصدرت تعليماتها للطيارين الكويتيين المنفيين في ريتاهيلو بالاشتراك في قمع حركة التمرد ، ويلوح أن « الإدارة » كانت تعتقد أنه إذا سقط « بيديجوراس » فإن الحكومة الجديدة قد تعتمد على إغلاق معسكرات التدريب .

وانطلق طيار كوبي منى بطائرة من طراز ك ٤٦ محملة بالجنود إلى

بويرتوباريوس ، بينما كانت قاذفات إدارة المخابرات المركزية من طراز « ب ٢٦ » تضرب بقنابلها تحصينات المتمردين . وفعلاً هبط الطيار في مطار (بويرتوباريوس) معتقداً أنه لا يزال في قبضة قوات الحكومة ، فلما انهال الرصاص على الطائرة أقلع بها على الفور دون أن يتزل الجنود ! وانهارت حركة التمرد بسرعة ، وزال الخطر الذي أوشكت معسكرات إدارة المخابرات المركزية أن تتعرض له . ولكن حدث فيما بعد أن عزا بعض السياسيين الجواتيماليين حركة التمرد إلى وجود معسكرات التدريب !

* * *

وفي يوم ١٨ نوفمبر عام ١٩٦٠ ، استدعى الرئيس المنتخب كيندى - بعد انقضاء عشرة أيام على فوزه في الانتخابات - دالاس ويسل إلى (بالم بيتش) ليقف منهما على تطور العملية الكوبية . كانت أنباء تدريب الكوبيين المنفيين قد بدأت تنشر في الصحف ، ففي جواتيمالا نشرت صحيفة « لاهورا » اليومية في عددها الصادر يوم ٣٠ أكتوبر مقالا في صفحتها الأولى كتبه « كليمنتي ماروكين روجاس » رئيس التحرير ، وذكر فيه بصراحة « أن في جواتيمالا حركة لغزو كوبا ، ولكن لا يد لبلادنا فيها » .

ولم يلبث الجواتيماليون أن راحوا ، بعدئذ ، يتهامون عن تدريب الكوبيين المنفيين في ضيعة أليجوس . وفي خلال الشهر نفسه - نوفمبر - نشرت مجلة « الأنباء الإسبانية الأمريكية » التي يصدرها رونالد هيلتون ، بجامعة ستانفورد (ولاية كاليفورنيا) ، موضوعاً عن قاعدة ريتاهيلو . وفي ١٩ نوفمبر أسرع مجلة « نيشن » - وهي أوسع انتشاراً من « الأنباء الإسبانية الأمريكية » ذات الطابع الجامعي - إلى التقاط قصة هيلتون ، وأصدرت عدداً يعلوه عنوان كبير هو : « هل ندرب الكوبيين على حرب العصابات ؟ » .

وبدأ ستار السرية الذي لفت به إدارة المخابرات المركزية « العملية الكوبية » يتمزق بسرعة !

وفي يوم ٣ يناير اتخذ الرئيس أيزنهاور إجراء دبلوماسياً ، قبل تخليه عن الرئاسة للرئيس كيندى ، فقطع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا . وتعاقت الأحداث على شتى المستويات : ففي السابع من الشهر نفسه نشرت مجلة « نيشن » موضوعاً مسبباً عن قاعدة ريتاهيلو كته « دون دويجتز » محرر شئون الطيران في صحيفة « لوس أنجيلوس ميرور » . وبعد ثلاثة أيام واجهت إدارة المخابرات المركزية موقفاً عصيباً ، إذ نشرت صحيفة نيويورك تايمز في صفحتها الأولى رسالة كتبها « بول كيندى » من ريتاهيلو . وبرغم أن بول لم يشر بكلمة إلى « الإدارة » ، إلا أنه تحدث عن عملية التدريب التي تجرى تحت إشراف « أشخاص أجانب » ، معظمهم من الولايات المتحدة .

وعلى الفور صدرت التكذيبات في جواتمالا وواشنطن ، فقال لنكولن هويت المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية : « . . . أما فيما يتصل بالنبا الذى نشر عن قاعدة معينة ، فإننى لا أعرف عن تلك القاعدة شيئاً على الإطلاق » .

وكانت صحف ميامى تلزم الصمت ، « زاعمة » أنها لا تعرف شيئاً عن تدريب المنفيين ، لكنها واجهت موقفاً عصيباً بعد أن نشرت الصحف الأخرى أنباء التدريب ، وتساءل محرروها عن مسئوليتهم تجاه مجتمع حر فى زمن السلم : هل يجب عليهم أن يقدموا الحقيقة لقراءهم ، أم يخفوها ، تعاوناً مع الحكومة ؟ .

. . . ولكن ما إن نشرت صحيفة نيويورك تايمز تحقيقها الذى أشرنا إليه حتى قرر محررو الصحف فى ميامى أنه لا فائدة ولا مبرر للاستمرار فى التواطؤ مع إدارة المخابرات المركزية . وكان جون نايت ، رئيس مجلس

إدارة صحف « نايت » وصاحب صحيفة « ميامي هيرالد » ، قد منع نشر أنباء معسكرات التدريب في جواتيمالا وفلوريدا ، بناء على طلب بعض كبار المسئولين في حكومة الولايات المتحدة . ولكن في اليوم التالي لليوم الذي نشرت فيه التايمز تحقيقها ، كتبت الميامي هيرالد موضوعاً عن معسكر جواتيمالا وعن نقل المئذ والأسلحة بطريق الجو . وأبرزت في وسط الموضوع فقرة في برواز ، جاء فيها : « ظلت الهيرالد ممتنعة عن نشر هذه الأنباء مدة تربو على الشهرين . وقد قررت نشرها بعد أن كشفت النقاب عنها صحف أخرى » .

بيد أن الكثرة الغالبة من الشعب الأمريكي لم تدرك أن الغزو أصبح وشيكاً ، على الرغم مما نشر عن تدريب الكوبيين المنفيين على العودة إلى بلادهم .

وتولى جون كيندى رئاسة الولايات المتحدة رسمياً في شهر يناير ، وأقيمت الحفلات في كل مكان ابتهاجاً بذلك ، على الرغم من الجليد الكثيف الذى كان يكسو العاصمة . وفي كوبا انهارت حركة حرب العصابات في إسكامبرى ، وقضى ذلك على كل تفكير في نجاح أية حركة يمكن أن يقوم بها رجال حرب العصابات للتسلل ، ومن ثم استقر رأى على القيام بالغزو ، وزيادة القوة التى ستترى على شواطئ كوبا . وعلى هذا الأساس اتسع نطاق حركة التجنيد ، وبدأ المجندون يتدفقون على ريتاهيلو ومعهم الإمدادات

وفي الوقت نفسه بدأ الضغط على الرئيس كيندى ليقر خطة الغزو في أقرب فرصة ممكنة . وأوضحت له إدارة المخابرات المركزية ، محذرة ، أن موسم الأمطار سيعرقل نزول القوات ويجعل معسكرات جواتيمالا غير صالحة للعمل إذا أرحى الغزو إلى ما بعد الربيع . كذلك

أدركت « الإدارة » أنه لا يمكن الإبقاء طويلاً على وحدة المنفيين ، لأسباب معنوية .

وبدأت أنباء العملية تنشر في الصحف على نطاق واسع ، ووفق الرئيس « بيديجوراس » يطلب إلى أصحاب الشأن أن يستقروا على قرار . وأهم من هذا كله أنه اتضح « للإدارة » أن الطيارين الكويتيين الذين يتدربون في روسيا سيعودون إلى كوبا بعد فترة تتراوح بين ستة أشهر وسنة ، ابتداء من شهر يناير سنة ١٩٦١ ، وأن هذا وحده يكفي للحيلولة دون نجاح الغزو .

في تلك الآونة كان الرئيس كيندى ومستشاروه يتذوقون نبيذ النصر والسلطة ، ولم يكن في وسع الرئيس الشاب الممتلئ حيوية أن يوقف خطة الغزو حتى لا يتعرض للنقد من جراء تخليه عن مشروع بدأه الرئيس أيزنهاور . . . مشروع يهدف إلى إسقاط كاسترو ، وتخليص نصف العالم الغربي من الشيوعية !

يضاف إلى ذلك أن الرئيس كان يعتمد على التأكيدات القوية التي قدمتها إدارة المخابرات المركزية ، والتأكيدات الأقل قوة التي قدمتها هيئة أركان الحرب المشتركة ، عن نجاح العملية . ولم يكن كيندى خبيراً ، ومن ثم رأى لزماً عليه أن يأخذ بوجهة نظر الخبراء .

وفي نهاية شهر يناير ، وقع اختيار إدارة المخابرات المركزية على مكان الغزو ، وهو مدينة (ترينيداد) في إقليم لاس فيجاس ، على الساحل الجنوبي لكوبا . كان بيسل ومستشاروه قد اختاروا (ترينيداد) لأسباب تكتيكية ، لأن الاستيلاء على نقطة ارتكاز في تلك المنطقة لم يكن أمراً عسيراً . غير أن مطار ترينيداد لم يكن من الاتساع بحيث يتسنى لقاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ أن تهبط فيه . يضاف إلى ذلك أن وحدة من فرق ميليشيا كاسترو كانت مرابطة هناك ، وفي وسعها أن تقاوم على الفور . ومن جهة أخرى كانت إدارة المخابرات المركزية تأمل

أن تتمكن ، إثر نزول القوات ، من تجنيد ألف شخص من سكان المدينة الصغيرة التي يبلغ تعدادها نحو ٥٠٠٠ نسمة . ولم تكن قد وضعت في عهد أيزنهاور أية خطة لاستخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة في العملية الكويتية . ورأى كيندي بدوره ألا توضع أية خطة من هذا القبيل ، على الرغم من أن تبديلاً كبيراً طرأ على خطة الغزو نفسها . ومعنى هذا أن قرار كيندي كان يقضى بالألا تستخدم — علناً — قوات الولايات المتحدة (الجيش والبحرية ومشاة الأسطول) ، في عملية الغزو . بيد أن قراره لم يكن ينطبق — بطبيعة الحال — على القوات السرية ، بما فيها قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ ، والسفن والوحدات الكويتية الموضوعة تحت إشراف إدارة المخابرات المركزية .

ولقد ظلت العملية تحت إشراف بيسل وإدارة المخابرات المركزية ، لأنها عملية سرية أو مفروض أنها سرية . وكان يؤخذ رأى هيئة أركان الحرب الأمريكية المشتركة في الخطط عند الاقتضاء ، ولكنها لم تكن مسئولة عنها . ولقد اطلع رؤساء أركان الحرب على العملية لأول مرة في شهر يناير عام ١٩٦١ ، وإن كان مكتب المخابرات التابع للبحرية قد علم قبل ذلك أن إدارة المخابرات المركزية تعد العدة للقيام بعملية ما ، ولكنه لم يستطع أن يعرف شيئاً عن هدف « الإدارة » .

وأرسل اقتراح إدارة المخابرات المركزية لإنزال القوات في ترينيداد إلى رؤساء أركان الحرب للنظر فيه . وبعد أن درسوه قدموا تقريراً وقعه الجنرال « ليمان ل . ليمنتزر » ، رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة ، جاء فيه أن خطة إنزال القوات في ترينيداد يمكن أن يكتب لها النجاح .

* * *

كان بين الكويتيين الذين أرسلوا إلى جواتيمالا بعد اتخاذ القرار الخاص بمضاعفة قوة الغزو ، جندي يدعى « ماريو أبريل » انضم إلى الوحدة الخامسة ، وكان عليه أن يراقب قاذفات القنابل من طراز

ب ٢٦ وهى تحلق فوق أماكن محددة . وكان « أبريل » شاباً هادئاً فى التاسعة عشرة من عمره ، عسى العينين ، وقد فر مع أسرته من كوبا فى غضون عام ١٩٦٠ ، ووطن العزم على الانضمام إلى خصوم كاسترو . وقد تحدث عن تجربته الشخصية فقال :

« التقيت برجل من إدارة المخابرات المركزية يدعى " روجر " ، بفندق (مودرن) فى ميامى . وكان كثيرون من أصدقائى الذين قدموا من كوبا يتدربون ، وسمعت عن حركة التدريب ، وهكذا انضممت إلى أحد المعسكرات . ولقد دربنا " روجر " على استخدام المواد المتفجرة والقيام بالدعاية السرية . وكان يدرّبنا ، أحياناً ، فى الفندق ، أو يأخذنا إلى (إيفرجليدز) ليدرّبنا على إطلاق البنادق من عيار ٤٥ ملميمترا .

« وفى ليلة ١٣ مارس اقتادنا المشرفون إلى بيت قديم فى (كوكونات جروف) وأعطونا ثياباً عسكرية ، وقبعات ، وأحذية ، وأكياساً من القماش . حدث ذلك فى الساعة الثامنة مساءً ، ثم ركبنا سيارة نقل حملتنا إلى (أوبا لوكا) . كنا نحو مائة شخص ، واضطررنا إلى الانتظار بعض الوقت . ثم انضم إلينا أمريكيان يرتديان الثياب العسكرية . وركبنا جميعاً طائرة من طراز (س ٤) خالية من المقاعد .

« ووصلنا إلى ريتاهيلو فى فجر يوم ١٤ مارس ، وتناولنا فطوراً شهيماً مكوناً من البيض وشرائح لحم الخنزير ، وكل شىء طلبناه . وعند الظهر وصلنا إلى المعسكر ، وتسلمنا كل الأدوات اللازمة ، ولم نلبث أن شرعنا نتدرب على استخدام بندق من طراز " م ١ " فى أماكن جبلية يبلغ ارتفاعها ثمانية أو تسعة آلاف قدم ، ثم تدربنا على استخدام المدافع الرشاشة ، وأخيراً سمح لنا بالنوم لأننا كنا مرهقين .

« كنا فى قاعدة (تراكس) . وبعد نحو خمسة أيام طلب إلينا اختيار الوحدات التى نؤثر الانضمام إليها ، فاخترت الوحدة الثانية لأنها كانت تضم أصدقاء لى . وكان لكل وحدة مدرب أمريكى ، وكان

« بوب » يتولى تدريب وحدتنا . أما رئيس المدربين فكان رجلاً مفتول العضلات ، قوياً كالثور ، يدعى الكولونيل فرانك .

« وكان المدربون الأمريكيون يقولون لنا كل يوم إننا سنقاتل تحت مظلة من الطائرات تتولى حمايتنا ، وإننا لن نصادف أية دبابات في طريقنا . وعندما كنت أتدرب على استعمال مدافع البازوكا سألت مدربي " بوب " عن الداعي للتدرب على استعمال هذا السلاح ما دمنا لن نقاتل ضد أية دبابات ، فأجاب قائلاً : « من قبيل الاحتياط » .

ولقد أنشأت إدارة المخابرات المركزية قوة جوية كبيرة لتحقيق هذه الغايات ، إذ كانت لديها - أصلاً - ١٦ قاذفة من طراز ب ٢٦ ، وفي أثناء الغزو أضيفت إليها ثمانى قاذفات أخرى ، فأصبح المجموع ٢٤ قاذفة . يضاف إلى ذلك أنه كانت لدى المتمردين ست طائرات نقل من طراز ك ٤٦ ، وست طائرات أخرى من طراز ك ٤٥ . وقد استخدمت هذه الناقلات في إنزال رجال حرب العصابات فوق كوبا قبل الغزو ، وتقرر استخدامها في إنزال جنود المظلات أثناء الغزو .

واختارت إدارة المخابرات المركزية لرياسة الطيارين « مانويل فيلافانا مارتينز » ، وهو طيار سابق في سلاح الطيران الكوبي كان قد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة التآمر ضد باتيستا . ووقع الاختيار على « لويز كوزم » ، وهو الطيار الكوبي الذى قاد الهجوم الجوى الذى تم يوم ١٥ أبريل بقاذفات من طراز ب ٢٦ ، ليكون نائباً للرئيس .

وكان فى ريتاهيلو ٦١ طياراً كوبياً ومعهم الملاحون وضباط اللاسلكى والصيانة ، وأقام مع هؤلاء الطيارين ستة مدربين أمريكيين خلال أشهر التدريب ، وأثناء عملية الغزو . ولقد حل « لو » محل « بيلي كاربنتر » الضابط برتبة كولونيل فى سلاح الطيران ، الذى كان كبير المستشارين بادية ذى بدء ، ثم استبعد « لو » ليخلفه « جار » مستشار إدارة المخابرات المركزية للشئون الجوية أثناء الغزو الفعلى . وكان هناك أمريكيون

آخرون نذكر منهم « بيلي بيلت » المدرب الأشقر الشاب ، و « ستيفتر » الذى ذكر للكوبيين أنه يستخدم « طقم أسنان » لأن الصينيين انتزعوا أسنانه الحقيقية أبان الحرب الكورية ، و « هيج سمسون » ، وهو رجل طويل القامة ، محمر الوجه ، متزوج من يابانية .

ولم يكن أى واحد من مستشارى إدارة المخابرات المركزية يستخدم اسمه الحقيقى ، وإن كان كثيرون منهم قد آثروا أن يستخدموا أسماءهم الأولى الحقيقية . مثال ذلك أن الجنرال « ريد دوستر » ، رئيس أركان حرب الحرس الوطنى بالاباما (فى برمنجهام) كان يسمى نفسه « ريد » حين أرسل إلى ريتاهيلو كمستشار « للإدارة » . ولقد كان كثير من مدربي الإدارة من أهالى منطقة برمنجهام . وجدير بالذكر أن « الإدارة » استخدمت عدداً من طيارى الحرس الوطنى الذين تولوا قيادة قاذفات من طراز ب ٢٦ فى الحرب العالمية الثانية .

وكان طاقم كل قاذفة من طراز ب ٢٦ يتألف من رجلين ، ولم تكن تلك القاذفات مزودة بمدافع فى المؤخرة ، وذلك لتمكينها من التزود بمزيد من الوقود حتى تستطيع أن تقطع مسافات أطول . وكانت كل قاذفة تنطلق من الوادى السعيد تحمل عشر قنابل زنة كل واحدة منها ٢٦٠ رطلا ، أو خمس قنابل تزن كل واحدة ٥٠٠ رطل . وعلاوة على ذلك كانت كل قاذفة مزودة بثمانية صواريخ وثمانية مدافع رشاشة من عيار ٥٠ ملليمتر . ومع أن الحمولة العادية لكل من هذه القاذفات هى ٣٦ ألف رطل ، فقد كانت تحلق حاملة ٤٠ ألف رطل . وكانت تلك القاذفات مسلحة تسليحاً هائلاً ، بيد أن طائرات كاسترو النفثة كانت تستطيع الطيران إلى ارتفاع أعلى منها ، وتتفوق عليها فى السرعة ، ولم تكن تلك القاذفات تستطيع أن تدافع عن نفسها من الخلف ، لافتقارها إلى المدافع الخلفية .

وفي غضون ذلك كانت مسألة معسكرات التدريب قد استحوالت إلى مشكلة سياسية دقيقة في جواتيمالا : ففي مستهل شهر فبراير بعث الرئيس « بيديجوراس » إلى الرئيس كيندى برسالة يقول فيها إن قوة الجنود المعنوية في المعسكرات عظيمة ، وإنهم على استعداد للقتال ، وطلب ملحقاً أن يبدأ الغزو على الفور . ويبدو أن بيديجوراس بعث بتلك الرسالة بعد أن اتضح لحكومته أن ثمة اضطرابات في المعسكرات ، وأن من الخير والحال هذه أن يبدأ الغزو في أقرب فرصة مستطاعة حتى يتسنى إغلاق المعسكرات وتنتهى هذه المشكلة الشائكة ! . . . فكان أن طار « روبرتو أليجوس » إلى واشنطن حاملاً رسالة بيديجوراس ، وزار الرئيس كيندى في البيت الأبيض ، كما اجتمع بألن دالاس .

وازداد الضغط على الرئيس كيندى في أواخر فبراير وأوائل مارس . وفي أثناء ذلك اختلفت إدارة المخابرات المركزية - من وراء الكواليس - مع رؤساء هيئة أركان الحرب ، على المكان الذى ينبغي أن يبدأ منه الغزو . كانت هيئة أركان الحرب قد ذكرت ، قبل ذلك بأسبوعين ، أن نجاح عملية نزول القوات في ترينيداد مشكوك فيه ، ومن ثم اقترحت « الإدارة » ثلاثة أماكن أخرى ، على اعتبار أنها لم تعد تتمسك بترينيداد ، وخاصة أن مهبطها الجوى لا يصلح لاستقبال القاذفات من طراز ب ٢٦ . وعكف رؤساء أركان الحرب على دراسة الأماكن الثلاثة البديلة المقترحة طوال الليل ، ثم عقدوا اجتماعاً مشتركاً أجمعوا فيه على أن (خليج الحنازير) خير مكان .

وبينما كان ذلك يحدث في واشنطن ، كانت إدارة المخابرات المركزية تجد في جواتيمالا مشقة في التفاهم مع جماعة من الكوبيين اعترضوا على تعيين « أرتيم » والكابتن « خوسيه بيريز سان رومان » زعيمين للمنفين . ومن ثم قررت الإدارة إرسال المعارضين إلى مهبط جوى في (ساياكشى) بإقليم (بِن) ، ومنها نقلوا بالزوارق إلى ما كانت تسميه

الإدارة (معسكر إعادة التثقيف) . والواقع أن ذلك المكان لم يكن سوى سجن تابع « للإدارة » كان يزج بالكوبيين المتمردين فيه ، ولقد ظلوا هناك إلى أن انتهت معركة (خليج الخنازير) .

* * *

وكانت « الإدارة » قد فرضت سيطرتها سياسيًا وعمليًا على حركة الكوبيين المنفيين ، وكانت تبدى ميلا ملحوظاً إلى المحافظين منهم . ولكن لم تلبث أن ظهرت حركة منافسة للمحافظين على مسرح الحوادث : ففي شهر مايو عام ١٩٦٠ انفصل « مانولوراى » وزير الأشغال الكوبى عن حكومة كاسترو ، وانضم إلى رجال المقاومة السرية . وفي شهر نوفمبر من العام نفسه فر إلى الولايات المتحدة . وكان يؤكد أنه يؤمن بالأهداف الأصلية لثورة كاسترو ، ولكنه اقتنع بأن كاسترو تخلى عن تلك الأهداف لأنه قاد كوبا إلى طريق الشيوعية . ولم يلبث أن أسس مع أنصاره الحركة الثورة الشعبية ، التى أصبحت تنافس الجبهة الثورية Frente الخاضعة لتوجيهات « الإدارة »

ومع اقتراب الموعد المحدد للغزو كان لابد من فعل شيء للحيلولة دون حدوث انقسام فى صفوف الكوبيين المنفيين . ومن ثم ضغطت « الإدارة » على الجبهة الثورية وعلى الحركة الثورية الشعبية وحملتهما على الاندماج فى هيئة جديدة أطلق عليها اسم « المجلس الثورى الكوبى » . واختير لرياسة هذا المجلس الدكتور « خوسيه ميرو كاردونا » ، وهو رجل مهيب الطلعة ، فى التاسعة والخمسين من عمره ، كان يمارس المحاماة فى هافانا ثم تولى رياسة الوزارة خلال الأسابيع الأولى لحكم كاسترو . وقد اعتزل رياسة الوزارة ، بيد أن كاسترو عينه فى شهر يولييه سنة ١٩٦٠ سفيراً لكوبا فى الولايات المتحدة . ولكنه لم يتول ذلك المنصب إذ فضل أن يلجأ إلى سفارة الأرجنتين فى هافانا . وأخيراً وصل إلى الولايات المتحدة بعد ثلاثة أشهر ، بمساعدة سفارة الأرجنتين التى استطاعت أن تؤمن

خروجه من كوبا .

وأعلن تشكيل المجلس الثوري الكوبي في نيويورك يوم ٢٢ مارس ، في مؤتمر صحفي دعا إليه « ليم جونز » . وفي يوم ٢ أبريل أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية كتاباً أبيض عن كوبا . ولم يدرك السواد الأعظم من الشعب في ذلك الوقت أن الغرض من إصدار ذلك الكتاب هو تهيئة الرأي العام في الداخل والخارج للغزو السري الذي لم يكن قد بقي على بدئه سوى أسبوعين . ومما جاء في « الكتاب » أن حكومة كاسترو « تمثل خطراً مقبهاً » ، وأن كاسترو خان الثورة ، وأن كوبا أصبحت ، والحال هذه ، دولة تدور في فلك الاتحاد السوفيتي .

وفي واشنطن ارتفعت أصوات قليلة من وراء الكواليس تعارض الغزو . ودعا الرئيس كيندي السناتور وليم فولبرايت العضو الديمقراطي بمجلس الشيوخ عن ولاية (أركانزاس) - ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس ، الذي اشتهر بصراحته - للسفر معه إلى (بلم بيتش) يوم ٣٠ مارس . وكان فولبرايت قد سمع شائعات عن خطط الغزو ، فقدم مذكرة إلى الرئيس حين استقل معه طائرته النفاثة . ويحذر بنا أن نقبس فقرات من تلك المذكرة ، لأن فولبرايت استطاع ببصيرته أن يتوقع كثيراً مما حدث .

قال فولبرايت في مذكرته « إن ملايين من الناس لا يزالون يعتقدون أن الولايات المتحدة هي التي حرّضت « كاستيو أرماس » على غزو جواتيمالا في عام ١٩٥٤ . ولقد كانت يد الولايات المتحدة متوارية في تلك العملية ، ولكنها ليست كذلك اليوم فيما يتعلق باللاجئين الكوبيين ، يضاف إلى ذلك أنه كلما ضاعف الكوبيون المنفيون نشاطهم ، مستهدفين قلب حكومة كاسترو ، ازداد عجز الولايات المتحدة عن إخفاء يدها » . . . ومضى فولبرايت يقول : « ولا بد من الاهتمام بطبيعة وتكوين الحكومة التي ستخلف كاسترو . . . إن " الجبهة " تفتقر إلى الزعامة

الكفيلة بتأليف حكومة قوية متحررة» . . . إلى أن قال : « وينبغي أن يقام وزن لأمر هام ، هو أن غزو اللاجئين لكوبا سيقابل بمقاومة عنيفة قد لا يستطيع اللاجئون وحدهم أن يتغلبوا عليها . وعندئذ يبرز سؤال هو : هل تكون الولايات المتحدة على استعداد لأن تدع العملية تفشل ، حتى لا يفتضح أمرها ، أم أنها ستضاعف عندئذ عونها للغزاة حتى يكتب لهم النجاح ، مما سيقتضى ، فى نهاية الأمر ، استخدام القوات المسلحة ؟ . . . إننا إذا فعلنا ذلك ، وجب علينا أن نتحمل مسئولية قد لا تكون لها نهاية ! » . . . كذلك قال فولبرايت إنه حتى إذا قدمت الولايات المتحدة عوناً سريعاً للساعين إلى إسقاط كاسترو ، فإن ذلك سيكون خرقاً لمعاهدة منظمة الدول الأمريكية ، ولقوانين الحياد المعمول بها فى الولايات المتحدة .

وفى يوم ٤ أبريل اجتمع الرئيس بكبار مستشاريه فى وزارة الخارجية وسأل كلا منهم رأيه فى خطة الغزو . وكان فولبرايت الذى دعاه الرئيس لحضور الاجتماع ، هو الشخص الوحيد الذى عارض الغزو بحزم !

* * *

كانت إدارة المخابرات المركزية قد نظمت ، منذ البداية ، اتصالاً بوزارة الخارجية ، لتطلع الحلقة الضيقة المؤلفة من كبار رجالها المعنيين بالخطة ، أولاً بأول ، على سير الأمور . وفى أواخر عام ١٩٦٠ اختار كريستيان هيرتر — وكان لا يزال وزيراً للخارجية — « هوايتنج ويللوار » ، السفير الأمريكى السابق فى (هندوراس) ، مساعداً خاصاً له مهمته التفرغ للعملية الكوبية .

واختارت إدارة المخابرات المركزية « تريسي بارنز » رجل « الإدارة » الذى اتصل بستيفنسون فى أبريل ، ليكون على اتصال بويللوار . وكان بارنز يقوم قبل ذلك بمهمة خاصة فى لندن . وبعد أن وليت حكومة كيندى الحكم تقرر استبعاد ويللوار ، وظل بارنز على اتصال بوزارة

الخارجية ، وخاصة بأدولف بيرل مستشار الرئيس في شئون أمريكا اللاتينية ، و « توماس مان » الذي كان يشغل وقتئذ منصب مساعد وزير الخارجية لشئون الدول الأمريكية . ولم يكن يعلم بخطة الغزو إلا « دين راسك » وزير الخارجية وبضعة رجال من أعوانه ، وبيرل ، ومان .

وفي أواخر شهر مارس اطلع « تشستر بولز » وكيل وزارة الخارجية ، أثناء قيامه بأعمال الوزير ، على خطة الغزو . وفي يوم ٣١ من الشهر نفسه بعث إلى راسك بمذكرة يعارض فيها الخطة . كذلك طلب من راسك أن يضمن له اجتماعاً بالرئيس كيندي إذا تمت الموافقة النهائية على الخطة . على أن راسك حمله على الاعتقاد أنه لن يحدث غزو على نطاق واسع . وفي خلال الأسبوعين التاليين لم يعر « بولز » الأمر اهتماماً يذكر ، إذ كان يعتقد أن المسألة لن تعدو أن تكون عملية ضيقة يقوم بها رجال حرب العصابات على شواطئ كوبا .

* * *

في مستهل شهر أبريل سلمت للطيارين الكويتيين في (ريتاهيلو) مظاريق مغلقة ، وطلب منهم ألا يفتحوها إلا بعد أن يخلقوا بطائراتهم في الجو ، فنفذوا التعليمات التي صدرت إليهم . كان عليهم أن يتجهوا إلى (بويرتوكابيزاس) في (نيكاراغوا) ، أي إلى « الوادي السعيد » ، ليقبضوا هناك خلال بضعة الأسابيع التالية . وهكذا تحركت العملية الجوية كلها ، ومعها المستشارون الأمريكيون ، من (جواتيمالا) إلى « الوادي السعيد » . ثم تم نقل فرقة المنفيين كلها من جواتيمالا إلى (بويرتوكابيزاس) ، وهو الميناء الذي ستبحر منه . وكانت إدارة المخابرات المركزية قد أرسلت إلى هناك أسطولاً من السفن ، زاعمة أنه تابع لشركة « جارسيا » الملاحية ، وعنوانها « ميدان باتري رقم ١٧ » ، نيويورك . وكانت تلك الشركة أكبر شركات الملاحة الكويتية ، وقد أسسها « ألفريدو جارسيا » منذ خمسة وعشرين عاماً ، وأصبحت تملك نحو اثني عشرة

باخرة . وكانت لها مكاتب رئيسية في نيويورك وهافانا ، ومكاتب فرعية في (هيوستن) بولاية تكساس و (ليك تشارلز) بولاية لويزيانا . وكانت سفن الشركة - قبل عهد كاسترو - تنقل الأرز والسكر بين موانئ ساحل الولايات المتحدة الشرقى وهافانا وأمريكا الوسطى .

وبعد أن تولى كاسترو الحكم هاجر أبناء جارسيا الخمسة - إدواردو وماركوس وألفريدو وليزاردو وفرانشيسكو - إلى الولايات المتحدة . واحتاجت إدارة المخابرات المركزية إلى أسطول ، فاستعانت بشركة جارسيا ، لأنها كوبية من ناحية ، ثم لأنها الشركة الكوبية الوحيدة التي لا تزال تسير سفنها من هافانا .

واستأجرت « الإدارة » السفن سرّاً ، وكانت تتعامل مع « إدواردو » بوجه خاص . ووضعت الشركة خطة معقدة ملتوية لإرسال السفن إلى (بويرتو كابينزاس) في آخر لحظة ممكنة . واستمرت الشركة تخدم كاسترو حتى وقت الغزو ، إمعاناً في التمويه . كما ظل « ألفريدو » في كوبا حتى لا تثير هذه العملية ارتياب أحد . والواقع أنه لم يغادر هافانا إلا في يوم ٢١ مارس !

ومع اقتراب اليوم المحدد للغزو أبحرت البواخر : هيوستن ، وليك تشارلز ، وريو اسكونديدو ، وكاريبي ، وإتلانتيكو - الواحدة تلو الأخرى - إلى بويرتو كابينزاس . ولم يكن بحارتها يعرفون شيئاً في بداية الأمر بل كانوا يعتقدون أنهم متجهون إلى أمريكا الوسطى . وعندما رسوا في بويرتو كابينزاس قيل لهم إنهم سيشاركون في عملية الغزو ، وخيروا بين البقاء والرحيل وقرر بعضهم الرحيل ، ولكن إدارة المخابرات المركزية احتجزتهم في بويرتو كابينزاس إلى أن انتهى الغزو .

وكان طاقم كل باخرة مكوناً من خمسة وعشرين بحاراً ، وهكذا وجد أكثر من مائة رجل أنفسهم ، فجأة ، في ميدان القتال ! . . . وبينما كانت إدارة المخابرات المركزية تجمع أسطولها السرى ، كانت هناك

حركات سياسية هامة تجرى في الولايات المتحدة . ففي يوم ٨ أبريل أصدر رئيس المجلس الثوري الكوبي « ميروكاردونا » - في مؤتمر صحفي عقده بفندق روزفلت في نيويورك - بياناً أهاب فيه بالكوبيين أن يثوروا ليسقطوا فيدل كاسترو . وفي اليوم نفسه ألقى موظفو الهجرة في ميامي القبض على « رولاندو ماسفيرير » ، الذي كان يستعين به باتيستا لإثارة الرعب والفرع في قلوب الكوبيين ، بواسطة جيش سرى كان يسمى « النمر » . وكان ماسفيرير قد فر من كوبا ، في اليوم الذي لاذ فيه باتيستا بالفرار . وعلى أثر القبض عليه نقل إلى مستشفى جاكسون التذكاري ، وفرضت عليه حراسة شديدة ، وقال المستشفى إنه قد يكون مصاباً بذبحة صدرية ، بيد أن أحد الأطباء الذين فحصوه قال : « يبدو أن ثمة خطأ في التشخيص إذ أنه ليس هناك أى دليل على أنه مصاب بذبحة صدرية » .

وأعلن يومئذ أنه تم القبض على ماسفيرير بناء على رسالة بعث بها دين راسك وزير الخارجية إلى روبرت كيندى وزير العدل ، وقال فيها : « إن وجود رولاندو ماسفيرير مطلق السراح في الولايات المتحدة ، وفي فلوريدا بالذات ، يضر بمصالحنا القومية فيما يتصل بعلاقاتنا الخارجية » . وبعد يومين وجهت إحدى المحاكم الفيدرالية إلى ماسفيرير تهمة التآمر لإرسال حملة عسكرية ضد كوبا ، قائلة إن في ذلك خرقاً لقوانين الحياد السارية في الولايات المتحدة !

لقد اتهم « ماسفيرير » بخرق القانون لأنه أعد العدة لغزو كوبا . . قبل عشرة أيام من موعد تنفيذ خطة الغزو السرية التي وضعتها الحكومة !

وبعد كارثة (خليج الخنازير) بعشرة أيام ، أمر القاضي الفيدرالى « إدميت شويت » بإطلاق سراح ماسفيرير ، واتهم الحكومة الفيدرالية بأنها كانت قد أرسلته إلى « معسكر اعتقال حكومى » في ولاية تكساس .

ورد بول جيفورد وكيل وزارة العدل قائلاً إن إدارة الهجرة إنما تصرفت بناء على أوامر أصدرها إليها الرئيس كيندى . بيد أن القاضي « شويت » أكد ، ردّاً على ذلك ، أنه « ليس من حق الرئيس أن يرغم أحداً على مخالفة القانون » . وبعد سبعة أشهر — فى يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ — حفظت الحكومة قضية « ماسفيرير » دون أن تذكر سبباً لذلك !

ويبدو أن من بين الأسباب التى دعت إلى القبض على ماسفيرير اعتقاد الحكومة أنها إذا اتهمته بأنه يحاول غزو كوبا فإن ذلك قد يبعد الشبهات عن خطط الغزو الحقيقية . لقد كان الأمر فى الواقع بمثابة « اعتقال سياسى » ، وهو إجراء غير مألوف فى الولايات المتحدة وفضلاً عن ذلك فقد كان الرئيس يعتقد أن القبض على ماسفيرير سيثبت للاجئين والعالم أن الولايات المتحدة لا تعطف على مؤيدى باتيستا . وقد اتضح ذلك فى يوم ١٢ أبريل عند ما قال الرئيس فى مؤتمره الصحفى : « إن اتهام وزارة العدل مستر ماسفيرير أخيراً بتدبير مؤامرة لغزو كوبا من فلوريدا ، كى يشكل هناك حكومة على غرار حكومة باتيستا ، ينبغى أن يعد دليلاً على الشعور السائد فى هذه البلاد إزاء أولئك الذين يريدون تشكيل مثل تلك الحكومة فى كوبا » .

وفى العاشر من أبريل عقد فى البيت الأبيض اجتماع تمت فيه الموافقة على تعديل مكان نزول قوات الغزو من ترينيداد إلى (خليج الحنازير) . ووافق الرئيس كيندى شخصياً على هذا التغيير . وكانت إدارة المخابرات المركزية تعتقد أن الرئيس عمد إلى ذلك التغيير لأسباب تتصل بالسياستين الداخلية والخارجية ، وأن الدافع إليه هو القلق بسبب ما يمكن أن يحدثه الغزو عن طريق المنطقة الأولى من رد فعل عالمي فبينما لن يطلق الرصاص على المدنيين فى (خليج الحنازير) — إذ لا يكاد يعيش فى تلك المنطقة أى مدنى — فإن الأمر على العكس من ذلك فى ترينيداد ، حيث يقيم فيها عدد لا يستهان به من المدنيين . وكان المعتقد أن نزول

القوات في (خليج الخنازير) لن يصادف مقاومة تذكر، وأن العملية كلها ستبدو كأنها مجرد محاولة لتزويد رجال حرب العصابات بما يحتاجون إليه من مؤن وأسلحة . ولقد تمت الموافقة على الخطة في اجتماع البيت الأبيض ، على الرغم من أن رؤساء أركان الحرب توقعوا ألا تتجاوز نسبة النجاح في خليج الخنازير خمسين في المائة !

وكانت إدارة المخابرات المركزية تتوقع أن يتمرد الكويتيون في منطقة (خليج الخنازير) على حكومة كاسترو ، بعد نزول قوات الغزو ، ولكنها لم تتوقع أن تحدث ثورة عامة في كوبا . وكان الرأي عندها أن الأمر كله يربهن بنجاح العملية . وكان « بيسل » يتوقع — إذا تمكنت قوات الغزو من النزول إلى الشواطئ — أن تنضم جماعات كبيرة من الكويتيين إلى الغزاة في خلال أسبوع .

وكانت الخطة تقضى بإقامة نقطة ارتكاز على الشواطئ ، ثم تستخدم مطارات (خليج الخنازير) لضرب خطوط مواصلات كاسترو وغيرها من المنشآت الهامة . وعندئذ يعلن أعضاء المجلس الثوري الكويتي تأليف حكومة جديدة في تلك المنطقة تعترف بها الولايات المتحدة . وكانت إدارة المخابرات المركزية ترى أنه إذا تحقق ذلك كله أصبح غزو كوبا كلها أمراً يسيراً .

وكان رؤساء أركان الحرب — خلال الأسبوع الذي سبق الغزو — في هم مقيم ، وكان بعضهم غاضباً من جراء كثرة التعديلات التي أدخلت على خطة الغزو . ومع أن الأميرال « أرلي بيرك » رفض التعليق على خطة غزو (خليج الخنازير) ، فقد غضب بدوره لكثرة تلك التعديلات . وقد قيل له في وقت ما إنه ينبغي للبحرية الأمريكية أن تبقى تجاه كوبا على بعد يتجاوز ثلاثة أميال ، ثم زيدت هذه المسافة إلى اثني عشر ميلاً ، ولم تلبث أن أصبحت أربعة وعشرين ميلاً . وقيل له ، بادئ ذي بدء ، إن البحرية لن تتصل بأسطول الغزو على الإطلاق ، ثم قيل له إن ثلاث

مدمرات تستطيع أن تحرس الأسطول ، وبعدئذ خفض عدد المدمرات إلى اثنتين . وحدث في إحدى المراحل أن أبلغت البحرية بأنها تستطيع إرسال عدد من الغواصات إلى منطقة الغزو ، ولكن سرعان ما ألغى هذا القرار إذ صدرت تعليمات صريحة ألا ترسل غواصات إلى تلك المنطقة . وقيل لرؤساء أركان الحرب إن وزارة الدفاع لا شأن لها بالغزو ، وإن مهمتهم مقصورة على تقديم المشورة عند الاقتضاء .

كذلك أوضح المسئولون عن خطة الغزو لوزارة الدفاع أن قوات الولايات المتحدة المسلحة لن تشترك في الغزو الفعلي ، وإن كانت مدمرات « بيرك » تستطيع حراسة أسطول الغزو حتى مكان قريب من الشواطئ .

وفي شهر أبريل كان بيرك يقوم بأعمال رؤساء أركان الحرب فيما يتعلق بعملية الغزو ، ومن ثم أمر - بصفته هذه ، وبصفته مديراً للعمليات البحرية - بأن تتحرك وحدات من أسطول الولايات المتحدة في المحيط الأطلنطي لتتخذ مواقع تجاه كوبا . وتحركت مع هذه الوحدات فرقة من مشاة الأسطول من قاعدتها في جزيرة فييكيس تجاه الساحل الشرقي لبويرتوريكو .

وكان الرئيس الأمريكي قد أوضح أن البحرية لن تشترك في الغزو نفسه ، ولكنه أضاف أنه قد يغير رأيه إذا صادف الغزاة عقبات كأداء ، فيأمر البحرية ومشاة الأسطول بمساعدة الغزاة . ولهذا السبب حرك بيرك سفنه إلى مواقع تجاه الساحل الكوبي ، وأبلغ كلا من « ألن دالاس » والرئيس بما أصدره من تعليمات في هذا الشأن .

وهكذا أعلن الرئيس جهاراً ما كان قد قرره سراً : ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ١٢ أبريل قال إن قوات الولايات المتحدة المسلحة لن تغزو كوبا .

وسئل عن مدى المساعدة التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة إلى

أية « حركة تمرد معادية لكاسترو » أو حركة غزو ، فأجاب : « أريد أن أذكر أولاً أن قوات الولايات المتحدة لن تتدخل في شئون كوبا . وستتخذ هذه الحكومة كل ما في وسعها من تدابير – وأعتقد أنها تستطيع أن تواجه مسؤولياتها في هذا الشأن – للتأكد من عدم قيام أى أمريكى بأية حركة داخل كوبا » .

* * *

وأبحر أسطول إدارة المخابرات المركزية من (بويرتو كابيلاس) قبل يوم الغزو بأربعة أيام ، واحتشدت الكتيبتان الثانية والخامسة على ظهر الباخرة هيوستن ومعهما كميات كبيرة من الذخيرة ، وكانت وجهتها (بلايا لارجا) عند الطرف الأعلى (لخليج الحنازير) . بينما استقلت ثلاث كتائب أخرى ، هي الثالثة والرابعة والسادسة ، ومعها عتادها الثقيل ، الباخرة (ريو اسكونديدو) وسفنا أخرى ، وكانت متجهة صوب شاطئ جايرون ، عند الطرف الشرقى للخليج الواسع . أما الكتيبة الأولى ، وقوامها جنود المظلات ، فقد تقرر أسقاط جنودها من الطائرات خلف الشواطئ . وفي يوم السبب ١٥ أبريل ، بينما كان الأسطول مبحراً صوب كوبا ، شنت قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ غاراتها الجوية . وفي اليوم نفسه هبط « زونيغا » بطائرته في مطار ميامي ، وحدث صدام بين « روا » و « ستيفنسون » في الأمم المتحدة .

وفي اليوم التالى جمع رجال إدارة المخابرات المركزية الطيارين الكوبيين في الوادى السعيد ، وقال لهم المستشارون الأمريكيون إن الغارات التى شنت في اليوم السابق حطمت طائرات كاسترو ، وأيدوا كلامهم بأن أطلعوهم على صورتين فوتوغرافيتين التقطتهما طائرة أمريكية من طرازى ٢ ، التى اشتهرت بأنها طائرة تجسس . (بيد أن الواقع أن إحدى الصورتين كانت قد أزعجت إدارة المخابرات المركزية ، إذ أنها كانت تبين أن مهبط الطائرات في خليج الحنازير مغطى بالزلط !) .

* * *

وفي اليوم نفسه - وكان يوم أحد - أصغى الجندى «ماريو أبريل» مع زملائه من رجال الوحدة الخامسة ، على ظهر الباخرة هيوستن ، إلى بيانات ألقاها عليهم قوادهم ، واطلعوا على صور التقطت من الجو كي يدرسوا بدقة المنطقة التي سيتزلون فيها . وقال ماريو فيما بعد : « لقد قدموا لنا الويسكى في علب صغيرة من الصفيح . ياله من شيء كريه ! ... لكنني لم أنتظر بل احتسيت على الفور . وحصلت على ذخيرتي ، وأعطوني علبة مليئة بالرصاص وست قنابل يدوية . ونظفت بندقيتي ، وأصبحت على استعداد تام . كان ذلك في الساعة الخامسة مساء . وفي الساعة السادسة خطب فينا قائدنا ، وطلب منا ألا ندخن أو نستخدم مصباحاً مضيئاً ، لأننا ندنو من كوبا . . . ومن ثم لم أستطع أن أدخن ، ورأيت أن خير ما يسعني أن أفعله هو أن أستريح . كنت أعلم أننا سنواجه شداً ، ولهذا تمددت على ظهر الباخرة - في نحو الساعة السادسة والنصف - ولم أفتح عيني إلا حين أيقظني رئيس وحدتي ، وعندئذ لمحت الشاطئ أمامي . إذن فقد وصلنا . ورأيت إلى يميني أضواء تتحرك بسرعة ، فقبل لي لأنهم زملاؤنا الذين وصلوا إلى شواطئ (جيرون) قبلنا وبدأوا يقاتلون ! »

« وألقيت نظرة على ساعتي ، فألفيت العقربين يشيران إلى الواحدة والنصف صباحاً . وبدأت السفن تبطئ في السير . لقد وصلنا . . . وصلنا إلى خليج الحنازير . »

الغزو

عند منتصف ليل يوم الأحد ١٦ أبريل رن جرس التليفون في شقة « ليم جونز » الفاخرة بالحى الشرقى فى (منهاتن) ، ورفع جونز - وهو يغالب النعاس - السماعه ، وسرعان ما سرت فى جسمه رعدة . . ذلك أن المكالمه كانت من إدارة المخابرات المركزيه فى واشنطن ! . . وباده رجل « الإدارة » قائلاً : « إليك النبأ . لقد بدأ الغزو » . ثم أملى عليه البلاغ الأول ، طالباً منه أن يذيع نصه على العالم ، باسم المجلس الثورى الكوبى . وسجل جونز البلاغ الذى كان يقول : « قبيل الفجر بدأ الوطنيون الكوبيون فى المدن وعلى التلال معركة تحرير وطننا من طغيان حكم فيدل كاسترو وتخليص كوبا من ضغط الشيوعيه الدوليه الوحشى » . . .

كان جونز قد قضى يوماً هادئاً ، ولم يكن يتوقع أن يبدأ الغزو عند منتصف الليل . كان يعلم أن المجلس اجتمع بعد الظهر فى فندق (لكسنجتون) ، عند ملتقى الشارع الثامن والأربعين وشارع لكسنجتون ، وأنه اختار أحد أعضائه ، وهو « كارلوس هيفيا » ، ليكون وزيراً للخارجيه عند تأليف الحكومه الجديده فى كوبا . وكان جونز قد اتصل تليفونيا بالفندق ليحاول التحدث إلى « ميرو كاردونا » ، واستبدت به الدهشه حين قيل له إن أحداً لا يرد فى غرفة كاردونا . ومع ذلك لم يعر هذا الأمر اهتماماً يذكر .

ولكن كان ثمة سبب قوى لعجز جونز عن الاتصال بكاردونا . فى منتصف الساعه الرابعه من بعد الظهر خرج رجال إدارة المخابرات المركزيه

من أحد أبواب الفندق الخلفية ومعهم « كاردونا » و « هيفيا » ، وغيرهما من أعضاء المجلس . وكل ما قيل لأولئك الزعماء الكويتيين إنهم سيسافرون إلى ميامي لأمر هام ! . . ثم نقلهم رجال « الإدارة » إلى فيلادلفيا حيث استقلوا طائرة انطلقت بهم إلى (أوبا لوكا) . وهناك احتجز أولئك الرجال الذين تأهبوا لترعم كوبا الحرة ، في بيت أشبه بالثكنة . ولم يعرفوا أن الغزو بدأ إلا عن طريق الراديو .

بيد أن جونز لم يكن يعرف شيئاً عن الغزو في ذلك الوقت . وقد طلب إليه محدثه من واشنطن أن يذهب بالبلاغ إلى فندق (ستاتلر) ويطلع « أنطونيو سيليو » ، السكرتير المالي للمجلس ، « إرنستو أراجون » — الساعد الأيمن لكاردونا — على نصه . وبالفعل كتب جونز البلاغ بنفسه على الآلة الكاتبة ، واستقل سيارة تاكسي كانت واقفة بالقرب من داره ، إلى فندق ستاتلر ، حيث اطلع القطبين الكويتيين على البلاغ . وفي الساعة الثانية صباحاً شرع يوزعه ، مستخدماً التاكسي نفسه ، على وكالات الأنباء . وفيما يلي نصه :

المجلس الثوري الكويتي . (عن طريق : ليم جونز وشركاه ، شارع ماديسون رقم ٢٨٠ — نيويورك ، نيويورك)
للنشر فوراً — ١٧ أبريل سنة ١٩٦١ .

البلاغ رقم ١

أصدر الدكتور خوسيه ميرو كاردونا ، رئيس المجلس الثوري الكويتي ، صباح اليوم ، البلاغ الآتي :

« قبيل الفجر بدأ الوطنيون الكويتيون في المدن وعلى التلال معركة تحرير وطننا . . . »

* * *

وفي (بويرتو كابيزاس) كانت ست قاذفات قنابل من طراز ب ٢٦

مصطفة على أرض المطار ، في الساعة الواحدة والربع من صباح يوم الاثنين ١٧ أبريل ، ومستعدة لتوجيه الضربة الثانية إلى قواعد كاسترو الجوية . وكانت أهدافها : كاماجوي ، ولينفويجوس ، وسان أنطونيو دي لوس بانوس ، وكامب ليرتاد، وسانتا كلارا ، ثم ماناجوا (وهي قاعدة للجيش اتضح من الصور التي التقطتها لها طائرات « ي ٢ » أن بها أكثر من أربعين دبابة ثقيلة مصطفة في العراء) .

وكان من المقرر أن تنطلق القاذفات من الوادي السعيد في الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين صباحاً ، وأن توجه ضربتها قبيل الفجر ، كي تحطم سلاح طيران كاسترو الذي كان هدفاً لهجومين جويين سابقين . ولم يكن رجال القاذفات قد علموا بعد أن رتشارد بيسل بعث من واشنطن برسالة يقول فيها إنه تقرر إلغاء هذا الهجوم الجوي بناء على أوامر الرئيس . ولكنهم أدركوا أن خطأ لا بد أن يكون قد حدث ، عندما بلغت الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين دون أن تصدر إليهم أوامر التحليق !

وفي الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً قيل للطيارين الكويتيين إن مهمتهم ألغيت — بناء على أوامر من واشنطن — وإنهم لن يشنوا غارات على قواعد كاسترو ، وإن عليهم — بدلا من ذلك — أن يطيروا إلى الشواطئ ليحاولوا حماية قوات الغزو .

.. ولاحظ « ماريو أبريل » أن الباخرة هيوستن التي كان يستقلها مع وحدته قد توقفت عن السير تماماً . وكتب في مذكراته : « بدأوا يستخدمون الرافعات لإنزال القوارب إلى الماء ، وكانوا يحدثون ضوضاء شديدة استرعت انتباه حراس الشاطئ فأطلقوا علينا رصاص مدافعهم الرشاشة . وركبت مع وحدتي زورقاً خشبياً من النوع الذي يستخدم في جر المترحلين على الماء ، وكان له محرك خفي خارجي من طراز « أيفرود » لم يلبث أن توقف عن الدوران في وسط (خليج الحنازير) عندما أصبحنا على بعد ميلين من الشاطئ . ومن ثم اضطررنا إلى إدارته مرة ثانية » .

« وقيل لنا إن من الخير أن نمتنع عن إطلاق الرصاص حتى لا يرى رجال كاسترو مراكرنا . وأخيراً بلغنا الشاطئ ، واصطدم الزورق بالصخور* فلم نزل في المكان الذي كان محدداً لنا ، ثم التقينا بجنود الوحدات الأخرى ، وشرعنا تفكر فيما ينبغي لنا أن نفعل . وكانت هناك ، على جانبي الطريق الذي بدأنا نسير فيه ، مستنقعات واسعة »

وعلى بعد مئات الأميال كانت محطة إذاعة « سوان » التابعة لإدارة المخابرات المركزية في جزيرة (سوان) الصغيرة الواقعة تجاه هندوراس ، تذيع — قبل ذلك بعدة ساعات — رسائل غامضة مبهمه موجهة إلى رجال الحركة السرية : « تنبهوا . . . تنبهوا . . . انظروا جيداً إلى قوس قزح . . . ستطفو السمكة قريباً جداً . . . السماء زرقاء . . . السمكة حمراء . . . انظروا جيداً إلى قوس قزح » .

وفي الوادي السعيد نزل طيارو قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ من غرف القيادة بعد أن خابت آمالهم ، وعقدت اجتماعات في مبنى العمليات الخشبي ، وكان لابد من وضع خطط جديدة بعد أن تبدلت الأمور . كانت القاذفة من طراز ب ٢٦ تقطع المسافة من الوادي السعيد إلى خليج الحنازير في ساعتين وخمسين دقيقة ، وكان لدى القاذفات من الوقود ما يمكنها من أن تظل محلقة فوق الشواطئ ساعتين ، وأن تعود بعدئذ إلى القاعدة . ومن ثم تقرر أن تحلق قاذفتان معاً فوق الشاطئ كل نصف ساعة . وبدأت إحدى عشرة قاذفة تنطلق من القاعدة عند الفجر . وبينما كان طابور المنفيين رقم ٢٠٥٦ يتزل على الشاطئ ، علم كاسترو بنياً الغزو ، فأمر طائراته النفاثة من طراز « ت ٣٣ » و « سي فيوري » بالانطلاق قبل الفجر إلى خليج الحنازير .

* * *

* كان خبراء إدارة المخابرات المركزية يعتقدون أن شواطئ خليج الحنازير خالية من العقبات .

وفي الساعة الرابعة صباحاً ، بينما كان الجنرال « كابل » يتباحث مع دين راسك وزير الخارجية في فندق (شيراتون بارك) بواشنطن ، كانت وحدة « ماريو أبريل » الخامسة قد اشتبكت مع العدو . وقد كتب « أبريل » ، فيما بعد ، يقول : « في الساعة الرابعة صباحاً التقينا بأول وحدة من ميليشيا كاسترو . كانوا يهاجموننا ، ويتفوهون بألفاظ نابية ويطلقون الرصاص . وبدأنا نتبادل معهم الصيحات عبر المستنقعات ، وصحنا قائلين لهم « استسلموا » ، فقالوا إنهم سيقاتلون ، ثم صاحوا Patria O Muerte « أي الوطن أو الموت . وعندئذ بدأ القتال » .

وفي الساعة الخامسة والربع صباحاً أذاعت محطة إرسال إدارة المخابرات المركزية في جزيرة (سوان) بياناً قالت فيه : « قامت القوات الموالية للمجلس الثوري بثورة عامة على نطاق واسع في جزيرة كوبا . . ويبدو أن الميليشيا التي وضع كاسترو ثقته فيها أصبحت في حالة ذعر . . إن جيش التحرير يحارب الآن معكم داخل كوبا ضد طغيان كاسترو الشيوعي الذي اختلت قواه العقلية . . هاجموا أنصار كاسترو Fidelista أينما عثرتم بهم . واصغوا إلى الراديو لتلقى التعليمات التي يجب عليكم أن تنفذوها . . وإلى النصر . . أيها الكوبيون » .

* * *

وفي نيويورك أملت إدارة المخابرات المركزية على « جونز » البلاغ رقم ٢ ، وفيما يلي نصه : « يعلن المجلس الثوري الكوبي أن نزول القوات تم بنجاح . . ولما كان أعضاء المجلس مشغولين الآن بالأحداث الهامة التي تتعاقب في كوبا ، فإن الدكتور أنطونيو سيليو ، المتحدث باسم المجلس ، هو الشخص الوحيد الذي سيدلى بتصريحات إلى الصحف عن وجهات نظر الأعضاء » .

وارتدى أعضاء المجلس ثيابهم العسكرية استعداداً للطوارئ ، ولم يكن يسمح لهم بالسير إلا على الرصيف الممتد أمام البيت الذي يقيمون فيه .

وحدث أن خرج « كارلوس هيفيا » الذى تقرر أن يكون وزير الخارجية فى حكومة كوبا الحرة ، ليقوم بجولة قصيرة ، ولكن أحد رجال إدارة المخابرات المركزية حذره من الابتعاد كثيراً ، قائلاً إن المنطقة مليئة بالشعابين ذوات الأجراس !

* * *

كان ماريو وزملاؤه فى الوحدة الخامسة قد أرغموا رجال الميليشيا على التقهقر ، واستولوا على مفترق للطرق بالقرب من (بلايا لارجا) . وكتب ماريو فيما بعد يقول : « فى الساعة السادسة صباحاً شاهدنا أولى الطائرات ، وكانت عليها خطوط زرقاء . لم تكن الشمس قد بزغت بعد . لم ألمح الخطوط فى أول الأمر ، وكنت أسأل نفسى : هل ستطلق الطائرة النار علينا ؟ ولكن سرعان ما اتضح لى أنها إحدى طائرتنا . وفى غضون ذلك سمعنا صوتاً يصم الأذان ، ورأينا ضوءين . . إنها سيارة نقل قادمة على الطريق وبها عدد من رجال الميليشيا . وصحنا قائلين : « أجيلاً » ، وهى كلمة السر ، ولكن لم يجب علينا أحد بكلمة الرد السرية وهى « نيجرا » * . وصحنا مرة أخرى « أجيلاً » ، دون أن نظفر بجواب . وازدادت سيارة النقل دنواً ، فما كان منا إلا أن رفعنا أسلحتنا وبدأنا نطلق النار ، فانفجرت السيارة واشتعلت فيها النار . ثم وقعت أبصارنا على ثلاث نساء وفتاتين صغيرتين فقط كن فى السيارة ومعهن اثنان من رجال الميليشيا . لست أدري كيف يمكن أن يحدث شيء كهذا . . لقد لقيت السيدات الثلاث والفتاتان مصرعهن !

وعند الفجر بدأ سلاح كاسترو الجوى يكبد أسطول الغزو خسائر جسيمة ، وأصيبت الباخرة هيوستن بضربة مباشرة من الجو فبدأت تغرق . ومن ثم كان على « بيريز سلفادور » لاعب البيزبول المحترف السابق ، أن

يسبح إلى الشاطئ مع معظم رجال الطابور الخامس ، وكان يضم مائة وعشرين رجلاً . لقد شمر بيريز بنطلونه وخلع حذاءيه ، وقفز إلى (خليج الحنازير) .

وفي الساعة التاسعة والرابع صباحاً اعتلى « ألن دالاس » مدير إدارة المخابرات المركزية منصة الخطابة في فندق (لا كونشا) بسان خوان - في بويرتوريكو - وصفق له عدة آلاف من أعضاء منظمة زعماء الشباب . ثم بدأ يتحدث عن « رجل الأعمال الشيوعي في الخارج » .

* * *

كان « جواكين فاريللا » - الطيار السابق في سلاح الطيران الكوبي ، الذي بلغ الثامنة والعشرين من عمره - يقود أسراب قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ فوق الشواطئ . والواقع أن هذه القاذفات كانت تنطلق إلى دمارها ، لأن سلاح طيران كاسترو الجوى كان لا يزال يخوض المعركة ، وكانت النتيجة أن لقي ثمانية من الطيارين المنفيين حتفهم في ذلك الصباح من شهر أبريل .

وحلق فوق (خليج الحنازير) - يوم ١٧ أبريل - « خوسيه كريسبو » و « لورنزو بيريز » ، وهما الطياران اللذان كانا قد هبطا في « كى ويست » يوم السبت زاعمين أنهما طلبا اعتبارهما لاجئين . وبينما كانا يتعدان بقاذفهما عن الشاطئ ، بعد أن أطلقا كل ما معهما من صواريخ ، أصيب أحد محركي القاذفة برصاص انطلق من إحدى مقاتلات كاسترو ، فأوقف كريسبو المحرك ، واتصل لاسلكياً بالوادي السعيد ، ثم بدأ يتجه إلى القاعدة وهو محلق على ارتفاع منخفض .

وبينما كان « تشيرينو بيدرا » - الطيار الشاب الذي لم يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره ، والذي كان مثار إعجاب زملائه - عائداً بقاذفته ، إذ بالرصاص يصيب ذيلها ، فانفجرت . . وقتل هو ومساعداه خوسيه فيرنانديز .

وحاول « ماتياس فارياس » ، الذى يناهز الثانية والعشرين ، أن يهبط بقاذفته اضطرارياً فى مهبط صغير بشاطئ (جيرون) كان المنفيون قد استولوا عليه ، بيد أن الطائرة انقلبت وانفصل ذيلها عنها ، وأسفر الحادث عن مصرع مساعده « إدى جونزاليز » ، أما هو — فارياس — فقد أصيب ونقل إلى مكان آخر ، بعد يومين ، فى طائرة من طراز ك ٤٦ . وخاض « كريسين جارسيا » ، الطيار القصير ذو الشعر الأسود ، عدة معارك جوية فوق الشواطئ ، ولكن بعد أن تضاءلت كمية الوقود فى خزانات قاذفته اتجه بها إلى (كى ويست) حيث زودها بالوقود ثم طار إلى الوادى السعيد مع مساعده « جوان جونزاليز روميرو » ، ولكنه لم يصل إلى الوادى . وبعد زهاء عام شوهدت طائرته محطمة عند تل يقع على بعد ثمانية أميال إلى الشمال الغربى من الوادى .

[وهكذا انطلقت ١١ قاذفة قنابل من الوادى السعيد فى يوم ١٧ أبريل ، دون أن يعرف طياروها لماذا تقرر ، فى آخر لحظة ، أن يعدلوا عن الإغارة على قواعد كاسترو الجوية وأن يتجهوا إلى شواطئ (خليج الخنازير) لحماية الغزاة من الجو . لقد قتل هناك ثمانية طيارين ، وفقدت ست طائرات ، وعادت خمس طائرات إلى الوادى السعيد .

ولقد قال أحد رجال إدارة المخابرات المركزية إن عملية حماية قوات الغزو من الجو كانت « انتحاراً » !

وفى الأمم المتحدة بنيويورك كان « راؤول روا » يزبد ويرعد . . . واتهم الولايات المتحدة بتمويل الغزو وتأييده ، وطقق يثهم — وقد تجهم وجهه وهو يشعل سيجارة تلو الأخرى — إدارة المخابرات المركزية بأنها كانت تنفق شهرياً — على الاستعداد للغزو — ٥٠٠,٠٠٠ دولار ! . . . وقال إن مطار (أوبا لوكا) هو إحدى قواعد الغزو الرئيسية . لكن أدلاى ستيفنسون نهض ، بعد ظهر يوم الاثنين — للمرة الثانية فى ٤٨ ساعة —

ليكذب المزاعم الكويتية . ولم يكن ستيفنسون قد غادر نيويورك في نهاية الأسبوع ، ولا اجتمع بكيندى . غير أن الرئيس كان قد أوفد ماكجورج باندى إلى نيويورك لينسق الموقف مع ستيفنسون . وبعد أن اطلع باندى على أنباء وكالة أسوشيتدبريس في ذلك الصباح ، أسرع إلى مكتب وفد الولايات المتحدة وأطلع ستيفنسون على تطور الموقف ، ثم رافقه إلى مقر الأمم المتحدة ، وبعدئذ طار عائداً إلى البيت الأبيض .

كان ذلك اليوم يوم التكذيبات .

ولقد بدأت التكذيبات في واشنطن عندما أعلن « جوزيف ريب » أحد المتحدثين باسم وزارة الخارجية الأمريكية « أن وزارة الخارجية لاتعرف شيئاً عن الغزو » . كذلك أعلن البتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) أنه لا يعرف بدوره أن هناك غزواً ! . . وأذاعت وكالة أسوشيتدبريس تصريحاً أفضى به « بير سالينجر » السكرتير الصحفي للبيت الأبيض وقال فيه « إن كل ما نعرفه عن كوبا هو ما تذيعه وكالات الأنباء » .

وصدر أقوى تكذيب من دين راسك وزير الخارجية الذى قال عن الموقف في كوبا : « إن قوات الولايات المتحدة لم تتدخل ، وإن تتدخل . لقد أوضح الرئيس أننا مصممون على أن نبذل قصارى جهدنا لكى نضمن عدم اشتراك أى أمريكى فيما يحدث في كوبا » .

وأضاف قائلاً : « ليست لدينا معلومات وافية عما يجرى في تلك الجزيرة » . ثم قال : « إن من حق الشعب الأمريكى أن يعرف ما إذا كنا نتدخل في أزمة كوبا أو ننوى أن نفعل ذلك في المستقبل . وجواب هذا السؤال هو : لا . فإن ما يحدث في كوبا من شأن الشعب الكوبى نفسه » .

وفي الجانب الآخر من الكرة الأرضية ، تباحث نيكيثا خروشوف في داره الواقعة بالقرب من (سوشى) على البحر الأسود ، مع أندري

جروميكو وزير خارجيته الذي لا يفعل قط . . ووضعاً مسودة مذكرة تتضمن تهديداً بأن يعاون الاتحاد السوفيتي كاسترو إذا لم يوقف كيندى الغزو !

* * *

كان المسيحيون المضطهدون في العهد الروماني يرسمون سمكة للتدليل على اتجاه النية إلى عقد اجتماع سرى . وقد اختارت إدارة المخابرات المركزية ذلك الرسم ليكون رمزاً للغزو . وهذا يفسر لنا الحديث الذي أذاعته محطة إذاعة (سوان) عن السمكة .

وفي نيويورك أملت إدارة المخابرات المركزية على « ليم جونز » ، بعد ظهر يوم الأحد ، النشرة رقم ٣ ، وقد تضمنت إشارة إلى أن ثمة سمكة واقفة . وحين أطلع جونز القطب الكوبي المنفى « سيليو » على النشرة ، استبد به القلق ، ذلك أن للتحدث عن سمكة صاعدة أو واقفة معنى يشير القنوط عند الكوبيين ! .. وبعد أن تباحث جونز وسيليو ، صدرت النشرة في الساعة السابعة والرابع مساءً دون إدخال أى تغيير عليها ، بالرغم مما أثارته من قلق في نفس سيليو . وفيما يلي نصها :

« ستدور رحى المعركة الرئيسية في الثورة الكوبية ضد كاسترو خلال الساعات الثماني والأربعين القادمة ، وكانت عمليات اليوم مقصورة ، بوجه عام ، على توفير المؤن ونقلها . . وسيتلقى الرجال الموالون لنا في كل مدينة وقرية كوبية — بوسائل لا يعرفها غيرهم — الرسالة التي ستثير موجة عاتية من الصراع الداخلي ضد الطاغية . . وقيل الفجر ستثور جزيرة كوبا ثورة عامة منسقة ، وستحدث سلسلة من حركات التمرد وأعمال التخريب تقتلع جذور الشيوعية من بلادنا . . إن محطة إذاعتنا السرية توجه تعليمات للمتمردين في أنحاء الجزيرة كافة . ولقد أذاعت هذه المحطة أمس رسالة بالشفرة جاء فيها أن السمكة « لن تلبث أن تقف » .. ومعروف

أن السمكة ترمز عند المسيحيين إلى المقاومة ، فإذا رسمت في وضع رأسى دل ذلك على أن التمرد الداخلى على أشده . ستقف السمكة الليلة . .

* * *

في تلك الساعة من الصباح عاد « ألن دالاس » مهرولا من (بويرتوريكو) إلى واشنطن حيث كان المسئولون يشعرون بآثار الكارثة التي حدثت من جراء إلغاء الهجوم الجوى الثانى الذى كان مقرراً شنه على قواعد كاسترو الجوية . . وكانوا يدركون ، في الوقت نفسه ، أن الغزو في طريقه إلى الفشل . ذلك أن الكوبيين المنفيين كانوا قد فقدوا في يومين ، منذ ١٥ أبريل ، عشرة طيارين قتلوا خلال ٤٨ ساعة تقريباً ! — وهؤلاء الطيارون هم : دانييل فيرنانديز مون ، وجاستون بيريز ، وخوسيه كريسبو ، ولورنزو بيرنز ، وتشيرينو بيدرا ، وخوسيه فيرنانديز ، وكريسين جارسيا ، وجوان جونزاليز روميرو ، وإدى جونزاليز ، وراؤول فانييلو .

وقد اضطرت واشنطن ، حيال تلك الظروف والملايسات ، إلى الموافقة على القيام بهجوم جوى آخر على قواعد كاسترو الجوية . إلا أن الإنهاك كان قد بدأ يستبد بالطيارين الكوبيين ، يضاف إلى ذلك أن الأحوال الجوية ساءت . وكان الغرض الأساسى من ذلك الهجوم الجوى مفاجأة سلاح طيران كاسترو وهو في المطارات !

وفي الساعة الثامنة من مساء يوم الاثنين ١٧ أبريل انطلقت ثلاث قاذفات قنابل من طراز ب ٢٦ من (الوادى السعيد) متجهة صوب مطار (سان أنطونيو دى لوس بانوس) . وكان يقود الغارة « جواكين فاليرا » — على الرغم من أنه كان قد قام مع مساعده « توماس أفونت » برحلة جوية في صباح ذلك اليوم — ولكن تعذر على فاليرا أن يهتدى إلى مطار (سان أنطونيو) في جنح الليل ، ولما كانت التعليمات الصادرة إليه تقضى بضرب الأهداف « العسكرية » ، فقد امتنع عن إلقاء أية قنبلة وعاد إلى (الوادى

السعيد) . . وفي الوقت نفسه أصيب أحد محركي القاذفة الثانية التي كان يقودها « إجناسيو روجاس » و « استبان بوفوكاراس » ، بعطب ، فما كان منهما إلا أن عادا قبل أن يصلا إلى الهدف . وحدث الشيء نفسه للقاذفة الثالثة التي قادها « ميغيل كارو » و « إدواردو باريا جينيا » . وفي الساعة العاشرة صباحاً ، أي بعد نحو ساعتين ، حلقت قاذفتان أخريان من الطراز نفسه من الوادي السعيد ، وتولى قيادتهما « ماريو أنفاريث كورتينا » و « سلفادور ميراليس » و « جوتزالو هيريرا » و « أنجل لوبيز » . ولم يكن حظ هاتين القاذفتين أحسن من حظ القاذفات الثلاث !

* * *

وفي صباح يوم ١٨ أبريل كان أحد طوابير الكوبيين المنفيين يسيطر على ثلاث نقط ارتكاز على ساحل كوبا الجنوبي : في المنطقة الواقعة شرقي (خليج الحنازير) كان المنفيون قد نجحوا في الاحتفاظ بشاطئ (جيرون) وشرعوا يتقدمون إلى الداخل . وعند الطرف الشمالي للخليج الواسع كان « ماريو أبريل » والطابور الثاني المؤلف من ١٧٥ جندياً يرابطون عند ملتقى للطرق بالقرب من (بلايا لارجا) . وكان هذا الطابور يقف وحيداً ، لأن جنود الطابور الخامس الذين غادروا الباخرة (هيوستن) وبدأوا يسبحون في اتجاه الشاطئ عجزوا عن مغالبة التيار الذي جرهم إلى نقطة تقع على بعد اثني عشر ميلاً جنوبي (بلايا لارجا) . ولقد ترتب على ذلك أن الطابورين الثاني والخامس لم يلتقيا وفقاً للخطة الموضوعة . وبدأت القنابل تنفجر حول ملتقى الطرق ، وكان انفجارها يصم الآذان . وكتب ماريو في مذكراته : « ظلوا يطلقون علينا قنابل مدافع الهاون والمدافع الكبيرة من بعيد ، طيلة ثلاث ساعات . وفي نحو الساعة الواحدة صباحاً ، أو قبل ذلك بنصف ساعة ، كفوا عن إطلاق القنابل ، وسمعت محركات الدبابات التي بدأت تدنو ، فتحركت دباباتنا إلى جانبي الطريق . وظهرت أولى دبابات كاسترو ، وأطلقت عليها إحدى دباباتنا القنابل ،

فتوقفت عن السير في منتصف الطريق . وظلت الدبابات تتوالى طوال الليل . لقد أرسلوا ثمانى دبابات ، ولكن واحدة منها فقط استطاعت الوصول إلى الشاطئ . ثم جاءت دبابة ثقيلة من طراز « ستالين » ، فما كان من دبابتنا التي نفذت قنابلها إلا أن تعمدت الاصطدام بها فجأة وأرغمتها على الخروج من الطريق . وعندئذ خرج جنودها رافعين أيديهم ، فأمرناهم . وهكذا قضينا ليلة مرهقة حقاً .

وفي الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة والأربعين ، بينما كان الطابور الثانى يقاوم دبابات كاسترو ، أذاعت محطة (سوان) نداء موجهاً إلى الجيش الكوبى والمليشيا ، هذا نصه : « لقد حان الوقت لتحتلوا المراكز الاستراتيجية التى تسيطر على الشوارع والطرق والسكك الحديدية . وإذا رفض أى شخص أن يصدع بأوامركم ألقوا القبض عليه واقتلوه رمياً بالرصاص . . . أيها الرفاق من رجال البحرية ، ها هي الفرصة متاحة أمامكم كي تبرهنوا على إخلاصكم . . . اقبضوا على أزمة الأمور لتضمنوا مراكزكم فى بحرية كوبا الحرة . أيها الرفاق فى سلاح الطيران ، اصغوا باهتمام . . . يجب أن تظل كل الطائرات على الأرض . لا تسمحوا لأية طائرة يملكها « فيدل » بأن تنطلق فى الجو . دمروا ما فيها من أجهزة لاسلكية ، ودمروا ذيوها ، وافتحوا ثقباً فى خزانات وقودها . . . ارفضوا القيام بأى عمل . . . قولوا لأصدقائكم إن الشرف والحرية ينتظران من ينضمون إلينا ، أما الذين يأبون ذلك ، فسوف يكون الهلاك مصيرهم » .

وبعد ثلاث ساعات أذاعت المحطة نفسها نداء آخر هذا نصه : « يا أهالى هافانا . . . اسمعوا يا أهالى هافانا . . . ساعدوا جنود جيش التحرير البواسل . . . ينبغي أن تقطعوا اليوم التيار الكهربائى عن المصانع القليلة التى تحاول الحكومة أن تكفل استمرار العمل فيها . يجب عليكم عند ما نذيع التعليمات فى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح اليوم ، أن تضيئوا كل الثريات الكهربائية فى بيوتكم ، وتديروا

كل ما لديكم من أجهزة كهربائية . . ضاعفوا الضغط على محطة توليد الكهرباء . . ولكن لا تقلقوا يا أهالي هافانا . . فإن قوات التحرير ستسترد المحطة وتدير محركاتها بسرعة .

بيد أن قوات التحرير كانت تواجه صعاباً في (بلايا لارجا) . . كما صدرت تعليمات مثثلة إلى « ماريو » والطابور تقضى بالتقهقر ! وفي هذا كتب ماريو يقول :

« في الساعة الحادية عشرة صباحاً صدرت إلينا الأوامر بالتحرك إلى شاطئ (جيرون) للانضمام إلى الطوابير الأخرى . وإني لأسأل نفسي : لماذا صدرت تلك الأوامر ؟ أظن أننا خرجنا منتصرين من تلك المعركة التي دارت ليلاً دون أن تكون لدينا ذخيرة ، ودون أي تأييد من الطابور الخامس الذي كان في مكان آخر ؟ . . ومن ثم ركبنا سيارة نقل أقلتني إلى شاطئ جيرون الذي يقع على بعد عشرين ميلاً ، فوصلنا إلى هناك في الساعة الثانية عشرة والنصف ، أو ربما الساعة الواحدة بعد الظهر . واستطعنا أن نستمتع بشيء من الراحة ، وحصلت على بعض البسكويت وزجاجة ماء ، وأقمنا في بيت جديد بناه كاسترو للعمال . وفي أثناء ذلك كانت طائرات كاسترو تغير على المنطقة وتطلق نيران مدافعها الرشاشة . ولكننا كنا مرهقين جداً فلم نكثر بالغارات . . »

* * *

كان سلاح طيران الكوبيين المنفيين لا يزال يعمل ، على الرغم من أن سوء الحظ لازمه منذ البداية . وهبت عاصفة رعديّة ، بعد ظهر يوم الثلاثاء ، على المنطقة التي يجري فيها النهر الصغير خلف مطار الوادي السعيد ، فأسرعت العقارب والثعابين تبحث عن جحور لها خلف مبنى العمليات الجوية . ولكن ستقاذفات من طراز ب ٢٦ انطلقت في الساعة الثانية بعد الظهر ، على الرغم من اشتداد العاصفة ، وكان هدفها طابور

كاسترو المدرع الذى كان يتحرك فى اتجاه نقطة الارتكاز على شاطئ (جيرون) . وقد تولى « ماريوزونيجا » قيادة إحدى القاذفات ، وجلس إلى جانبه فى غرفة القيادة « مانويل فيللا فانا » مدير العمليات الجوية . . . بينما تولى « لويز كوزم » ، نائب فيللا فانا ، إدارة العمليات فى الوادى السعيد ، وقاد « رينيه جارسيا » ، و « أنطونيو سوتو » ، و « جوستافو بونزوا » ، ثلاثاً من القاذفات التى كانت تتألف منها القوة الضاربة . وعلى الرغم من أن رئيس الولايات المتحدة أكد أنه لن يشترك فى القتال أى أمريكى ، فقد قاد القاذفتين الأخريين طياران أمريكيان تابعان لإدارة المخابرات المركزية : كان أحدهما المدرب الذى أطلق على نفسه اسماً مستعاراً — « سيج سمبسون » — والذى كان قد ذكر للكوبيين أنه من أبطال سلاح الطيران الأمريكى فى الحرب الكورية . وقد استعان بمساعد طيار كوبي يدعى « جوستافو فيلودو » . وثمة كوبي آخر اسمه « ألبرتو بيريز سوردو » طار مع الطيار الأمريكى الثانى كمساعد له .

واستطاعت ست قاذفات فقط أن تحطم طابور كاسترو على الطريق المؤدى إلى الشاطئ فى خمس وعشرين دقيقة * . . ثم عادت جميع الطائرات سالمة إلى (بويرتو كايبراس) .

وفى اليوم نفسه — ١٨ أبريل — تسلم سلاح طيران الكوبيين أربع طائرات من طراز « موستانج ب ٥١ » من حكومة نيكاراغوا ، بيد أن تلك الطائرات لم تستخدم لأن الطيارين الكوبيين لم يتدربوا على قيادتها ! وفى الساعة الواحدة والثلاث من بعد ظهر يوم الثلاثاء أصدر « لم جونز » فى نيويورك البلاغ رقم ٤ باسم « المجلس الثورى الكوبى » ، وقد كتب — لأول مرة — بلهجة تم عن التشاؤم ، إذ جاء فيه : « يتعرض

* اعترف كاسترو أثناء الجولة التى قام بها فى ميدان القتال يوم ١٦ يونيو بأن قواته أخطأت إذ تقدمت على الطريق المكشوف الممتد بين المستنقعات ، ومن ثم كانت هدفاً سهلاً لسلاح طيران الكوبيين المنفيين .

المناضلون الكويتيون من أجل الحرية في منطقة (مانتازاس) لهجمات الدبابات السوفيتية وطائرات الميج* التي دمرت كميات كبيرة من الإمدادات الطبية والعتاد .

* * *

وفي أثناء ذلك تسلمت واشنطنون المذكرة التي كان خروشوف قد وضع مسودتها في مصيف (سوشي) خلال اليوم السابق ، وقد اتهم الرئيس السوفيتي فيها الولايات المتحدة بتسليح الكويتيين المنفيين وتدريبهم ، وهدد بأنه سيقدم لكاسترو « كل عون ضروري » ، ما لم توقف واشنطنون الغزو !

وفي الساعة السابعة مساء تسلم « ميخائيل منشيكوف » السفير السوفيتي من دين راسك وزير الخارجية مذكرة حذر فيها كيندي خروشوف من التدخل في القتال ، قائلاً إنه إذا حدث أى تدخل من الخارج فإن الولايات المتحدة ستنفذ « على الفور » التزاماتها حيال نصف الكرة الغربي !

وفي الأمم المتحدة سخر المندوب السوفيتي « زورين » من التكذيبات المتوالية التي كان يصدرها ستيفنسون رئيس الوفد الأمريكى عن ارتباط الولايات المتحدة بالغزاة . وقال زورين فى إحدى المناسبات متهماً : « هل جاء أولئك الغزاة من الفضاء الخارجى ؟ » .

وقبل لحظات كان « كارلوس أليجوس » - شقيق روبرتو - قد نهض فى الأمم المتحدة ليعلن أنه عاد لتوه من رحلة إلى جواتيمالا ، وأنه يريد أن يذكر ، ردّاً على اتهامات كوبا ، أن القوات التي نزلت على الشواطئ الكويتية لم تتدرب فى جواتيمالا ولم تجئ من أراضيها للقيام بأعمال عدوانية ضد أية جمهورية من الجمهوريات الأمريكية الشقيقة .

* لم يستخدم كاسترو أية طائرات ميج أثناء الغزو ، وإنما يبدو أن طائرات التدريب النفاثة من طراز «ت ٣٣» هي التي استخدمت فى تلك الغارات .

وفي البيت الأبيض ، كان قد اجتمع في مساء يوم الثلاثاء زهاء ألف ضيف لحضور حفل الاستقبال التقليدي الذي يقيمه الرئيس لأعضاء الكونجرس وزوجاتهم . واحتسى الجميع كؤوس الشمبانيا والبانس . وفي الساعة العاشرة والرابع مساء هبط الرئيس كيندي وجاكلين الدرج ، وكانت مسر كيندي ترتدي ثوباً أنيقاً وقد زينت شعرها بحلية مرصعة بالماس . وبدأت جوقة البحرية تعزف لحن « السيد المدهش » . وافتتح الرئيس وعقيلته الرقص ، وانضم إليهما في الحلبة ليندون جونسون (وكان إذ ذاك نائباً للرئيس) وعقيلته ، ثم راح الضيوف الآخرون يرقصون . وتناول الجميع عشاء مكوناً من الدجاج المطهو على الطريقة الملكية والديكة الرومية . واختلط الرئيس بالمدعوين وهو يتسم ويبدو غير مهموم على الإطلاق !

ولكن الضيوف لاحظوا أن الرئيس اختفى في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين . وكان سبب اختفائه أنه اجتمع ، وهو لا يزال بملابس السهرة ، في البيت الأبيض بكبار مستشاريه العسكريين والمدنيين ، وحضر الاجتماع رؤساء أركان الحرب وكبار رجال إدارة المخابرات المركزية . كان الغزو على وشك الانهيار ، ولذلك قال بيسل إن إنقاذ العملية لا يزال ممكناً إذا استخدمت فيها نفاثات الأسطول التابعة لحاملة الطائرات الواقعة تجاه الساحل بين جاميكا وكوبا .

بيد أن الرئيس كان قد ذكر في عدة مناسبات ، خلال اجتماعاته الخاصة وفي الاجتماعات العامة (ومنها المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ١٢ أبريل) أن قوات الولايات المتحدة المسلحة لن تستخدم في كوبا . ومن ثم رفض أن يغير وجهة نظره .

وألح بيسل ، الذي كان غارقاً في العملية الكوبية منذ أكثر من عام ، في طلب تدخل السلاح الجوي الأمريكي لإنقاذ العملية ، وحذا حذوه الأميرال بيرك الذي بسط سلسلة من المقترحات ، وطلب استخدام نفاثات

الأسطول فوق الشواطئ . كذلك اقترح بيرك حلين آخرين هما : إنزال كتيبة من مشاة الأسطول على الشواطئ ، والسماح لإحدى المدمرات بمساعدة الغزاة . وأيد الجنرال لمنتريز ، رئيس هيئة أركان الحرب ، طلب بيرك أن تحلق نفاثات الأسطول فوق الشواطئ الكويتية . ورحب الجنرال هوايت ، رئيس هيئة أركان حرب سلاح الطيران ، بهذه الفكرة أيضاً . . . ولكن الرئيس لم يقبل أى اقتراح من تلك الاقتراحات . . . وعندئذ اقترح بيرك أن يسمح لطائرات الأسطول بالطيران فوق الشواطئ ، على أن تزال منها العلامات الدالة على أنها تابعة للولايات المتحدة . . . وبينما كان الرئيس ومستشاروه يستعرضون هذه الحلول ، تجاوز عقربا الساعة منتصف الليل ، وانطوى يوم الثلاثاء ، بعد أن أسفر النقاش عن حل وسط : فقد وافق الرئيس على أن تحلق طائرات الحاملة (إسكس) ، بعد إزالة علاماتها ، فوق (خليج الخنازير) ، لمدة ساعة بعد الفجر مباشرة ، على أن تكون مهمة تلك الطائرات محدودة : إذ كان عليها أن تحمي قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ التي صدرت إليها التعليمات بالتوجه في ذلك الصباح من (الوادي السعيد) إلى الخليج . وكل ما كان على الطائرات المقاتلة أن تفعله هو أن تحول دون اعتداء طائرات كاسترو على القاذفات . وقد حرم على تلك المقاتلات التابعة للبحرية أن تطلق نيران مدافعها الرشاشة على أية أهداف ، وإن كان من حقها أن تدافع عن نفسها عند الاقتضاء . وكتب بيرك الأمر الذي أصدره الرئيس على ورقة ، وأملى النص بالتليفون على رؤساء أركان حرب في وزارة الدفاع ، ومن هناك أرسل الأمر إلى قائد الأسطول الثاني ، الذي أبلغ قائد حاملة الطائرات (اسكس) بنصه .

وانتهى اجتماع البيت الأبيض في الساعة الواحدة من صباح يوم الأربعاء .

وفي (الوادي السعيد) كان قد عقد اجتماع آخر في الساعة الواحدة صباحاً بالمبنى الذي كان يستخدم كمركز للعمليات الجوية . وكان بين الذين شهدوا الاجتماع « الجنرال دوستر » ، و « رايلي شامبورجر » — صديق الجنرال ، وأحد طياري إدارة المخابرات المركزية — و « لويز كوزم » النائب الكوبي لمدير العمليات الجوية . . لقد أدرك الجميع أن الموقف يدعو إلى القنوط وأنه لا بد من فعل شيء ! . . وكان الطيارون الكوبيون مرهقين ، منهوكي القوى ، وقد قتل عشرة منهم . . فوافق المستشارون الجويون الأمريكيون على أن يتولوا هم قيادة القاذفات في تلك الليلة ، ليريحوا الطيارين الكوبيين المتعبين . لم يأمر أحد الطيارين الأمريكيين بقيادة القاذفات ، وإنما فعلوا ذلك طواعية واختياراً ، وإن كان العقد الذي وقعوه مع إدارة المخابرات المركزية ينص على أنهم قد يضطرون إلى الاشتراك في بعض الهجمات الجوية .

إذن فقد نقض التعهد بعدم اشتراك قوات الولايات المتحدة المسلحة ، أو أي أمريكي ، في القتال ، ما دام طيارو إدارة المخابرات المركزية مشتركين في الغزو ، وما دامت طائرات القتال التابعة للبحرية تتولى حمايتهم من الهجوم عليهم ! . . وبالفعل حلقت خمس قاذفات من طراز ب ٢٦ في جنح الليل : كان قد تولى قيادة إحداها الأمريكيان « شامبورجر » و « ويد كارول جراي » . وقاد قاذفة ثانية أمريكيان آخران هما « توماس ويللارد راى » و « ليف فرانسيس بيكر » . كذلك اشترك في العملية ثلاثة آخرون من الطيارين الأمريكيين ، أحدهم طويل ، نحيف القامة ، معروف باسم « جو » ، وكان معه مساعد طيار أمريكي أيضاً . أما الطيار الثالث فقد اشتهر باسم مستعار هو « سيج سمبسون » ، وأما القاذفة الخامسة فقد تولى قيادتها « جونزالو هيريرا » الكوبي .

* * *

. . وكان « بيسل » قد غادر اجتماع البيت الأبيض بعد أن بات

مفهوماً أن الطائرات النفاثة التابعة للبحرية ستظهر فوق الشواطئ عند الفجر مع قاذفات القنابل . ولكن ما حدث بعد ذلك ظل أمراً غامضاً ، من جراء كثرة التفسيرات المتعارضة ! . . ولم يكن من حق بيسل ، بطبيعة الحال ، أن يصدر الأوامر إلى نفاثات البحرية بالتحليق في الجو ، ولكن وكلت إليه مهمة إبلاغ الطيارين الكويتيين المنفيين . ومن ثم أرسل من مكتبه السرى نبأ يقول إن طائرات الولايات المتحدة ستولى ، خلال ساعة واحدة عند الفجر ، حماية قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ التابعة لإدارة المخابرات المركزية . ولم يدون بيسل الأمر بنفسه ، وإنما أملاه تليفونياً على الكولونيل « النوبتجي » في « الإدارة » الذي أرسله بدوره إلى الوادى السعيد . ووصلت رسالة بيسل إلى الوادى السعيد قبيل تحليق « شامبورجر » و « راي » و « بيكر » . وعلى هذا الأساس اتجه هؤلاء الأمريكيون الأربعة نحو (خليج الخنازير) موقنين أن نفاثات البحرية ستولى حمايتهم . .

ولكن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث !

لماذا ؟

كانت « الإدارة » تعتقد في البداية أن الأمر الذى أصدره الرئيس أرسل إلى البحرية بصيغة ملؤها التحفظ والإبهام ، وأن ذلك أدى إلى أن النفاثات لم تهاجم طائرات كاسترو لأن هذه لم تطلق نيرانها عليها . ولكن « الإدارة » أدركت بعدئذ أنه كان ثمة خطأ خطير في التوقيت ، فقد اتضح لها رسمياً أن القاذفات وصلت إلى خليج الخنازير بعد وصول النفاثات وعودتها !

كيف حدث ذلك ؟ قد لا يستطيع أحد أن يجيب على هذا السؤال بوضوح ، بيد أن الأدلة تشير إلى أنه حدث اضطراب من جراء اختلاف المواعيد : فقد كانت الساعة في (نيكاراغوا) متقدمة ٦٠ دقيقة على

الساعة في منطقة خليج الخنازير وفي واشنطن ، حيث يسرى التوقيت الشرقى . ومعنى ذلك أن الطائرة التي تغادر الوادى السعيد بنيكاراجوا في الساعة الثالثة والنصف صباحاً (بالتوقيت المحلى) تصل إلى خليج الخنازير في الساعة السادسة والنصف (بتوقيت نيكاراجوا) ، أى في الساعة السابعة والنصف بتوقيت خليج الخنازير !

وهكذا لم تتفق إدارة المخابرات المركزية مع البحرية على موعد تنفيذ التعليمات المرسلة إلى الأسطول والوادى السعيد ، فقد أرسل بيسل — ببساطة — تعليماته إلى الوادى السعيد ، وأرسل بيرك تعليماته إلى الأسطول ، دون أن يطلع أى منهما على المواعيد التي حددها الآخر ! . . . ويلوح أن سبب الاضطراب الذى حدث يرجع إلى أن البحرية تعودت أن ترسل برقياتها بتوقيت جرينتش ، بينما كانت إدارة المخابرات تستخدم التوقيت العادى أحياناً ، وتوقيت جرينتش أحياناً أخرى !

ومهما يكن من أمر ، فقد قال طيارو البحرية إنهم لم يلتقوا بقاذفات إدارة المخابرات المركزية ، وإنهم لم يشاهدوا أية قاذفة قنابل أو طائرة تابعة لسلاح طيران كاسترو . وبعد انقضاء الموعد الذى حدد لهم ، عادوا إلى حاملة الطائرات ! . . . وكانت نتيجة ذلك أن لقي أربعة أمريكيين حتفهم في صباح يوم ١٩ أبريل : إذ أصابت القذائف طائرة رايلي شامبورجر وويد جراى فهوت إلى البحر ، كما أصابت طائرة راى ويكر فهوت بدورها ، فيما يبدو ، وتحطمت على الأرض . أما الأمريكى الطويل القامة « جو » فقد سمع أصوات استغاثة الأمريكيين الأربعة الذين أطلق عليهم الرصاص ، فما كان منه إلا أن استدار بطائرته عائداً من حيث أتى . . . كذلك عاد « جونزالو هيريرا » إلى القاعدة بعد أن كاد الرصاص أن يمزق هيكل طائرته !

وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً طلب المدعو « جار » — كبير مستشارى إدارة المخابرات المركزية الجويين في الوادى السعيد — إلى الطيارين

الكوبيين أن يتطوعوا للطيران مرة أخرى إلى شواطئ (خليج الحنازير) .
 وجمعهم « لوزير كوزم » ، النائب الكوبي لمدير العمليات الجوية ، فقالوا
 إنهم على استعداد لتلبية الطلب ، ولكنهم يريدون أن يعرفوا سبب إيفادهم
 في هذه المهمة ما دام التحليق فوق تلك الشواطئ معناه الموت المحقق ! . .
 وهنا بادرهم كبير المستشارين الجويين قائلا : « يجب علينا أن نعمل
 خلال أربع وعشرين ساعة أخرى . . سيحدث شيء حتما . . ولكن
 لا تسرفوا في التفاؤل » .

. . وكان الكوبيون المنفيون قد سثموا مثل هذا الكلام ، فتمردوا . .
 وتحدث إليهم كوزم قائلا « لقد تكبدنا خسائر عديدة ، وأعتقد أن هذه
 العملية ستمنى بالفشل . عليهم أن يعينوا مديراً جديداً للعمليات وإلا فلن
 يخلق أى كوبي بطائرة من الوادى السعيد » !

وهكذا . . عندما بلغت الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين ،
 كانت العمليات الجوية فى الوادى السعيد قد انتهت . كان سلاح طيران
 المنفيين قد قام بأكثر من ست وثلاثين مهمة فى ظروف غاية فى الدقة ،
 خلال أربعة أيام . لقد خاض معركة جوية ضد طائرات نفائة وعادية
 أسرع وأخف حركة كان المفروض أن تدمر وهى فى المطارات* . . ثم إن
 الطيارين أنفسهم كانوا مرهقين من قلة الراحة والنوم .

وفى اليوم الأخير للغزو كان « ماريو أبريل » وجنود طابوره يقاتلون
 الميليشيا غربى شاطئ (جيرون) ، وهم يتقهقرون شيئا فشيئا ! . . وكتب
 ماريو فى مذكراته :

« بقينا هناك حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ، وعندئذ أبلغنا
 "أرنيدو أوليفا" - قائد الطابور - أن الموقف سيء للغاية ، وأنا لا نتقدم ،
 ولم نتلق أية مساعدة من الأمريكيين . كنا نرى سفنهم ولكنها لم تكن

* لم يتدرب الطيارون الكوبيون المنفيون على الأساليب الدفاعية ، إذ كان من المتوقع أن
 تدمر جميع طائرات كاسترو .

ترسل إلينا شيئاً ! . . وقال لنا إن من الخير أن نجرى إلى التلال — وأنه ، هو شخصياً ، سيفعل ذلك — كي نقاوم جميعاً حتى يتسنى لنا أن نفعل شيئاً . ومن ثم بدأنا نسير في اتجاه التلال . وعند شاطئ جيرون حصلت على كوبة من الماء ، ثم طفقت أعدو صوب الغابات . كان ذلك في نحو الساعة الثالثة والنصف أو الرابعة صباحاً * . كنت في حالة يرثى لها . ثم سرت صوب (سينفويجوس) لألقى أصدقائي هناك وأنجو بنفسى .

* * *

كان الغزو قد انتهى . وفي الساعة الخامسة والنصف كانت قوات كاسترو منهمكة في عمليات « التطهير » في منطقة (خليج الخنازير) !
وفي الوقت نفسه كان أعضاء المجلس الثوري الكوبي الحانقون مجتمعين بكندى في البيت الأبيض ، بعد خروجهم من مقرهم في (أوبا لوكا) . .
بينما كان آرثر شليسنجر — أستاذ التاريخ في جامعة هارفارد ، وأحد مساعدي الرئيس — وأدولف بيرل ، قد طارا إلى ميامي ليهدئا نائبة الزعماء الكوبيين ويطيبا خاطرهم ، ثم يعودا بهم إلى واشنطن للاجتماع بالرئيس . ولم يذكر البيت الأبيض شيئاً عن ذلك الاجتماع إلا في اليوم التالي .
وفي نيويورك أصدر « ليم جونز » نشرتين أخريين — بالنيابة عن إدارة المخابرات المركزية — وقد تضمنت النشرة الثانية منهما تعبيراً عن الأسف ، في هذه العبارات :

« . . إن الناس قد ظنوا ، خطأ ، أن نزول القوات على شواطئ كوبا كان ” غزوا “ ، مع أن الواقع أنه لم يكن لإعملية لإرسال المؤن إلى الوطنيين الذين يقاتلون في كوبا منذ عدة أشهر . . ويؤسفنا أن نعرف بأن القوة الصغيرة التي وقفت ببسالة في وجه الدبابات والمدفعية السوفيتية ، والتي

* زعم بعض رجال الطابور فيما بعد أنهم شاهدوا في تلك الساعة نقائات أمريكية تحلق فوق الشواطئ . ومعنى ذلك أنها لم تصل في الموعد الذي كان قد حدده لها رئيس الولايات المتحدة .

تعرضت لهجمات طائرات (الميج) الروسية ، قد تجشمت خسائر فادحة . وبفضل ما أبدته هذه القوة من شجاعة ، استطاعت بقية القوات التي نزلت إلى الشاطئ أن تصل إلى جبال (إسكامبرى) .

ثم جاء في موضع آخر من النشرة : « لم نكن نتوقع أن نطيح بكاسترو في الحال ، أو بدون خسائر . ومن المحقق كذلك أننا لم نكن نتوقع أن نواجه أسلحة سوفيتية يشرف على توجيهها مستشارون شيوعيون . ومع ذلك فقد واجهنا تلك الأسلحة وبقينا أحياء نرزق . . إن النضال في سبيل تحرير ستة ملايين كوبي ، مستمر » .

* * *

وفي اليوم التالي ، وقع « ماريو أبريل » ومئات من زملائه في الأسر ، وقضوا الأشهر الثمانية عشر التالية في أحد سجون (هافانا) . . حتى عادوا إلى الولايات المتحدة - مع سائر جنود الطابور - عندما تم تبادل الأسرى في يوم عيد الميلاد من عام ١٩٦٢ .

.. كذلك قضى « مانويل بيريز سلفادور » - وهو من أهالي (فورت لودرديل بريفز) - عشرة أيام يأكل (الكبوريا) ويشرب الماء الآسن ، بعد أن سبغ إلى الشاطئ من الباخرة هيوستن . ولقد عانى الأمرين من الذباب الضاري الذي لدغه في ساقيه فأدماهما . وكان هو وزملاؤه قد وجدوا علبة من اللحم المحفوظ الروسى على الشاطئ ، وبينما كانوا يحاولون فتحها أطلق عليهم جنود أحد زوارق الميليشيا الرصاص فاستسلموا . وحدث نفس الشيء لبقية جنود الكتيبة ، باستثناء عدد قليل من الكوبيين نجحوا في الفرار بالزوارق ، فالتقطتهم السفن الحربية الأمريكية والسفن التجارية . وكف سلاح طيران الكوبيين المنفيين عن القتال ، ذلك أن مهمته كانت قد انتهت ، ومع ذلك أسندت إلى « سيرجيو جارسيا » مهمة جديدة في صباح يوم ٢٠ أبريل ، فقد طلب منه أن ينطلق بطائرته من الوادى السعيد حاملا عدة آلاف من المنشورات التي كانت إدارة المخابرات

المركزية قد طبعتها . وقد وضعت المنشورات في صناديق خاصة تفتح تلقائياً بعد إلقتها من الطائرة . وكان المفروض أن تلقى تلك المنشورات على كوبا قبل أن يتقدم الغزاة المتتصرون ، وقد تضمنت عبارات مختلفة منها « أيها الكوبيون: ألا تريدون الحرية ؟ »

وعلى بعد مئات الأميال من ساحل (نيكاراغوا) ، بدأ « جارسيا » يلقي الصناديق من الطائرة على (خليج الحنازير) . . ويرى المنشورات ترفرف وهي تتساقط على سطح البحر !

حكاية أرامل (برمنجهام)

كانت تعيش في مدينة (برمنجهام) بولاية (ألاباما) ، خلال عام ١٩٦٣ ، أربع أرامل قتل أزواجهن عند (خليج الحنازير). وفي صيف ذلك العام كانت برمنجهام مدينة يغمرها الخوف — بسبب التفرقة العنصرية — وتسودها الاضطرابات وأعمال العنف ، بيد أن بعض الأرامل كن يعشن في جو خاص من الخوف لم تكن له صلة بالاضطرابات العنصرية .

ومرد ذلك إلى أن يداً خفية كانت ترسل إلى كل منهن ، في كل أسبوع ، شيكاً بمبلغ ٢٤٥ دولاراً . وكن يخشين أن تكف تلك اليد الخفية عن إرسال المبلغ إذا هن تكلمن كثيراً . وكانت إحداهن ، وهي مسز مارجريت هـ . راى ، تخشى أن يستخدم معها جهاز كشف الكذب ، وتتصور أن تليفونها مراقب ، وأنها موضوعة تحت المراقبة !

. . تخيلات أرملة شاردة الفكر ، تعيش وحدها في العالم مع طفلها الصغيرين ؟ ربما . ولكن قد لا يكون الأمر كذلك ، إذ أن حكاية أرامل برمنجهام الأربع هي ، في بعض جوانبها ، إحدى مآسى القرن العشرين . . وكأنها تحقق خيال كل من الروائيين « جورج أورويل » و « فرانز كافكا » .

إن أسماء أزواج هؤلاء السيدات الأربع هي : توماس ويللارد راى ، وليو فرانسيس بيكر ، ورايلي شامبورجر ، وويد كارول جراى ، (وهو طيار إدارة المخابرات المركزية الذى كان قد قتل في يوم ١٩ أبريل

سنة ١٩٦١ بينما كان يخلق بطائرته فوق خليج الحنازير) . .

وكان يمكن العثور على أحد مفاتيح السر الغامض الذى اكتشف كل ما حدث للأرامل منذ ذلك الوقت فى مبنى صغير ذى طابقين يطل على شارع يظله النخيل فى (بلم سبرنجز) بفلوريدا ، بالقرب من المنطقة الواقعة شمالى مطار ميامى . وكنت تجد على باب المبنى يافطة مكتب « إليكس كارلسون المحامى » .

كان كارلسون ، ذو الجسم الضخم الطويل ، والشعر الأشقر ، قد خاض المعارك خلال ثلاث سنوات من الحرب العالمية الثانية فى غينيا الجديدة و أوكيناوا والفلبين . . وحصل ، بعد الحرب ، على ليسانس فى اللغة الإسبانية من جامعة « متشيجان » . وفى سنة ١٩٥٢ أتم دراسة القانون فى جامعة ميامى ، ثم سافر إلى شيلي طبقاً لاتفاق برنامج تبادل الطلبة بين البلدين . وحين عاد ، بعد فترة ، إلى (ميامى) افتتح مكتباً للمحاماة فى (بلم سبرنجز) . ويبدو أن كل عملائه كانوا من شركات الخطوط الجوية التى تستخدم طائراتها مطار ميامى الدولى .

غير أن الجانب الأكبر من نشاط كارلسون المثير كان يتعلق بشركة « دابل تشيك » ، إذ يؤخذ من سجلات الحكومة فى (تالاهاسى) أن تلك الشركة أنشئت فى ١٤ مايو عام ١٩٥٩ « للقيام بأعمال السمسرة » . . كذلك اتضح من تلك السجلات أن قائمة أسماء كبار رجال الشركة كانت تتضمن الأسماء الآتية : إليكس كارلسون ، رئيس مجلس الإدارة ، بعنوانه شارع كورتيس فى ميامى سبرنجز (عنوان مكتب كارلسون) ، وإيرل ساندرز ، نائب الرئيس (العنوان نفسه) ، ومارجرى كارلسون ، والسكرتيرة العامة (العنوان نفسه) ، ووينزلى ليلزبورى ، المقيم العام ، (العنوان نفسه أيضاً) . . وعندما أذن الرئيس أيزنهاور فى عام ١٩٦٠ لإدارة المخابرات المركزية بتنظيم اللاجئيين الكوبيين ، بدأت « الإدارة »

تبحث عن طيارين أمريكيين للعمل كمدرّبين جويين ، مشرطة أن يكونوا خبراء بقاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ التي تقرر أن يقودها طيارون كوبيون . وقررت « الإدارة » أن تجمع أولئك الطيارين عن طريق إيكس كارلسون وشركة « دابل تشيك » ، ذلك أنها درجت على استخدام هذه الوسيلة غير المباشرة كلما أرادت تجنيد طيارين للقيام بأعمال سرية . ورأت الإدارة — بغية العثور على أولئك الطيارين — أن تتصل بإدارة الحرس القومي الجوي في (ألاباما) و (أركتراس) ، حيث تستخدم القاذفات من طراز ب ٢٦ التي عفا عليها الزمن . واستطاعت أن تبرم عقوداً ، عن طريق شركة « دابل تشيك » ، مع نحو اثني عشر طياراً كان معظمهم من ألاباما ، ومن منطقة (برمنجهام) بالذات . أما طبيب الوحدة فكان من منطقة (مونتجمري) . . وكان الجنرال « ريد دوستر » — قائد الحرس الوطني في ألاباما ، الذي يشبه « البولدوج » — من أهم رجال إدارة المخابرات المركزية في ريتاهيلو ، (وقد اعتزل دوستر منصبه في « الإدارة » خلال عام ١٩٦٣ وعاد إلى قيادة الحرس الجوي الوطني في ألاباما) .

وكان الحرس الجوي الوطني موضوعاً تحت إشراف الوحدة التكتيكية الجوية التاسعة في قاعدة « شو » الجوية بكارولينا الجنوبية ، ومن ثم اجتمع دوستر بالميجور جنرال « ديفيد هتشنسون » ، قائد تلك الوحدة ، وطلب منه « إجازة عرضية » لنفسه ولنحو اثني عشر طياراً من الحرس الجوي الوطني في ألاباما . فوافق هتشنسون ، وانضم هؤلاء الرجال ، ومعهم دوستر ، إلى إدارة المخابرات المركزية بوصفهم « مدنيين » . . وأقسم كل واحد من أولئك الطيارين على صون أسرار « الإدارة » ، وعلى ألا يتحدث مطلقاً عما يحدث في أي مكان . وكان أحد أولئك الطيارين « توماس ويلارد راى » ، الذي توفي عن ثلاثين عاماً ، والذي ولد في مدينة برمنجهام يوم ١٥ مارس سنة ١٩٣١ . وكان قد بدأ يخرج في صحة

« مارجريت هايدن » وهو لا يزال طالباً في المدرسة الثانوية . وخدم في سلاح الطيران من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ ، ثم أعفى من الخدمة وهو برتبة عريف . وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٥٢ التحق « راى » بشركة (هايز الدولية) ، وهى شركة كبيرة لإصلاح هياكل الطائرات لها مصنع رئيسى فى مطار برمنجهام ، فعمل « راى » مفتشاً فنياً فى ذلك المطار ، ولكنه احتفظ برخصة القيادة ، وذلك باستمراره فى قيادة قاذفات من طراز ب ٢٦ وطائرات نقل من طراز ف ٨٤ تابعة لحرس ألاباما الوطنى . . . ثم عقد قرانه على « مارجريت » ورزقا بطفلين هما « توماس » الأشقر — الذى كان قد بلغ الثامنة حين توفى أبوه — « وجانيت جوى » ، وكانت إذ ذاك فى السادسة . وقبل محاولة غزو (خليج الخنازير) كان « راى » قد بنى بيتاً فى (سنتر بوينت) وهى إحدى ضواحي برمنجهام .

لم يكن « راى » يميل إلى قيادة الطائرات النفاثة ، ومن ثم انضم مع عدد من زملائه إلى الجيش . وقد حصل على أجازة عرضية لينضم إلى إدارة المخابرات المركزية . وفى يناير عام ١٩٦١ تلقى مكالمة تليفونية ، قال بعدها لزوجته أنه سيسافر للالتحاق بإحدى مدارس التدريب . وفى ٥ فبراير من العام نفسه سافرت « مسز راى » ومعها طفلها إلى برمنجهام ، حيث أقاموا فى بيت والدتها . كان زوجها قد سافر هو الآخر ، فى اليوم نفسه ، دون أن يذكر إلى أين هو ذاهب . وكل ما قاله لها أنها تستطيع أن تكتب إليه على العنوان الآتى : (طرف جوزيف جرينلاند — صندوق بريد رقم ٧٩٢٤ — مكتب البريد العام — شيكاغو ، إلينوى) . . . ومما يجدر بالذكر أن سجل التليفونات لم يكن يتضمن فى أعوام ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ اسم « جوزيف جرينلاند » المذكور . والواقع أن صندوق البريد كان تابعاً لإدارة المخابرات المركزية . ويبدو أن موظف « الإدارة » اختار اسم « جرينلاند » المستعار بعد أن سحرته خضرة الحقول !

وأرسلت « مارجريت » عدة خطابات إلى زوجها « طرف جوزيف

جرينلاند » ، وتلقت منه ردوداً من قواعد جوية مختلفة . وعاد « راى » إلى حيث تقيم زوجته مرة واحدة ، فى العاشر من أبريل ، ليقضى يومين لم يذكر لها خلالها شيئاً عما يفعله . ولكنها كانت قد بدأت تدرك من قراءة الصحف أن ثمة شيئاً يحدث ، فلما أعربت له عن مخاوفها ، بادرها قائلاً :

« أظنك شفتيك إذا كنت تعرفين شيئاً ، لأنهم يفكرون فى استخدام جهاز كشف الكذب مع الزوجات ! »

وفى يوم ١٥ أبريل كانت مارجريت تصفف شعر صديقة لها فى بيت أمها ، حين وقع بصرها فجأة على صحيفة فيها نبأ عن غارات القاذفات من طراز ب ٢٦ على (كوبا) ، فسرت رعدة فى يديها .

* * *

أما الطيار الثانى « ليويكر » ، الذى توفى عن أربعة وثلاثين عاماً ، فكان من سكان بوسطن . وكان الناس يظنون أن هذا الرجل القصير الوسيم ذا الشعر الفاحم ، من أصل إيطالى ، لأنه كان يملك مطعمين لفطائر « البييترا » فى برمنجهام . ولكن الواقع أنه كان من أم فرنسية وأب من أهالى (نيوفوند لاند) . وقد التحق بسلاح الطيران فى عام ١٩٤٤ فى وظيفة مهندس جوى ، ثم أعفى من الخدمة وهو برتبة عريف فى . وتزوج ولكنه لم يلبث أن انفصل عن زوجته بعد أن رزق منها بابنته تيريزا . وقد اشترك « بيكر » فى الحرب الكورية . وفى يوم الاحتفال بمولد لنكولن فى عام ١٩٥٧ التحق بشركة « هايز » كمهندس جوى ، وافتتح فى الوقت نفسه مطعم الـ « بيترا » . وفى العام التالى دخلت مطعمه شابة جميلة ذات عينين زرقاوين ، فالحقها بالمطعم على الفور . كان اسمها « كاثرين ووكر » . ومع أنها ولدت فى (كنتكى) فقد شبت فى برمنجهام وتخرجت فى مدرسة وودلون . وبدأ يتقابلان . ولم يلبثا أن تزوجا فى يوم ١٢ أغسطس

سنة ١٩٥٩ . وفي ديسمبر من العام نفسه استغنت شركة « هايز » عن خدمات بيكر ، فما كان منه إلا أن افتتح مطعماً ثانياً ، وبذل هو وزوجته في المطعمين نشاطاً جمّاً تكلل بالنجاح . ثم رزقا بولدهما « بث » في ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٠ ، وبابنتهما « ماري » يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ ، أى بعد أن قتل أبوها بستة أشهر !

وفي يناير عام ١٩٦١ سافر « بيكر » إلى بوسطن ليحضر جنازة أبيه ، وكان قد قال إنه يتوقع مكالمة تليفونية ، وجاءت المكالمة بعد أن سافر . وحدث بعد ذلك ، خلال الشهر نفسه ، أن سافر مرة أخرى دون أن يذكر لزوجته شيئاً عن وجهته . كل ما قاله لها أنها تستطيع أن ترسل خطاباتها إليه طرف « جوزيف جرينلاند » بعنوان شيكاجو سالف الذكر . ثم تلقت كاثرين رسالة منه مرسلة من واشنطن ، ولكن معظم رسائله كانت ترسل إليها من (فورت لودردريل) في فلوريدا . وعاد بيكر ذات يوم إلى برمنجهام حاملاً حقيبة من البلاستيك بها سمك يعيش في بحار المنطقة الاستوائية ! . . وقال لها ، خلال فترة إقامته معها ، إنه يدرّب الطيارين ويشارك في إسقاط المذن على كوبا . وقبل عيد الفصح بأسبوعين عاد إلى بيته للمرة الأخيرة . وصل في يوم أحد ، وسافر في اليوم التالي ، ولم تره « كاثي » مرة أخرى !

وكان آخر ما قاله لها وهو يتأهب للرحيل : « طالعي الصحف في أوائل شهر مايو » .

واعتقدت كاثي أنه سافر إلى جواتيمالا ، ولكنها علمت بعد ذلك أنه ربح ثلاثمائة دولار في لعب البوكر بأمريكا الوسطى ، قبل الغزو . ولما سأله شخص ما عما إذا كان ينوى أن يرسل المال الذي ربحه إلى زوجته ، أجاب :

— بل سأخذه معي إلى كوبا ، فقد أستعين به على الفرار بجلدي !

ولم تعرف كاثي المرتب الذى كان يتقاضاه بيكر ، ولكنها كانت تتلقى منه خمسمائة دولار شهرياً .

* * *

ولد « رايلي شامبورجر » ، أكبر الطيارين الأربعة سنّاً ، فى برمنجهام يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وتزوج من « ماريون جين جريفز » حبيبة طفولته ، بعد أن ظلا يلتقيان طيلة اثنى عشر عاماً وهما فى المدرسة الثانوية ثم فى كلية (وودلون) . وبعد العدوان اليابانى على (بيرل هاربر) التحق « رايلي » بالطيران ، وقاد طائرات القتال فى الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الكورية . وكان طويل القامة ، منبسطة ، شغوفاً بالطيران . وعندما حل عام ١٩٦١ كان قد طار خمس عشرة ألف ساعة ، وخبر الطيران مدة ثمانية عشر عاماً . فقد عمل كطيار اختبار فى شركة « هايز » ، وكضابط برتبة ميجور فى الحرس الجوى الوطنى فى ألاباما ، وضابط عمليات فى مطار برمنجهام . كذلك كان صديقاً حميماً للجنرال « دوستر » . ومعنى ذلك أن دخله كان كبيراً ، ومن ثم استطاع أن يبنى لنفسه بيتاً كبيراً على البحيرة الشرقية . وكان وزوجته يتراوران مع سائر عائلات رجال الحرس الجوى الوطنى ، ويحتسيان معهم البيرة ويشويان الهامبورجر (نوع من الكفتة) . وكان رايلي يحب — إلى جانب الطيران — أن يجلس أمام جهاز التليفزيون ومعه كمية من البيرة المعلبة والسودانى المحمص . وكان يطيب له أن يشوى شرائح الخنزير .

وفى مستهل سنة ١٩٦١ ، قال رايلي لزوجته : « سأغيب فى المدرسة لمدة ثلاثة أشهر » . لم يذكر لها شيئاً عن مكان المدرسة ، ولكنه كان يعود ، مرة فى الأسبوع ، إلى (برمنجهام) مع « دوستر » . وقبيل الغزو أرسلت ماريون إلى رايلي هدية . صندوق سيجار مليء بالسودانى المحمص !

* * *

.. أما رابع الطيارين الضحايا « ويد كارول جراى » ، فقد ولد فى

برمنجهام في اليوم الأول من مارس عام ١٩٢٨ ، وعاجلته المنية وهو في الثالثة والثلاثين من عمره . وكان قد عمل موظفاً ، بدوره ، في شركة هايز ، كمهندس راديو وأجهزة اليكترونية ، ولكن تقرر الاستغناء عن خدماته في عام ١٩٦٠ . وقد اقترن بزوجته الجميلة « فيوليت » في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وأقاما في (بنسون) ، وهي ضاحية كان « ويد » قد عاش فيها منذ طفولته . . . لكنهما لم يرزقا بأولاد .

وقد غادر « ويد » بيته في اليوم نفسه الذي ودعت فيه مارجريت زوجها « راى » . وقال لزوجته إنه مسافر إلى تكساس لاختبار الطائرات ، وأن مهنته سرية ولا يستطيع أن يبوح لها بشيء عنها . ثم عاد إلى بيته ، للمرة الأولى ، في أوائل مارس عام ١٩٦١ ، وطلب هو الآخر من زوجته أن ترسل له خطاباتها بعنوان « جوزيف جرينلاند » .

ولقد أعيدت إلى « فيوليت » — بعد وفاة زوجها — بعض خطاباتها إليه ومعها ثيابه وأشياء أخرى ، من بينها علب ثقاب تدل على أنه كان في جواتيالا ونيكاراجوا .

* * *

هذه إذن هي حكاية أولئك الأمريكيين الأربعة ، والظروف التي أوجدتهم في الوادى السعيد يوم الأربعاء ١٩ أبريل سنة ١٩٦١ . ففي ذلك اليوم تطوعوا جميعاً للتحليق بقاذفات من طراز ب ٢٦ فوق شواطئ (كوبا) ليريحوا الطيارين الكوبيين الذين كان الإنهاك قد برح بهم . ولقد سبق أن ذكرنا ما حدث لهم : قيل لطيارى إدارة المخابرات المركزية الأربعة ، قبيل إقلاعهم ، إنهم سيتلقون عوناً جويّاً من نفاثات حاملة الطائرات ، وكان النبأ قد أرسل لاسلكياً إلى الوادى السعيد بواسطة « رتشارد بيسل » بعد أن أذن الرئيس كيندى بأن تحلق نفاثات تابعة للبحرية ، بدون علامات على هياكلها ، لمدة ساعة عند الفجر . ولكن

حدث ، من جراء الاضطراب في التوقيت ، أن وصلت القاذفات من طراز ب ٢٦ إلى (خليج الحنازير) بعد أن كانت نفاثات البحرية قد غادرت جو المنطقة ! . . ولم يعرف على وجه التحديد كيف أسقطت الطائرتان ، ولكن أغلب الروايات تقول إن طائرة شامبورجر وجرای هوت إلى البحر ، وإن طائرة راى وبيكر هوت إلى الأرض . وثمة دليل على أن طائرة راى وبيكر ارتطمت بالأرض في كوبا وتحطمت ، فقد أذاع راديو هافانا في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ١٩ أبريل (بتوقيت هافانا ، أى الساعة التاسعة والنصف بتوقيت نيكارا جوا) ما يلي : « نذيع عليكم البلاغ الرسمي الحكومي رقم ٣ . لقد ثبت صباح اليوم بالدليل الدامغ اشتراك الولايات المتحدة في العدوان على كوبا ، فقد أسقطت مدفعيتنا المضادة للطائرات طائرتين أمريكيتين يقودهما طياران أمريكيان ، كانتا تلقيان القنابل على المدنيين وعلى قواتنا المسلحة في منطقة أستراليا سنترال (معمل لتكرير السكر) » . . كذلك جاء في البلاغ : « إن اسم الطيار الأمريكى الذى شن الغارة والذي توجد جثته في قبضة قوات الثورة هو « ليوفرانسيس بيل » . ولقد تبين أن رقم ترخيص طيرانه هو ٨٣٢٣ . ل . م . وتنتهى مدته في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وأن رقم وثيقة تأمينه ١٤٠٧ - ٦٩٢١ ، وأنه حصل على ترخيص لحيازة سيارة بعنوان شارع ناساو رقم ١٠٠ ، بمدينة بوسطن في ولاية (ماسا شوستس) ، وأن عنوان بيته هو ٤٨ شارع بوند في بوسطن ، وأن طوله ٥ أقدام و ٦ بوصات (هذا هو طول بيكر) .

وصدرت برقية صحفية من (هافانا) جاء فيها أن اسم الطيار المذكور هو « ليوفرانسيس برليس » ، وذكرت برقية أخرى أن اسمه بيل . لكن إدارة الطيران الفيدرالية في مدينة أوكلاهوما أعلنت أنها لم تعثر في سجلاتها على ترخيص طيار بالوصف الذى ذكرته هافانا ، وأضافت أن طريقة تسجيل أرقام التراخيص تختلف عما جاء في الإذاعة الكويتية ! . . كذلك

اتضح لمندوبي الصحف في بوسطن عندما أرادوا الاستيثاق من العنوان الذي ذكره راديو هافانا أن المبنى رقم ١٠٠ هو عمارة سكنية لا يقيم فيها شخص باسم ليوفرنسيس برليس . . كما قررت وزارة الخارجية في واشنطن أنه لا وجود لهذا الاسم في أية إدارة عسكرية أو مدنية !

والواقع أن الوثيقة التي وقعت في يد كاسترو هي البطاقة الشخصية التي أعدتها إدارة المخابرات المركزية لليو بيكر وأضافت إليها اسماً أخيراً «مستعاراً». وجدير بالذكر هنا أن رجال « الإدارة » يحملون دائماً بطاقات شخصية زائفة ، بل إن بعضهم يحمل ثلاثة جوازات سفر أمريكية ، أو أربعة ، بأسماء مختلفة . ويلوح أن تلك البطاقة وجدت مع جثة بيكر بعد أن تحطمت قاذفته إثر ارتطامها بالأرض .

وحدث بعد أسبوع ، أي في يوم ٢٦ أبريل ، أن استقبلت مارجريت — زوجة الطيار « توماس راى » — زائراً يدعى توماس ماكديويل ، وهو محام في برمنجهام كان شريكاً لفرانك ديكسون الحاكم السابق لولاية ألاباما. وكان مع ماكديويل شخص آخر . وقد أبلغا مارجريت أن المعتقد أن زوجها فقد في طائرة من طراز ك ٤٦ عندما هوت إلى البحر ، وطلبا منها ألا تبوح بشيء لأحد ، ذاكرين أن الأمل في العثور عليه ضئيل . وفي خلال الأسبوع التالى عاشت مارجريت حياتها العادية ، فترددت على الكنيسة ، وذهبت إلى السوق . وفي يوم الأربعاء ٤ مايو زارها ماكديويل مرة ثانية ، وكان معه رجل طويل أشقر قدمه إليها قائلاً إنه « إليكس كارلسون » المحامى فى ميامى. وقد رويها لها ، مرة ثانية ، حادث الطائرة ك ٤٦ ، ولكنهما قالاً لها ، فى هذه المرة ، إنه لم يعد ثمة أمل فى العثور على زوجها حياً. وذكر لها كارلسون أنه سىروى الحادث لصحف برمنجهام فى اليوم التالى .

وفى اليوم نفسه عقد كارلسون فى برمنجهام مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن

أربعة طيارين قد فقدوا ، وأن المفروض أنهم قتلوا بعد أن أقلعت طائرتهم ، وكانت من طراز ك ٤٦ ، من مطار في مكان ما بأمريكا الجنوبية ، حاملة كمية من البضائع . وذكر كارلسون أنه محام يمثل شركة « دابل تشيك » في ميامي ، وأن الشركة كانت قد يسرت لبعض الكوبيين من خصوم كاسترو الاتصال بالطيارين الأربعة في مستهل شهر أبريل . ولكنه لم يذكر ما إذا كان هؤلاء الطيارون قد اشتركوا في الغزو . ومضى كارلسون يقول : « لقد طلب إليهم ألا يستخدموا جهاز اللاسلكي إلا في حالة الطوارئ . ولقد أرسلوا إشارة لاسلكية ذكروا فيها أن أحد المحركات أصيب بعطب ، وأن الطائرة آخذة في الهبوط . وكان ذلك آخر ما سمع منهم » . ثم أضاف قائلاً إن شركة « دابل تشيك » كانت قد اتصلت بالطيارين الأربعة بالنيابة عن هيئة طلبت أن يظل اسمها سراً ، ولكن يمكن أن يقال عنها إنها تتألف من عدد من الكوبيين المنفيين . وكانت شركة « دابل تشيك » قد استخدمتهم جميعاً بمرتبات شهرية لقيادة طائرات نقل . . إلى أن قال : « لقد كان هؤلاء الرجال يعرفون ما ينتظرهم ، بل كانوا يعرفون أنهم مقدمون على خطر ، وأنهم إذا عادوا سالمين فإنهم سيكونون قد أثروا ثراء مادياً من جراء مغامرتهم » .

ومعنى هذا الكلام أن إدارة المخابرات المركزية أرادت أن تقول — على لسان كارلسون — إن الطيارين الأربعة كانوا « مرتزقة » ، وذلك رغبة في إسدال ستار على الدور الذي تقوم به !

بيد أن تصريحات كارلسون أغضبت الأرامل الأربع : فقد قالت أرملة « رايلي شامبورجر » : « لم يكن رايلي من المرتزقة . فهو لم يفعل ذلك من أجل المال . لقد كان طيار اختبار في شركة هايز ، وكان يتقاضى مرتباً كبيراً . ثم إنه كان مديراً للعمليات في الحرس الجوى الوطنى . ولقد شغل هاتين الوظيفتين ليتمكن من شراء لوازمنا وكل الكماليات التى نريدها .

إني أستأجر خادمة مرتين في الأسبوع ، وأرتدى معاطف من الفراء . . . وقالت « مسز جراى » لأحد الصحفيين إن زوجها لم يكن ، هو الآخر ، من المرتزقة ، وإنه كان يتقاضى ١٩٩٠ دولاراً في الشهر ، طيلة المدة التي تغيب خلالها . وأضافت قائلة : « ولقد زارنى مستر كارلسون وقال لى إن زوجى قد قتل وأن من الخير لى أن أبدأ حياة جديدة . ثم ذكر لى أنهم شاهدوا أحد محركى الطائرة عائماً فوق سطح الماء ، وأنا لا أعرف أن المحركات تعوم ! » .. وقالت كاثى بيكر : « لقد كانوا يعرفون ما ينتظرونهم ، أما أنا فلم أعرف شيئاً ! » .

وبعد أن عاد كارلسون إلى ميامى بثلاثة أيام صرح للصحفيين بيقينه من أن الطائرة ك ٤٦ كانت تقوم برحلة تأييد لعملية غزو كوبا ، ولكن لم تكن لها صلة بهيئة الكوبيين المنفيين المعروفة باسم الجبهة الديمقراطية الثورية . أما « ريموند كوكس » ، شريك كارلسون فى شركة « دابل تشيك » ، فقد قال للصحفيين فى ميامى إن الشركة أنشئت أصلاً لشراء جياذ سباق ، وإنه لا يعرف شيئاً عن الطيارين .

وبعد ظهور كارلسون فى ميامى خلال شهر مايو عام ١٩٦١ بوقت قصير ، بدأت الأرامل الأربع يتلقين شيكات غريبة !

وكانت الشيكات تصدر ، فى بداية الأمر ، من بنك « هياليه ميامى سبرنجز » وعليها توقيع كارلسون . ولكن سرعان ما حدث تغيير ، إذ بدأت الشيكات تصل من شركة « بانكرز تراست » فى نيويورك ، مرة كل أسبوعين . وكان كل منها ٢٢٥ دولاراً ، زيدت فيما بعد إلى ٢٤٥ دولاراً ، أى ما يزيد قليلاً عن ٦٠٠٠ دولار فى السنة لكل أرملة . وكان يوقع شيكات « بانكرز تراست » أحد موظفى البنك ، وكانت تسحب من مبلغ أودع فى البنك ، ولم يستطع أحد أن يعرف اسم صاحبه الحقيقى ! . . . ولكن من الواضح أن إدارة المخابرات هى التى أودعت المبلغ فى البنك .

وفي يوم ١٧ مايو كتب كارلسون رسالة إلى « كاثي بيكر » على ورقة يعلوها اسم مكتبه ، وأرفق بها شيكاً بمبلغ ١٩٩٠ دولاراً . وقال في رسالته : « يؤسف شركة دابل تشيك أن تجد نفسها مقتنعة بأن زوجك لقي حتفه . وسترسل لك ابتداء من يوم ٥ يونيو مبلغاً إضافياً كل شهر طبقاً لعقد العمل الذي كان زوجك قد وقعه . . ومرة أخرى دعيني أعبر لك عن أخلص عزائي ، وأرجو أن تتصلي بمحامينا في برمنجهام ليقدم لك ما تحتاجين إليه من عون إذا صادفتك أية مشاكل » .

المخلص جداً

إليكس أ . كارلسون

محامي شركة دابل تشيك (كذا)

. . ومن عجب أنه يبدو أن كارلسون لم يكن متأكداً من أحرف هجاء اسم الشركة « دابل تشيك » ، فقد سجل اسمها رسمياً هكذا : Double Chek ، أما الاسم المطبوع على مطبوعات مكتبه فكان : Double Check أى بإضافة حرف C قبل حرف K . . وكان كارلسون يعنى بعبارته « محامينا في برمنجهام » المحامي « توماس ماكديويل » ، الذي استمر يعد نفسه مشرفاً على شئون الأرامل . ولقد تمكن من الحصول على شهادات وفاة الطيارين الأربعة واحتفظ بها في خزانته ، في الغرفة رقم ٥٣٣ بمبنى فرانك نلسون في حي برمنجهام الجنوبي . ولقد خيل للأرامل أن لماكدوييل صلة قديمة بمخابرات البحرية ، وصلة بالشيكات التي تصل إليهن !

. . وبينما كانت هذه الأحداث الغريبة تتكشف ، شرعت والدة « رايلي شامبورجر » تحاول أن تفعل شيئاً : كان والد رايلي من رجال الإطفاء المتقاعدين ، وكان مقعداً لا يستطيع التحرك من مكان إلى آخر في بيته إلا على مقعد ذي عجلات . بيد أن زوجته التي رفضت أن تصدق أن ابنها فارق الحياة أمطرت الحكومة الفيدرالية بوابل من الرسائل ، وبذلت

قصارى جهدها لتعرف ما أصاب ابنها . بل لقد كتبت استفساراً إلى الحكومة السويسرية التى تولت شئون الولايات المتحدة فى كوبا إثر قطع العلاقات بين واشنطن وهافانا . وقد بدأت مسز شامبورجر بالكتابة إلى وزارة الخارجية ، وتلقت فى يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٦١ من « دينان ستافيلد » - القائم بأعمال مدير إدارة « الرعاية والتمثيل » - ردّاً قال فيه : « إيماء إلى خطابك المؤرخ فى ٩ يولية سنة ١٩٦١ عن حالة ابنك والمكان الذى يوجد فيه ، نبلك أنه يطيب للوزارة أن تقوم بتحريات عنه إذا ذكرت لنا اسمه الكامل ، وتاريخ ولادته ومكانها ، وآخر عنوان له هنا أو فى الخارج ، وغير ذلك من المعلومات التى تيسر العثور عليه » .

وبعد بضعة أسابيع تلقت الأم المكلومة رسالة مؤرخة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ من الميجور « سيدنى أورميرو » ، بقسم الخدمات الإدارية التابع لسلاح طيران الولايات المتحدة . وكانت تلك الرسالة دقيقة وموجزة ، وقد جاء فيها ما يلى :

١ - أحيات إلى الرسالة التى بعثت بها إلى وزارة الخارجية بشأن ابنك لأرد عليها .

٢ - إن سجلات المكتب لا تتضمن ملابسات الحادث الذى وقع لابنك . يضاف إلى ذلك أنه لم يكن متفرغاً للخدمة العسكرية .

٣ - وللحصول على مزيد من المعلومات المفصلة اقترح أن تتصل بشركة « هايز » لصيانة هياكل الطائرات فى برمنجهام بولاية ألاباما ، لأنه كان ملحقاً بها فى ذلك الوقت .

٤ - يؤسفنى أن أجد نفسى غير قادر على مساعدتك فى هذا الشأن .

ولقد خيبت هذه الرسالة أمل مسز شامبورجر ، ولكنها لم تيأس . وفى العام التالى بعثت برسالة إلى « بجون ماكون » مدير المخابرات المركزية . وفى يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٦٢ تلقت ردّاً مكتوباً على ورقة يعلوها اسم « الإدارة » ،

ومديلاً بتوقيع « مارشال س . كارتر » ، لفتنانت جنرال في جيش الولايات المتحدة ونائب المدير العام » . . وقد جاء في رده : « لما كان مستر ماكون متغيباً فقد توليت أنا الرد على رسالتك المؤرخة في يونيو سنة ١٩٦٢ ، والتي تطلبين فيها بيانات عن ابنك . ويؤسفني أن أخيب أملك إذ أذكر لك أن هذه الإدارة عاجزة عن إمدادك ببيانات من هذا القبيل . ولقد اتصلنا بإدارات حكومية أخرى على أمل الحصول منها على بيانات ، ولكننا لم نجد لديها شيئاً » . . ثم قال : « إننا نعطف عليك ، مدركين قلقك على مصير ابنك ، ويؤسفني جداً أن ألقى نفسي عاجزاً عن مد يد المساعدة إليك . ونرجو أن تكوني واثقة أننا سنمدك بأية معلومات يتسنى لنا الحصول عليها » .

ومع ذلك ظلت مسز شامبورجر ترفض أن تدع القنوط يدب في نفسها . ومن ثم قررت الكتابة الى رئيس الولايات المتحدة .

وفي الرابع من أكتوبر عام ١٩٦٢ تلقت من البريجادير جنرال « جود فرى ماكهيو » - الياور الجوى للرئيس - رسالة يعبر فيها عن عطفه ويقول : « سنرسل لك ، على الفور ، أية معلومات يتسنى لنا الحصول عليها عن الظروف التي فقد فيها ابنك . ولكن مما يشير الأسف أن الظروف التي اختفى فيها ابنك ليست متوافرة لإدارة المخابرات المركزية أو لأية وكالة حكومية أخرى » .

ولكن والددة رايلي شامبورجر مضت في تصميمها على الاستمرار في المحاولة والسعى ، فقد قالت : « كيف أخذوا ابني بعيداً دون أن يذكروا لي ما حدث ؟ » . . ولقد ظل تبادل الرسائل بين مسز شامبورجر وواشنطن وراء الكواليس . . وظلت قصة الطيارين الأربعة - التي كثر الكلام عنها في الصحف عقب أحداث (خليج الخنازير) - مهمة طيلة عامين على الأقل ، إلى أن أثبت مرة أخرى في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٣ .

ففي ذلك اليوم قال السناتور « إيفرت ماكينلي ديركسن » العضو

الجمهوري بمجلس الشيوخ عن ولاية إلينوي ، وزعيم الأقلية في المجلس ، إن الطيارين الأربعة قتلوا عند (خليج الخنازير). وأضاف أنه علم ذلك حين قام وحده بتحريات عن مشكلة الغزو الكوبي . ولقد أخرج تصريح ديركسن حكومة كيندي أيما إحراج ، إذ كان الرئيس كيندي قد قال يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٦١ ، أي قبل الغزو بخمسة أيام : « ستفعل هذه الحكومة كل ما يسعها - وأعتقد أنها تستطيع أن تواجه مسئولياتها - للتأكد من أنه لن يشترك أي أمريكي في أية أعمال تجرى داخل كوبا » .. وحدث بعدئذ أن قال روبرت كيندي وزير العدل ، وشقيق الرئيس ، في حديث أدلى به يوم ٢١ يناير سنة ١٩٦٣ إلى دافيد كراسلو المحرر بمجموعة صحف « نايت » ، إنه لم يمت أي « أمريكي » في خليج الخنازير .. لكن روبرت كيندي عاد فأفصى بحديث آخر أهم ، وذى مغزى تاريخي ، إلى مجلة (أنباء الولايات المتحدة والعالم) الأمريكية ، إذ قال : « أعترف ، لأول مرة بصراحة ، بأن عملية (خليج الخنازير) كانت عملية قامت بها الولايات المتحدة ، وأن خطتها وضعت بمعرفة رؤساء أركان الحرب وإدارة المخابرات المركزية » . ثم أضاف : « لقد رأى الرئيس التزاماً عليه أن يقر الخطة ، وأقرها رؤساء أركان الحرب ، وإن كانت إدارة المخابرات المركزية هي المسؤولة عنها أولاً » * .

وبعد أن أدلى السناتور ديركسن بتصريحه ، أسرع الصحفيون إلى منسز شامبورجر ، يسألونها رأيها . . فقالت مشيرة بوضوح إلى بيانات الرئيس كيندي وشقيقه روبرت : « إذا لم يكن قد اشترك أي أمريكي في الغزو ، فأين ابني ؟ » . . وأضافت أنها كتبت إلى الرئيس تسأله عن مصير ابنها ، « ولكنه تجنب الإجابة على سؤال » .

* حدث قبل ذلك أن أففى الرئيس كيندي بأوضح تصريح رسمي إلى محطات التلفزيون الكبرى الثلاث في ١٧ ديسمبر عام ١٩٦٢ ، إذ تحدث بوجه عام عن غزو كوبا في سنة ١٩٦١ قائلا : « . . وكنت مسئولاً » .

وانزعج البيت الأبيض ، وأصدر « أندرو هاتشر » ، مساعد السكرتير الصحفي للرئيس ، بياناً قال فيه إن الجنرال « ماكهيو » كان قد أجاب على سؤال مسز شامبورجر .

ثم أضاف البيان : « لقد قدم الجنرال — بناء على تعليمات الرئيس — أصدق العزاء إلى مسز شامبورجر ، وأبلغها أنه يؤسف الحكومة ألا تكون لديها أية معلومات تضاف إلى ما قيل لها من قبل . . ثم أردف يقول : « لقد بلغنا أن مندوب الهيئة التي كان مستر شامبورجر ملحقاً بها قال إنه توفي » .

ومع ذلك حرص البيت الأبيض على ألا يذيع النص الكامل للرسالة التي بعث بها « ماكهيو » إلى مسز شامبورجر ، والتي أكد فيها أنه « ليست لدى إداره المخابرات المركزية ، أو أية إدارة حكومية ، معلومات دقيقة عن اختفاء ابنك » . . وحاول السناتور مايك مانسفيلد ، الزعيم الديمقراطي لمجلس الشيوخ ، أن يوقف الهجوم السياسي الذي شنه ديركسن فأشار إلى أن البيان الذي أذاعه كارلسون في برمنجهام يوم ٤ مايو عام ١٩٦١ (وهو الرواية الزائفة الخاصة بالطائرة ك ٤٦) قد نشر إذ ذاك في صحيفة نيويورك تايمز ، كخبر صغير ، في الصفحة الرابعة ، وقال : « ولم يجد في الموضوع أي جديد » . ثم أضاف : « إن عدداً مختاراً من أعضاء الكونجرس قد أبلغوا في ذلك الوقت أن الطيارين الأربعة قتلوا أثناء الغزو ، ولكننا لا نعرف كيف لقوا حتفهم » .

وفي يوم ٤ مارس سنة ١٩٦٣ قال كارلسون — عقب تصريحات ديركسن — لـمندوبي الصحف الذين حاولوا أن يعرفوا حقيقة الشيكات التي ترسل إلى الأرامل : « إن جماعة من أمريكا الوسطى سمحت لشركة " دابل تشيك " بأن ترصد مبلغاً من المال تدفع منه تعويضات لعائلات القتلى » . ولكن لم يمض يومان حتى اعترفت الحكومة ، لأول مرة ، وبطريقة

ملتوية — فى السادس من مارس — بالدور الحقيقى الذى قام به الطيارون الأربعة ! . . . فى مؤتمر صحفى عقد فى ذلك اليوم ، وجه أيجد الصحفيين إلى الرئيس كيندى سؤالاً هذا نصه :

— سيدى الرئيس . . . هل تستطيع أن توضح لنا ما إذا كان الأمريكيون الأربعة الذين قتلوا فى خليج الخنازير موظفين فى الحكومة أو فى إدارة المخابرات المركزية ؟

وأجاب الرئيس كيندى :

— أستطيع أن أقول إن ثمة أمريكيين كثيرين خدموا هذه البلاد فى الخارج بوسائل مختلفة ، خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة . ولقد قتل بعضهم . وتشعر حكومة الولايات المتحدة بأنه ليس من المفيد لمصلحتنا — بينما نحن نناضل ضد عقيدة عسكرية فى سائر أنحاء العالم — أن ندخل فى تفاصيل هذا الموضوع . دعونى أقل لكم ، فيما يتعلق بهؤلاء الطيارين الأربعة ، إنهم كانوا يخدمون بلادهم متطوعين . إن مهمتهم لم تكن علنية كمهام الجنود أو البحارة ، ومن ثم لا يسعنى إلا أن أقول إنهم كانوا يخدمون بلادهم طواعية واختياراً .

وهكذا واجهت الحكومة معضلة ! . . . لم تكن تستطيع الاعتراف بأشياء تذكر عن الطيارين الأربعة لأنها لو فعلت ذلك لكان اعترافاً منها بأنها ضللت « مسز شامبورجر » ، وبجالت دون وقوف الشعب الأمريكى على الحقيقة ! . . . ولو أنها فتحت سجل الطيارين الأربعة ، لأدى ذلك إلى التساؤل عن الأسباب التى بحالت دون وصول نفاثات حاملة الطائرات إلى الشواطئ ، فى وقت واجد مع قاذفات القنابل من طراز ب ٢٦ ، التى قتل فيها الأمريكيون ؟ . . . بل لقد كان من الجائز أن يؤدى ذلك إلى التساؤل عن السبب الذى دعا الرئيس إلى أن يأذن لنفاثات البحرية بتأييد قوات الغزو لمدة ساعة ، مع أنه كان قد أعلن فى يوم ١٢ أبريل سنة

١٩٦١ - أى قبل ذلك بسبعة أيام - « أن قوات الولايات المتحدة المسلحة لن تستخدم بأية حال ! »

وخلاصة القول أن حادث الطيارين الأربعة أثار في وجه البيت الأبيض طائفة من المشكلات السياسية الخطيرة !

.. صحيح أن منع نشر معلومات عن الطيارين أمر يمكن تبريره إذا كان يمس الأمن القومي. ولكن الأمر لم يعد كذلك بعد ما تبين أن الولايات المتحدة وإدارة المخابرات المركزية اشتركتا في عملية الغزو ، كما أكد روبرت كيندى في الحديثين اللذين أفضى بهما في غضون عام ١٩٦٣ .

ولقد ظلت الحكومة ، نفسها ، مصرة - كما ذكرت لمسر شامبورجر - على أنها لا تعرف شيئاً عن مصير ابنها الطيار « رايلي شامبورجر » . أما كارلسون ، فقد أبى إلا أن يستمر في الإصرار على صحة روايته : ففي حديث خاص أدلى به في (ميامي سبرنجز) خلال صيف عام ١٩٦٣ ، قال إنه ما برح يشعر بأن الطيارين الأربعة كانوا مرتزقة . وأخرج من درج مكتبه ملفاً ضخماً ، وبعد أن اطلع على بعض محتوياته قال إن كلا من « شامبورجر » و « راى » كان يتقاضى مرتباً شهرياً قدره ٢٠٠٠ دولار ، وأن جراى كان يتقاضى ١٥٠٠ دولار ، وأن مرتب بيكر بلغ ١٧٠٠ دولار شهرياً .. ثم مضى يقول إن هيئة من أمريكا الوسطى اتصلت بشركة « دابل تشيك » في سنة ١٩٦٠ . ولكنه أضاف ، بعد لحظة ، قائلاً إن الأشخاص الذين طلبوا طيارين كانوا ، فيما يبدو ، من رجال الأعمال الأمريكيين ، وأن شخصاً ما في مطار ميامي هو الذى أوصاه بهم خيراً . ثم أضاف : « وجاء إلى أولئك الأشخاص - وقد أبى أن يذكر أسماءهم - وقالوا لي إنهم في حاجة إلى طيارين لخط جوى ، وعندئذ شرعت ، بواسطة شركة دابل تشيك ، في جمع الطيارين للهيئة سالفة الذكر » .. إلى أن قال : « وحدث بعد ذلك أن تلقيت مكالمة تليفونية

من أمريكا الوسطى ، وأبلغني المتحدث أن طائرة نقل من طراز ك ٤٥ قد سقطت برباطها الأربعة ، ثم طلب مني أن أسافر إلى برمنجهام لإبلاغ الأرامل الأربع بما حدث .

وأكد كارلسون أنه لا يعرف شيئاً عن مصدر المال الذي يرسل إلى الأرامل ، قائلاً : « كان لشركة (دابل تشيك) حساب خاص في بنك (هياليه ميامي) ، وكنت المفوض للتوقيع على الشيكات كلما مست الحاجة إلى طلب مبلغ من المال . وبعد ذلك نقل الحساب إلى مصرف (بانكرز تراست) بنيويورك . وأعتقد أن مبلغاً من المال قد رصد هناك ، وأن الأرامل يحصلون على فوائده » .

* * *

وهكذا ، مع أن وصول الشيكات إلى الأرامل من نيويورك قد استمر ، فإن هذا كان كل ما استطعن الحصول عليه! . إذ على الرغم من انقضاء ثلاثة أعوام على أحداث (خليج الخنازير) ، فإن الأرامل الأربع لم يتلقين حتى اليوم اعترافاً رسمياً من حكومة الولايات المتحدة بما حدث لأزواجهن ، ولم يصل إليهن أى تبليغ رسمي عن مصرعهم ، بينما كانوا يعملون في خدمة الولايات المتحدة ، ويحاربون من أجلها !

.. وما زلن لا يملكن أية وثيقة رسمية يطلعن أولادهن عليها ليشرحن لهم الأسباب التي أدت إلى وفاة آبائهم !

تاريخ . .

ولدت « الحكومة الخفية » في السابع من ديسمبر عام ١٩٤١ ، بين دخان وأنقاض (بيرل هاربر) . . فكانت طفلة حين بدأت الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية . . وغدت مراهقة في الخمسينات . ثم بلغت رشدها بعد انقضاء عام على تولي الرئيس كيندى منصبه .

وأياً كانت نتائج التحقيقات الواسعة في حادث (بيرل هاربر) ، فقد برهنت على أن الولايات المتحدة كانت في أمس الحاجة إلى جهاز مركزي للمخابرات . فلقد كانت هناك تحذيرات عديدة قبل (بيرل هاربر) عن الغارة اليابانية القادمة ، ولكن تلك التحذيرات لم تجمع وتحلل في صورة شاملة تسترعى انتباه الحكومة واهتمامها . . وفي هذا قالت لجنة « هوفر » في عام ١٩٥٥ إن إدارة المخابرات المركزية يمكن أن يعزى وجودها إلى الهجوم المباغت على بيرل هاربر ، وإلى التحقيق الذي جرى بعد الحرب في الدور الذي قامت به المخابرات - أو لم تقم به - بصدد عجز قواتنا المسلحة عن تلقي تحذير مناسب سريع عن دنو موعد الهجوم الياباني .

لقد تخلت الولايات المتحدة عن عزلتها التقليدية ، وخرجت من الحرب العالمية الثانية زعيمة للغرب . وحتى لو لم يقع الهجوم على بيرل هاربر ، فإن مسئولياتها وأهدافها العالمية كانت لابد أن تؤدي ، على أية حال ، إلى إنشاء شبكة دولية للمخابرات الأمريكية . يضاف إلى ذلك أن

ظهور الاتحاد السوفيتي كخصم ، قبيل انتهاء الاحتفالات بيوم النصر في تلك الحرب ، جعل نمو حكومة خفية في الولايات المتحدة أمراً محتوماً ، وحتى لو فرضنا أنه لا وجود لأي صدام بين الديمقراطية الغربية والشيوعية الدولية ، فإن توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب كان لابد أن يتطلب جمع معلومات وبيانات سرية يستند إليها واضعو السياسة لاتخاذ قراراتهم .

ولقد تحدث الرئيس ترومان عن ذلك بأسلوب خاص . ففي يوم ٢١ نوفمبر عام ١٩٥٢ خرج من البيت الأبيض متسللاً - عقب انتخاب الرئيس أيزنهاور - ليلقي خطاباً في اجتماع سري عقدته إدارة المخابرات المركزية لتدريب رجالها . ولقد استهل خطابه قائلاً : « كان من دواعي الفخر لي أنني شرحت طائفة من الأمور للجنرال "أيزنهاور" الذي سيتولى الرئاسة في العشرين من يناير . ولقد ذهلت حين أدرك كل ما ينبغي للرئيس أن يطلع عليه لكي يتمكن من اتخاذ القرارات . . حتى القرارات المتصلة بالشئون الداخلية » . وأضاف ترومان قائلاً إن للرئاسة في هذا الزمن نفوذاً لم يسبق له مثيل في التاريخ ، وهو يفوق نفوذ جنكيز خان ، أو قيصر ، أو نابليون ، أو لويس الرابع عشر . . ثم مضى يقول : « لم يكن ثمة وجود لأيّة إدارة مخابرات مركزية عندما توليت الرئاسة في عام ١٩٤٥ . ولقد كان لزاماً على الرئيس ، كلما احتاج إلى معلومات ، أن يطلبها من إدارتين أو ثلاث إدارات . . ثم يستعين بشخص ما ليستخلص له ما يحتاج إليه من الملفات التي ترسلها تلك الإدارات إلى البيت الأبيض » . ولقد كان الرئيس روزفلت يعاني من تلك المشكلة نفسها : ففي عام ١٩٤٠ أوفد « وليم دونوفان » ، وكان مشغولاً إذ ذاك بالمحاربة في نيويورك ، في مهمة إلى إنجلترا وبعض بلاد البحر الأبيض المتوسط والبلقان ، لجمع المعلومات السرية . . فعاد دونوفان بالمعلومات التي كان يريدتها روزفلت ، وفي الوقت نفسه أوصى بإنشاء إدارة مركزية . . فأدى ذلك إلى إنشاء

« مكتب تنسيق المعلومات » ، واختير دونوفان رئيساً له . وفي الثالث عشر من يونيو سنة ١٩٤٢ قسم هذا المكتب إلى « مكتب الخدمات الاستراتيجية » برئاسة دونوفان نفسه ، و « مكتب الإعلام الحربي » . وكانت مهمة مكتب الخدمات الاستراتيجية جمع المعلومات والبيانات السرية ، بيد أنه اشتهر أول الأمر ، بأنه نظم هبوط رجال المظلات وراء خطوط العدو في فرنسا ، والنرويج ، وإيطاليا ، وبورما ، وتايلاند ، وبذلك جمع بين القيام بعمليات خاصة والاضطلاع بمهام المخابرات ، وهو الدور المزدوج الذي لا تزال تقوم به إدارة المخابرات المركزية حتى يومنا هذا .

وفي عام ١٩٤٤ أعد دونوفان لروزفلت خطة لإنشاء إدارة مركزية للمخابرات . وأحيلت الخطة إلى رؤساء أركان حرب القوات المسلحة ، بيد أنهم وضعوها على الرف . ولكن ما إن تولى ترومان الرئاسة ، وبدأ يعانى من صعوبة الحصول على البيانات السرية التى يحتاج إليها لاتخاذ القرارات ، حتى استدعى الأميرال « وليم ليهي » وطلب إليه أن يدرس المشكلة كلها . وفي غضون ذلك أصدر ترومان - فى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ - أمراً بحل مكتب الخدمات الاستراتيجية ، وترتب على ذلك أن نقل بعض موظفى المكتب إلى إدارة مخابرات الجيش ، ونقل البعض الآخر إلى وزارة الخارجية ، حيث تكونت منهم نواة مكتب المخابرات والمباحث ، الذى أصبح فرعاً هاماً من فروع الحكومة الخفية .

وبعد انقضاء أربعة أشهر على حل مكتب الخدمات الاستراتيجية أصدر ترومان ، فى يوم ٢٢ يناير عام ١٩٤٦ ، أمراً تنفيذياً بإنشاء هيئة قومية للمخابرات ، تتفرع عنها وحدة للمخابرات المركزية ، لم تلبث أن تطورت فأضحت إدارة للمخابرات المركزية . وكانت الهيئة تضم جيمس بيرنز وزير الخارجية ، وروبرت باترسون وزير الحربية ، وجيمس فوردستال وزير البحرية ، والأميرال ليهي . وكانت وحدة المخابرات المركزية بمثابة الذراع العاملة للهيئة . ولقد اختار ترومان لرياستها الأميرال سيدنى ساورز

نائب مدير مخابرات البحرية . وكان ساورز من رجال الأعمال في (سانت لويس) قبل الحرب ، وتولى ، خلال فترة من الزمن ، إدارة متاجر « بيجلي ويجلي » في مدينة ممفيس .

وكان ساورز حريصاً على العودة إلى أعماله الخاصة ، ومن ثم اختار ترومان ، بعد خمسة أشهر - أى في شهر يونية - الجنرال هويت فاندنبرج ، القائد بسلاح الطيران ، رئيساً لوحدة المخابرات المركزية ، فظل في ذلك المنصب حتى اليوم الأول من مايو سنة ١٩٤٧ ، حين قرر ترومان إذ ذاك أن يحل الأميرال « روسكو هيلينكويتز » محله في ذلك المنصب . وكان ذلك الرئيس الجديد يجيد ثلاث لغات ، وقد عمل سنوات في مخابرات البحرية ، وجرح أثناء الهجوم الجوي على بيرل هاربور بينما كان يعمل على البارجة « ويست فرجينيا » ، ثم أنشأ شبكة مخابرات للأميرال تشستر نيترز قائد الأسطول الأمريكى في المحيط الهادى . وعندما أنشئت إدارة المخابرات المركزية بمقتضى القانون الذى صدر في عام ١٩٤٧ ، عين هيلينكويتز أول مدير لها . وبدأت تلك « الإدارة » تضطلع بمهامها رسمياً في يوم ١٨ سبتمبر من العام نفسه . وجدير بالذكر أن ذلك القانون أشبه بالقانون الذى سبق أن أنشئت بمقتضاه وزارة الدفاع والقوات المسلحة الموحدة ، والقانون الخاص بتأليف مجلس الأمن القومى * .

وقد تقرر وقتئذ أن تقوم إدارة المخابرات المركزية بالمهام الآتية :

- ١ - تقديم المشورة إلى مجلس الأمن القومى في كل نشاط إخبارى له صلة بالأمن تقوم به إدارات الحكومة ووكالاتها .

- ٢ - إمداد مجلس الأمن القومى بالتوصيات اللازمة لتنسيق شتى أنواع النشاط الإخبارى . .

* يتألف مجلس الأمن القومى من الرئيس ، ونائبه ، ووزير الخارجية ، ووزير الدفاع ومدير مكتب التخطيط لحالات الطوارئ .

٣ - تنظيم وتقييم الأنباء التي لها صلة بالأمن القومي ، وتوزيعها بأفضل الوسائل داخل الإدارات الحكومية ، على شريطة ألا يكون « للإدارة » أى بوليس ، أو أية سلطة لتنفيذ القانون ، أو مهمة متعلقة بالأمن الداخلى . .

٤ - أداء الخدمات التي تحتاج إليها وكالات المخابرات الأخرى ، طبقاً لما يراه مجلس الأمن القومي .

٥ - الاضطلاع بالمهام والواجبات الإخبارية المتصلة بالأمن القومي على النحو الذى يحدده مجلس الأمن القومي .

ويبدو ، من ناحية المظهر ، أن القانون يسند إلى إدارة المخابرات المركزية مهمة تنسيق وتقييم النشاط الإخبارى السرى .

فكيف سمحت « الإدارة » لنفسها - إذن - بأن تجند ١٤٠٠ رجل ، ومعهم قوة جوية وأخرى بحرية ، لغزو (خليج الحنازير) ؟ وكيف تسمح لنفسها بمحاولة إسقاط حكومات أجنبية على نحو ما فعلت عند ما حاولت غزو كوبا من (خليج الحنازير) ؟

الجواب على هذا السؤال واضح فيما حدده القانون الذى صدر سنة ١٩٤٧ من مهام « للإدارة » ، وفقاً لتوجيهات مجلس الأمن القومي . والواقع أن « الإدارة » شرعت ، منذ إنشائها ، فى القيام بعمليات خاصة .. عمليات « خفية » اتخذت فى بعض الأحيان طابعاً عسكرياً : فبعد أن استولى الشيوعيون على الحكم فى تشيكوسلوفاكيا خلال عام ١٩٤٨ ، انزعج جيمس فورستال وزير الدفاع من القرائن التى كانت تدل وقتئذ على أن الشيوعيين قد ينتصرون فى الانتخابات الإيطالية ، ورأى أن يوجه تلك الانتخابات على نحو يتفق مع مصالح الولايات المتحدة ، فقام بحملة بين زملائه الأثرياء من رجال (وول ستريت) - وهو حى المال فى نيويورك - ليجمع منهم مبلغاً من المال يكفى للإنفاق على عملية سرية .

بيد أن ألن دالاس أيقن أن الأمر لا يمكن أن يعالج بهذه الطريقة ، ومن ثم ألحّ في أن تشكل الحكومة هيئة أو منظمة سرية تكون مهمتها توجيه عمليات خاصة متنوعة .

ولما كان قانون سنة ١٩٤٧ خلواً من أى نص بشأن القيام بعمليات سرية خاصة ، فقد وضع مجلس الأمن القومى - عقب التطورات التى حدثت فى تشيكوسلوفاكيا وإيطاليا - مذكرة فى صيف عام ١٩٤٨ تسمح بالاضطلاع بعمليات خاصة ، على أن تتم هذه العمليات فى سرية تامة ، وأن يتيسر للحكومة أن تنفى ما قد يذاع عنها من أنباء . . . ثم اتخذ قرار يقضى بأن تنشأ ، فى إطار إدارة المخابرات المركزية ، هيئة لإدارة العمليات السرية ، وقد تولى رياستها « فرانك ويزنر » ، الموظف السابق فى مكتب الخدمات الاستراتيجية بوزارة الخارجية . وقد ابتكر ويزنر لقباً لنفسه هو « نائب مدير مكتب التنسيق السياسى » . . . وبمقتضى هذا اللقب - البرىء فى مظهره ! - بدأت الولايات المتحدة تقوم بعمليات سياسية سرية . (وكان هناك مكتب منفصل للعمليات الخاصة مهمته الإشراف على التدابير السرية التى تستهدف جمع الأسرار) . وكان هذا الجهاز تابعاً لإدارة المخابرات المركزية ، ولكن « الإدارة » كانت تقسم الإشراف عليه مع وزارة الخارجية والبيتاجون (وزارة الدفاع) . وفى الرابع من يناير عام ١٩٥١ أدمجت « الإدارة » المكتبين ، وأنشأت منهما « قسم التخطيط » الذى أصبح ، منذ ذلك اليوم ، ينفرد بالإشراف على العمليات السرية من مختلف الأنواع .

ومن المشكوك فيه أن يكون المشرعون الذين أقروا قانون سنة ١٩٤٧ قد تصوروا مدى اتساع العمليات التى قامت بها بعد ذلك إدارة المخابرات المركزية فى جميع أنحاء العالم .

ولقد زعم الرئيس ترومان فيما بعد أنه لم يكن يدري أن شيئاً كهذا سيحدث . فى فصل كتبه يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ونشرته عدة

صحف ، قال : « ظلت أشعر بالقلق فترة من الزمن من جراء الطريقة التي حادت بها إدارة المخابرات المركزية عن المهام الأصلية التي وكلت إليها ، فلقد أصبحت تشارك الحكومة في وضع الخطط السياسية » . . ومضى يقول : « ولم أكن أتصور عندما أنشأت إدارة المخابرات المركزية أنها ستدخل في العمليات التي تقوم بها الحكومة في زمن السلم . وتعزى بعض المشكلات المخرجة التي واجهناها - جزئياً - إلى أن هذه "الإدارة" الصامتة التي يعتمد عليها الرئيس قد حملت على الحيد عن دورها الأصلي ، حتى لقد أصبح يقال عنها إنها رمز للسائس الخفية الشيطانية في الخارج ، وأخذت دعاية العدو تتخذ منها وقوداً للحرب الباردة » .

ومع ذلك ، فإن إدارة المخابرات المركزية قد بدأت تقوم بالعمليات الخاصة ، في عهد ترومان ! . . ومع أن هذا الجهاز لم ينشأ إلا في عام ١٩٤٨ ، فقد أشار ألن دالاس إلى ما كان ينبغي توقعه بشأنه ، في مذكرة تقدم بها إلى الكونجرس في سنة ١٩٤٧ . فقد قال في تلك المذكرة : « ينبغي أن تكون لإدارة المخابرات المركزية السلطة الخاصة التي تمكنها من القيام بعمليات سرية » .

والحقيقة أن هذه « الإدارة » تجاوزت السلطات التي منحها إياها قانون سنة ١٩٤٧ ، وقد لا يعرف الكثيرون أنها تشن حروباً سياسية ، وأن مديرها « يلبس قبعتين » - كما يقولون - فهو مسئول ، فضلاً عن ذلك ، عما يمكن أن نطلق عليه اسم « جالية المخابرات » ، أي كل الأجهزة التي لها صلة بأعمال المخابرات . . وفي سنة ١٩٤٩ صدر قانون بشأن إدارة المخابرات المركزية يقضي بإعفاؤها من تنفيذ كل القوانين الفيدرالية التي كانت تحم عليها أن « تذكر أسماء موظفيها ومرتبائهم والمهام الموكولة إليهم » ، كما ينص على أن من حق مديرها - وهو حق مدهل لم يسبق له مثيل - أن ينفق المال « دون أن يقيم وزناً لمواد القانون واللوائح الخاصة بالتصرف في أموال الحكومة » . ومن ثم منحه ذلك القانون حقاً

فريداً في نوعه يمكنه من إنفاق مئات الملايين من الدولارات من ميزانيته السرية السنوية . وقد شرح السيناتور « ميلارد تايدنجز » ، العضو الديمقراطي بمجلس الشيوخ عن ولاية (ميريلاند) ، الذي كان أكبر مؤيد لفكرة إصدار قانون سنة ١٩٤٩ ، الأسباب التي جعلته يشعر بضرورة إصدار ذلك القانون ، فقال : « يحدث في كثير من الأحيان أن يلتقى بعض رجال هذه " الإدارة " مصرعهم ، في ظروف قاسية . فإذا أرغمنا " الإدارة " على أن تكون لديها إيصالات مسجلة عن كل مبلغ تنفقه ، فإن العملاء الأجانب قد يتمكنون من الحصول على بيانات عن عملائنا نحن وعما يفعلونه ! » * .

وفي سنة ١٩٥٠ بدأ نطاق الحكومة الخفية يتسع حول إدارة المخابرات المركزية : فقد أنشئت لجنة استشارية للمخابرات ، كمجلس إدارة لهذه الحكومة غير المرئية . ثم أدخل فيما بعد تعديل على اسمها فأصبح « مجلس إدارة مخابرات الولايات المتحدة » . ومع أن أسماء أعضاء هذا المجلس تغيرت (كما تغيرت أسماء بعض الوكالات) ، فإن العناصر الرئيسية التي تألفت منها الحكومة الخفية ظلت كما هي . وفي عام ١٩٥٢ أسندت كل المسائل المتعلقة بالشفرة والمراسلات السرية إلى « وكالة الأمن القومي » الجديدة ، التي أنشئت بمقتضى مرسوم أصدره الرئيس ، واعتبرت جزءاً من وزارة الدفاع . وأخيراً تقرر في سنة ١٩٦١ ضم وكالات المخابرات العسكرية في هيئة واحدة سميت « وكالة مخابرات الدفاع » . على أن تلك الهيئات جميعاً كانت هيئات إدارية . والواقع أنه لم يطرأ أى تبدل حقيقى على شكل الحكومة الخفية وكيانها منذ سنة ١٩٤٧ ، وإنما تغير حجمها ، وتحسنت وسائلها ، واتسع نطاقها ، وتضاعفت قوتها وأهميتها . . . ولقد حدث هذا كله دون أن يدرسه الكونجرس أو يفضى إليه بحقيقته .

* سمح قانون سنة ١٩٤٩ لمدير إدارة المخابرات المركزية بأن يحضر إلى الولايات المتحدة في سرية تامة ، مائة من الأجانب سنوياً ، خارج نطاق قوانين الهجرة .

ولقد كان الأميرال هيلينكويتز مديراً « للإدارة » خلال أعوامها الثلاثة الأولى ، ثم حل محله الجنرال وولتر بيدل سميث خلال إحدى الفترات الحرجة في الحرب الكورية . وكان سميث رئيس أركان حرب أيزنهاور خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم سفيراً في موسكو . وهو أول جنرال ذى أربع نجوم في الجيش الأمريكى لم يتخرج في كلية (ويست بوينت) الحربية ، أو في أية كلية عسكرية أخرى . وقد اشتد عنف « الإدارة » بعد أن تولى رياستها « سميث » ، الذى قام بدورها في الحرب الكورية وفيما أعقبها من عمليات قامت بها المخابرات . ولكن ينبغي لنا أن نذكر هنا أن « ألن دالاس » هو الرجل الذى كان يقرر في الواقع مصير كل شيء في « الإدارة » منذ البداية . . . ولقد استطلعت السلطات المختصة رأى دالاس عندما أنشئت « الإدارة » في عام ١٩٤٧ . وفي العام التالى عينه ترومان رئيساً للجنة الثلاثية* التى كلفت بوضع تقرير عن مدى تقدم « الإدارة » في عملها . وقدم دالاس تقريره إلى ترومان بعد أن « انتخب » رئيساً للجمهورية ، على أثر انتهاء مدة رياسته بالنيابة . وفي سنة ١٩٥٠ استدعى الجنرال « سميث » دالاس إلى واشنطن ، فسافر دالاس إلى هناك ، متوقفاً — كما قال فيما بعد — أن يقضى فيها ستة أسابيع ، ولكنه أقام فيها أحد عشر عاماً . وفي العام التالى عين نائباً لمدير « الإدارة » .

وعين أيزنهاور ، إثر انتخابه رئيساً ، « بيدل سميث » مساعداً لوزير الخارجية — في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ — كما عين دالاس « مديراً » لإدارة المخابرات المركزية . وتولى دالاس مهام منصبه بعد ستة عشر يوماً ، وأصبح أول مدير فى هذه « الإدارة » التى رأسها قبله أميرالان وجرالان .

* المعضون الآخرون هما : « وليم جاكسون » من رجال الأعمال المصرفية في نيويورك ، وكان قد شغل منصباً في المخابرات خلال الحرب الأخيرة ، ثم عين مديراً لشركة (ج . هـ . هوايتنى) ثم « ماتياس كوريا » ، الذى التحق لفترة بـ مكتب الخدمات الاستراتيجية ، ثم اختاره فورستال مساعداً له . وقد أصبح جاكسون فيما بعد نائباً لمدير إدارة المخابرات المركزية .

ولقد تولى دالاس هذا المنصب بعد أن عرف بنشاطه الجهم خلال الحرب العالمية الثانية ، أثناء رياسته مكتب الخدمات الاستراتيجية في سويسرا . على أن من الجائز أن يكون ثمة أمر أهم من ذلك ، هو أن أخاه كان وزير الخارجية . ولكن يتعذر على المرء أن يدرك درجة القوة التي بلغتها « الإدارة » في عام ١٩٥٠ — وهي قوة لم يسبق لها ضريب — إلا إذا قيلت كلمة عن جون فوستر دالاس وأخيه ألن ، وعن العلاقة بينهما . فالواقع أنهما كانا شخصين متباينين ، مما أدى إلى المعضلة المعنوية التي عانت منها السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها .

كان « جون » و « ألن » ابني القس المشيخي (أى تابع للكنيسة المشيخية) « ألن ميسى دالاس » الذي كان مقيماً في (ووترتاون) بولاية نيويورك . وقد ولد ألن دالاس في السابع من أبريل عام ١٨٩٣ . وكان بعض الناس يعتقد أن ثمة سمات من إخلاص رجل الدين وحماسه ، في مسلك فوستر دالاس الخلقى الجفاف وهو يدير دفة السياسة الخارجية خلال الأعوام التي تولى فيها أيزنهاور الرئاسة : إذ كان يرى أنه يتحتم على الولايات المتحدة أن توقف زحف الشيوعية الدولية التي تستهدف النيل من البلاد التي لم يكتمل نموها ، وتتحاشى التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى ، وتمتنع عن اتباع خطط التخريب والاحتلال الخبيثة التي يتبعها العدو الشيوعي . وكان فوستر دالاس يمثل ، في هذا ، وجهة النظر الأمريكية الحقيقية في الكيفية التي ينبغي أن تسير بها الأمور في العالم . وبينما كان يتخذ هذا الموقف العلني ، كان أخوه مطلق اليد في معالجة أمور كريمة ، وقلب حكومات ، والقيام بمناورات سياسية وراء الكواليس ، في العالم أجمع ، وذلك بأموال إدارة المخابرات المركزية التي لا تنفد . . . ولقد قال ألن دالاس إنه كان قادراً على « مكافحة النار بالنار » ، في عالم ليس مثاليًا . وبفضل هذا الإخلاص الذي كان يبديه في عمله

السرى ، اتسعت إدارة المخابرات المركزية إلى درجة لم يسبق لها مثيل ، وتعاضم نشاطها ، سيما في ميدان العمليات السرية التي تستهدف زعزعة أركان الحكومات فيما وراء البحار ! . . (ولقد كانت تلك العمليات الخاصة تظل سرّاً مغلقاً لا يعرف عنه الشعب الأمريكى شيئاً ، إلا إذا حدث خطأ ما كما كانت الحال في مسألة غزو خليج الخنازير) .

ولكن ليس معنى كلامنا هذا أن هذه السياسة الخارجية ذات الوجهين ما كان يمكن أن يكون لها وجود لو لم يكن مدير إدارة المخابرات المركزية ووزير الخارجية شقيقين . فالواقع أنه كان يمكن أن تكون ثمة سياسة خارجية ذات وجهين ، بيد أن الاحتكاك الطبيعى بين أهداف ووسائل الدبلوماسيين ، وبين أساليب « الأشباح » ، أى بين وزارة الخارجية وإدارة المخابرات المركزية ، كان قليلاً بفضل التعاون بين فوستر وألن . ومن ثم يمكن أن يقال إنه قدر لـهذين الشقيقين أن يقبضا على أزمة السلطة في توجيه الشؤون الخارجية للولايات المتحدة . وكان للوراثة نصيب في كفاءتهما في هذا المضمار : فقد كان « جون واطسون فوستر » ، جدهما لأمهما ، وزيراً للخارجية في عهد الرئيس « بنجامين هاريسون »* وكان « روبرت لانسنج » ، زوج خالتهما ، وزيراً للخارجية في عهد وودرو ويلسون ، وكان خالهما « جون ويلش » وزيراً مفوضاً بإنجلترا في عهد الرئيس هاوزر . وهكذا كان فوستر وألن ، يمثل هذا التراث ، مستعدين لتوجيه الشؤون الخارجية .

ولقد درس ألن دالاس في أبورن ، ونيويورك ، وباريس ، وبرنستون . . واشتغل ، فترة من الزمن ، مدرساً للغة الإنجليزية بمدرسة زراعية في مدينة الله آباد بالهند ، كما امتهن التدريس في الهند والصين واليابان . ثم التحق بالسلك الدبلوماسى في عام ١٩١٦ ، فخدم في فيينا

* واختارته « تزوهاى » - إمبراطورة الصين - فيما بعد ، مستشاراً لها .

وبيرن خلال الحرب العالمية الأولى بوصفه من رجال المخابرات . وبعد ثلاثة أعوام كان الأخوان موظفين ملحقين معاً بالوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح بفرساي . وكان خالهما لانسنج ، وزير الخارجية ، عضواً في ذلك الوفد . وفي العام التالي اقترن ألن دالاس بـ « كلوفر تود » ، ابنة أحد أساتذة جامعة كوليبيا ، ورزقا بابن سمياه ألن ميسى ، وبنتين هما كلوفر تود وجوان . واعتزل ألن دالاس عمله في الميدان الدبلوماسي خلال عام ١٩٢٦ ، بعد أن خدم في برلين والقسطنطينية وواشنطن ، ليشغل بالمهام مدة خمسة عشر عاماً ، مع أخيه ، في مكتب (ساليغان وكرومويل) بحي المال في نيويورك . ولم يلبث أن أصبح من كبار المحامين الدوليين ، مما أتاح له أن يتصل بكبار رجال السياسة والأعمال في أوروبا وألمانيا بوجه خاص . ولقد أفاد من تلك الاتصالات حين اختاره « دونوفان » لرأس بعثة مكتب الخدمات الاستراتيجية في سويسرا . وكان يتخفى وراء ستار دبلوماسي باعتباره مساعداً للوزير بمفوضية الولايات المتحدة . بيد أنه كان يعمل رئيساً لشبكة تجسس من داره في (بيرن) ، التي كانت تطل على نهر (آر) والتي بنيت في القرن الخامس عشر .

ولقد اضطلع « ألن » بمهمتين كبيرتين لمكتب الخدمات الاستراتيجية ، إذ استطاع أن يتوغل في إدارة مخابرات هتلر Abwehr ، وأن يفاوض الجيوش الألمانية بإيطاليا ، توطئة لاستسلامها . ومن ثم كان طبيعياً أن يعتزل ألن دالاس المحاماة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليعاود الاشتغال بالجاسوسية .

ولئن كان من العسير تكوين فكرة دقيقة عن مواهب هذا الرجل الذي كان نشاطه الخفي يعرضه ، في أغلب الأحيان ، لحملة عنيفة كانت تشنها عليه الكتلة الشيوعية ، فمن المحقق أنه كان يضايق دول تلك الكتلة ويشير حنقها ! . . وكان كل من يقع بصره عليه يتصور أنه جد

طبيب : بشعره الأبيض ، ونظارته ، وجليونه ، وروحه المرحه . بل يمكن أن يقال إنه لم يكن يوجد في واشنطن موظف حكومي ألطف معشراً منه . ومع ذلك فقد كان يتوارى خلف هذه الواجهة رجل يسحره عالم المخبرات ، وتغلب لبه العمليات السرية والحاسوسية . وعلى الرغم من أنه كان يبدو دائماً الاهتمام بالغليون والتبغ ، فقد كان ينعم بالتألف بين مظهره وهوايته !.. ولقد اتهم ألن دالاس ، في كثير من المناسبات ، بأنه يكثر من الظهور في الاجتماعات العامة ، الأمر الذي لا يتفق مع منصب مدير إدارة المخبرات المركزية . وفي سنة ١٩٥٥ انتقدته لجنة شكلها الرئيس الأسبق « هوفر » لأنه « يضع على كاهله أعباء ومسئوليات ثقيلة ضخمة تتصل بالجانب العملي لنشاط إدارة المخبرات المركزية » . . في حين قال أحد رجال « الإدارة » ذات يوم : « إن ألن دالاس لا يستطيع أن يدير شئونه الخاصة ! » . . بيد أن هذا الرجل كان يدير تلك « الإدارة » في هدوء كأنه يدخن غليونه ، ويتتعل خفيه في جو ملؤه الدعة . والثابت أن موظفيه كانوا مغتبطين بوجوده معهم .

على أن أناساً قليلين جداً — إذا استثنينا أصدقاءه الحميمين — كانوا على علم بما انطوت عليه حياة ألن دالاس من مأساة : فقد جرح ابنه في الحرب الكورية ، وأصيب بتلف في المخ أصبح من المتعذر عليه معه أن يعرف الناس أويفهم الأحداث ، وقد اقتضت حاله هذه نقله — آخر الأمر — إلى مصحة في ألمانيا تقع على بحيرة كونستانزا ، على مقربة من الحدود السويسرية .

ولقد ظل ألن دالاس ، خلال الأعوام التسعة التي رأس فيها إدارة المخبرات المركزية ، يستعين بثلاثة من رجال الإدارة هم : « تشارلز بير كايل » ، وهو رجل ذو شعر أشيب ، ووجه نضر ، كان جنرالاً في سلاح الطيران ، ومن خريجي كلية (ويست بوينت) الحربية ، وقد شغل منصب نائب المدير .

« وتشارلز بيسل » ، نائب المدير لشئون التخطيط ، الذى التحق بالإدارة فى عام ١٩٥٤ .

و « روبرت أمورى » - شقيق الكاتب « كليفلاند أمورى » ، والأستاذ السابق فى كلية الحقوق بجامعة هارفارد - الذى عين نائباً للمدير وأسندت إليه شئون المخابرات فى سنة ١٩٥٣ . وكان طويل القامة ، أسود الشعر ، وقد تدرب على القتال والعمل فى المخابرات خلال الحرب العالمية الثانية .

هذه هى الجماعة التى قادت إدارة المخابرات المركزية أيام توسعها العظيم فى الخمسينات . ولكن غير خاف أن « الإدارة » اضطلعت قبل تلك الفترة بمهام شتى فى كثير من أنحاء العالم :

عام ١٩٤٨ - فى (بوجوتا) :

بعد أن ظهرت إدارة المخابرات المركزية إلى الوجود بستة أشهر فقط ، تعرضت لهجوم مرير بسبب عجزها عن توقع اغتيال « خورخى أليسر جايتان » ، الزعيم الكولمبى الشعبى ، وهو الاغتيال الذى وقع يوم ٩ أبريل ، فى شارع بمدينة (بوجوتا) . ولقد أدى ذلك إلى وقوع اضطرابات دموية حالت دون استمرار انعقاد المؤتمر التاسع للدول الأمريكية ، وسبب حرباً شديداً لجورج مارشال وزير الخارجية الذى كان على رأس وفد الولايات المتحدة . وقد أدلى يومئذ بتصريح قال فيه إن مشيرى الشغب من الشيوعيين هم الذين دبروا تلك الاضطرابات* . ولقد أدى ذلك الاغتيال إلى الحملة التى تعرضت لها وقتئذ إدارة المخابرات المركزية . ولكن ينبغى أن نذكر أولاً أن « الإدارة » لا تتمتع بقوة خارقة غير طبيعية تيسر لها ، فى معظم الأحيان ، التنبؤ بعمليات الاغتيال ،

* اشترك « فيدل كاسترو » ، وكان إذ ذاك طالباً كولمبياً لا يعرفه أحد ، فى اضطرابات (بوجوتا) مع جماعة من أصدقائه .

ذلك أن ثمة حدوداً لما تستطيع المخابرات أن تتوقعه . ثم يلاحظ ، ثانياً ، أن الأميرال هيلينكويتز استدعى يوم ١٥ أبريل للشهادة أمام إحدى اللجان المتفرعة عن مجلس النواب ، والمتخصصة في بحث مصروفات إدارات الحكومة ، فتلا نصوص برقيات « الإدارة » السرية علناً - للمرة الأولى والأخيرة في تاريخها ! - ولو أن هذا المسلك الذي كشف في ذلك الوقت كثيراً من الأمور حدث اليوم ، لأثار زوبعة سياسية ! . . فلقد أصر الأميرال على اتهام الشيوعيين بأنهم استغلوا حادث اغتيال ذلك الزعيم الكولبي ، ولكنه قال إن « جايتان » قتل لأسباب خاصة تتصل بالثأر ، بواسطة شخص يدعى « خوسيه سيرا » . وأضاف أن جايتان ، الذي كان من كبار المحامين ، كان قد وفق في الدفاع عن قاتل عم سيرا . وشهد هيلينكويتز ، فوق ذلك ، بأن إدارة المخابرات المركزية كانت قد توقعت في اليوم الثاني من يناير وقوع اضطرابات في (بوجوتا) . ثم ألقى قبلة إذ أضاف أن رجال « الإدارة » في بوجوتا كانوا قد أعدوا في يوم ٢٣ مارس نص برقية تتضمن تحذيراً من قيام الشيوعيين بأعمال عنف ، ولكن « أوريون ليرت » ، الذي كان من كبار موظفي السفارة الأمريكية في بوجوتا ، اتفق مع السفير ، « ويلارد بولاك » ، على عدم إرسال البرقية إلى جورج مارشال وزير الخارجية ! . . وفيما يلي نص تلك البرقية : « لدينا معلومات مؤكدة بأن مثيري الشغب من أنصار الشيوعيين سيحاولون إهانة وزير الخارجية وسائر أعضاء وفد الولايات المتحدة في مؤتمر الدول الأمريكية ساعة وصولهم إلى بوجوتا ، وذلك بتنظيم المظاهرات ، وقد يعتدون عليهم . ولقد أبلغنا السفير وغيره من رجال السفارة بذلك طالبين منهم أن يوافقوا هذا المكتب (مكتب إدارة المخابرات المركزية) مقدماً بكل تفاصيل وصول أعضاء الوفد ، حتى نطلع البوليس عليها . ونحن على يقين من أن رجال البوليس حريصون على توفير كل الحماية اللازمة لأعضاء الوفد » .

ولكن « لنكولن هويت » - المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية - قال يومئذ ، ردّاً على كلام هيلينكويتز ، إنه من غير المعقول أن تحجز الوزارة أية برقيات لإدارة المخابرات المركزية . وأضاف : « فضلاً عن ذلك فلقد كان جورج مارشال وزير الخارجية على علم بكل شيء عن خطط الشيوعيين ، ولكنه لم يعلق عليها أهمية تذكر » .

وهكذا انتهت تلك المسألة ، بيد أن التساؤل عن مدى قدرة (إدارة المخابرات المركزية) على التنبؤ . . . قد استمر .

عام ١٩٥٠ - في (كوريا) :

كان القرار الذي اتخذته الرئيس ترومان بإقالة الجنرال دوجلاس ماك آرثر من منصبه ، سبباً في عاصفة عاطفية أخفت في طياتها ، إلى حد ما ، الدور الذي قامت به إدارة المخابرات المركزية في كوريا .. فإن ما استطاعت « الإدارة » أن تتوقعه ، وما عجزت عن التنبؤ به ، وحريتها أو افتقارها إلى الحرية في العمل داخل إطار قيادة ماك آرثر . . . كل ذلك أصبح مثار نزاع بين القائد المتغطرس « ماك آرثر » والرئيس الغاضب الناصر « ترومان » . ومع ذلك فليس من المتعذر علينا أن ندرك حقيقة الدور الذي قامت به « الإدارة » في تلك الحرب ، وحقيقة التراع نفسه :

فبينما كان ترومان جالساً في حجرة المكتبة في بيته بمدينة (أندربندانس) بولاية ميزوري ، يوم السبت ٢٤ يونيو ١٩٥٠ ، تلقى بعد الساعة العاشرة مساءً بقليل مكالمة تليفونية من « دين أتشسون » وزير الخارجية ، الذي أبلغه أن الكوريين الشماليين بدأوا يغزون كوريا الجنوبية ! . . فأسرع ترومان ، في اليوم التالي ، عائداً إلى العاصمة . وفي يوم الاثنين استدعى إلى البيت الأبيض الرجل الذي كان يعتقد أنه على علم بما حدث ، ونعني به الأميرال هيلينكويتز . ولكن ظهر أن موقف إدارة المخابرات المركزية

إزاء ما حدث في كوريا ، تكرار لموقفها مما حدث في بوجوتا ، ولكن في جو أخطر بمراحل . وكان على « الإدارة » أن تدافع عن نفسها مرة أخرى لتبرر عجزها عن توقع الأحداث التي بدأت تقع في كوريا . وهكذا أضحت « الإدارة » ، مرة ثانية ، مثار نقاش سياسى فى الولايات المتحدة .

وبعد أن اجتمع هيلينكويتز بترومان ، قال لمندوبى الصحف فى البيت الأبيض إن « إدارته » كانت قد أدركت ، طوال الاثنى عشر شهراً الأخيرة ، أن من المحتمل أن يحدث مثل هذا الهجوم . ثم أسرع إلى مقر الكونجرس ليعرض التفسير نفسه على لجنة الاعتمادات المالية التابعة لمجلس الشيوخ . بيد أنه ، قبل أن يدلى بشهادته أمام اللجنة ، تحدث إلى الصحفيين عن احتشاد القوات الشيوعية على امتداد خط العرض الثامن والثلاثين ، قائلاً : « إن هذا الوضع ظل قائماً منذ مدة طويلة ، وكنا نتوقع الهجوم خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة » . وسأله أحد الصحفيين : « هل كنتم تتوقعون أن يحدث الهجوم عند نهاية الأسبوع ؟ » فأجاب الأميرال : « لا يستطيع أى امرئ أن يتنبأ بالموعد » .

ثم مثل مدير إدارة المخابرات المركزية أمام اللجنة ، فى الجلسة السرية التى عقدها . وقال أحد أعضاء اللجنة ، فيما بعد ، إن هيلينكويتز تلا عدة تقارير عن حشود القوات والدبابات فى كوريا الشمالية خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة . وكان التقرير الأخير مؤرخاً فى ٢٠ يونية ، أى قبل موعد الهجوم بأربعة أيام . وعندئذ قال ذلك العضو الذى طلب ألا يذاع اسمه « لو أننى تلقيت هذه التقارير لأدركت قطعاً مدى الخطر الوشيك ؟ » وبعد خمسة أعوام ، أيد ترومان — فى مذكراته — الموقف الذى كان هيلينكويتز قد اتخذته ، بعض التأييد . . فقد كتب يقول : « كانت التقارير التى بعثت بها المخابرات من كوريا فى ربيع سنة ١٩٥٠ تدل على أن الكوريين الشماليين كانوا ماضين فى حشد قواتهم ، ومستمرين فى

إرسال جماعات من رجال حرب العصابات إلى كوريا الجنوبية . . . وأضاف قائلاً : « ولقد وقعت أحداث على امتداد خط العرض الثامن والثلاثين أدت إلى وقوف وحدات الجانبيين المسلحة وجهاً لوجه » . . ثم قال : « وفي خلال الحريف كانت تقارير إدارة المخابرات المركزية تقول إن الكوريين الشماليين قد يقررون ، في أى وقت ، أن يقوموا بهجوم شامل بدلاً من الغارات الصغيرة . ولقد كان الكوريون الشماليون قادرين على الهجوم في أى وقت ، ولكن تعذر على المخابرات أن تعرف شيئاً عن التوقيت المحدد للهجوم » .

وبعد أن استردت قوات الأمم المتحدة المبادأة في كوريا ، أصبحت المشكلة التالية التي واجهت إدارة المخابرات المركزية و « ماك آرثر » هي : هل تنوى الصين الشيوعية التدخل إذا تقدمت قوات الأمم المتحدة شمالاً إلى نهر « يالو » ؟ . . ولقد اشتدت الحاجة إلى الإجابة على هذا السؤال ، في الوقت الذي قرر فيه ترومان أن يحل وولتر بيدل سميث محل هيلينكويتز . وألقى ترومان ، مرة أخرى ، شيئاً من الضوء في مذكراته على هذه المسألة ، إذ قال : « في العشرين من أكتوبر تقدمت إدارة المخابرات المركزية إلى بمذكرة تقول فيها إن لديها تقارير عن استعداد الصينيين الشيوعيين للتقدم إلى المدى الذي يمكنهم من حماية محطة توليد الكهرباء في (سويهو) ، وغيرها من المنشآت القائمة على طول نهر (يالو) ، لأن الصين الشيوعية تستمد الكهرباء من تلك المنشآت » .

وبعد ثمانية أعوام أيد « ألن دالاس » كلام ترومان إذ قال : « أستطيع أن أتكلم بصراحة ، ودون أن أتحمّل أية مسئولية ، عن التقارير التي وضعت في سنة ١٩٥٠ عن مسألة نهر (يالو) ، ذلك أنها وضعت قبل التحاق إدارة المخابرات المركزية . ولقد قرر واضعوتلك التقارير أن الموقف لم يكن معروفاً بدقة ، ولكنهم كانوا ميالين إلى الاعتقاد أن الصينيين لن يتدخلوا إلا عند الاقتضاء . والواقع أننا لم نكن نعرف ماذا كان

الصينيون ينوون أن يفعلوا ، كما لم نكن نعرف إلى أى مدى سيضغط عليهم الاتحاد السوفيتي ، أو يوافق على تأييدهم إذا تحركوا * . يبدو واضحاً ، إذن ، أن إدارة المخابرات المركزية لم تكن تتوقع - أصلاً - تدخل الصين على نطاق واسع في الحرب الكورية ! على أنه حدث بعد أسبوعين - خلال شهر نوفمبر - أن ذكرت إدارة المخابرات المركزية محذرة ، كما يقول ترومان ، أن الصين الشيوعية حشدت ٠٠٠ و ٢٠٠ جندي في منشوريا ، وأن دخول تلك القوات الكبيرة كوريا قد يرغم قوات الأمم المتحدة على التقهقر . كذلك كتب ترومان يقول إن « ماك آرثر » كان قد شن هجومه المشؤم في يوم ٢٤ ديسمبر ، على الرغم من البيانات التي أتاحها له « الإدارة » في ذلك اليوم نفسه . ومضى ترومان يقول إن تلك البيانات ذكرت أن لدى الصينيين من القوات ما يمكنهم من إكراه جيوش الأمم المتحدة على التراجع لاتخاذ مراكز دفاعية . ولقد قرر ترومان - الذي كان يعامل ماك آرثر بحذر - آخر الأمر أن يعفى الجنرال من منصبه في يوم ٩ أبريل سنة ١٩٥١ . وحدث بعد ذلك ، حين كان ماك آرثر يشرح لإحدى لجان التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الأسباب التي يعتقد أنها أدت إلى فصله ، أن زاد من غموض الدور الذي قامت به إدارة المخابرات المركزية ، إذ قال إن « الإدارة » ذكرت في نوفمبر أن احتمال تدخل القوات الصينية على نطاق واسع ضئيل . فرد عليه ترومان قائلاً : « إذا كانت إدارة المخابرات المركزية قد قالت شيئاً من هذا القبيل ، فإنه يكون جديداً بالنسبة لي » .

.. والواقع أن مشكلتي (بوجوتا) و (كوريا) قد أثارتا سؤالاً جوهرياً عما يمكن توقعه من إدارة المخابرات المركزية في ميدان التنبؤ ، ولكنهما لم تتكفلا بالجواب . ولقد أصبح مألوفاً منذ ذلك الوقت ، كلما اضطربت الأمور ، أن تقول الحكومة الرسمية إنها لم تتلق أى تحذير ، فرد عليها

إدارة المخابرات المركزية قائلة إنها حذرتها في الوقت المناسب !
أما الشعب ، فيظل لا يعرف أى « الحكومتين » أجدر بالتصديق ؟

عام ١٩٥٢ - إنزال القوات من الجو على الصين الحمراء :

وفي خلال الحرب الكورية شنت حرب أخرى ، في سرية تامة ،
ضد الصين الشيوعية^(١) .

في الثالث والعشرين من نوفمبر عام ١٩٥٤ ، أذاع راديو (بكين)
أنه تم القبض على أمريكيين هما « جون توماس دونى » و « رتشارد جورج
فكتو » ، وأنهما حوكما .

كان « جون توماس دونى » طالباً في جامعة (ييل) ، متمتعاً باحترام
الجميع ، بفضل قوته المعنوية والبدنية ، وقد عرف بالهدوء ، والاستقامة ،
وممارسة الألعاب الرياضية ، ولا سيما كرة القدم ، كما كان رئيساً لفريق
المصارعة . لهذه الأسباب وقع عليه اختيار إدارة المخابرات المركزية ،
فألحقته بخدمتها في عام ١٩٥١ ، وكان آنئذ في الثانية والعشرين من عمره .
أما « رتشارد جورج فكتو » فقد كان يكبر « دونى » بثلاث سنوات ،
ولكنه لم يكن جامعياً مثله . وإنما حاول أن يتخصص في تدريب لاعبي
كرة القدم ، ولكنه لم يلبث أن عدل عن ذلك حين اتضح له أن هذه
المهنة غير مربحة ، ولا مستقبل لها . فالتحق بوظيفة حكومية ، ولم تلبث
أن اختارته « الإدارة » للعمل معها . . وقد أرسل دونى وفكتو ، فيما بعد ،
إلى اليابان . ولم يكن ذلك أمراً مستغرباً ، فقد كان آلاف من
الأمريكيين يرسلون إلى الشرق الأقصى بعد أن نشبت الحرب الكورية .
وفي يوم ٩ نوفمبر عام ١٩٥٢ ، وقع « دونى » و « فكتو » في قبضة
الصينيين الشيوعيين . بيد أن بكين لم تدع هذا النبأ إلا بعد عامين ،

(١) يطلق المؤلف على « الصين الشعبية » تعبير « الصين الحمراء » حيناً ، والصين
الشيوعية حيناً آخر .

عندما رددت الإذاعة الصينية أن « دونى » — المشهور باسم « جاك دونوفان » — و « فكتو » ، جاسوسان يعملان لحساب إدارة المخابرات المركزية ، وهى إدارة حكومية للتجسس . وقد اتهمتهما السلطات الصينية بالاشتراك فى تنظيم وتدريب فريقين من العملاء الصينيين . وقالت بكين إن الرجلين قد قذفا بنفسيهما من إحدى الطائرات فى إقليمى (كيرين ولياوننج) بغية القيام بأعمال هدامة ، وإنه تم القبض عليهما بعد أن أسقطت طائرتهما ، وإن السلطات الصينية اعتقلت ، فى الوقت نفسه ، تسعة من الصينيين كانوا يعملون لحساب إدارة المخابرات المركزية .

وقد حكم على « دونى » بالسجن المؤبد ، وحكم على « فكتو » بالسجن عشرين سنة . وفى اليوم نفسه ، أعلنت بكين أنها حاکت أحد عشر طياراً أمريكياً بتهمة « التجسس » ، قائلة إن الطائرات التى كانت تقلهم قد أسقطت يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ فى إقليم (لياوننج) . . كما زعمت الصين الشيوعية أنها قتلت مائة وستة من الجواسيس الأمريكيين والصينيين أسقطوا بالمظلات ، فيما بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٤ ، وأنها اعتقلت ١٢٤ شخصاً آخرين . وأضافت أن أولئك الجواسيس « كانوا مدربين على الشفرة السرية ، والكتابة بأنواع من الحبر السرى ، ومراقبة المكالمات التليفونية ، وتزوير الوثائق ، والحرب النفسية ، وأعمال النسف والتدمير ، وخطط حرب العصابات » . وما إن أذاعت بكين الاتهامات التى وجهت إلى « دونى » و « فكتو » ، والطيارين الأحد عشر ، حتى أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً قالت فيه إن هذه الاتهامات « ملفقة » من أساسها ! . . وطلبت وزارة الخارجية إلى قنصل الولايات المتحدة العام فى جنيف أن يقدم « أعنف احتجاج ممكن » إلى بكين * ، قائلة إن فى الاتهامات الموجهة إلى المدنيين « دونى » و « فكتو » انتهاكاً صارخاً « للعدالة » ، وأنها موظفان مدنيان

* يبدو أن الاحتجاج قد أثمر ، فى يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٥٥ أبلغت الصين الشيوعية الولايات المتحدة فى جنيف أنها أطلقت سراح الطيارين الأحد عشر فى يوم ٣١ يوليو .

ملحقان بوزارة الدفاع ، وكانا يعملان فى اليابان ، وكان المعتقد أنهما فقدتا أثناء رحلة جوية من كوريا إلى اليابان فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ . . ومضت وزارة الخارجية تقول : « إن الولايات المتحدة لا تعرف كيف وقع هذان الموظفان فى قبضة الصينيين الشيوعيين . ولا ريب أن استمرار اعتقالهما دليل جديد على أن حكومة الصين الشيوعية لا تكثر بالنظم الدولية المتعارف عليها » .

. . كذلك ثارت ثائرة وزارة الدفاع الأمريكية ، فأصدرت بدورها بياناً جاء فيه : « إن مستر دونى ومستر فكتو كانا موظفين مدنيين ملحقين بالجيش ، وإنهما كانا فى رحلة جوية من (سيول) إلى اليابان على طائرة تابعة لسلاح طيران الشرق الأقصى . ولم يسفر البحث الذى جرى فى ذلك الوقت عن العثور على الطائرة ، ومن ثم ساد الاعتقاد بأن دونى وفكتو قد فقدتا . ولكن من الواضح الآن أنهما اعتقلا » . .

وفى سبتمبر عام ١٩٥٧ قام واحد وأربعون شاباً أمريكياً برحلة إلى الصين الحمراء — دون أن يستأذنوا السلطات الأمريكية المختصة — وزاروا خلال الرحلة دونى وفكتو فى السجن . وقد ذكروا فيما بعد أن أحدهم سأل فكتو ، أثناء الزيارة ، عما إذا كان قد عمل لحساب « إدارة المخابرات المركزية » ؟ . . وقالت وكالة رويتر فى البرقية التى أذاعتها وقتئذ عن تلك الزيارة إن دونى أجاب على ذلك السؤال بالإيجاب ! . . كذلك جاء فى برقية رويتر أن دونى ذكر أنه تلقى ، وهو فى السجن ، ٦٨٠ خطاباً ، بعضها من « ذوات القلوب الوحيدة » ، وأنه يقضى معظم وقته فى قراءة الكتب . وفى الشهر التالى كتب « تشارلز إدموندسون » — وهو من موظفى مكتب الاستعلامات الأمريكى السابقين فى كوريا ، وقد اعتزل منصبه الحكومى بسبب خلاف على السياسة الخارجية — مقالا فى مجلة « نيشن » أوضح فيه أن دونى وفكتو كانا من رجال إدارة المخابرات المركزية . وحتى كتابة هذه السطور ، ما يزال دونى وفكتو فى أحد السجون

الصينية : ولم تشأ الحكومة الأمريكية أن تعترف بأنهما كانا من رجال إدارة المخابرات المركزية ، وهى ما برحت تصر على أنهما « موظفان مدنيان فى وزارة الدفاع » !

١٩٥٠ - ١٩٥٤ : فورموزا وشركة المقاولات الغربية :

وفى غضون تلك الأعوام كانت إدارة المخابرات المركزية تعمل فى (فورموزا) متوارية خلف اسم مستعار هو « شركة المقاولات الغربية » . بيد أن أهل الجزيرة لم يلبثوا أن اكتشفوا تلك الحيلة الواهية ، وراحوا يتخذون منها مادة للتندر والنكات . وحدث أن وصلت إلى فورموزا موظفة جديدة أوفدتها وزارة الخارجية ، واستقلت سيارة مع زميل لها من المطار ، وبينما كان يذكر لها أسماء الأحياء التى مرت بها السيارة ، أشار إلى مبنى قائلاً : « وهذه هى شركة المقاولات الغربية » .

فسألته ببراءة : « ماذا تعمل هذه الشركة ؟ » .

فأجاب : « ستعرفين ذلك فيما بعد » .

وبعد بضعة أيام دعيت الموظفة إلى حفل حضره عدد من كبار الرسميين الصينيين ، فبادرت أحدهم قائلة : « على فكرة . . ماذا تعمل شركة المقاولات الغربية ؟ » . فأطلق الصينى ضحكة شرقية ، وربماها بنظرة فاحصة ، ثم قال : « إنها إدارة المخابرات المركزية » .

ولم يكن موظفو وزارة الخارجية الأمريكية فى فورموزا على وفاق مع موظفى « شركة المقاولات الغربية » ، ذلك أن رجال « الإدارة » كانوا يتقاضون مرتبات أعلى بكثير من مرتبات موظفى الوزارة . وفى عام ١٩٥٣ وصل إلى فورموزا موظف بـ « الإدارة » يدعى كامبل « زاب » جيمس ، من خريجي جامعة (ييل) . وكان ذا شارب ، يجيد التحدث باللهجة الإنجليزية ، ويستخدم عصا غريبة الشكل . وكان يروى رواية غريبة زائفة كلما سأله أحد عن أصله وجنسيته وعمله ، إذ يقول إنه إنجليزى

ثرى ، يدير مزرعة للشاي تملكها أسرته في فورموزا . ولم يلبث أن أصبح كالأسطورة في كل أنحاء جنوب شرق آسيا ، من جراء إصراره على كلامه هذا ، على الرغم من أنه كان معروفاً باعتباره موظفاً في إدارة المخابرات المركزية . (ومن عجب أنه شوهد في « بانجوك » في سنة ١٩٦٣ ، بشاربه ، وعصاه ، ولهجته الإنجليزية البحتة !)

وفي سنة ١٩٥٤ ، افتضح أمر « شركة المقاولات الغربية » في فورموزا ، إلى حد اضطرت معه إدارة المخابرات المركزية إلى أن تزعم أنها « مكتب تابع لوزارة البحرية » . وثمة سبب يدعو إلى الاعتقاد أن « الإدارة » تولت - فيما مضى على الأقل - تدريب وتسليح وتمويل الفدائيين الصينيين الوطنيين الذين أرسلوا إلى الأراضي الصينية من جزيرتي (كيموى) و (ماتسو) .

وفي مستهل عام ١٩٦٣ ، أذيعت من فورموزا سلسلة من الروايات عن تجدد غارات رجال حرب العصابات من الصينيين الوطنيين على الأراضي الصينية ، وأعلنت حكومة « تشيانج كاي تشيك » أن وحدات من الضفادع البشرية والفدائيين تعمل في إقليم (كوانجتونج) ، بالقرب من فورموزا . وقال مدير إدارة مخابرات حكومة فورموزا إن عدد رجال حرب العصابات الذين تسللوا إلى الأراضي الصينية بين شهرى مارس وديسمبر من عام ١٩٦٢ يقدر بـ ٨٧٣ رجلاً .

١٩٥٣ - إيران :

بيد أن غارات رجال حرب العصابات تعد عمليات صغيرة ، إذا قورنت بعملية تستهدف قلب « حكومة » !

ولا ريب على الإطلاق في أن إدارة المخابرات المركزية هي التي دبرت ووجهت الانقلاب الذي أسقط محمد مصدق رئيس الوزارة الإيرانية في عام ١٩٥٣ ، وأبقت الشاه محمد رضا بهلوى جالساً على عرشه . ولكن قلة

من الأمريكيين كانت تعرف أن الانقلاب الذى أطاح آنثذ بالحكومة الإيرانية تم بقيادة موظف فى « الإدارة » كان حفيداً للرئيس الأمريكى الأسبق « تيودور روزفلت » ، وقريباً للرئيس « فرانكلين روزفلت » أيضاً . وما برح الموظف المذكور ، ويدعى « كرميت » - أو « كيم روزفلت » - معروفاً فى دوائر إدارة المخابرات المركزية باسم « مستر إيران » نظراً للعملية المثيرة التى قام بها فى طهران قبل أكثر من عشرة أعوام . ولقد انفصل فيما بعد عن « الإدارة » وانضم إلى « شركة بترول الخليج » ، كمدير « للعلاقات مع الحكومة » . وفى سنة ١٩٦٠ عينته الشركة نائباً لرئيسها .

وثمة رواية تروى داخل إدارة المخابرات المركزية ، وخلاصتها أن « كيم » قاد التمرد ضد مصدق الباكى ، مصوباً مسدسه إلى رأس قائد إحدى فصائل الدبابات بينما كانت تسير فى شوارع طهران . وقال أحد رجال « الإدارة » الملمين بما حدث فى إيران إن فى هذا الكلام مبالغة عاطفية ، وإن « كيم » كان يدير العملية من « بدروم » فى طهران يقع على مقربة من السفارة الأمريكية !

ولقد كان الجنرال فضل الله زاهدى * - وهو الرجل الذى اختارته إدارة المخابرات المركزية ليخلف مصدق - شخصية تصلح لروايات الجاسوسية . كان طويل القامة ، ويشير إعجاب النساء . وقد حارب البلشفيك ، واعتقله الأكراد ، واختطفه الإنجليز فى سنة ١٩٤٢ إذ كانوا يعتقدون أن له صلة بدسائس النازيين ، وقت أن كان البريطانيون والروس يحتلون إيران ، خلال الحرب العالمية الثانية . وقد زعم العملاء الإنجليز ، بعد أن اختطفوا زاهدى ، أنهم وجدوا فى غرفة نومه الأشياء الآتية : مجموعة من الأسلحة الأتوماتيكية الألمانية ، وملابس حريرية داخلية للسيدات ، وكمية من الأفيون ، ورسائل من جنود المظلات الألمان

* توفى فى أول سبتمبر عام ١٩٦٣ عن ٧٦ سنة .

الذين كانوا يعملون فوق التلال ، وسجلا يتضمن صور أجمل بائعات الهوى في طهران !

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها ، عاد زاهدى بسرعة إلى الحياة العامة ، فعين وزيراً للداخلية عندما تولى مصدق رئاسة الوزارة في عام ١٩٥١ . ولقد أمم مصدق شركة البترول الإنجليزية الإيرانية في شهر أبريل ، واستولى على معمل تكرير البترول الضخم في (عبدان) الواقعة على الخليج الفارسي . ثم أغلق معمل تكرير البترول ، وتعطل آلاف من العمال ، وواجهت إيران أزمة مالية . وقاطع البريطانيون — بتأييد حكومات الغرب — بترول إيران ، وأصبح العمال عاجزين عن إدارة أجهزة التكرير بدون مساعدة الفنيين البريطانيين .

ورأى مصدق أن يحايى حزب « توده » الشيوعي الإيراني ، وخشيت لندن وواشنطن أن ينتهى الأمر باستيلاء الروس على احتياطي البترول الإيراني الممتد في باطن الأرض حتى الاتحاد السوفيتي . وكان مصدق يحاول معالجة الأزمة من فراشه ، إذ كان يزعم أنه مريض جداً ، وقرر الاستغناء عن زاهدى الذى كان غاضباً بسبب محاباة حزب توده .

هذه هي العوامل التى حدثت بإدارة المخابرات المركزية و « كيم » روزفلت إلى العمل على إخراج مصدق ليخلفه زاهدى . وكان « كيم » ، عندما دبر ذلك الانقلاب ، فى السابعة والثلاثين من عمره ، ومن رجال المخابرات المخضرمين . ولقد ولد فى (بوينس آيرس) ، وكان اسم أبيه « كيرميت » أيضاً ، وتخرج فى جامعة هارفارد قبيل اندلاع لهيب الحرب العالمية الثانية ، وعين مدرساً للتاريخ فيها ، ثم اختير للتدريس فى معهد كاليفورنيا التكنولوجي . وكان قد تزوج وهو لا يزال طالباً فى هارفارد . وأخيراً اعتزل الحياة الجامعية للعمل فى مكتب الخدمات الاستراتيجية ، ثم انضم — بعد الحرب — إلى إدارة المخابرات المركزية ، كخبير فى شئون الشرق الأوسط . وكان أبوه قد مات فى (الاسكا) خلال

الحرب ، ولقى عمه « البريجادير جنرال تيودور روزفلت » مصرعه على شواطئ نورماندى فى العام التالى .

وكانت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة قد قررتا معاً القيام بعملية لإسقاط مصدق . وكانت إدارة المخابرات المركزية تقدر النجاح للعملية ، ذلك أن الظروف والأوضاع كانت مواتية . وكان من المتوقع أن يخلص الشعب للشاه إذا حدث أى صدام بينه وبين مصدق . وأسندت العملية إلى كيم روزفلت الذى كان مديراً لعمليات «الإدارة» فى الشرق الأوسط .

ودخل روزفلت إيران بالوسائل المشروعة ، وانطلق بسيارته إلى طهران ، ولكنه لم يلبث أن اختفى ! . . . ولقد كان لزاماً عليه أن يفعل ذلك لأنه زار إيران من قبل وكان وجهه معروفاً . واضطر إلى نقل مقره من مكان إلى آخر ، عدة مرات ، ليسبق رجال مخابرات مصدق ، ولم يكن يتمتع بحماية السفارة الأمريكية ، بل كان يستعين بنحو خمسة أمريكيين ، بعضهم من رجال إدارة المخابرات المركزية الملحقين بالسفارة .

يضاف إلى ذلك أنه كان ثمة سبعة من رجال البوليس السرى المحليين ، بينهم اثنان من كبار رجال المخابرات الإيرانية . وكان هذان الرجلان يتصلان بـروزفلت عن طريق وسيط ، ولم يقع بصرهما عليه قط أثناء العملية كلها .

وفى أثناء وضع خطة التمرد وصل إلى طهران البريجادير جنرال (« ه . نورمان شوارز كوبف » الذى كان قد نظم قوة بوليس الشاه فى الأربعينات ، واشتهر بالتحريات التى قام بها أثناء رياسته بوليس (نيوجرزي) ، للاهتمام إلى الأشخاص الذين اختطفوا ابن الطيار الشهير ليندبرج . وزعم شوارز كوبف ، وكان صديقاً قديماً لـزاهدى ، أنه قدم إلى العاصمة « لمجرد زيارة بعض الأصدقاء القدامى » . بيد أنه كان له ، فى الواقع ، نصيب فى العملية .

وفي ١٣ أغسطس وقع الشاه مرسوماً بإقالة مصدق وتعيين زاهدي رئيساً للوزارة ، فما كان من مصدق « غير المتعاون » إلا أن اعتقل الكولونيل زاهدي السيء الحظ الذي سلمه نص مرسوم الإقالة . وعندئذ سارت في الشوارع مظاهرات صاخبة ، واضطر الشاه - وكان إذ ذاك في الثالثة والثلاثين من عمره - إلى الفرار بالطائرة ، ومعه الإمبراطورة الجميلة ثريا ، من قصرهما المطل على بحر قزوين . . إلى بغداد .

وفقد روزفلت - طيلة يومين ملؤهما القوضى - الاتصال برجلي المخابرات الإيرانية . وفي أثناء ذلك كان الشاه قد سافر جواً إلى روما ، التي طار إليها « ألن دالاس » للتباحث معه . وحاولت الأميرة أشرف ، أخت الشاه التوأم ، أن تقوم بدور في تلك الدسيسة الدولية ، ولكن الشاه رفض التحدث إليها .

وفي طهران سيطر المتظاهرون الشيوعيون على الشوارع ، وحطموا تماثال الشاه احتفالاً بفراره . ولكن حدث فجأة أن اتحد معارضو مصدق ، وبدأ الجيش يلقي القبض على المتظاهرين . وفي ساعة مبكرة من صباح يوم ١٩ أغسطس أصدر روزفلت ، من مكانه الخفي ، أوامره إلى عملائه الإيرانيين بأن يدعوا كل من يلتقون به للخروج إلى الشوارع . . فتوجه العملاء إلى النوادي الرياضية حيث جمعوا رافعي الأثقال وأصحاب العضلات المفتولة ممن يمارسون سائر أنواع الألعاب الرياضية ، وشق هذا الموكب العجيب طريقه إلى الأسواق وهم يهتفون للشاه . وكبر الموكب بسرعة . وقبل أن ينتصف النهار اتضح أن المد تحول ضد مصدق ، وأصبح من القوة بحيث تعذر وقفه !

وخرج زاهدي من مخبئه ليتولى الحكم ، وعاد الشاه من المنفى ، واقتيد مصدق إلى السجن ، وأعدم زعماء حزب توده .

وبعد تلك الأحداث كلها فقد البريطانيون احتكارهم للبترول الإيراني . وفي أغسطس عام ١٩٥٨ عقدت مجموعة من شركات البترول الغربية

عقداً مع إيران بشأن استغلال البترول . وكان نصيب شركة البترول الإنجليزية الإيرانية السابقة من العقد ٤٠ في المائة ، ونصيب مجموعة من شركات البترول الأمريكية * ٤٠ في المائة ، ونصيب شركة شل الهولندية الملكية ١٤ في المائة ، ونصيب شركة البترول الفرنسية ٦ في المائة . وبدأت إيران تحصل بمقتضى العقد على نصف إيرادات آبار البترول ، وحصلت الشركة الإنجليزية الإيرانية على تعويض قدره ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار . ولم تعترف الولايات المتحدة رسمياً قط بدور إدارة المخابرات المركزية في أحداث إيران . ولكن « ألن دالاس » أوشك أن يعترف بذلك عندما سئل في حديث تليفزيوني عقب إحالته إلى التقاعد بعد بضعة أعوام ، عما إذا كان صحيحاً أن رجال إدارة المخابرات المركزية أنفقوا ملايين الدولارات لاستئجار الناس الذين تظاهروا في الشوارع وفعلوا أشياء أخرى للتخلص من « مصدق » . ثم أضاف المذيع : « هل عندك ما تقوله بصدد ذلك ؟ »

فأجاب : « أجل . . أستطيع أن أقول إن ما تردد عن إنفاقنا ملايين الدولارات على ذلك غير صحيح على الإطلاق » . كذلك ألمح المدير السابق لإدارة المخابرات المركزية إلى دور « الإدارة » في إيران ، وذلك في كتابه « صناعة المخابرات » ، إذ قال : « إن مؤيدي الشاه حصلوا على تأييد من الخارج » ، دون أن يذكر بصراحة أن ذلك التأييد كان من جانب « الإدارة » .

وعلى الرغم من أن إيران ظلت موالية للغرب بعد انقلاب سنة ١٩٥٣ ، فإن أحداً لم يفعل شيئاً يذكر للتخفيف من حدة الفقر في تلك البلاد العريقة ، ولم تصل ثروة إيران البترولية إلى الشعب . ولقد حصلت إيران من الولايات المتحدة على عون مالي قدره ١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار خلال

* شركة الخليج ، شركة ستاندارد أويل بنيو جرزي ، شركة تكساس ، شركة سوكوني موبيل .

الأعوام الاثني عشر التي تلت سنة ١٩٥١ ، ولكن يلوح أن الجانب الأكبر من ذلك المبلغ ظل في قبضة الدوائر الرسمية الفاسدة .
ففي سنة ١٩٥٧ وضعت لجنة عمليات الحكومة المتفرعة عن مجلس النواب الأمريكي تقريراً قالت فيه إن التصرف في العون الأمريكي لإيران كان من السوء إلى درجة « يتعذر معها الآن معرفة مصير تلك الأموال بدقة » .

وثمة فضيحة إيرانية الطابع شملت صديقة حميمة للأميرة أشرف هي « إحسان دافالو » (ملكة الكافيار) التي حصلت على هذا اللقب بعد أن تفاهمت مع الرسميين على أن تدفع لهم سنوياً ٤٥٠,٠٠٠ دولار مقابل احتكارها صناعة البطارخ الأسود !

وبهذا التباين الشاسع — الكافيار والفقر جنباً إلى جنب — ظلت إيران تربة خصبة للشيوعية . لقد نجحت الحكومة الخفية في أن تدبر انقلاباً سياسياً بمساعدة حفيد الرئيس ، واستطاعت أن تكسب وقتاً ، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة عجزت عن إتمام تلك المهمة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاج إليها إيران أشد الحاجة .

١٩٥٥ : « كيم » روزفلت في القاهرة :

وسافر كيم روزفلت إلى القاهرة بعد انقضاء عامين على العملية التي قام بها في إيران ، ليضطلع بمهمة مهمة جديدة .

ففي السابع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٥٥ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أنه عقد صفقة أسلحة مع الكتلة السوفيتية — وكانت واشنطن قد امتنعت عن بيع أسلحة لمصر طبقاً لشروط عبد الناصر ، ومن ثم اتجه الزعيم العربي إلى الشرق — ولقد أثار ذلك النبأ اضطراباً شديداً وقلقاً عميقاً في واشنطن ، على الرغم من أن إدارة المخابرات المركزية كانت قد توقعت أن تتم صفقة من هذا القبيل . بيد أن جون فوستر دالاس لم يكن ميالاً — للمرة الأولى — إلى أن يولى التقارير التي وافاه بها أخوه ، الاهتمام الكافي .

وكانت وزارة الخارجية وإدارة المخابرات المركزية قد اتفقتا على إيفاد روزفلت إلى القاهرة — قبل إعلان نبأ صفقة الأسلحة — ليقف على حقيقة الأمر بنفسه . فأرسل روزفلت — وكان إذ ذاك مساعد مدير « الإدارة » لشئون الشرق الأوسط — تقريراً يقول فيه إن المفاوضات توشك أن تنتهى ! . غير أن فوستر دالاس أرسل إليه برقية طويلة يؤكد فيها مرة أخرى شكه فى الأمر . وعندئذ رد روزفلت برسالة عنيفة ينصحه فيها بقراءة صحف الصباح التى ستشعر بيان عبد الناصر !

وكان روزفلت على حق . . .

وفى يوم ٢٨ سبتمبر ، أى بعد أن ألقى عبد الناصر خطابه الفوار بالتحدى بيوم واحد ، استدعى « جورج ف . ألن » ، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى ، إلى مكتب هيربرت هوفر « الصغير » ، وكيل وزارة الخارجية الذى كان قائماً بأعمال وزير الخارجية لأن جون فوستر دالاس كان يومئذ فى نيويورك . وقد اتصل هوفر تليفونياً بوزير الخارجية وتم الاتفاق بينهما على وجوب إيفاد جورج ألن للاجتماع بعبد الناصر على الفور .

كانت الساعة آنئذ الثانية بعد الظهر . وفى الساعة الخامسة استقل ألن طائرة كانت متجهة من نيويورك إلى باريس . ولم تدع وزارة الخارجية شيئاً عن رحيله المباشرة إلا قبل إقلاع الطائرة من نيويورك بخمس دقائق ، إذ وصف جون فوستر دالاس — الذى عاد إلى واشنطن فى اليوم نفسه — الرحلة بأنها « ذات طابع روتينى » . . . ولكنها لم تكن كذلك على الإطلاق ، فقد حمل جورج ألن معه رسالة من وزير الخارجية تتضمن تحذيراً من أن صفقة الأسلحة قد تسلم مصر إلى الشيوعيين . وكان دالاس قد وقع وهو فى نيويورك تلك الرسالة التى كتبت على عجل قبيل رحيل ألن . وبينما كان ألن طائراً صوب أرض أبي الهول ، أرسلت وكالات الأنباء الأمريكية برقيات ذكرت فيها أنه حمل معه « إنذاراً » إلى عبد الناصر !

وعندئذ أصبح رجل إدارة المخابرات المركزية — « مستر إيران » — الشخصية الرئيسية في مناورات خفية جرت وراء الكواليس في العاصمة المصرية . ولقد أشارت الصحف البريطانية فيما روته بعد ذلك ، عن تلك التطورات ، إلى « مستر X » قائلة إنه موظف أمريكي كبير غامض . والواقع أن ذلك الشخص لم يكن سوى كيم روزفلت .

ولقد روى عبد الناصر نفسه تفاصيل زيارة جورج ألن له ، في خطاب ناري فوار بالتهديد ألقاه في الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، وهو اليوم الذي استولى فيه على قناة السويس . . قال عبد الناصر مخاطباً حشداً كبيراً من الناس ألهمتهم قدرته الخطابية : « . . . وبعد إعلان صفقة الأسلحة أرسلت واشنطن مندوباً إلى مصر هو مستر ألن ، ثم اتصل بي أحد الأمريكيين الرسميين وطلب مقابلة خاصة ، فقابلته . وقال لي إنه متأسف جداً لما وصلت إليه الحالة بين أمريكا ومصر ، وإن مع "ألن" رسالة شديدة من حكومة أمريكا قد تمس القومية المصرية والعزة المصرية ، وإني أطمئنتك بهذا الخصوص أنك ستستطيع أن تقضى على أثر هذه الرسالة ، وأنا أنصحك أن تقبل هذه الرسالة . . »

ومضى الرئيس يقول : « وسألته : رسالة بها إهانة للقومية المصرية والعزة المصرية ... ما معنى إهانة العزة المصرية والقومية المصرية ؟ » فقال : « هذه رسالة من مستر دالاس . . رسالة شديدة جداً ، ونحن متعجبون كيف أرسلت هذه الرسالة ، ونحن نطلب منك أن تكون هادئ الأعصاب ، وأنت طول حياتك هادئ الأعصاب ، وتقبل هذه الرسالة بأعصاب هادئة » .

« فقلت له : « كيف أقبل رسالة بها جرح للعزة المصرية ؟ »
« فقال : « لن ترتب على هذه الرسالة أية نتائج عملية ، وأنا أضمن

هذا لك ، وستجرح العزة المصرية في الرسالة الأولى وإنما في العمل لن تجرح العزة المصرية .

« قلت له : « اسمع . . إذا جاء إلى مندوبكم في المكتب سأطرده من المكتب » . (وعندئذ تعالى الهاتف) .

ثم قال عبد الناصر : « هذا حدث في أوائل أكتوبر . ثم طلبني المسئول الأمريكي مرة أخرى وقال إنه أبلغ هذا الكلام لمستر ألن ، وأن مستر ألن حائر ، يقول إنه إذا جاء إليك ليبلغك هذه الرسالة فإنه سيطرد ، وإذا عاد لمستر دالاس ولم يبلغ الرسالة فإن مستر دالاس سيطرده ! . »

ولقد اجتمع جورج ألن بعبد الناصر ، ولكنه لم يطرد . غير أن أنباء مقلقة مزعجة ترددت في واشنطن ومؤداها أن شخصاً يدعى « مستر X » وهو من كبار موظفي إدارة المخابرات المركزية ، قد أضر بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، إذ أنه سبق جورج ألن ، وناشد عبد الناصر أن ينسى ما سيقوله المبعوث الرسمي ! ^(١) .

ويمكن تلخيص ما حدث ، على قدر الإمكان ، فيما يلي :

عندما هبطت طائرة « ألن » في القاهرة ، لم يكن يعرف شيئاً عن العاصفة الهوجاء التي أثارها الأنباء التي أذيعت عن أنه يحمل إنذاراً من حكومة أيزنهاور . وكان ينتظر وصول الطائرة حشد كبير من الصحفيين الغربيين والمصريين . ولقد أسرع السفير « هنري بايرون » إلى داخل الطائرة ليطلع « ألن » على الموقف .

(١) أفلقت تلك الأنباء السناتور بول دوجلاس العضو الديمقراطي بمجلس الشيوخ عن ولاية (إلينوى) . ومن ثم سافر ، فيما بعد ، إلى الشرق الأوسط ليتحقق من صحتها .

وأبى مساعد وزير الخارجية ، وهو مكتوف الذراعين ، أن يفضى بشيء إلى الصحفيين الذين ألتفوا حوله عند هبوطه من الطائرة . ولح ألن وسط الزحام ، كيم روزفلت ، فأوماً إليه ، بيد أنهما ظلا متباعدين أمام الناس . وقبل وصول ألن كان بايرود وروزفلت قد اتفقا في الرأي على أنه إذا رفض عبد الناصر مقابلة المبعوث فإن ذلك سيكون أمراً محرجاً لا يحتمل . ولهذا لم يكذ يصل « ألن » حتى اجتمع به في دار السفارة — روزفلت وبايرود وإريك جونسون (الذي كان يجري هناك مفاوضات بشأن مشروع للمياه) وعكف الأربعة على مراجعة رسالة دالاس وزير الخارجية ، وأجمعوا على أن الرسالة مكتوبة بلهجة آمرة ، وأن عبد الناصر سيعدها إهانة ويطرد « ألن » من مكتبه . واتفقوا على أنه من الخير له أن يتلو نص الرسالة على عبد الناصر ، بدلاً من أن يقدمها إليه رسمياً .

وكان من أثر ذلك أن أرسل جورج ألن إلى جون فوستر دالاس برقية يوصي فيها بأن يتولى — أي ألن — تقديم الرسالة الشديدة شفوياً ، حتى لا تصبح لدى عبد الناصر رسالة يستطيع أن يذيع نصها فيما بعد . وأبرق دالاس برده إلى ألن طالباً منه أن يتصرف على النحو الذي يراه مناسباً .

وقد رافق ألن عندما زار عبد الناصر في يوم أول أكتوبر ، السفير الأمريكي هنري بايرود . وقال ألن لناصر إن الولايات المتحدة تعترف بحق مصر في شراء الأسلحة من أي مكان تختاره ، ولكنه أوضح أن الولايات المتحدة رفضت أن تبيع لإسرائيل طائرات نقالة ، وأنها حريصة على ألا يشتد سباق التساح في الشرق الأوسط .

فكان جواب ناصر : « لقد رفضتم أن تبيعوا أسلحة لي ، فأريت لزاماً عليّ أن أشتريها من حيث استطعت » .

وكان ناصر مبهماً في رده عندما ألح عليه « ألن » لكي يذكر له

١٠ إذا كانت صفقة الأسلحة بداية « لشيء أكبر » ! ؟ . .

ولم يكن في وسع أيزنهاور أن يعرف شيئاً عن هذا كله في ذلك الوقت لأنه كان راقداً تحت خيمة أوكسيجين في (دنفر) ، بعد أن أصيب بأزمة قلبية في يوم ٢٥ سبتمبر . وفي الرابع من أكتوبر صرح فوستر دالاس في مؤتمر صحفي بأنه تم « مزيد من التفاهم » نتيجة للمحادثات التي جرت بين ألن وناصر . وإذا كان وزير الخارجية قد قصد أن يقول بكلامه هذا إن مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى لم يطرد من مكتب الرئيس المصري ، فإنه يكون قد ذكر الحقيقة .

١٩٥٦ : السويس :

وتدهورت العلاقات بسرعة بين عبد الناصر وواشنطن ، بينما كانت الأسلحة السوفيتية تتدفق على مصر . وفي يوم ١٩ يولية سنة ١٩٥٦ سحب دالاس وزير الخارجية السجادة من تحت قدمي الزعيم العربي ، فقد أعلنت الولايات المتحدة سحب عرضها لتمويل السد العالي (وهي مهمة أسرع الروس بعد ذلك إلى الاضطلاع بها) .

وعندئذ رد عبد الناصر ، فاستولى (١) - بعد أسبوع - على قناة السويس . وفي يوم ٢٩ أكتوبر غزت إسرائيل الأراضي المصرية ، وانضمت إليها بريطانيا وفرنسا . واستنكرت الولايات المتحدة الغزو . وهددت موسكو بأن تمطر لندن وباريس وبابل من الصواريخ ، فتوقف الهجوم . . ولقد حدث هذا كله بينما كانت الثورة المصرية مشتعلة ، وبينما كانت معركة انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة قد بلغت نهايتها .

(١) مرة أخرى يستعمل المؤلف لفظ « استولى » بدلا من « أم » ، كأن قناة السويس لم تكن ملكاً لمصر !

وحين هدأت الأحوال في الشرق الأوسط ألنى دالاس نفسه في موقف دقيق : فلقد بدأ التساؤل مرة أخرى عما إذا كانت إدارة المخابرات المركزية قد فشلت في توقع غزو السويس . وأضعف فوستر دالاس مركز « الإدارة » إذ قال في اجتماع إحدى لجان مجلس الشيوخ « لم نتلق مقدماً معلومات من أى نوع » .

وبعد سبعة أعوام ، ساق « دالاس » تفسيراً لذلك إذ قال : « حدث في كثير من المرات أن وفقت إدارة المخابرات في التخمين ، ولكنها لم تستطع أن تعلن عن ذلك » .

وأضاف ألن دالاس يقول : « ولقد كان ذلك صحيحاً فيما يتعلق بغزو السويس في سنة ١٩٥٦ . كانت المخابرات قد أدركت أن ثمة احتمالاً بأن تقوم إسرائيل ، ثم بريطانيا وفرنسا ، بذلك العمل . ولقد شعر الشعب — الأمريكي — بأن المخابرات فشلت في توقع أى شيء ، وأصدر بعض كبار الرسميين الأمريكيين بيانات قالوا فيها إن أحداً لم يشعر بلادنا مقدماً بأن ذلك الغزو قد يحدث . وكانوا يعنون بكلامهم أن البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين لم يذكروا لنا شيئاً عما كانوا يدبرون . ولكن الواقع أن مخابرات الولايات المتحدة كانت قد أطلعت الحكومة على مجرى الأمور ، دون أن تعلن ، كعادتها ، عما فعلته » .

ولكن مما زاد هذا الكلام تعقيداً أن فوستر دالاس قال كلاماً آخر لمجلس الشيوخ : ففي يوم أول فبراير سنة ١٩٥٧ حضر فوستر دالاس اجتماعاً مشتركاً عقدته لجناتا العلاقات الخارجية والقوات المسلحة التابعتان لمجلس الشيوخ . وسأله السناتور مايك مانسفيلد : « هل كانت واشنطن تعرف شيئاً عن الهجوم الإسرائيلي على مصر أو عن اشتراك البريطانيين والفرنسيين فيه ؟ » فأجاب : « لم نتلق ، مقدماً ، أية معلومات . . . فلقد كان اشتراك البريطانيين والفرنسيين في ذلك الهجوم مفاجأة تامة لنا » .

ولئن جاز لنا — إذا نظرنا إلى هذه الشهادة على حدة — أن نقول إنها تعنى ، ببساطة ، أن الغزاة لم يبلغوا واشنتون بشيء مقدماً . . إلا أنه حدث قبل ذلك بأسبوعين ، (فى يوم ١٥ يناير) ، أن كان فوستر دالاس أكثر دقة فى كلامه وهو يجيب ، فى اجتماع للجنة سالفى الذكر ، على أسئلة السناتور هنرى جاكسون الذى تساءل : « هل كان رجال السلطة التنفيذية فى الحكومة على علم بالهجوم الإسرائيلى على السويس ؟ »

فأجاب دالاس : « كلا ، لم تكن لدينا معلومات من هذا القبيل » .

وهنا قال جاكسون : « أريد يا سيدى الرئيس أن أخوض فى هذا الموضوع عندما يحين الوقت المناسب . . أما الآن فلا أريد أن أفعل ذلك ، لسبب واضح » . وكان جاكسون يشير بـ « السبب الواضح » إلى إدارة المخابرات المركزية بطبيعة الحال : وحدث فيما بعد أن حذفت عبارات كثيرة من نصوص الأسئلة والأجوبة التى دارت حول « الإدارة » والتى سمح بنشرها ، حتى أصبحت عديمة المعنى .

ولقد وجهت تلك الأسئلة إلى دالاس بينما كانت تدور مناقشات حادة فى الداخل ، وفى المضاير الدولى ، حول السويس : ففى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة كان يقال إن حكومة أيزنهاور علمت مقدماً بخطط الغزو ، وإنها كانت منافقة فى غضبها وتدخلها فى الأزمة . وكان رأى عند الديمقراطيين أن تلك الأزمة التى وقعت قبيل انتخابات الرئاسة تسببت فى هزيمة « أدلاى ستيفنسون » وإعادة انتخاب أيزنهاور . ويبدو أن جاكسون كان يهدف بسؤاله إلى أن يعرف ما إذا كانت إدارة المخابرات المركزية قد عرفت أن الغزو سيتم . ولو أن الأمر كان كذلك لرأى دالاس أنه من غير الملائم — لأسباب سياسية — أن يعترف بشيء . بيد أن سؤال جاكسون وجواب وزير الخارجية مسجلان فى محضر الجلسة . ولقد قال

دالاس بوضوح إن السلطة التنفيذية في الحكومة لم تكن تعرف ، مقدماً ،
أى شىء عن الهجوم الإسرائيلي الذى أدى إلى غزو السويس .

إن المراوغة في الحقيقة أمر ممكن دائماً ، والمراوغة في الكلام من إدارة
سرية خفية (كإدارة المخابرات المركزية) أمر يسير جداً . ومن ثم فإن
مؤرخي الحرب الباردة في المستقبل سيجدون أنفسهم في موقف لا يحسد
عليه أحد .

١٩٥٦ : كوستاريكا :

لم يقتصر نشاط الحكومة الخفية على الدول التي تعيها الفوضى ، أو
تسيطر عليها الشيوعية ، أو تواجه تهديداً شيوعياً . ففي منتصف الخمسينات
تدخل وكلاء إدارة المخابرات المركزية تدخلا عميقاً في شئون كوستاريكا ،
أكثر الجمهوريات ديمقراطية واستقراراً في أمريكا اللاتينية . وكان أهل
كوستاريكا المطلعون على حقائق الأمور يدركون أن « الإدارة » تقوم بدور
الغرض منه إعداد العدة لإسقاط « خوسيه (بيبي) فيجويريس » ،
الاشتراكي المعتدل الذي ولّ الرئاسة بعد انتخابات نزيهة مكشوفة جرت
في عام ١٩٥٣ .

وفي مارس سنة ١٩٥٤ ذكر السناتور مانسفيلد في سياق خطاب ألقاه
في مجلس الشيوخ الأمريكي أن إحدى الصحف قالت إنه تم القبض على
أحد رجال إدارة المخابرات المركزية « متلبساً » بينما كان يراقب تليفون
« خوسيه فيجويريس » . وأضاف مانسفيلد : « لست في حاجة إلى أن
أوضح الضرر الجسيم الذي يمكن أن يلحقه مثل هذا اللون من النشاط
بسياستنا الخارجية » . ثم طالب بتشديد الإشراف والرقابة على تلك
« الإدارة » . بيد أن كلامه هذا لم يؤثر قط في النشاط المعادي لفيجويريس
الذي كانت تبذله « الإدارة » .

كانت شهرة فيجويريس قد ذاعت في سائر أنحاء البلاد في عام ١٩٤٨ ، حين كان زعيماً لحركة حرب عصابات نظمت لتعيين « أوتيليو أولاتي » رئيساً للدولة . وسرعان ما انتصر أولاتي في انتخابات الرئاسة التي جرت آنئذ ، غير أن الحكومة اليمينية التي كان يؤيدها الشيوعيون والبرلمان ، رفضت الاعتراف به . ومع ذلك استطاع فيجويريس في شهر أبريل من ذلك العام أن يكره خصومه على التقهقر ، وفي العام التالي ولى أولاتي الرئاسة . واستطاع فيجويريس ، بفضل النجاح الذي سجله لنفسه ، أن يصل إلى منصب الرئاسة في سنة ١٩٥٣ ، إلا أن أولاتي نظم حركة مقاومة ضد حليفه السياسي السابق . واشترك عملاء إدارة المخابرات المركزية المحليون في الجهود التي بذلت لإقصاء فيجويريس عن الرئاسة ، وكان دافعهم إلى ذلك أن فيجويريس اعترف بحق الالتجاء السياسي في (كوستاريكا) لغير الشيوعيين والشوعيين على السواء . وكانت استراتيجية « الإدارة » تهدف إلى أمرين هما : إثارة الاضطرابات المخرجة في صفوف الحزب الشيوعي بكوستاريكا ، ثم محاولة ربط فيجويريس بالشيوعيين . ولقد باءت بالفشل الجهود التي بذلت للتدليل على أن فيجويريس كان على اتصال بالزعماء الشيوعيين أثناء زيارته للمكسيك .

بيد أن عملاء إدارة المخابرات المركزية كانوا أوفر حظاً فيما بذلوه من جهد لبلوغ الهدف الأول ، وهو إثارة الاضطرابات في صفوف الشيوعيين . فقد نجحوا في نشر مقال ملفق في صحيفة شيوعية زاعمين أن كاتبه قطب شيوعي في كوستاريكا . وجاء في ذلك المقال أن فيجويريس « خرج على إجماع الحزب الشيوعي ، وعارض موقفه من الثورة المجرية » .

وعقد كبار رجال السفارة الأمريكية – الذين لم يعرفوا أن ذلك المقال كان قد لفق بواسطة إدارة المخابرات المركزية ! – اجتماعاً عاجلاً ليدرسوا المقال . ثم أرسل المستشار السياسي للسفارة إلى واشنطن تقريراً سرياً يلفت فيه نظر كبار الساسة إلى احتمال حدوث تطور كبير قد يعد نقطة تحول

في سياسات الشيوعيين بأمريكا اللاتينية ! . . ولم يفكر أحد في أن يبلغ السفارة أو وزارة الخارجية الأمريكية أن إدارة المخابرات المركزية هي التي كتبت ذلك المقال .

١٩٥٦ : خطاب خروشوف :

لم يؤد تلفيق إدارة المخابرات المركزية للنشرات الشيوعية إلى نتائج طيبة في كثير من الأحيان ، ولكن « الإدارة » استطاعت أن تسجل لنفسها نصراً ذا بال ، إذ حصلت على وثيقة شيوعية حقيقية ! . . فعندما ألقى خروشوف خطابه التاريخي السري الذي ندد فيه بستانلين لما ارتكبه من جرائم ، وذلك في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الذي عقد في موسكو خلال شهر فبراير عام ١٩٥٦ ، أصدر « ألن دالاس » تعليمات ببذل الجهود على أوسع نطاق ممكن للحصول على نسخة من ذلك الخطاب ، إذ كان يعتقد أن ثمة نصاً مكتوباً له ، ما دام خروشوف قد ظل يتكلم سبع ساعات . وقيل يومئذ لرجال إدارة المخابرات المركزية إن دالاس سيخلع على من يجيء بتلك الوثيقة لقب « بطل المخابرات » ، ذلك أن « الإدارة » كانت ترغب ، ملحة ، في الحصول على نص الخطاب بأي ثمن !

وكان أول ما فعله الخبراء في هذا الشأن أن حددوا الدول الشيوعية التي يحتمل أن يكون لديها النص ، والأفراد الذين يستحسن الاتصال بهم لهذا الغرض . وبعدئذ انتشر عملاء « الإدارة » في جميع أنحاء العالم الشيوعي للعثور على ضالتهم المنشودة .

وسافر أحد كبار رجال الإدارة إلى (بلجراد) ، معتزلاً تنفيذ خطة جريئة تقضي بأن يتصل بالحكومة اليوجوسلافية مباشرة ويقنعها بأن تهرب إليه نص الخطاب ، وذلك على أساس أن الخلاف كان قد دب بين تيتو وستالين في سنة ١٩٤٨ . واتصل ذلك الرجل بمسئول يوجوسلافي كبير -

بعد أن استأذن « جيمس ريدلبرجر » سفير الولايات المتحدة في بلجراد - ودام النقاش بينهما زهاء ساعتين ، راح رجل « الإدارة » خلالهما يشرح الأسباب التي تجعل واشنطن جديرة بنسخة من ذلك الخطاب السرى جداً . ويلوح أن حجج رجل « الإدارة » كانت مقنعة ، وآية ذلك أنه بدا على اليوجوسلافي أنه مستعد لتسلم النسخة ، ولكنه لم يلبث أن تراجع . واستطاعت « الإدارة » ، آخر الأمر ، أن تضع يدها على نسخة . . . ولكن لم يحدث ذلك في موسكو . ولم تتم العملية إلا بعد أن تبادلت عدة أيدي أموالاً طائلة . ولقد زعم الشخص الذي تعهد بإحضار النسخة أنه يحتاج إلى المال لا لنفسه ، بل ليستخدمه في اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية كل من تكون له صلة بالأمر . . . هذا ، على الأقل ، ما ذكره « للإدارة » . ولكن دالاس واجه مشكلة جديدة بعد أن وضع يده على نص الخطاب ، ذلك أنه لم يشأ أن يذيع النص - المؤلف من ٢٦ ألف كلمة - إلا بعد أن يتأكد من أنه ليس زائفاً . وهكذا ظلت « الإدارة » محتفظة بالنص ، خلال شهر مايو سنة ١٩٥٦ ، دون أن تتفوه بكلمة عنه !

وأكب خبراء « الإدارة » على النص يفحصون كل كلمة فيه ، ويدققون في كل عبارة ، محاولين أن يتأكدوا من أنه النص الرسمي . وأخيراً أجمعوا على أن الوثيقة تتضمن معلومات وبيانات لا يستطيع أن يعرفها أحد غير خروشوف . وبذلك اقتنعوا بأن النص لا يمكن أن يكون زائفاً . وعندئذ وافق دالاس على رأيهم ، وأذاعت وزارة الخارجية النص في يوم ٤ يونيو . ولم تستطع إدارة المخابرات المركزية حتى الآن أن تعرف ، على وجه الدقة ، أي نوع من الوثائق حصلت عليه : هل كانت تلك الوثيقة هي الخطاب الذي أعده خروشوف ليلقيه في المؤتمر ، أم كانت نصاً معدلاً للخطاب أعد خصيصاً ليزاع في بعض الدول الشيوعية الموالية لموسكو ؟ لم تستطع « الإدارة » الإجابة على هذه الأسئلة لأن نص الخطاب ، كما ألقاه خروشوف ، لم يذع قط . على أنه يلاحظ ، من جهة أخرى ،

أن موسكو لم تنكر أن نص الخطاب الذي حصلت عليه المخابرات الأمريكية هو نص رسمي * .

وكان خروشوف قد قال في ذلك الخطاب : « إن الحرب ليست أمراً لا يمكن تجنبه » . ولقد اغتبطت « الإدارة » أيما اغتباط إذ استطاعت أن تنشر نص الخطاب ، ذلك أنه كان أول دليل لموس على اشتداد النزاع بين الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي .

١٩٦٠ : الطائرة « ٢ » :

اشترك في تصميم طائرة التجسس من طراز « ٢ » كل من « رتشارد بيسيل » و « تريفور جاردنر » من رجال سلاح الطيران و « كلارنس (كيل) جونسون » ، من خبراء شركة لوكهيد . وكانت وزارة الدفاع (البنتاجون) قد رفضت ذلك التصميم السري في يوم ٧ يولية سنة ١٩٥٤ ، ولكنها لم تلبث أن عدلت عن موقفها وأقرته في شهر ديسمبر من العام نفسه . وحلق في الجو الطراز الأول من تلك الطائرة في أغسطس سنة ١٩٥٥ . وخلال الأعوام الأربعة التي بدأت في عام ١٩٥٦ حلقت طائرات التجسس هذه فوق روسيا ، وعادت بمعلومات مصورة لا تقدر بثمن عن : المطارات ، والطائرات ، ولصواريخ ، وتجارب القذائف ، ومخازن الأسلحة الخاصة ، وإنتاج الغواصات ، والإنتاج الذري ، وتحركات الطائرات الحربية . وكانت تحلق على ارتفاع شاهق (٨٠,٠٠٠ قدم) بحيث تعذر على الروس ، أول الأمر ، أن يسقطوها .

* أشار « ألن دالاس » في حديث تليفزيوني ألقاه في يولية سنة ١٩٦٣ إلى الجهود التي بذلت للحصول على نص خطاب خروشوف فقال : « هل تذكرن . . . خطاب خروشوف الشهير في سنة ١٩٥٦ الذي أمكننا الحصول عليه ؟ إن إدارة المخابرات المركزية هي التي حصلت على ذلك الخطاب ، واعتقد أن ذلك العمل كان من أنجح المهام التي قامت بها « الإدارة » عند ما كنت أتولى رياستها . . . » .

وكان من المقرر أن يعقد في باريس يوم ١٦ مايو سنة ١٩٦٠ مؤتمر قمة يشترك فيه أيزنهاور وماكيان وديجول وخروشوف . وبينما كان موعد المؤتمر يندنو ، قرر رجال المخابرات الذين كانوا يشرفون على برنامج الـ « ٢ » أن تحلق واحدة من تلك الطائرات — للمرة الأخيرة — فوق الاتحاد السوفيتي قبل المؤتمر ، إذ كانوا يخشون أن يؤدي مؤتمر باريس إلى هدوء في الموقف الدولي يتسبب في وقف البرنامج . وكان الشعور السائد في دوائر المخابرات أن استخدام تلك الطائرات سيصبح مستحيلا إذا نجح المؤتمر وزار أيزنهاور موسكو .

وكانت رحلات طائرات « ٢ » لا تتم إلا بموافقة أيزنهاور شخصيا ، ولم يبلغ أيزنهاور تلك الرحلات عندما بدأ موعد انعقاد المؤتمر يقترب . وحدث في اليوم الأول من مايو عام ١٩٦٠ أن أسقطت فوق (سفيردوفسك) * — في منطقة (الأورال) — طائرة من ذلك الطراز كان يقودها « فرانسيس جاري باورز » من مواليد منطقة التلال في (فرجينيا) . وأعلن خروشوف في يوم ٥ مايو نبأ إسقاط الطائرة ، فأدى ذلك إلى اضطراب شديد ساد الدوائر العليا في حكومة الولايات المتحدة . ولقد أصرت واشنطن ، بادئ ذي بدء ، على أن تلك الطائرة كانت محلقة لدراسة الأحوال الجوية ، وأنها ضلت طريقها عندما عجز قائدها عن ضبط جهاز الأوكسيجين . وانتظر خروشوف يومين ثم أعلن في زهو أن الطيار والطائرة في قبضته . وعندئذ رأت وزاره الخارجية الأمريكية أن تعترف بأن رحلة الطائرة كانت للتجسس ، ولكنها أكدت أن واشنطن لم تكن قد وافقت على القيام بها . وبعد يومين آخرين عدل أيزنهاور عن موقفه معلناً أنه مسئول عن برنامج الطائرات من طراز « ٢ » ، وأصدر بياناً فهم منه أن رحلات تلك الطائرات فوق الأراضي السوفيتية ستستمر .

* اتضح لإدارة المخابرات المركزية أن الطائرة أسقطت بصاروخ من طراز « س - ١ - ٢ »

وعندئذ تكهرب الموقف ، فقد ثارت ثائرة خروشوف ، وطلب اعتذاراً وهو في باريس . وأخيراً أعلن أيزنهاور في مؤتمر القمة أن طائرات « ٢ » لن تحلق بعد ذلك فوق روسيا . بيد أن ذلك المؤتمر انهار مع ذلك .
لماذا أصدرت إدارة المخابرات المركزية وحكومة أيزنهاور ذلك البيان التعميبي عن « الطائرة المخصصة لدراسة الأحوال الجوية » ؟ هناك سبب رئيسي لذلك هو أنه كانت قد صدرت تعليمات إلى « باورز » بأن يفجر الطائرة إذا وقع له أى حادث وهو يحلق بها فوق روسيا . وكانت « الإدارة » تتوقع أن يؤدي ذلك إلى إزالة معالم الطائرة حتى لا يعرف الروس ، في حالة تفجيرها ، أنها طائرة تجسس . وكان في الطائرة جهاز تفجير به ثلاثة أربال من (السيكلوناييت) تكفى لتدميرها . وكانت التعليمات تقضى على الطيارين - إذا وقع أى حادث - بأن يديروا جهاز توقيت ويقذفوا بأنفسهم من الطائرة ، وقيل لهم إن الطائرة لن تلبث أن تنفجر بعد ذلك . غير أنهم كانوا يشعرون بالقلق على أرواحهم لأن الجهاز دقيق وهريب ، وكانوا لا يعرفون كم من الثواني ستقضى بين تحريك الجهاز وسقوطهم بالمظلات من الطائرة !

ولقد قال باورز - بعد إطلاق سراحه - عندما مثل للشهادة أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ : « كان أول ما فكرت فيه هو أن أضع يدي على جهاز التفجير . . ولكني رأيت أن أخرج من الطائرة قبل استخدام الجهاز ، مع أني كنت أعلم أن الانفجار سيحدث بعد أن أدير الجهاز بسبعين ثانية » . . وأضاف « باورز » في شهادته أنه عجز عن استخدام الجهاز الآلى الذى يقذف بالطيار إلى خارج الطائرة ، لأنه كان يجلس في وضع غير مناسب ، وأنه قرر عندئذ أن يمد يده إلى جهاز التفجير ولكنه عجز عن ذلك .

وبعد أن احتجرت إدارة المخابرات المركزية « باورز » أربعة وعشرين يوماً للتحقيق معه في سرية تامة ، أصدرت بياناً أكدت فيه صحة الرواية

التي رواها عن جهاز التفجير ، وقالت إنه نفذ كل نصوص العقد المبرم معه ، وكان مسلكه سليماً ، وإنه سيستمر في الحصول على مرتبه . . وكانت « الإدارة » قد تعمدت أن تذيب قبل ذلك أنباء ملفقة تؤكد أن فرانسيس جاري باورز أدار جهاز التفجير ، ولكن الواقع أنه لم يفعل ، كما اتضح من شهادته .

والخلاصة . . أن « الإدارة » هي وحدها التي تستطيع أن تعرف ما كان يمكن أن يحدث لبورز لو أنه أدار ذلك الجهاز السري العجيب!

١٩٦٣ : مشاكل يواجهها الجنرال « جيبلن » :

إن أي قارئ صحف عادي يعرف أن عام ١٩٦٣ كان عام قضايا الحاسوسية ، غير أن إحدى تلك القضايا كانت أقل من غيرها إثارة للاهتمام في الولايات المتحدة ، ذلك أن إدارة المخابرات المركزية كانت غارقة فيها لأذنيها ! . . ففي يوم ١١ يوليو عام ١٩٦٣ حكم القاضي « كورت فبر » - في إحدى محاكم مدينة (كارلسروه) الألمانية - على ثلاثة من رجال مخابرات ألمانيا الغربية السابقين ، بالسجن لمدة متفاوتة ، بعد أن أدينوا بالتجسس لحساب الاتحاد السوفيتي : فكان نصيب « هاينز فيلف » (٤٥ سنة) السجن أربعة عشر عاماً ، وحكم على « هانز كليمنز » (٦١ سنة) بالسجن لمدة عشرة أعوام ، وعلى « أروين تيبيل » بثلاثة أعوام . وكان هؤلاء الثلاثة قد اعترفوا بأنهم أمدوا العملاء السوفيت في برلين الشرقية بـ ١٥,٠٠٠ صورة لملفات مخابرات ألمانيا الغربية السرية ، وعشرين شريطاً مسجلاً .

وكان الثلاثة موظفين في إدارة مخابرات حكومة ألمانيا الفيدرالية المعروفة باسم « منظمة جيبلن » - (وهو اسم مؤسسها ومديرها الجنرال النازي السابق ، الغامض الشخصية ، « رينهارد جيبلن ») - وقد اعترف المتهمون بأنهم أطلعوا العملاء السوفيت على أسرار الدولة بانتظام ، طوال المدة من عام

١٩٥٠ حتى عام ١٩٦١ !

ومما يشير السخرية أن نشاطهم كان يلقى استحساناً من الجانبين ،
بدليل أنه حدث - قبل اعتقالهم - أن تلقى « فيلف » و « كليمنز » شكراً
من حكومة ألمانيا الغربية ، ومن السلطات السوفيتية ، على ما اضطلعوا به
من أعمال جليلة خلال عشرة أعوام ، وتسلموا من الجنرال جيهلن لوحة
معدنية نقشت عليها صورة القديس جورج وهو يقضى على التنين .
كما تسلموا من « ألكسندر شيليبين » - وكان إذ ذاك رئيساً للجنة أمن الدولة
في الاتحاد السوفيتي (K G B) - رسالة إطراء ، ومبلغاً من المال * .
وعلى أثر صدور الحكم على المتهمين تلا القاضى الألمانى « كورت
فبر » الحشيات التى جاء فيها أن المخابرات السوفيتية ظلت ، خلال عشرة
أعوام ، تستعين بجاسوسين خبيرين كان لهما مركز مرموق فى مخابرات
العدو !

ولما كانت إدارة المخابرات المركزية الأمريكية هى التى كانت تشرف
على (منظمة جيهلن) وتمولها ، فقد كان معنى قضية « فيلف » و « كليمنز »
و « تيبيل » أن هؤلاء الثلاثة استطاعوا التوغل فى فرع هام « للإدارة »
فى أوروبا !

وكانت « الإدارة » قد أنفقت أموالاً طائلة على جهاز منظمة جيهلن ،
غير أن تلك القضية أثارت أسئلة خطيرة حول قيمة العملية كلها ، وأثارت
أسئلة خلقية وسياسية فى ألمانيا الغربية ، حيث راحت بعض الصحف
تتساءل : لماذا يدير نازى سابق إدارة المخابرات التابعة للحكومة ؟ . .
ذلك أن جيهلن كان عضواً فى هيئة أركان الحرب العامة فى عهد هتلر ،
وكان مسئولاً عن التجسس على الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية .

* K G B هى « كوميتات جسد ارستفينوى بيزوبا سنوتى » أى لجنة أمن الدولة ،
وهى إحدى فروع جهاز الجاسوسية السوفيتي .

ويقال إنه سلم جهازه وولفاته إلى قسم مناهضة الجاسوسية بجيش الولايات المتحدة ، عندما انهارت الإمبراطورية النازية في سنة ١٩٤٥ !

وقد أعيد جيهلن إلى ميدان التجسس نظراً لما لديه من معلومات عن الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، وبدأ يعمل لحساب الولايات المتحدة . وعندما شرعت إدارة المخابرات المركزية تعدّ العدة لإنشاء شبكة تجسس في ألمانيا الغربية ، قررت أن تبحث ما إذا كان من الخير لها أن تستعين بمواهب جيهلن. وبينما كانت تدرس الأمر ، أقام هنري بليزانتس - مدير مكتبها في بون - مع جيهلن عدة أشهر ، في بيت واحد !

كان بليزانتس ، فيما مضى ، كبير النقاد الموسيقيين في صحيفة (فيلاديلفيا إيفننج بولتن) ، ومحرراً في باب الموسيقى بصحيفة نيويورك تايمز . وكان ناقداً موسيقياً مثقفاً محترماً ، كما كانت زوجته من أمهر عازفات آلة « الهارب » في العالم . ولعله كان كذلك ذا مكانة عالية لأنه الشخص الوحيد من بين كبار رجال « الإدارة » الذي أصبح مركزاً لعاصفة أدبية ، إذ استمر يؤلف الكتب بعد التحاقه بـ « الإدارة » . ولقد أثار كتابه « احتضار الموسيقى الحديثة » - الذي أصدرته في عام ١٩٥٥ دار « سيمون وشوتر » في نيويورك - مناقشات ومعارك كلامية حادة ، لأنه تضمن هجوماً على الموسيقى المعاصرة ، دون أن يتعرض لموسيقى « الجاز »* .

وحين عرضت الإدارة على جيهلن أن يعمل لحسابها ، حدد أجره وشروطه ، ولكن « الإدارة » لم توافق عليها إلا بعد بضعة أشهر . وعندئذ أرسى جيهلن أساس شبكة مخابرات بدأت تعمل في سرية تامة ، من « فيللا » موضوعة تحت حراسة مشددة في (ستارنبرج) بإقليم بافاريا - على بعد خمسة عشر ميلاً إلى الجنوب الغربي من ميونخ - ويحيط بها سور

* وقد ظل « بليزانتس » أثناء توليه رئاسة مكتب إدارة المخابرات المركزية في بون ، يرسل صحيفة (نيويورك هيرالد تريبيون) ، ويكتب لها عن الإنتاج المسرحي ، حتى ١٥ أبريل سنة ١٩٦٢ . وكانت الصحيفة تنشر رسائله على أنها مرسله من زيوريخ .

حديدى ثبتت به لافتة كتبت عليها عبارة « احترسوا من الكلب » .
ومما يذكر هنا أن جيهلن كان يعمل فى الخفاء ، ولم يكن قد سمح لأحد
بالتقاط صورته منذ سنة ١٩٤٤ ، حين التقطت له صورة تمثله مرتدياً
الزى العسكرى الهتلرى وعلى صدره وسامان .

وثمة أدلة على أن جيهلن استعان فى منظمته برجال المخابرات الذين
كانوا ملحقين بالجيش فى عهد هتلر . مثال ذلك أن « فيلف » كان ،
أثناء الحرب ، يدير مكتب الشؤون السويسرية فى إدارة أمن الرايخ ، وكان
« كليمنز » و « تيبيل » مساعدين له . وبينما كان « فيلف » ينتظر الحكم
عليه لصلته ببعض جرائم الحرب ، رأت إحدى محاكم القطاع البريطانى
أن تبرئه ، وعندئذ ألحقه جيهلن بمنظمته فى سنة ١٩٥١ .

وكان ثمة شخص آخر يقوم بعمليات تجسس هو الدكتور « أوتو
جون » ، مدير مكتب حماية الدستور فى حكومة ألمانيا الغربية . ولقد فر
الدكتور جون إلى برلين الشرقية فى يوم ٢٠ يولية سنة ١٩٥٤ ، فأذهل
فراره — الذى لم يكن متوقفاً على الإطلاق — كل المسئولين ، سيما وأنه
كان يرأس منظمة « مكافحة » الجاسوسية ! ولقد اختار جون لفراره يوم
الذكرى العاشرة للمؤامرة الفاشلة التى دبرت لاغتيال هتلر ، عام ١٩٤٤ .
وكان هو قد اشترك فى تدبير تلك المؤامرة ، لكنه استطاع أن يتوارى عن
الأنظار بعد ذلك . أما أخوه « هانز » فقد أعدم .

واستبد الدهول بواشنطن عندما تلقت النبأ ، وقالت إن جون كان
أحد ثلاثة أشخاص فى ألمانيا الغربية يجيدون القيام بعمليات المخابرات
أكثر من غيرهم . غير أن صحيفة نيويورك تايمز ذيلت الرسالة التى تلقها
عن الحادث من برلين بفقرة ضمنها سبباً غريباً لفرار جون ، إذ قالت :
« والمعتقد أن منظمة الدكتور جون كانت تنافس المنظمة التى يرأسها
”رينهارد جيهلن“ منافسة شديدة . ومعروف أن جيهلن كان ضابطاً كبيراً
فى مخابرات الجيش الألمانى » .

وفي يوم ٢٠ يولية سنة ١٩٥٥ - خلال الاحتفال مرة أخرى بذكرى المؤامرة التي دبّرت لاغتيال هتلر - أعلنت حكومة ألمانيا الغربية أنها قررت الاستيلاء على منظمة جيهلن ، وأنها ستسمى « وكالة المخابرات الاتحادية » . وهكذا أصبح جيهلن أقوى جاسوس في ألمانيا الغربية بعد أن فر جون ، واعترفت حكومة كونراد أديناور بمنظمته التي أضحت جزءاً من حكومة بون ، وإن كان ذلك لم يسجل في أى سجل رسمى .

على أن الصلات الوثيقة استمرت بين إدارة المخابرات المركزية ووكالة المخابرات الاتحادية . ولهذا سببت المحاكمة التي جرت في عام ١٩٦٣ مشكلات ، ليس لجيهلن فقط ، بل لإدارة المخابرات المركزية الأمريكية أيضاً . . . ففي أثناء المحاكمة ، اعترف المتهمون الثلاثة بأنهم أمدوا الاتحاد السوفييتى بأسماء العملاء الألمان الذين يتعاونون مع وكالة المخابرات الاتحادية ، وهم ٩٥ شخصاً ، وبمعلومات سرية أخرى كانت ترسل في علب أغذية الأطفال وفي حقائب بها جيوب سرية ، أو تكتب على ورق خاص . واعترف كل من « فيلف » و « كليمنز » بأنه حصل على ٤٠,٠٠٠ دولار خلال السنوات العشر التي تجسس فيها لحساب الاتحاد السوفييتى . وكان « فيلف » ، عندما قبض عليه ، مديراً للإدارة الشرقية بمنظمة جيهلن ، ومهمة هذه الإدارة هي التجسس في أوروبا الشرقية . ولقد قال المدعى العام ، وهو يطالب بتشديد العقوبات على أولئك المتهمين الثلاثة : « إن هذه القضية هي أخطر قضية تجسس في تاريخ الجمهورية الألمانية الفيدرالية ، وأن " فيلف " و " كليمنز " قد سببا ضرراً شديداً للجمهورية الفيدرالية ، وللمنظمات الأمريكية » .

ولم يكن في حاجة إلى أن يذكر اسم « إدارة المخابرات المركزية » ، ليوضح كلامه .

* * *

* الاسم بالألمانية هو (بوندر ناشرشتن دينيست) ومعناه الحرق « وكالة الأنباء الاتحادية » .

لقد أبرزنا ما طرأ من نمو على النشاط السرى للولايات المتحدة في جميع أرجاء العالم ، بما عرضنا له من عمليات هامة قامت بها « الحكومة الخفية » في كل من : ألمانيا ، وبوجوتا ، وكوريا ، والصين الشيوعية ، وفورموزا ، وإيران ، ومصر ، وكوستاريكا ، والاتحاد السوفيتي . ولقد اضطلعت « الإدارة » بعمليات أخرى أشد إثارة ، وأبعث على القلق في بعض الأحيان ، في كل من : بورما ، وإندونيسيا ، ولاوس ، وفيتنام ، وجواتيمالا .

بورما : السفير البريء

بينما كان « وليم سيبولد » يستعد لمغادرة اليابان في سنة ١٩٥٢ ، بعد أن أنفق فيها سبعة أعوام ، بدأ يحس بشعور من عدم الارتياح إلى منصبه الجديد كسفير للولايات المتحدة في بورما .

وكان سبب قلق « سيبولد » هو وجود اثني عشر ألفاً من الجنود الصينيين الوطنيين ، كانوا يحتلون منطقة من الأراضي البورمية ، متحدين بذلك حكومة بورما . وكان أولئك الجنود الوطنيون قد فروا إلى بورما في سنة ١٩٤٩ ، عندما تقدم الصينيون الشيوعيون صوب النصر ، وحاولوا — نعى الوطنيين — العودة بالقوة إلى وطنهم في إقليم (يونان) بالصين ، ولكنهم ردوا على أعقابهم بسهولة ، فاستقروا في بورما ، حيث طفقوا يعيشون على السلب والنهب والاتجار في الأفيون !

وطلبت حكومة بورما إليهم أن يلقوا أسلحتهم ، ولكنهم رفضوا ، واستطاعوا أن يردوا الهجمات التي شنها عليهم الجيش البورمي لإخضاعهم ، وحملهم على الاستجابة لطلب الحكومة . ولقد استخدموا في بعض المعارك الأخيرة أسلحة جديدة ، وكانوا أكثر نظاماً ، بل لقد اتضح أن لهم قائداً جديداً هو الجنرال « لي مي » ، وهو ضابط مخبرات شوهد يطير من (فورموزا) إلى (بورما) وبالعكس ، مستخدماً مطاراً غيراً في (تايلاند) ، على مقربة من حدود بورما الجنوبية الشرقية . وكان وجود أولئك الجنود الوطنيين مشكلة لم تستطع أن تحتلها حكومة بورما التي كانت منهمكة في إصلاح ما أصابه الدمار في الحرب العالمية الثانية ،

وفي القضاء على حركات التمرد الداخلية . وهكذا أصبح أولئك الجنود الصينيون الوطنيون ، بعد أن تطوروا إلى قوة منظمة ، خطراً يهدد استقلال بورما ، ذلك أن الحكومة البورمية كانت تخشى أن يتخذ الصينيون الشيوعيون من وجود أولئك الوطنيين ذريعة لغزو بورما ، أو أن يقوم الشيوعيون البورميون - وعددهم ٣٠٠ ألف - بانقلاب ، للسبب نفسه !

... ومن ثم راحت بورما - من الناحية الرسمية - تناشد الولايات المتحدة أن تضغط على حكومة فورموزا لتسحب أولئك الجنود . ولكن كبار رجال حكومة بورما كانوا - من الناحية غير الرسمية - يهتمون إدارة المخابرات المركزية بتأييد أولئك الجنود ، بوصفهم قوة تستطيع القيام بهجمات على الصين الشيوعية ، ويمكنها أن تثار عسكرياً من حكومة بورما إذا هي تمادت في اتباع سياسة التودد إلى حكومة بكين . وكان السفير الأمريكي « سيبولد » قد أمضى أكثر من ثلث أعوامه الخمسين كضابط بحري ودبلوماسي في الشرق الأقصى . ومن ثم كان يعرف أنه سيواجه صعاباً ومشكلات في دولة جديدة شديدة الحساسية ، تسودها عادات شرقية قديمة ، ولهذا حرص على ألا تتدخل في شئونه أية وكالة تابعة لحكومته ، ومن ثم طلب من رؤسائه - عندما عاد إلى واشنطن ليقضى عطلته - أن يؤكدوا له أن إدارة المخابرات المركزية لا تؤيد الجنود الوطنيين .. فلم يتردد الرؤساء في الجزم له بأن لا شأن للولايات المتحدة بأولئك الجنود على الإطلاق !

وقد ظل « سيبولد » منذ تولى منصبه في بورما - حيث بقي عامين - يقول لواشنطن ، محذراً ، إن الجنود الوطنيين يهددون وجود بورما ، بوصفها دولة ديمقراطية برلمانية صديقة للغرب . كذلك كان يقول ، مصرأً ، إنه ينبغي للولايات المتحدة - إذا كانت حريصة على استمرار علاقاتها الطيبة ببورما - أن تعمل على إقصاء أولئك الوطنيين عن الأراضي البورمية .

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية ترد عليه في كل مرة قائلة إنه لا شأن للولايات المتحدة بهذا الموضوع ، وإن المنطق يقضى على بورما بأن تتصل في شأنه بسلطات (فورموزا) !

وكان « سيبولد » ينقل تلك التأكيدات إلى حكومة بورما ، لأن واجبه الرسمي يقتضيه ذلك ، ولكنه عجز عن إقناع البورميين ببراءة الأمريكيين . وكان أشد الناس ارتياباً في سياسة أمريكا ، الجنرال « نى وين » - رئيس أركان حرب الجيش البورمي - الذى تولى قيادة المعركة ضد رجال العصابات . وصادف ، ذات يوم ، أن كان « نى وين » قد عاد لتوه من اجتماع عقده مع قواده في الميدان ، ليحضر حفلاً دبلوماسياً ، فالتقى بسيبولد . . . وطلب منه - غاضباً - أن يفعل شيئاً بشأن الجنود الوطنيين . وعند ما شرع سيبولد يقول إن الولايات المتحدة لا دخل لها في الأمر ، قاطعه الجنرال قائلاً في لهجة إنجليزية ملؤها الحزم :

— سيدى السفير . . . سأقولها لك بصراحة . . . لو كنت مكانك لتذرت بالصمت !

وقد علم « سيبولد » فيما بعد - وهو ما تعترف به اليوم المصادر الرسمية في الولايات المتحدة - أن « نى وين » كان على حق . ذلك أن إدارة المخابرات المركزية كانت في الواقع على اتصال وثيق بالجنود الوطنيين . غير أن رؤساء سيبولد - الذين يلون جون فوستر دالاس في المرتبة - كانوا يجهلون الحقيقة ، لأن « الإدارة » حرصت على إسدال ستار من السرية عليها ، فلم تعرف شيئاً عنها غير أقلية ضئيلة ، لم يكن من بينها « روبرت أمورى » نائب مدير « الإدارة » لشئون المخابرات ، ذلك أنه لم يكن يبلغ بالجوانب السرية للعمليات ، ولكنه كان يحصل عادة ، بوسائل غير رسمية ، على بعض المعلومات عن المشروعات الكبرى . أما في حالة بورما بالذات فقد كان في مقدوره أن يؤكد لزملائه في الإدارات الحكومية

الأخرى أن إدارة المخابرات المركزية بريثة من الاتصال بأولئك الصينيين الوطنيين .

ومع أن سيبولد عجز عن الحصول على اعتراف رسمي من واشنطن ، فقد اكتشف بوسائله الشخصية أن تدخل « الإدارة » كان سراً « مكشوفاً » في الأوساط الراقية في (بانجكوك) ، عاصمة تايلاند . فهناك علم أن « الإدارة » هي التي كانت تضع الخطط ، وتدير عمليات الصينيين الوطنيين ، متخذة لنفسها اسماً مستعاراً عنوانه التلغرافي « البلطة » .

وفي (رانجون) عاصمة بورما ، اشتد النفور العام من دور تلك « الإدارة » ، إلى درجة أن الحوادث التافهة — كتبادل إطلاق الرصاص في مكان قصي معزول ، أو انقطاع التيار الكهربائي — كانت تعزى بطريقة تلقائية إلى تدخل « الأمريكيين » ! . . . وقد استمر سيبولد ينكر أن الولايات المتحدة صلة بالصينيين الوطنيين ، بيد أن تدخل « الإدارة » اتسع في مارس سنة ١٩٥٣ إلى درجة اضطرت معها بورما إلى إثارة الموضوع في الأمم المتحدة !

وفي نيودلهي اشتد قلق « تشستر بولز » السفير الأمريكي في الهند ، عندما كثرت الشائعات ، فرأى أن يوقف كل ما كان يقال ضد الولايات المتحدة ، ومن ثم اتصل بواشنطن — على نحو ما فعل « سيبولد » — طالباً منها تأكيدات في هذا الصدد ، فكان الرد مماثلاً للرد الذي حصل عليه سيبولد ، وهو أن الولايات المتحدة لادخل لها في الأمر على الإطلاق . وعندئذ اتصل السفير بجواهر لال نهرو رئيس الوزارة الهندية ، وأطلعه على الرد ، فما كان منه — أي نهرو — إلا أن أعلن أنه مقتنع شخصياً — استناداً إلى كلام السفير — بأن الولايات المتحدة لا تؤيد رجال حرب العصابات الصينيين الوطنيين .

وفي الأمم المتحدة ، وزعت بورما رسائل — وقعت في قبضتها — تتضمن تعليمات وتوجيهات من فورموزا إلى رجال حرب العصابات ! . . .

غير أن الصين الوطنية أصرت على القول بأنها لا سلطة لها على « جيش الخلاص الوطنى ، المعادى للشيوعية » الذى يعدل فى إقليم يونان ، ولكنها اعترفت - مناقضة نفسها - بأن لها بعض النفوذ على القائد « لى مى » ، قائلة إنها ستستخدم « نفوذها الأدبى » لحل المشكلة .

وبدأ صوت سيبولد يسمع فى واشنطن ، بعد أن أوشكت الأمم المتحدة أن تناقش المشكلة وتخرج الولايات المتحدة ، وبعد أن اتخذ الصينيون الوطنيون موقفاً فيه مزيد من المسالمة . . . فأرسلت الحكومة الأمريكية إلى « سيبولد » تعليمات بأن يعرض استعداد الولايات المتحدة للوساطة بين بورما وفورموزا .

وفى شهر مايو اقترحت الولايات المتحدة أن تشترك بورما والصين الوطنية وتايلاند معها فى مؤتمر رباعى يعقد لبحث المشكلة . ولقد رفضت بورما ، فى البداية ، الاشتراك مع الصين الوطنية فى مؤتمر واحد ، ولكنها لم تلبث أن وافقت . وفى يوم ٢٢ مايو اجتمعت فى بانجكوك لجنة عسكرية مشتركة تضم ممثلين للدول الأربع ، وتم فى يوم ٢٢ يونيو الاتفاق على خطة للجلاء تقضى بأن يجتاز رجال حرب العصابات الصينيون الحدود إلى تايلاند ، توطئة لإرسالهم إلى فورموزا خلال ثلاثة أسابيع أو أربعة .

ولكن هؤلاء الجنود رفضوا أن يرحلوا إلا إذا تلقوا أمراً بذلك من الجنرال « لى مى » . ولما استدعته اللجنة إلى بانجكوك ادعى المرض ، ثم أعلن أنه لن يأمر قواته بالخروج من بورما ، أيا كانت الشروط !

واستمرت المفاوضات ، كما استمر القتال - بلا جدوى أو نتيجة - طوال صيف سنة ١٩٥٣ . . . فلما حل شهر سبتمبر ، عرضت بورما المشكلة مرة أخرى ، على الأمم المتحدة . . . ووقف مندوبها « أومينت تاين » يقول : « دون أن أقصد أن أكون ناكراً للجميل ، أقول بجرأة إن الضغط الأدبى لا يكفى عند التعامل مع السلطات فى فورموزا .

ويقيني أن جيش الكومنتانج (جيش الصينيين الوطنيين في بورما) سيختفي بين عشية وضحاها إذا حدث شيء أكثر من ذلك ، كتهديد سلطات فورموزا بطردها من الأمم المتحدة ، أو إذا هددتها الولايات المتحدة بقطع المعونة عنها .

ومع ذلك وافقت بورما - بعد تردد - على وقف القتال ، حين تعهدت الصين الوطنية بالتنصل من رجال حرب العصابات وحرمانهم من كل مساعدة ، بعد أن يجتاز الراغبون منهم في الجلاء الحدود إلى تايلاند . بيد أن حركة الجلاء التي بدأت في الخامس من نوفمبر ، سببت ضيقاً لحكومة بورما منذ بدايتها . . . ذلك أن بوليس تايلاند كان موضوعاً تحت إشراف الجنرال « باو » وزير الداخلية ، الذي كان مشتركاً مع رجال حرب العصابات في تجارة الأفيون . ولهذا رفض أن يسمح لمندوبي بورما بأن يرافقوا سائر أعضاء البعثة العسكرية المشتركة إلى مناطق الترحيل .

واشتد ارتياب سلطات بورما مرة أخرى عندما وصل « وايلد بيل دونوفان » * - مدير مكتب الخدمات الاستراتيجية خلال الحرب ، ثم سفير الولايات المتحدة في تايلاند - إلى الميدان ليقود الجنود الوطنيين إلى خارج بورما . واستمر الجلاء حتى شتاء ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وكان الموظفون الرسميون الأمريكيون في بورما يعتقدون أنه يجري ببطء لأن واشنطن لم تضغط على فورموزا ضغطاً كافياً . صحيح أن ٧٠٠٠ شخص نقلوا بالطائرات إلى فورموزا ، غير أن أغلبهم كانوا من النساء والأطفال ، وذوي العاهات من الجنود .

وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٥٤ أعلن « لي مي » من (فورموزا) حل « جيش الخلاص المعادي للشيوعية » في يوانان ، غير أن القتال استؤنف

فى شهر يوليو بين جنود حرب العصابات وجيش بورما !
وعادت بورما إلى الأمم المتحدة ، ولكنها سرعان ما أيقنت أنه لا يمكن
فعل شىء — بالإجراءات الدولية — أكثر من الجلاء الذى تم فى فصل
الشتاء السابق . وفى يوم ١٥ أكتوبر نوقشت المشكلة فى الهيئة الدولية للمرة
الأخيرة . واستقال سيولد من منصبه فى يوم أول نوفمبر ، بحجة أن زوجته
مريضة ، وعاد إلى واشنطن حيث ولى منصب مساعد وزير الخارجية
لشئون الشرق الأقصى . وظل يكافح ، خلال الأعوام الثلاثة
التالية ، لينشئ وسائل اتصال بين وزارة الخارجية وإدارة المخابرات
المركزية ، حتى تستطيع يد الولايات المتحدة اليسرى أن ترى ما تفعله اليد
اليمنى فى حلبة التعامل الدولى !

غير أن رواسب عملية إدارة المخابرات المركزية بقيت لتعقد العلاقات
بين الولايات المتحدة وبورما ، فعلى الرغم من المفاوضات الطويلة المرهقة ،
كان نصف جيش الصينيين الوطنيين لا يزال فى بورما ، بل لقد انضم
جنوده إلى جماعات متمردة أخرى ، وطفقوا يناوشون جيش بورما . ولم
يرحلوا — بالقوة — إلى تايلاند ولاوس إلا فى يناير سنة ١٩٦١ .

لكن ذلك الجيش ترك وراءه مصدراً جديداً للاحراج ، عانت منه
حكومة كيندى التى تولت الحكم آنئذ . ذلك أن البورميين اكتشفوا ، أثناء
تقدمهم ، مخبأ فيه عتاد حربى مصنوع فى الولايات المتحدة . وفى الشهر
التالى أسقطوا قاذفة قنابل أمريكية من طراز ليبريتور كانت محملة بالمؤن
ومتجهة من فورموزا إلى جنود حرب العصابات . وكان بين الأسلحة التى
صودرت خمسة أطنان من الذخيرة موضوعة فى أقفاص كتبت عليها عبارة
« برنامج العون الأمريكى » . وقد أدى ذلك إلى تظاهر عشرة آلاف
شخص فى الشوارع المؤدية إلى سفارة الولايات المتحدة فى رانجون ، ولقى
ثلاثة أشخاص مصرعهم وجرح ستون شخصاً قبل أن يتمكن جنود
الجيش من السيطرة على الموقف . وعقد « أونو » رئيس الوزارة مؤتمراً صحفياً ،

لام فيه الولايات المتحدة على استمرارها في تأييد رجال حرب العصابات . وأوفدت سفارة الولايات المتحدة ملحقها العسكريين على عجل ، لفحص العتاد المصادر ، فاتضح لهم أن على أقفاص الذخيرة علامات سرية ، ومن ثم تقرر إرسالها إلى واشنطن لفحصها هناك .

وقال أحد موظفي السفارة : « إذا عرفنا مصدر تلك الأسلحة ، وأثبتنا أنها أعطيت في الأصل لـ (تيوان) ، تسنى للولايات المتحدة أن تتقد تشيانج كاي تشيك لخرقه اتفاق المعونة المعقود بيننا وبينه » .

ورفضت فورموزا أن تتحمل المسؤولية ، وأصرت على أن « هيئة الصين الحرة لأعمال الترفيه » هي التي أرسلت تلك الأسلحة إلى رجال حرب العصابات في طائرات خاصة . ولم توجه الولايات المتحدة أية اتهامات رسمية إلى الصين الوطنية . ولكن « أفريل هاريمان » ، مساعد وزير الخارجية الجديد لشئون الشرق الأقصى ، تحرك بسرعة وراء الكواليس - وكان من ألد خصوم سياسة الولايات المتحدة في آسيا خلال الأعوام التي تولى فيها أيزنهاور الرئاسة ، ومن أشد المعارضين للقرار الذي كان جون فوستر دالاس قد اتخذته « بإطلاق يد » تشيانج كاي تشيك وترك الحبل له على الغارب - فقد كان هاريمان يعد قرار دالاس ضرباً من « الحركات المسرحية » ، ويرى أنه لا أمل بعد الآن في إعادة تشيانج كاي تشيك إلى الصين . . . غير أن دالاس رأى نفسه مضطراً ، مع ذلك ، إلى التعهد بأن تعمل الولايات المتحدة على إزالة « ستار الحيزران » ، حتى ينجز وعوده للصين الوطنية وللجناح السياسي اليميني في الولايات المتحدة . وكان الرأي عند هاريمان أن قرار دالاس أدى حتماً إلى نقل المسؤولية عن شئون آسيا الجنوبية الشرقية من دبلوماسي وزارة الخارجية إلى رجال العمليات في وزارة الدفاع ، وإدارة المخابرات المركزية ! . . . ومن ثم شرع هاريمان - بتأييد تام من الرئيس كيندي - يقلب الموقف رأساً على عقب دون أي إبطاء . فعندما علم بحادث جنود حرب العصابات الجديد في بورما ،

أمر بلفت نظر حكومة فورموزا إلى أن الولايات المتحدة لا يسعها أن توافق بعد الآن على أعمال من هذا القبيل . وعندئذ أعلن الصينيون الوطنيون على الفور ، في يوم ٥ مارس ، أنهم سيبدلون قصارى جهدهم لإجلاء بقية جنود حرب العصابات .

غير أن ذلك الإجراء العنيف الذى اتخذه هاريمان لم يقض على ارتياب البورميين فى سياسة الولايات المتحدة . بل لقد ازدادت الأوضاع سوءاً فى يوم ٢ مارس سنة ١٩٦٢ عندما استولى الجنرال « نى وين » على الحكم فى بورما ، بعد انقلاب « غير دموى » . وكان « نى وين » قد قام بحركة فى سنة ١٩٥٨ لإعادة النظام وإقراره ، واتخاذ التدابير التى تكفل إجراء انتخابات نزيهة ، (ثم أعيد الحكم إلى المدنيين فى سنة ١٩٦٠) . ولكن الجنرال تولى الحكم فى سنة ١٩٦٢ مصمماً على الاتجاه بالامة إلى اليسار ، وتقليل الصلات التقليدية التى تربطها بالغرب !

وبدأ اقتصاد بورما يتحول إلى الاشتراكية بسرعة : فتم تأميم صناعة الأرز - وهى مصدر ٧٠ فى المائة من العملات الأجنبية التى تحصل عليها البلاد - وتحولت المصارف الخاصة ، الأهلية والأجنبية ، إلى « مصارف شعبية » ، ورفضت الحكومة معظم مشروعات العون الأجنبى ، ودعيت الصين الشيوعية لإرسال ثلاثمائة خبير اقتصادى ، وتقديم عون مالى للتنمية قدره ٨٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، يستخدم فى مشروعات تنفذ خلال خمسة وعشرين عاماً !

وهكذا ، أنشئت بورما فى سنة ١٩٤٨ على نمط الديمقراطية الغربية ولكنها اتجهت بعد خمسة عشر عاماً إلى (بكين) .

فى سنة ١٩٥٢ - عندما أنب « نى وين » السفير الأمريكى سيبولد بشأن تأييد إدارة المخابرات المركزية لرجال حرب العصابات - كانت بورما تكافح لصون حيادها ، على الرغم من قربها من جارتها الصين الشيوعية القوية . أما الآن ، بعد أن ولى « نى وين » الحكم ،

فقد أصبحت بورما تجد استقلالها معرضاً لخطر متزايد .
ولئن كان من الجائز أن يكون اتجاه بورما إلى اليسار قد أذهل
الشعب الأمريكي وحيره ، فإنه لا ينبغي أن يحير الحكومة الأمريكية
ويربكها .

إندونيسيا : « جنود مرتزقة »

أصاب قذائف المدافع الإندونيسية المضادة للطائرات طائرة للمتمردين ذات محركين من طراز « ب ٢٦ » ، فهوت القاذفة إلى البحر بعد أن اشتعلت النار في أحد محركيها . وقذف الطيار — وهو أمريكي يدعى « ألن لورانس بوب » — بنفسه منها ، وفتح مظلته . ولكن بينما كانت المظلة تهبط على صخرة مرجانة ، اشتبكت في شجرة جوز هند فأصيبت قدم بوب اليمنى بكسر .

حدث ذلك في يوم ١٨ مايو سنة ١٩٥٨ ، وكان الطيار — الذي بلغ التاسعة والعشرين من عمره — قد انتهى لتوه من إلقاء قنابله وإطلاق نيران مدافعه الرشاشة على مطار جزيرة (أمبون) في مجموعة جزر (ملقه) الواقعة على بعد ١٥٠٠ ميل من جاكرتا عاصمة إندونيسيا . كانت مهمة خطيرة ، وفق بوب في الاضطلاع بها . ولكن عندما أذاع الإندونيسيون نبأ القبض عليه ، بادر « هوارد جونز » سفير الولايات المتحدة إلى إصدار بيان قال فيه إن بوب « مواطن أمريكي عادي ، تقاضى أجراً كأي شخص من المرتزقة » .

وكان السفير يردد صدى كلمات رئيس الولايات المتحدة ، إذ كان دوايت أيزنهاور قد نفي بشدة — قبل إسقاط طائرة بوب بثلاثة أسابيع — الاتهامات التي وجهت إلى الولايات المتحدة بأنها تؤيد المتمردين على الرئيس سوكارنو ! . . . فقد قال أيزنهاور في مؤتمر صحفي عقده يوم ٣٠ أبريل : « إن سياستنا تقوم على الحياد وعدم الانحياز إلى هذا الجانب

أو ذاك ، فيما يتصل بأية مسألة لا شأن لنا بها » . . . ثم أضاف « ومن جهة أخرى ، ألاحظ أن كل حركة تمرد سمعت عنها كانت تستعين بالجنود المرتزقة . وفي وسعكم الآن أن تعاودوا قراءة كتاب « رتشارد هاردنج ديفز » الذى يصف كيف كان الناس يتطلعون إلى الاشتراك فى معركة عنيفة ، أملا منهم فى الحصول على أجر ، أحياناً ، أو لمجرد الرغبة فى القتال ، أحياناً أخرى . والمرجح أن هذا سبتكرر كلما حدثت حركة تمرد » .

غير أن بوب لم يكن فى الواقع من المرتزقة ، إذ كان يطير بتكليف من إدارة المخابرات المركزية التى كانت تؤيد ، فى سرية تامة ، المتمردين الذين حاولوا قلب حكومة سوكارنو ! . . . ولقد أبت الولايات المتحدة — كما أبى بوب — الاعتراف بذلك ، حتى بعد أن أطلق سراحه من السجن الإندونيسى فى صيف سنة ١٩٦٢ .

ولكن سوكارنو ، والحكومة الإندونيسية ، كانا مدركين لما حدث حق الإدراك ، وقد أثر هذا الإدراك تأثيراً جوهرياً فى مسلكهما — سواء الرسمى أو الخاص — إزاء الولايات المتحدة . ولقد اعترف بذلك الحادث كثير من كبار رجال الحكومة الأمريكية — وعلى رأسهم الرئيس كيندى — فى اجتماعاتهم الخاصة . . . ولكنهم لم يصرحوا بشيء عنه علانية !

* * *

وقد كان الطيار « ألن بوب » ، الذى يبلغ طوله ست أقدام ووزنه ١٩٥ رطلا ، من أبطال الحرب الكورية . وكان أبوه يملك مزرعة فواكه فى (بيرلين) ، الواقعة جنوبى ميامى . وكان منذ صباه شرس الطباع ، يشبه التحدى ، ولا يعبأ بالأخطار . ولقد درس فى جامعة فلوريدا مدة عامين ، انقطع عنها بعدهما ليشغل بتدريب الجياد النافرة فى (تكساس) . ثم تطوع بعد ذلك للقتال فى الحرب الكورية ، واشترك فى خمس وخمسين

عملية جوية ليلية فوق خطوط الصينيين ، بوصفه ضابطاً في سلاح الطيران ، وأنعم عليه بصليب الطيران الممتاز .

ثم عاد بوب ، في أعقاب الحرب ، إلى (تكساس) ، وتزوج ، ورزق بطفلة ، ثم طلق زوجته . والتحق بإحدى شركات الطيران المحلية ، ولكنه سرعان ما وجد أن عمله معها ممل إذا قورن بالمهام المثيرة التي كانت توكل إليه كقائد طائرة قتال في الشرق الأقصى . ومن ثم تعاقد ، في مارس سنة ١٩٥٤ ، مع « شركة النقل المدني الجوى » التي كانت تزعم أنها شركة مدنية بحتة ، وكان مقرها في فورموزا . وظل طيلة شهرين يطير فوق مواقع الشيوعيين ليلقى المؤن على الفرنسيين في (ديان بيان فو) .

وارتاح بوب إلى العمل مع تلك الشركة . فبعد (ديان بيان فو) وقع معها عقداً جديداً ، ورقى إلى درجة « كابتن » ، بمرتب شهري قدره ألف دولار . والتقى في هونج كونج بزوجته الثانية « إيفون » — المضيضة في شركة بان أمريكان الجوية — وأقاما في فيلا صغيرة فرنسية الطراز بإحدى ضواحي سايجون ، ورزقا بطفلين .

وكانا ينفقان أوقات الفراغ في صيد الوحوش بأدغال فييتنام الجنوبية . وكان بوب متأهباً لمزيد من المخاطر ، عند ما اتصلت به إدارة المخابرات المركزية خلال شهر ديسمبر من عام ١٩٥٧ ، وطلبت أن يقود قاذفة قنابل من طراز « ب ٢٦ » لحساب المتمردين الإندونيسيين الذين كانوا يسعون إلى الإطاحة بسوكارنو . وجدير بالذكر هنا أن نحو ست قاذفات من الطراز نفسه كانت تنطلق من قاعدة « كلارك » الجوية الأمريكية ، (الواقعة بالقرب من « مانيللا » عاصمة الفيلبين) ، لتؤيد المتمردين الإندونيسيين ، مستخدمة مهبطاً صغيراً في (مندناو) بجزر سيليبس الشمالية . وهكذا كانت القاذفات تعود إلى قاعدتها في الفيلبين لتكون في مأمن من غارات سلاح طيران سوكارنو عليها !

واغتبط بوب بفكرة العودة إلى القتال ، فوق العقد فوراً . وكانت مهمته الأولى أن ينقل كمية من المؤن من الفيليين إلى جزر سيليبيس الشمالية ، وقد قام بها في يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ . وبعد يومين تحدث الرئيس أيزنهاور عن « الجنود المرتزقة » ووعد « بأن تلتزم الولايات المتحدة الحياد » قائلا : « ستؤكد (للحكومة الإندونيسية) عن طريق وزارة الخارجية ، أن مسلكنا سيظل سليماً » .

بيد أن إقناع سوكارنو لم يكن أمراً يسيراً ، فهو رجل في السادسة والخمسين من عمره وسياسي حاد الذكاء ، ثاقب الفكر ، كان اشتراكياً ثورياً ، وقاد شعبه — وأغلبيته الساحقة من المسلمين — إلى الاستقلال بعد أن حكمه الهولنديون ٥٣٠ سنة . ولقد كان عديم الثقة بواشنطن المحافظة ، التي تتصرف كأنها مؤسسة من مؤسسات الأعمال . يضاف إلى ذلك أنه زئبقى المسلك ، مفوه ، ذلق اللسان ، يلقي خطاباً نارية ، ولكنه لا يجيد إدارة شئون الدولة . وهو — بعد ذلك — رجل يحب النساء ، وله أربع زوجات (حتى لقد أشارت المطبوعات الإندونيسية الرسمية بصراحة إلى « ميله للفتنة النسائية » ، ونشرت ما رددته بعض المجلات السينمائية عن صلاته بنجوم مثل جينا لولو بريجيديا ، وجوان كروفورد) .

كان سوكارنو يدرك بوجه خاص أن واشنطن متبرمة بميله ، فجأة ، إلى « اليسار » ؛ فقد صادر كل ممتلكات الهولنديين الخاصة ، وتعهد بطردهم من إيريان الغربية (غينيا الجديدة) ، وطلب أسلحة من روسيا ، بل أشرك الشيوعيين في حكومته الائتلافية الجديدة ! . . . وكانت إندونيسيا قد ظلت دولة ديمقراطية برلمانية منذ استقلالها في عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٧ ، وكانت سلطة الحكومة المركزية متوازنة وشاملة للسلطات المحلية في ست جزر رئيسية ، وثلاثة آلاف جزيرة صغيرة تقع في قوس طوله ثلاثة آلاف ميل ، يمتد من شبه جزيرة الملايو . ولكن سوكارنو أعلن

في فبراير ١٩٥٧ — بعد عودته من جولة في روسيا والدول الموالية لها — أن النظام الديمقراطي البرلماني قد فشل في إندونيسيا ، قائلاً إنه لا يناسب أمة « غير مترابطة » ، قوامها مائة مليون نسمة . . . وإن الحكومة لا تستطيع فضلاً عن ذلك ، أن تقصى عنها الحزب الشيوعي الذي يضم مليون عضو ! . . . ثم قال : « لا أستطيع أن أمتطى جيداً له ثلاث أرجل » . ومن ثم رأى أن الحل المناسب هو أن يصدر مرسوماً بإنشاء « ديمقراطية موجهة » ، وبذلك ظفر لنفسه بسلطات شبه دكتاتورية ، بينما منح الشيوعيين والجيش عدة امتيازات .

وخشيت حكومة أيزنهاور أن يقع سوكارنو تحت السيطرة الشيوعية ، ومعنى ذلك أن تواجه الولايات المتحدة كارثة محققة . فعلى الرغم من أن متوسط دخل الفرد السنوي يبلغ ستين دولاراً ، وهو دخل ضئيل ، فإن ما لدى إندونيسيا من مطاط وبترول وقصدير ، يجعلها في المرتبة الثالثة بين أغنى الدول في العالم ! . . . يضاف إلى ذلك أنها تسيطر على خطوط مواصلات رئيسية ، لوقوعها بين المحيطين الهندي والهادي ، وآسيا وأستراليا . . .

وكان كثير من زعماء إندونيسيا السياسيين ، ولا سيما أولئك الذين يقيمون خارج (جاوه) ، يقاسمون واشنطن قلقها من جراء مهادنة سوكارنو للشيوعيين . وقد رأى كثيرون أن يؤيدوا العناصر المعارضة لسياسة سوكارنو . وكانوا يقولون إنه حتى في حالة العجز عن إسقاط سوكارنو فإن (سومطرة) ، وهي أغنى الجزر الإندونيسية بالبترول ، قد تتمكن من الانفصال ، وبذلك تحمي الممتلكات الأمريكية والهولندية الخاصة . وإذا لم يتحقق هذا أيضاً ، فإن القيام بحركة تمرد قد يؤدي إلى إضعاف الصلات التي تربط سوكارنو بالشيوعيين ، وتكرهه على الاتجاه إلى اليمين . أما خير ما يمكن أن يحدث ، فهو أن ينضم الجيش الذي يقوده

الجنرال «عبد الحارس ناسوتيون» — المعادى للشيوعية — إلى المتمردين ، فتسفر هذه الحركة عن حدوث تبدل شامل يتفق ورغبات الولايات المتحدة .

وحدث في يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٥٨ أن أعلن مجلس قيادة الثائرين المتمردين في بادانج ، بجزيرة سومطرة ، عن تشكيل حكومة جديدة برياسة الدكتور «جعفر الدين بروبرا نيجارا» ، وهو زعيم حزبي مسلم كان إذ ذاك في السابعة والأربعين من عمره ، وشغل منصب محافظ بنك إندونيسيا فترة من الزمن . وقد ضمت تلك الحكومة الجديدة وزراء يمثلون جاوة ، وسومطرة ، وسيليبس وعندئذ أعلن سوكارنو « أن ثمة سببا للانزعاج والخزع . إن إندونيسيا تعاني من تقلبات الدهر ، شأنها في ذلك شأن البلاد الأخرى » .

لكن الجنرال ناسوتيون أعلن ولاءه لسوكارنو على الفور ، بأن فصل من الخدمة العسكرية ستة ضباط كبار كانوا قد انضموا إلى المتمردين . وبعد أسبوعين ألقت طائرات السلاح الجوى الإندونيسى قنابلها على محطى إذاعة المتمردين في بادانج ، ومحطة ثالثة لهم في بوكيتنجي — عاصمة حكومة الثورة ، التي تقع على بعد خمسة وأربعين ميلا في الداخل — فأدى ذلك الهجوم الذي قامت به أربع طائرات قديمة ، أمريكية الصنع ، إلى إسكات محطات الإذاعة الثلاث !

على أن جون فوستر دالاس تحدث في مستهل شهر مارس — في إحدى لجان الكونجرس — فأكد مرة أخرى حياد الولايات المتحدة الدقيق ، قائلا : « إننا نتبع ما اعتقد أنه سياسة سليمة من ناحية القانون الدولي . ونحن لا نتدخل في الشؤون الخاصة لتلك البلاد » .

وفي يوم ١٢ مارس أعلنت جاكرتا أنها بدأت تغزو سومطرة ، بقوات أرسلت بالطائرات . وفي الأسبوع التالي ناشد المتمردون الولايات المتحدة رسمياً ، أن تمدهم بالسلاح ، كما طلبوا من الحكومة الأمريكية — وسائر

الدول الأعضاء في حلف جنوب شرق آسيا - الاعتراف بحكومة الثورة . لكن دالاس عاد يؤكد مرة أخرى ، في اليوم الأول من أبريل : « أن الولايات المتحدة تنظر إلى تلك المشكلة على اعتبار أنها مشكلة داخلية . ونحن نحاول أن نتخذ موقفاً سليماً في مسلكنا الدولي منها » .

وبعد انقضاء أسبوع آخر ، علق « لنكولن هوايت » ، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ، على البيان الذي أذاعته إندونيسيا وذكرت فيه أنها تبتاع مئات من الطائرات وكميات كبيرة من الأسلحة من بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا . وكان مما قاله : « يؤسفنا أن تلجأ إندونيسيا إلى الكتلة الشيوعية لشراء أسلحة قد تستخدم في قتل إندونيسيين يعارضون جهازاً ، نمو النفوذ الشيوعي في إندونيسيا » .

... وردت جاكارتا على ذلك التصريح بلهجة ملؤها الغضب ، قائلة إنها لم تلجأ إلى الشيوعيين إلا بعد أن رفضت الولايات المتحدة الإذن لإندونيسيا بأن تشتري منها أسلحة أمريكية بمائة وعشرين مليوناً من الدولارات ! . . . وقد أمن دالاس على ذلك الكلام في اليوم نفسه ، ولكنه ذكر أن الولايات المتحدة رفضت طلب الإندونيسيين لأنهم كانوا يعترفون ، فيما يبدو ، أن يستخدموا الأسلحة في طرد الهولنديين من إيريان الغربية . . . وأردف دالاس قائلاً : « وعندما بدأت حركة التمرد في سومطرة بعدئذ ، رأت الولايات المتحدة أنه ليس من الحكمة أن تمتد هذا الجانب أو ذاك بالأسلحة » . . . ثم قال : « ولا نزال نعتقد أن الموقف هناك مسألة داخلية ، ونحن مصممون على التصرف وفقاً لمبادئ القانون الدولي وتطبيقها على ذلك الموقف » .

وفي ليلة ١١ أبريل قام نحو ٢٠٠٠ جندي من الجيش الإندونيسي بهجوم على المتمردين في منطقة سومطرة الشمالية الغربية ، وعندما بزغت شمس يوم ١٨ أبريل شنت قوة إندونيسية جوية وبحرية هجوماً على بادانج . ولم تكد تنقضي اثنتا عشرة ساعة على ذاك الهجوم حتى سقطت

تلك المدينة التي كان زعماء التمرد قد اتخذوا منها معقلاً لهم . وبعدئذ أصدر « ناسوتيون » تعليماته إلى قواته بالتوغل في طريق (بوكيتنجي) ، ثم قال : « إننا نوشك أن نسحق حركة التمرد المسلح » .

وفي خلال ذلك الشهر أذاعت جاكارتا — في عدة مناسبات — أنباء الغارات التي شنتها طائرات المتمردين على مواقع قوات الحكومة المركزية ، ولكن لم يعرف شيء عن تدخل الولايات المتحدة في الأمر إلا في يوم ٣٠ أبريل ، حين أكد رئيس الوزراء « دجواندا كارتا ويدجاجا » أن لديه أدلة على أن المتمردين « يحصلون علناً على عون أجنبي ، في شكل طائرات وأسلحة أوتوماتيكية ! » . . . ومضى « دجواندا » يقول : « وكان من جراء الأعمال التي قام بها المغامرون من أبناء الولايات المتحدة و (تيان) أن قوى الشعور ضد البلدين في صفوف القوات المسلحة الإندونيسية ، والشعب الإندونيسي . وإذا استمرت تلك الأعمال فإنها ستؤثر على العلاقات بين إندونيسيا والولايات المتحدة تأثيراً ضاراً للغاية » .

وأنهم سوكانرو الولايات المتحدة بالتدخل علناً ، وحذر واشنطنون « من اللعب بالنار في إندونيسيا . . . » وأضاف : « ولتفهم أمريكا الموقف وتذكره حق التقدير ، وإلا نشبت حرب عالمية ثالثة . . » ثم أشار — بطريقة غير مباشرة — إلى العرض السري الذي كانت (بكين) قد تقدمت به إليه لتزويده بالطيارين ، قائلاً : « لقد كان في وسعنا أن نطلب متطوعين من الخارج . كان في استطاعتنا أن نستدعيهم بغمزة عين ، وأن نستنجد بعدة آلاف منهم . ولكننا سنواجه المتمردين بقوتنا وحدها » .

وفي السابع من مايو ، أي بعد سقوط (بوكيتنجي) بثلاثة أيام صرحت القيادة العسكرية الإندونيسية بأن المتمردين قد حصلوا على أسلحة وذخيرة « بتوجيه » من الولايات المتحدة . وذكرت القيادة أن لديها نص برفية في هذا الشأن ، مرسلة بتاريخ ٣ أبريل من حكومة الثورة إلى

* نقل المتمردون بعد ذلك عاصمتهم إلى (مينادو) ، التي سقطت بدورها في أواخر شهر يونية .

« شركة المبيعات الأمريكية » في سان فرانسيسكو . ومن الطريف أن روبرت هيرش ، مدير تلك الشركة ، أكد أنه عرض على المتمردين أن يبيع لهم أسلحة ، ولكنه قال إنه فعل ذلك دون الحصول على موافقة من وزارة الخارجية الأمريكية . ثم أضاف قائلاً : « إن تلك الأسلحة مصنوعة في إيطاليا ، ولم نرسلها إلى المتمردين » .

وقد أنكرت وزارة الأمريكية التهمة إنكاراً تاماً . وعقدت صحيفة نيويورك تايمز فصلاً افتتاحياً ، في عددها الصادر يوم ٩ مايو ، قالت فيه بلهجة كلها استنكار : « مما يثير الأسف أن كبار رجال الحكومة الإندونيسية نشروا مرة أخرى ذلك التقرير الزائف الذي جاء فيه أن حكومة الولايات المتحدة أجازت تقديم عون للمتمردين الإندونيسيين . لقد أوضحت حكومة الولايات المتحدة موقفها المرة تلو المرة . وكان وزير خارجيتنا قاطعاً في البيان الذي أصدره وقال فيه إن هذه البلاد لن تحيد عن جادة الحياد السليم . بل إن الرئيس نفسه أكد ذلك في مؤتمر صحفي ، ولكنه ذكر الصحفيين ، ولعله أراد أن يذكر الإندونيسيين في الوقت عينه ، بأن هذه الحكومة لا سيطرة لها على الجنود المرتزقة » .

ومضت الصحيفة تقول : « قد تجد حكومة بلد ما من مصلحتها أن تصبح ضد « التدخل الخارجي » إذا ساءت أمورها واضطربت . . . وليس سراً أن معظم الأمريكيين لا يعطفون على ديمقراطية الرئيس سوكارنو « الموجهة » ، أو على تحمسه لإشراك الشيوعيين في حكومته . . » إلى أن قالت : « بيد أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للتدخل ، رغبة منها في قلب حكومة دستورية . تلك هي الحقائق المجردة ، والواقع أن جاكارتا لا تعزز موقفها بتجاهل الحقائق » .

وفي خلال الأسبوع التالي ، بعد انقضاء يوم على الاقتراح الذي ساقته الولايات المتحدة لوقف القتال ، أسقطت طائرة « ألن بوب » بينما كان محلقاً بها لحساب المتمردين وإدارة المخابرات المركزية . ومع

ذلك فقد امتنعت الحكومة الإندونيسية طيلة تسعة أيام عن إذاعة أى نبأ عن اعتقال طيار أمريكي! . . . وفي يوم ١٨ مايو أعلنت أن قاذفة قنابل (من طراز ب ٢٦) تابعة للمتمردين ، قد أسقطت .

وبينما كان « بوب » فى قبضة الإندونيسيين ، بدأت الأمور تتحرك بسرعة فى واشنطن . فى غضون خمسة أيام ، حدث ما يلى :

(١) وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على بيع ٣٧ ألف طن من الأرز لإندونيسيا بالعملة المحلية .

(٢) ألغت الولايات المتحدة حظراً كان مفروضاً على بيع أسلحة صغيرة وقطع غيار للطائرات وأجهزة لاسلكية ثمنها مليون دولار لإندونيسيا . وكان ذلك الحظر قد فرض عندما بدأت حركة التمرد .

(٣) استدعى « دالاس » السفير الإندونيسى الدكتور موكارتو ، إلى مكتبه ، ودام اجتماعهما نحو عشرين دقيقة . وعلى أثر الاجتماع قال السفير ، وقد ارتسمت على وجهه ابتسامة عريضة : « إني مقتنع كل الاقتناع بأن العلاقات بيننا قد تحسنت » .

ولكن الجيش الإندونيسى رفض أن يظل القادة ملتزمين الصمت إلى الأبد بشأن « بوب » . فى السابع والعشرين من شهر مايو ، عقد اللفتانت كولونيل « هيرمان بيترز » قائد القوات الإندونيسية فى جزر ملقه وإيربان الغربية ، مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن « بوب » أسقط فى يوم ١٨ مايو ، بينما كان يقوم بغارات جوية لحساب المتمردين ، وأنه حصل منهم — طبقاً للعقد الذى وقعه معهم — على عشرة آلاف دولار! . . . وعرض « بيترز » على مندوبى الصحف وثائق وأوراق تحقيق شخصية تثبت أن بوب خدم فى سلاح الطيران الأمريكى ، وقال إنه وجدت معه عملات فلبينية ، و ٢٨ ألف روبية إندونيسية ، وترخيص يسمح له باستخدام المنشآت العسكرية الأمريكية . ثم قال إن عدداً من الأمريكين والفلبينيين والصينيين الوطنيين — يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ شخص — يساعدون

المتمردين . بيد أنه لم يشر بكلمة إلى « إدارة المخابرات المركزية » .
ولقد أثارت أعمال « بوب » ثائرة كثيرين من كبار رجال الحكومة
الإندونيسية ، الذين اتهموه بشن غارة جوية على ميدان السوق في (أمبون)
يوم ١٥ مايو ، قائلين إن عدداً كبيراً من المسيحيين الذين كانوا متجهين
إلى الكنيسة يوم عيد قيامة المسيح لقوا حتفهم في تلك الغارة . ولكن
الحكومة اتخذت الإجراءات الكفيلة بمنع المظاهرات .

وعولج بوب ، طيباً ، أحسن علاج ، وكان يُرى وهو يعرض نفسه
للمشمس عند مدخل بيت عند جبال (جاوة) الوسطى . وعلى الرغم
من أن الشيوعيين كانوا يصرون على محاكمته بسرعة ، فقد رأى سوكارنو
أن يدعه يستمتع بأشعة الشمس . وقد بقى بوب بدون محاكمة نحو تسعة
عشر شهراً لأن الرئيس الإندونيسي آثر أن يقيه رهينة تضمن له استمرار
صداقة الولايات المتحدة .

وفي الجزء الأخير من العام التالي ، وجد سوكارنو نفسه في نزاع
مع (بكين) بسبب القرار الذي اتخذه بحرمان الصينيين غير المتمتعين
بالجنسية الإندونيسية من الاشتغال بالتجارة خارج المدن الإندونيسية
الكبرى . ويبدو أن الحزب الشيوعي الإندونيسي القوي غضب من جراء
ذلك ، وأن سوكارنو شعر بالحاجة لأن « يطيب خاطره » . . . ومن هنا
قدم بوب للمحاكمة أمام محكمة عسكرية في يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩
بتهمة شن ست غارات جوية لحساب المتمردين ، وقتل ثلاثة وعشرين
إندونيسياً ، منهم سبعة عشر من رجال القوات المسلحة . وطالبت النيابة
بإعدامه .

وفي أثناء المحاكمة - التي استمرت أربعة أشهر - قال بوب إنه غير
مذنب . واعترف بأنه قام بهجوم جوى واحد استخدم فيه القنابل في
يوم ١٨ مايو سنة ١٩٥٨ ، ولكنه قال إن الرحلات الجوية الأخرى التي
قام بها كانت للاستكشاف ، وإن أجره عن كل رحلة كان ٢٠٠ دولار ، وإنه

لم يتقاض عشرة آلاف دولار ، كما قيل . وسئل بوب عن « الأسباب الحقيقية » التي دعتة للانضمام إلى المتمردين ، فقال : « يا سيدى القاضى ، إنى أقاتل الشيوعيين منذ كنت فى الثانية والعشرين من عمرى . . . بدأت أقاتلهم فى كوريا ، ثم قاتلتهم فى (ديان بيان فو) . . . » . وأضاف : « ولست مسئولاً عن مصرع أى إندونيسى ، سواء كان مدنياً أو عسكرياً . ولقد ظلت ، مدة طويلة ، هدفاً لحملة الصحف الشيوعية التى طالبت بإعدامى ! »

وفى التاسع والعشرين من أبريل سنة ١٩٦٠ حكمت عليه المحكمة العسكرية بالإعدام ، ولكن لاح وقتئذ أنه لن يعدم ، ذلك أنه لم يسبق أن صدر أى حكم بالإعدام فى إندونيسيا منذ استقلالها قبل أحد عشر عاماً .

واستأنف بوب الحكم فى شهر نوفمبر ، ولكن محكمة الاستئناف أيدته ، ومن ثم عرض قضيته على المحكمة العسكرية العليا . وفى الوقت نفسه وجهت « مسز بوب » نداء شخصياً إلى سوكارنو فى يوم ٢٨ ديسمبر ، خلال زيارتها الأولى لإندونيسيا ، ولكنها أيقنت أن محاولتها لن تجدى ، على الرغم من تحسن العلاقات آنئذ بين سوكارنو والرئيس الأمريكى الجديد جون كيندى .

وبعد أن ولى كيندى الرئاسة رسمياً تلقى منه سوكارنو دعوة لزيارة واشنطن . وكان الرئيس أيزنهاور قد احتفل بمقدم الرئيس الإندونيسى عندما زار الولايات المتحدة رسمياً فى سنة ١٩٥٦ ، وحدث بعدئذ أن اجتمع سوكارنو بأيزنهاور فى مقر الأمم المتحدة فى أواخر عام ١٩٦٠ . وقد اغتبط سوكارنو بالدعوة التى وجهها إليه كيندى فيما اغتباط ، لأنه كان قد لاحظ فى زيارته السابقة للولايات المتحدة أن الدوائر المسئولة لم ترحب به كما ينبغى .

وجلس الرئيسان معا فى البيت الأبيض بعد انقضاء أسبوع واحد على

عملية (خليج الخنازير) . ودار الحديث في جو ودي ، مع أن كيندى كان مشغولاً بفشل إدارة المخابرات المركزية في محاولتها الأخيرة لإشعال ثورة في كوبا . وفي أثناء زيارة سوكارنو لواشنطن ، قال كيندى لأحد مساعديه : « لا عجب في أن سوكارنو لا يحبنا كثيراً ، فهو يرى نفسه مكرها على أن يجلس مع أناس حاولوا إسقاطه » .

ومع ذلك فقد بدا على سوكارنو أنه مستعد للتفاهم مع حكومة كيندى الجديدة . وفي شهر فبراير التالى كان روبرت كيندى يزور إندونيسيا ، فطلب من سوكارنو أن يطلق سراح « بوب » . (وكانت تجرى آنشد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مفاوضات سرية الغرض منها أن تطلق الثانية سراح « فرانسيس جارى باورز » قائد طائرة التجسس « ي ٢ » ، في نظير أن تفرج الأولى عن الجاسوس السوفيتى « رودولف آيل ») . وقد رفض سوكارنو طلب روبرت كيندى في أول الأمر ، ولكنه لم يلبث أن وافق على النظر في الموضوع ، بسبب استمرار وزير العدل الأمريكى في الإلحاح . وفي يوم ٢ يوليو سنة ١٩٦٢ - أى بعد ستة أشهر - أخرج بوب من السجن دون سابق إنذار ، واقتيد إلى السفارة الأمريكية ، حيث حقق معه السفير « جونز » وغيره من كبار رجال السفارة . وبعدئذ أقلته طائرة نقل حربية إلى الولايات المتحدة .

وأبقت السلطات المسئولة بوب بعيداً عن الأنظار طوال سبعة أسابيع ، ولم تدع وزارة الخارجية الأمريكية نبأ الإفراج عنه إلا في يوم ٢٢ أغسطس . وقال بوب إن التحقيق الذى جرى معه لم يكن سرىاً (بعكس ما حدث مع « باورز » الذى حققت معه إدارة المخابرات المركزية عند عودته من روسيا) . وفسرت وزارة الخارجية صمتها الطويل بقولها إن بوب طلب أن يظل نبأ الإفراج عنه سراً ، حتى يتسنى له أن يجتمع بأسرته في هدوء .

وأقام بوب مع أسرته في ميامى ، وكان يلوح أنهم جميعاً سعداء باللقاء ،

ولكن مسز بوب طلبت الطلاق في ديسمبر ، متهمة زوجها « بالقسوة والعنف وعدم القدرة على ضبط الأعصاب » . . . وفي أثناء نظر قضية الطلاق ، يوم ٢ يوليو سنة ١٩٦٣ ، قالت مسز بوب إن زوجها كان ، منذ عودته من إندونيسيا ، يضع إلى جواره في الفراش مسدساً محشواً بالرصاص من عيار ٢٧ ملايمتراً ، وإنه لم يرسل إليها منذ أن افترقا — قبل سبعة أشهر — إلا ٤٥٠ دولاراً . (لكن مسز بوب لم تذكر ، أثناء نظر القضية ، شيئاً عن صلة زوجها بإدارة المخابرات المركزية ، ذلك أن أحد رجال الأمن كان قد قال لها إنها ستخسر القضية إذا تحدثت عن « المهام » التي كان يقوم بها زوجها) . . . وقد رفض محامى مسز بوب « لويس جيبواى » فيما بعد ، أن يتحدث عن الموضوع بالتفصيل ، ومع ذلك فقد قال : « إن في الأمر أسراراً كثيرة فهمتها ، ولكنى لا أرتاح إليها » .

وحصلت مسز بوب على الطلاق ، واحتفظت بأولادها ، ولكنها لم تظهر بأية نفقة ، لأن المحكمة لم تكن مختصة بالنظر في مركز زوجها المالى .

وفي يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ كان بوب قد فرغ من وضع طيوره وحيواناته المحنطة في أحد المخازن . ثم التحق بشركة « النقل الجوى الجنوبى » التي وصفتها وزارة الدفاع الأمريكية بأنها شركة مدنية تعاقدت مع سلاح الطيران الأمريكى على نقل « بضائع وركاب » بين الجزر في الشرق الأقصى ، لقاء أجر سنوى قدره ٣,٧١٨,٤٣٣ دولار . وكان عنوان الشركة : صندوق بريد رقم ٤٨ — ١٢٦٠ ، بمطار ميامى الدولى . أما عنوانها فيما وراء البحار فكان : صندوق بريد رقم ١٢١٢٤ تايبه ، فورموزا .

ولكن عندما سئل محامى شركة « النقل الجوى الجنوبى » في ميامى عن

الأعمال التي تقوم بها الشركة ، أوضح أنها شركة نقل جوى « تنقل الدجاج من جزر العذراء » .

أما اسم المحامى المذكور فهو « أليكس كارلسون » . . . نفس محامى شركة « دابل تشيك » التي استخدمت الطيارين الذين كانوا قد حلقوا بطائراتهم فوق (خليج الحنازير) !

لاوس : المحاربون المسلمون

لم تنقضى على تعيين « ونثروب براون » سفيراً للولايات المتحدة في (لاوس) ثلاثة أسابيع ، حتى تمكن ضابط في الجيش برتبة كابتن ، في السادسة والعشرين من عمره واسمه « كونج لي » ، من إسقاط الحكومة اليمينية في لاوس ، التي كانت قد شكلتها إدارة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع الأمريكية ، وأنفقت في سبيل ذلك ثلاثمائة مليون دولار !

وعند حدوث الانقلاب ، كان السفير الجديد « براون » ، النحيف ، الطويل القامة ، ذو الشعر الأشيب ، قد نقل لتوه من (نيودلهي) ، دون أن يعرف إلا القليل عن تاريخ تجربة الولايات المتحدة في لاوس ، وهي تجربة مضنية باهظة التكاليف . ولكنه لم يكذب على نظرة سريعة على الموقف ، حتى اقتنع بأن إدارة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع الأمريكية كانتا مخطئتين في تقدير موقف ذلك « الكابتن » - كونج لي - الذي أحدث الانقلاب ! ... وكان الضابط المذكور ، وهو من رجال المظلات ، قد استولى ، بأورطته المكونة من ٣٠٠ جندي ، على العاصمة (فتيان) ، في حركة انقلاب قام بها قبيل فجر يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٦٠ . ولم يكن أولئك الجنود الثلاثمائة قد حصلوا على مرتباتهم خلال الأشهر الثلاثة السابقة ، وكانوا قد ملوا أن يكونوا الوحدة « المقاتلة » الوحيدة في جيش قوامه ٢٥ ألف رجل يكادون يؤثرون الأمن والسلام على خوض غمار المعارك ! ... وكان « كونج لي » ثائراً حائقاً على رجال حكومة الجنرال « فوي نوسافان » الذين كانوا يعيشون في بذخ ، في ظل تأييد إدارة

المخابرات المركزية . ومن ثم قرر أن يوجه ضربته في الوقت الذي كان فيه « فوى » ووزراؤه خارج العاصمة ، يفحصون شجرة صندل تقرر استخدام خشبها في صنع وعاء يوضع فيه رماد الملك الراحل !

ولقد أفرع ذلك الانقلاب رجال إدارة المخابرات المركزية ، والبعثة العسكرية الأمريكية وذهبوا إلى أن الشيوعيين هم الذين دفعوا « كونج لي » إلى تدبير الانقلاب — مع أنه سبق له أن خاض عدة معارك ضد قوات « باثيت لاو » الموالية للشيوعيين ! — بيد أن السفير الأمريكي براون ، الذي ناهز الثالثة والخمسين من عمره ، وكان من كبار المحامين في حي المال والأعمال بنيويورك (وول ستريت) ، حاول أن ينظر إلى الموقف نظرة فاحصة جديدة ، وبدأ يميل إلى الاعتقاد أن ضابط المظلات الذي تدرب على أيدي الأمريكيين إنما كان قائداً ممتازاً ، ألف أن يعيش مع جنوده ويتناول الطعام معهم ، وأنه في الحقيقة وطني مل الحرب الأهلية ! وكان « كونج لي » قد صرح في تلك الآونة بقوله : « لقد حاربت أعواماً عديدة . وقتلت رجالاً كثيرين ، ولكن بصرى لم يقع على أجنبي مقتول » .

و (لاوس) بلاد ريفية ، فيها مناظر طبيعية خلابة ، وجبال شاهقة ، وأنهار سريعة الجريان ، ووديان خضراء وتعيش فيها مجموعة غريبة من القبائل المتباعدة ، التي تؤثر الراحة والدعة على الإرهاق البدني في العمل . إنها بلاد « الألف فيل » ، التي يعد الأفيون محصولها الرئيسي ، والتي تبلغ نسبة الأميين فيها ٨٥ في المائة . والكثرة الغالبة من أهل لاوس تعتق البوذية . وهم مسالمون ، بفطرتهم ، وآية ذلك أنهم كانوا يخبيون ظن المستشارين العسكريين الأمريكيين ، كلما خاضوا معركة ، إذ أنهم كانوا يطلقون رصاص بنادقهم في الهواء ، على أمل أن يقتدى الأعداء بهم !

وفي سنة ١٩٦٠ كانت حكومة « فوى » تشجع الشبان على التطوع

في الجيش الملكي ، وتعطى كلا منهم ١٣٠ دولاراً في السنة ، أى ضعف متوسط الدخل الفردى . وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من العون المالى الأمريكى لسكان تلك البلاد - الذين لا يربو عددهم على المليونين - كان نحو ٢٥ دولاراً في السنة ، فإن أحداً لم يكن يحصل على نصيبه من ذلك العون إلا إذا انضم إلى الجيش . وسبب ذلك أن أكثر من ثلاثة أرباع ذلك العون كان ينفق على تسليح جيش حديث مزود بالسيارات والدبابات ، في بلاد لا عهد لها بالطرق المعبدة . ولقد قال جون فوستر دالاس ، تفسيراً لذلك ، إن الولايات المتحدة كانت تعمل على تحويل لاوس من دولة محايدة ، معرضة لضغط الجناح اليسارى ، إلى معقل حربى ضد الشيوعية . وكان الأمير المرح « سوفانا فوما » ، الذى درس الهندسة في المعاهد الفرنسية ، وألف أن يدخن الغليون ، قد شكل حكومة محايدة عقب انسحاب الفرنسيين الذين خاضوا حرباً لا جدوى من ورائها ضد الشيوعيين الفيتناميين في سنة ١٩٥٤ ، وبقي سوفانا في الحكم أربعة أعوام ، بذل خلالها قصارى جهده لإخضاع الإقليميين اللذين تحتلها جماعة « باثيت لاو » الشيوعية للحكومة المركزية . ولكنه استقال في سنة ١٩٥٨ بعد أن ظفر الشيوعيون بمكاسب كبيرة في الانتخابات ، واتضح له أن ثمة تسلاً عسكرياً من جانب فيتنام الشمالية .

وأعقبت حكومة « سوفانا فوما » سلسلة من الحكومات اليمينية ، وسرعان ما أصبح الجنرال « فوى نوسافان » أقوى رجل في البلاد ، واستطاع أن يقصى عن الحكم « فوى سانانكون » - وهو رجل قدير ، ذو آراء تقدمية في الإصلاحات الاجتماعية القروية ، ويناصب الشيوعية العداء ، ولكنه لم يكن متفاهماً مع إدارة المخابرات المركزية ، إذ كانت له آراء مستقلة في مسلكها - ومن ثم حل محله « تياو سومسانيث » ، وهو سياسى مرن لين العريكة .

ولقد وفق « فومى » فى تزوير انتخابات سنة ١٩٦٠ ، فلم يفز فيها مرشح شيوعى واحد . . . واستطاع أن يزيد نفوذه قوة ، وبات مقتنعاً بأن الولايات المتحدة ستعيده إلى الحكم ، وكان فى وسعه أن يدلل على ذلك بالإشارة إلى رجل من إدارة المخابرات المركزية كان يلزمه كظله ، على اعتبار أنه من خبراء العلاقات العامة . ذلك الرجل هو « جاك هيزى » ، من موظفى مكتب الخدمات الاستراتيجية السابقين ، وكان قد عمل مدة فى « الفرقة الأجنبية الفرنسية » ، وأصيب نصف وجهه بتشوه شديد فى الحرب العالمية الثانية . وكان يدلى بتصريحات تتعارض ، فى بعض الأحيان ، مع البيانات الرسمية الأمريكية ، قائلاً إنه يتلقى تعليماته من جهات سرية ، أعلى مرتبة . ثم يضيف فى كبرياء : « لست أكثر الثبته بما يقولون » .

ولقد تجلى التعارض بين سياسة الولايات المتحدة المكشوفة وسياستها السرية — إزاء (لاوس) — بوجه خاص ، فى صيف عام ١٩٦٠ : فبعد أن أقصى الانقلاب « فومى » ورئيس وزرائه الزائف عن الحكم ، استدعى قائد الانقلاب — كونج لى — سوفانا فوما ليشكل حكومة ائتلافية . ورأى سوفانا ، رغبة منه فى التقليل من أسباب الخلافات ، أن يطلب من فومى الاشتراك فى الحكم ، كنائب لرئيس الوزراء ووزير للدفاع . وأبرق السفير الأمريكى « براون » إلى واشنطن يلح فى تأييد حكومة سوفانا فوما الجديدة تأييداً مطلقاً* ، غير أن إدارة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية ، ولو أنهما أعلنتا الاعتراف رسمياً بحكومة سوفانا ، إلا أنهما قررتا ، فى الوقت نفسه ، الاستمرار فى تأييد فومى بقوة ، وهكذا قوى اقتناع فومى بأنه سيعود مرة أخرى إلى الحكم ، بمساعدة إدارة المخابرات المركزية والبعثة العسكرية الأمريكية !

* وقد ندم براون فيما بعد لأنه لم يرسل برقية أقوى إلى واشنطن. وقد علق دبلوماسى أمريكى كبير على ذلك فيما بعد قائلاً : « لو طلب منا أن ندفع الآن ١٠٠ مليون دولار لإعادة تلك الوزارة إلى الحكم لفعلنا » .

واستطاع فومى أن يقنع براون نفسه بأنه يتمتع بتأييد « جوردون جورجسن » مدير مكتب « الإدارة » فى لاوس ، وكبار رجال البعثة العسكرية ، غير أن سياسة واشنطن المتلوية وضعت السفير فى مركز حرج . فلقد سأل سوفانا عما إذا كان لديه أى اعتراض على استمرار الولايات المتحدة فى تأييد « فومى » ، فأجابه الرئيس الأمير قائلاً : كلا . . . على شرط ألا يستخدم فومى جيشه ضدى ، ذلك أننى سأحتاج إلى ذلك الجيش كى أوجه ضربة شديدة إلى قوات باثيت لاو .

وأوفد براون رسلاً إلى فومى ليؤكدوا له أن سوفانا لا يسعى إلى حرمانه من العون الأمريكى الذى يتلقاه ، ويرجوه أن يعود إلى (فتيان) للمفاوضة . ولكن ذلك الرجل الذى كان يحظى بتقدير إدارة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع الأمريكية — لخبرته العسكرية — خشى المجازفة بالابتعاد عن معقله ، ذلك أن عرافاً قرأ كفه ذات يوم ، ووجد فيها خطاً مقطوعاً ، فقال له — محذراً — إنه سيلقى مصرعه على نحو عنيف ! ومن ثم راح يرتدى صدرية لا ينفذ منها الرصاص ، كلما حضر اجتماعاً أو حفلاً دبلوماسياً ، على الرغم من أنه كان يحيط نفسه بحراسة مشددة ! .

وأمام هذا العناد الذى أبداه فومى ، بدأ سوفانا فوما ييأس من قدرته على الاستمرار فى الحكم ، فاستدعى سفراء دول الغرب فى منتصف شهر سبتمبر وقال لهم ، محذراً ، إنه فى حاجة ملحة إلى تأييد جيش لاوس الملكى . ثم أضاف قائلاً : « لقد استنفدت قدرتى على تولى الحكم » .

كذلك كانت حكومة سوفانا فى أمس الحاجة إلى الأرز والبترول اللذين قطعاً عن البلاد من جراء الحصار الذى فرضه عليها « ساريت ثانارات » ، رئيس وزراء (تايلاند) العسكرى القوى ، وصديق فومى . ولقد قالت واشنطن وقتذاك إنها تسعى لحمل « ساريت » على رفع الحصار ، بيد أن « المنجلة » ظلت تضغط على سوفانا !

وفى مستهل شهر أكتوبر ، طار « جراهام بارسونز » — سفير

الولايات المتحدة السابق في لاوس، الذي كان إذ ذاك مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأقصى - إلى فينتيان ، وطلب إلى سوفانا أن يقطع صلاته برجال « باثيت لاو » الموالين للشيوعيين ، وكان معنى ذلك أن تتخلى حكومة سوفانا المحايدة عن حيادها . ولهذا فقد أجابه سوفانا بالرفض ! . . . ثم حدث أن وصلت إلى لاوس بعثة من كبار رجال وزارة الدفاع الأمريكية ، تضم « جون ابروين » مساعد وزير الدفاع للشئون الدولية ، وكانت مهمتهم إجراء محادثات سرية مع فومي . واستنتج سوفانا فوما من ذلك كله أن الولايات المتحدة تتأهب لحرمان الحكومة المحايدة من تأييدها ، ووضع كل نفوذها وراء فومي . وفي مستهل شهر ديسمبر وجه سوفانا نداء غير مجد إلى براون ليسعى إلى مد البلاد بالأرز والبترول . ولما استبد به القنوط ، لم ير مفرأ من الالتجاء إلى روسيا . ورحبت موسكو بتلك الفرصة المواتية التي تتيح لها أن تفرض سيطرتها السياسية على لاوس بضمن زهيد ، وأن تحل - في الوقت نفسه - محل الصينيين ، ومن ثم تتزعم الحركة الشيوعية في منطقة جنوب شرق آسيا . وبالفعل شرعت روسيا ، على الفور ، في إرسال طائرات محملة بالمؤن إلى لاوس من (هانوي) ، في الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

ولكن قبل ذلك بيومين ، كان فومي قد أمر قواته بالتحرك شمالا . وفي يوم ١٨ ديسمبر استرد الجيش الملكى (فينتيان) ، وفر سوفانا إلى كمبوديا ، بينما انسحب كونج لى بقواته إلى الشمال ، حيث وزع نحو ١٠ آلاف بندقية أدرىكية الصنع على قوات باثيت لاو .

وشكل فومي حكومة جديدة على الفور . واختار الأمير « بون أوم » الغارق في اللهو ، رئيساً للوزارة . ولكن فومي عجز ، على الرغم من انتصاراته العسكرية الأخيرة ، عن التفاهم مع كونج لى .

. . . وفي غضون ذلك كان الروس يرسلون إلى لاوس كميات كبيرة من الأسلحة ، بالطائرات وسيارات النقل ، وبدأ الفيتناميون الشماليون

يوفدون رجال حرب العصابات لمساعدة قوات « باثيت لاو » التي أخذ كونج لي يتعاون معها ، مما يسر له الاستيلاء ، في بداية سنة ١٩٦١ ، على سهل JARS (الحرار) ذي الأهمية الاستراتيجية، وعلى مطار الواقع على بعد خمسين ميلاً من فييتنام الشمالية .

وعندما احتفل بتنصيب كيندى رئيساً للولايات المتحدة ، في العشرين من يناير ، بدا لكبار رجال الحكومة الأمريكية أن الحل الوحيد لأزمة لاوس هو استخدام قوات الولايات المتحدة لمنع قوات « باثيت لاو » من السيطرة على (فييتيان) ووادى نهر ميكونج الذى يفصل لاوس عن تايلاند ! . . . وقد حرص الرئيس أيزنهاور - قبيل انتهاء مدة رياسته - وتوماس جيتس وزير الدفاع ، على شرح الموقف فى لاوس للرئيس كيندى . . . (وخلق بالذكر هنا أن أيزنهاور اعتذر له عن « هذه الفوضى » التي خلفها وراءه !) . . . وكان أول ما فعله كيندى هو أنه طلب من مستشاريه العسكريين أن يصفوا خطة لإنقاذ لاوس ، فاقترحوا عليه أن تتولى قوة من جنود الحلفاء والجنود الأمريكيين الدفاع عن (فييتيان) ، تحت إشراف حلف جنوب شرقى آسيا . وكان الغرض من ذلك إطلاق يد جيش فومى ليشن هجوماً شاملاً على سهل (الحرار) . ورأى كيندى ، وهو يدرس تلك الخطة ، أن يأمر الأسطول السابع بالاقتراب من لاوس ، وأن يعد فومى بتأييد جديد قوى إذا أبدت قواته شيئاً من التصميم فى القتال . ولكن الحكومة الأمريكية الجديدة بدأت تشك فى قوة فومى حين اندحر جيشه ، فى بداية شهر مارس ، وأكره على الانسحاب من موقع هام يسيطر على الطريق الزراعى الرئيسى فى شمال لاوس !

. . . كذلك فشلت الخطة التي وضعها مستشارو كيندى ، لأن بريطانيا وفرنسا ودول أخرى من الأعضاء فى حلف جنوب شرقى آسيا (باستثناء تايلاند) ترددت فى توفير القوات المطلوبة . يضاف إلى ذلك

أن الرئيس لم يستطع أن يحصل من رؤساء أركان الحرب على تأكيدات بأن قوات الولايات المتحدة قادرة على إنقاذ لاوس دون استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ! . . . فكان أن صرح الرئيس كيندى ، محذراً — فى مؤتمر صحفى عقد يوم ٢٣ مارس وأذيع بالتليفزيون — أن دول الغرب سترى نفسها مضطرة إلى بحث التدابير التى ينبغى اتخاذها إذا استمر الهجوم الشيوعى فى لاوس . وكان معنى ذلك التصريح أن الولايات المتحدة ستجد ألا مفر لها من الاستعداد للتدخل ، مستخدمة القوة المسلحة ، ولو أن الرئيس قال لهاريمان ، على حدة ، إنه لا يريد أن يواجه احتمال استخدام القوات المسلحة ، وإنه يرغب فى تسوية « سياسية » .

وفى يوم أول أبريل ، رأى الروس — خشية أن تحدث مواجهة مباشرة بينهم وبين الولايات المتحدة — أن يوافقوا ، من حيث المبدأ ، على اقتراح بريطانى بوقف القتال . وفى الشهر التالى عقد فى جنيف مؤتمر اشتركت فيه أربع عشرة دولة ، لبحث أزمة لاوس . وحين التقى كيندى بنخروشوف فى فيينا ، خلال شهر يونيه ، وعد كل منهما بالعمل على كفالة حياد لاوس ، واستقلالها .

وظهرت بوادر الاتفاق فى جنيف ، خلال شهر نوفمبر ، فقد وافق المؤتمر على توجيه الدعوة إلى سوفانا فوما لتكوين حكومة حيادية تضم الملكيين الموالين للغرب ، والمحايدين ، ورجال « باثيت لاو » الموالين للشيوعية . بيد أن فومى عاود التصلب فى موقفه ، فقد أبى التخلّى عن وزارتى الدفاع والداخلية ، وهو ما كان قد تم التفاهم عليه فى جنيف . وكان يعتقد أنه إذا قاوم مدة كافية فإن إدارة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع الأمريكية ستمدان إليه يد المساعدة ! . . . لذلك ، وبرغم أن الرئيس كيندى قد وبخه فى رسالة خاصة ، فإنه — أى فومى — رفض الخضوع رفضاً باتاً . ألم يكن قد أبلغ فى سنة ١٩٦٠ بأن الولايات المتحدة مصممة على انضمامه إلى حكومة سوفانا الائتلافية ؟ ألم تساعد إدارة المخابرات المركزية ووزارة

الدفاع الأمريكية ، في النهاية ، على العودة إلى الحكم ؟ ثم ألم يكن رجال « الإدارة » في صفه ، كما كانت الحال في سنة ١٩٦٠ ؟ ولم تكن واشنطنون رغبة في إخراج إدارة المخابرات المركزية من الموقف بصورة مفاجئة ، خشية أن يؤدي ذلك إلى النيل من نفوذها . ولكن « فومي » استمر يعاند إلى درجة أكرهت « ماكون » على أن يعمل بتوصية هاريمان ، وهي إصدار الأمر إلى « هيزي » - مندوب « الإدارة » - بمغادرة لاوس ، في بداية سنة ١٩٦٢ * .

وظل فومي راكباً رأسه ، لاعتماده الكلي على « الإدارة » ، ولم يكف عن العناد حتى بعد أن أوقفت الولايات المتحدة ، في فبراير سنة ١٩٦٢ ، معونتها المالية لحكومته ، وكان قدرها ثلاثة ملايين دولار في الشهر . وفي ذلك الربيع بدأ فومي يعزز قواته في « نام ثا » - وهو مركز أمامي في أراضي « باثيت لاو » ، يقع على بعد ٢٠ ميلاً من الحدود الصينية - وقال له براون إن تعزيز قواته حركة استفزازية ، وإن القوات الملكية مبعثرة إلى حد تستطيع معه قوات « باثيت لاو » أن توجه إليها ضربات قاصمة . وصح ما توقعه براون ، فقد انقض الشيوعيون على (نام ثا) وأرغموا قوات فومي على الفرار ، واستولى اثنان من قواده على سيارتي الجيب الوحيدتين اللتين بقيتا ، وفرا بهما إلى (تايلاند) .

وأخيراً اقتنع فومي بأنه لا يستطيع أن يواصل العناد ، ويعمل وحده . واضطرت قوات « باثيت لاو » إلى وقف هجومها بعد أن أمر الرئيس كيندي في يوم ١٥ مايو بأن يربط خمسة آلاف جندي أمريكي في مواقع بتايلاند ، على مقربة من حدود لاوس . . . وانتهى الأمر بموافقة حزب لاوس الثلاثة ، في يوم ١١ يونيو ، على تشكيل حكومة ائتلافية ، وتم توقيع اتفاقيات جنيف في ٢٣ يوليو . وفي اليوم الأول من أكتوبر

* نقل هيزي آنثد إلى (بانجكوك) ، حتى يتسنى له أن يعود إلى لاوس بسرعة عند الاقتضاء .

سحبت الولايات المتحدة الـ ٦٦٦ مستشاراً عسكرياً الذين كانوا يعملون مع جيش « فومى » .

بيد أن فيتنام الشمالية (الشيوعية) لم تنفذ اتفاقيات جنيف ، ورفضت سحب جنودها الخمسة آلاف المراطين فى لاوس لتأييد « باثيت لاو » . وفى ٣٠ مارس سنة ١٩٦٢ ، شن الشيوعيون هجوماً جديداً واستطاعوا أن يسيطروا نفوذهم على الجانب الأكبر من وادى (الجرار) .

وأحدث ذلك رد فعل فى الولايات المتحدة على الفور : فاتجه الأسطول السابع الأمريكى إلى بحر الصين الجنوبى ، واتخذت وحداته مراكز لها تجاه فيتنام ، وأرسل نحو ثلاثة آلاف جندي أمريكى إلى تايلاند « لاستعراض العضلات » ، وطار هاريمان إلى موسكو للتباحث مع خروشوف ، بيد أن الرئيس السوفييتى أصر مرة أخرى على أن تكون لاوس دولة محايدة مستقلة . وبدأ أنه أقر وجهة نظر هاريمان وهى أن حزب « باثيت لاو » مشغول عن تجديد القتال . وكان واضحاً أن بكين وهانوى حلّتا محل موسكو فى السيطرة على الموقف فى لاوس .

وفى الوقت نفسه بدأ سياسة الولايات المتحدة يقتنعون بأن لاوس ليست المكان المناسب الذى تستطيع حكومة كيندى أن تبرهن فيه على قوة نفوذها فى جنوب شرق آسيا . وكان رأى عندهم أن معظم مناطق لاوس ، وخاصة المناطق الشمالية ، لا يمكن أن تكون ذات فائدة لأحد . على أن واشنطن رأت ، مع ذلك ، أن الواجب يحتم الاحتفاظ ببعض المناطق ، أيا كان الثمن ، مثل (فييتيان) ووادى ميكونج ، ولكنها عارضت فى استخدام القوات الأمريكية على نطاق واسع .

وكانت الخطة الرسمية التى شرحها « دين راسك » وزير الخارجية لكبار رجال وزارة الدفاع تقضى بإرسال قوة أمريكية صغيرة إلى (فييتيان) ، إذا غلبت الحكومة المحايدة على أمرها ، وكان الغرض من تلك الحركة أن تكون محكا دبلوماسياً لاتفاقات جنيف . وكانت الولايات المتحدة مستعدة - فى

حالة فشل الحركة - لتوجيه ضربة إلى فييتنام الشمالية كي تثبت أن الشيوعيين لا يستطيعون مواصلة التقدم في لاوس إلا إذا أرادوا أن يخاطروا بإشعال حرب كبرى !

هكذا كان الموقف في مستهل عام ١٩٦٤ . فبعد أن منيت الولايات المتحدة بهزائم أذلتها ، وأنفقت ما يقرب من نصف بليون دولار في زهاء عشرة أعوام ، رأت نفسها مكروهة على العودة ، مرة أخرى ، إلى بداية الحلقة : عارضت الحكومة الحفية - بكل ما لديها من قوة ، خلال الخمسينات - سوفانا فوما وخطته لضمان حياد لاوس . وها هي ذي الولايات المتحدة تجد نفسها الآن مستعدة لأن تقبل تسوية أسوأ من تلك التي كان يمكنها فرضها قبل خمسة أعوام ، وفي مقابل ثمن أفدح مما كانت ستدفعه يومئذ !

فيتنام : الحرب السرية

عندما أسقط « نجو دينه ديم » واغتيال ، في انقلاب قام به الجيش في أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، كانت تلك نهاية حقبة — ملؤها الدماء والفشل — من عمر الحكومة الخفية . . . فلقد ظلت فروع المخابرات والحاسوسية (التابعة لوزارة الدفاع وإدارة المخابرات ووزارة الخارجية) تعمل طيلة عشرة أعوام تقريباً ، على تعزيز مركز « ديم » وتقويته ، ليتسنى له أن يقف حائلاً دون تقدم الشيوعية في فيتنام . بيد أن الأغلبية البوذية ثارت ، خلال بضعة الأشهر الأخيرة من حياة ديم « الكاثوليكي » على سياسة الضغط والقمع التي كان يتبعها ، حتى اضطرت الحكومة الخفية إلى إعادة النظر فيما كانت تمده به من تأييد . ولقد حدث ، بعد مصرع ديم ، أن اتهم أعوانه ومؤيدوه تلك الوكالات الأمريكية التي مكنته من البقاء في الحكم فترة طويلة من الزمن ، بأنها هي التي عملت على إسقاطه !

وقد كانت الحكومة الخفية تعلق ، في بداية الأمر ، آمالاً كبيراً على ديم . ففي سنة ١٩٥٤ عاد ذلك الرجل الاستقرائى القصير — الذى كان طوله يبلغ خمس أقدام وخمس بوصات — إلى فيتنام من المنفى الذى كان قد فرضه على نفسه ، ليصبح رئيساً لوزراء الإمبراطور « باوداي » . وكان قد ولى وزارة الداخلية في الثلاثينات ، ولكنه استقال من منصبه عندما اتضح له أن الحكومة كانت أشبه بالدمية في يد الفرنسيين . وقد عرض عليه اليابانيون ، أيام احتلالهم البلاد خلال الحرب العالمية الثانية ،

رياسة الوزارة مرتين ، ولكنه رفضها .

و حين عاد الفرنسيون في أعقاب الحرب استأنف « ديم » نشاطه المعادى للاستعمار . وغادر البلاد في غضون سنة ١٩٥٠ ليقیم في مدرسة لاهوت بمدينة (ليكوود) في ولاية نيوجيرزي الأمريكية (وكان قد درس اللاهوت في صباه فترة من الزمن على أمل أن يصبح قسيساً) . وظل يندد بالعدون الأمريكي للفرنسيين في الهند الصينية ، وكثيراً ما حذر أصحاب الشأن من نشاط « هوتشي منه » الذي كان زعيماً لرجال حرب العصابات في فيتنام الشمالية .

وبعد عودة « ديم » إلى فيتنام بوقت قصير اندحر الجيش الفرنسي في (ديان بيان فو) ، ولاح أن الشيوعيين باتوا قاب قوسين أو أدنى من النصر في الهند الصينية . وكان الرئيس أيزنهاور - الذي أدرك أن « هوتشي منه » شعبية كبيرة في البلاد - يبحث عن خصم للشيوعية يستطيع أن يوقف المد !

وكان أيزنهاور وجون فوستر دالاس قد أعجبا بالحملة الموفقة التي قام بها « رامون ماجساساي » في (الفلبين) ضد رجال حرب العصابات الذين كان يقودهم « هاك » الشيوعي ، ورأيا أنه يمكن اتباع تلك الوسائل نفسها في فيتنام ، ون ثم قررا أن يستدعيا إلى واشنطن « إدوارد لانسدیل » الضابط في سلاح الطيران ، وكان من كبار رجال إدارة المخابرات المركزية الذين أشرفوا على العمليات التي قام بها « ماجساساي » ضد رجال حرب العصابات في (الفلبين) . ومثل « لانسدیل » أمام لجنة خاصة ضمت كبار رجال المخابرات والسياسة الخارجية ، ومن بينهم دالاس نفسه . ثم خرج من اجتماع اللجنة ومعه تفويض من دالاس للبحث عن زعيم

* قال ايزنهاور في كتابه « تفويض للتغيير » : لم اتحدث إلى أي شخص ملم بالأحوال في الهند الصينية إلا وقال لي أنه لو جرت انتخابات في تلك البلاد أثناء القتال لفاز هوتشي منه بثمانين في المائة من الأصوات .

شعبى فى فييتنام ومده بكل تأييد تستطيع أن تقدمه الحكومة الخفية .
 ووصل لانسديل إلى مدينة (سايجون) بعد سقوط (ديان بيان فو) ،
 واتضح له أن البلاد أصبحت نهياً لفوضى سياسية وعسكرية . وبعد أن
 اتصل بشتى الشعب السياسية فى المدينة والثريف ، أيقن أن « ديم » هو
 وحده الذى يستطيع — بما يتمتع به من تأييد كاف — أن ينقذ الموقف .
 ووفق يجتمع بديم كل يوم ، ويضع معه الخطط الكفيلة بدعم نظام
 الحكم . وكان يعمل مستقلاً عن البعثة العسكرية الأمريكية فى سايجون ،
 ويتصل بواشنطن عن طريق إدارة المخابرات المركزية (وكان للإدارة مكتب
 منفصل فى سايجون يعمل فيه عدد كبير من الموظفين) .

وأحدث نشاط لانسديل الجسم فى فييتنام خليطاً من رد الفعل ، فقد
 بدا لبعض الناس أنه خير قدوة للأمريكيين فى الخارج ، وأنه رجل
 يفهم مشاكل الناس ويعمل بهمة على مساعدتهم . وقد تضمن كتاب
 « الأمريكى الكريه » * وصفاً لشخصيته ولكن باسم مستعار . وكان الرأى
 عند البعض الآخر من الناس أنه أمريكى ساذج عاجز عن فهم الروح
 الأصيلة لثقافة تلك البلاد الغريبة عليه ، فأدت تصرفاته إلى إراقة الدماء
 والفوضى . وقد اتخذ الكاتب « جراهام جرين » من شخصيته مادة ضمنها
 كتابه « الأمريكى الهادى » .

ولقد قذف لانسديل بنفسه وسط حلبة الدسائس فى فييتنام . وفى
 أواخر عام ١٩٥٤ علم أن عدداً من كبار ضباط الجيش الفيتنامى دبوا
 خطة للقيام بانقلاب ضد ديم ، فما كان منه إلا أن أبلغ واشنطن بالأمر
 فى الحال ، وعندئذ طار إلى سايجون على الفور الجنرال « لوتون كولنز » ،

* كتاب « الأمريكى الكريه » من تأليف وليم ليدرر ويوجين بيرديك . وقد قالت عنه
 صحيفة « نيويورك تايمز » أن محتوياته ينبغي أن تذهل الأمريكيين جميعاً ، وقالت صحيفة
 « نيويورك هيرالد تريبيون » أن هذا الكتاب أشبه بالقبلة « . . . قبلة غاية فى الأهمية » .
 « المترجم »

الرئيس السابق لهيئة أركان حرب الجيش الأمريكى ، بوصفه مندوباً شخصياً لأيزنهاور ، حيث عاون ديم فى إحباط المؤامرة . ولكن ، برغم أن المؤامرة فشلت ، إلا أن « كولنز » بدأ يشك فى استقرار حكومة ديم . ولهذا أيد اقتراحاً يرمى إلى تشكيل حكومة ائتلافية تمثل كل العناصر والشعب القديمة فى البلاد . وكان الفرنسيون هم الذين قدموا ذلك الاقتراح ، رغبة منهم فى إنقاذ البقية الباقية من نفوذهم فى شئون الهند الصينية .

وفى ربيع سنة ١٩٥٥ تحرك ديم ضد طائفة « بنه كسوين » شبه الإجرامية التى كانت تسيطر على بوليس سايجون ، فأمر قواته بالاستيلاء على مقر الطائفة الذى كان يتردد عليه لاعبر القمار ومدخنو الأفيون ، كما كان سوقاً لبائعات الهوى . غير أن عناصر من الجيش الفرنسى — لم تكن قد جلت عن البلاد بعد — تدخلت فى الموقف ، رغبة منها فى صون النظام ومنع إراقة الدماء . وأقر « كولنز » وجهة النظر الفرنسية ، ومن ثم أعلنت الهدنة .

ولكن لانسديل أبرق إلى واشنطن ، عن طريق إدارة المخابرات المركزية ، معترضاً بشدة على تصرف كولنز ، ومقرراً أن الحركة التى قام بها ديم ضد « بنه كسوين » لقيت تأييداً قوياً من الشعب ، وأنه لا مبرر على الإطلاق لما نخشيه كولنز ورجال مخابرات الجيش الأمريكى من أن تنقلب قوات ديم ضد نظام الحكم .

وسافر كولنز إلى واشنطن للتشاور مع المسئولين ، ثم طار عائداً إلى سايجون ، معتقداً أنهم سيأخذون بوجهة نظره . بيد أن لانسديل استطاع ، أثناء غياب كولنز ، أن يحصل على تأييد لسياسة تقديم العون إلى ديم . فاستشاط كولنز غضباً ، واتهم لانسديل « بالتمرد » ، ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئاً ، إذ كان ديم قد سحق طائفة « بنه كسوين » وغيرها من الطوائف الميالة إلى القتال .

ثم وافق ديم ، تحت إلحاح لانسديل ، على إجراء استفتاء الغرض منه تمكين الشعب من أن يؤكد شرعية الحكومة وشعبيتها . وكان على الشعب أن يختار بين « ديم » وبين الإمبراطور « باوداي » الذي كان قد اتهم بأنه أداة في أيدي الفرنسيين . . . فأسفر الاستفتاء - الذي جرى في يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ - عن حصول ديم على ٩٨ في المائة من الأصوات ، وأعلن تنصيبه رئيساً لفيتنام ، وأصبح أخوه « نجودينه نهو » مستشاره في شئون الاستراتيجية السياسية .

ونعمت فيتنام الجنوبية بعد ذلك بشيء من الاستقرار ، ولكن « ديم » و « نهو » رفضا أن يمنحا أحزاب المعارضة أى قدر من الحرية السياسية ، على الرغم من أن لانسديل حذرهما من تعريض البلاد لخطر الدسائس السياسية إذا لم يفسحا للأحزاب المشروعة فرصة العمل بحرية . . . فسافر لانسديل إلى واشنطن على عجل ، لإقناع جون فوستر دالاس وأخيه ألن بوجوب الضغط على « ديم » لحمله على إجراء إصلاحات سياسية في فيتنام الجنوبية ، ولكنه فشل في مهمته ، إذ قيل له إن الرأي قد استقر على أن ديم هو البديل الواقعي الوحيد للانقلاب الشيوعي ، وأنه يجب تأييده بلا تحفظ !

وكان من جراء فشل لانسديل أن فقد نفوذه كرَسُول غير رسمي للحكومة الخفية في فيتنام . وبعدئذ صدرت التعليمات إلى أحد رجال إدارة المخابرات المركزية بأن يوثق صلته بـ « نهو » ، وكان ذلك بداية لعلاقة ودية دامت حتى سنة ١٩٦٣ . وخلال تلك السنوات ، راحت الولايات المتحدة تورط نفسها في إمداد حكومة ديم بمزيد من العون ، حتى لقد بلغت قيمة المساعدات العسكرية والاقتصادية التي أغدقتها عليها فيما بين سنتي ١٩٥٥ و ١٩٦٠ ما يربو على مليار من الدولارات . غير أن ورطة الولايات المتحدة في تأييد « ديم » لم تكتمل حلقاتها تماماً إلا في سنة ١٩٦١ .

كانت قوات « فييتكونج » الشيوعية تقوم ، خلال بضعة الأعوام الأولى التي ولى فيها ديم الحكم ، بعمليات لاتعدو أن تكون كرا وفرا وحرب « عصابات » ضد قوات الحكومة . ولكن عملياتها بدأت تتسع في سنة ١٩٥٩ . وكان هناك رأيان في تفسير ذلك : أولهما الرأي الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية التي كانت تعتقد أن « ديم » يحقق معجزة سياسية واقتصادية ، وأن الشيوعيين لا يستطيعون أن يفعلوا الشيء نفسه في فيتنام الشمالية . أما ناقدهو « ديم » فكان لهم رأي آخر هو أن الشعب بدأ يحمق على ديم لمضيه في أعمال القمع ، وأن الشيوعيين قرروا استغلال هذا الحق لتوسيع نطاق عملياتهم . وفي سنة ١٩٦٠ كان عدد من ضباط الجيش الشبان يشعرون ، هم أيضاً ، بأن ديم أسرف في أعمال القمع ، ولهذا حاولوا القيام بانقلاب ، بيد أن ديم أحبط مؤامراتهم دون صعوبة تذكر . غير أن الأوضاع ساءت في سنة ١٩٦١ إلى حد لم تعد حكومة ديم تسيطر معه إلا على ثلث أراضي فيتنام الجنوبية . فاضطر الرئيس كيندى في شهر مايو من ذلك العام ، إلى إيفاد نائبه « لندون جونسون » إلى سايجون . وفي يوم ١٣ مايو أصدر جونسون وديم بلاغاً مشتركاً قالاً فيه إن فيتنام ستلتقى من الولايات المتحدة مزيداً من العون على وجه السرعة ، وإن حكومة واشنطن وافقت على أن تتحمل التكاليف التي تقتضيها زيادة عدد جنود الجيش الفيتنامي من ١٥٠ ألفاً إلى ١٧٠ ألف جندي ، وعلى تسليم الحرس الوطني (البوليس المسلح) الذي يضم ٦٨ ألف جندي و « قوة الدفاع عن النفس » المؤلفة من ٧٠ ألف جندي .

بيد أن قوات « فييتكونج » واصلت التقدم . . . ومن ثم أوفد كيندى في أكتوبر سنة ١٩٦١ ، الجنرال ماكسويل تيلور لدراسة الوسائل

* عين الجنرال ماكسويل تيلور ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، سفيراً للولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية في يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٦٤ ، خلفاً لهزى كابوت لودج الذي استقال لأسباب تتعلق بالاستعداد لانتخابات الرئاسة . وفي مستهل شهر أغسطس شنت الطائرات الأمريكية غارات عنيفة على سواحل فيتنام الشمالية . « المترجم »

الكفيلة بانقاذ الموقف . . . وأوصى تيلور بتوسيع برنامج العون العسكرى ، وإجراء إصلاحات فى الجيش . فما كان من ديم إلا أن انتقد توصيات تيلور بعنف ، وألمح إلى أنه قد يحاول الحصول على العون من « جهة أخرى » . ومع ذلك فقد طلب فى يوم ٧ ديسمبر مزيداً من المساعدات ، ولم ترفض الولايات المتحدة طلبه .

ولم تكن واشنطن قد حددت مقدار المعونة المالية أو العسكرية التى ستخصصها لفيتنام ، بل الواقع أنها التزمت بتسليح قوات فيتنامية كبيرة لاستخدامها فى « حرب غير معلنة » ، ولكنها حرصت ، فى الوقت نفسه ، على أن تبقى الأمر سراً . وقد يكون مرد ذلك إلى أن فى مسلكها هذا نقضاً لاتفاقيات جنيف ، أو لأنها خشيت أن تحدث اضطرابات فى الولايات المتحدة نفسها إذا اشترك الأمريكيون فى حرب آسيوية أخرى .

ويلاحظ هنا أنه عندما أنشئت قيادة العون العسكرى الأمريكى فى الثامن من فبراير سنة ١٩٦٢ كان يعمل فى فيتنام — سراً — ٤٠٠٠ من العسكريين الأمريكين ، ومع ذلك رفضت وزارة الدفاع الأمريكية أن تذكر شيئاً عن عدد هؤلاء العسكريين الحقيقى ، محاولة أن توهم الرأى العام بأنها لم ترسل إلى فيتنام إلا عدد العسكريين الذى تم الاتفاق عليه فى جنيف ، وهو ٦٨٥ رجلاً .

وتدقق الجنود الأمريكيون بالآلاف على فيتنام ، ومع ذلك ظلت وزارة الدفاع الأمريكية تنكر الحقيقة ، حتى شهر يونيو ، عندما سمح الأميرال « لوثر هايتز » — الذى ينسق العملية بتكليف من روبرت مكنامارا وزير الدفاع — للمتحدثين الصحفيين بأن يذكروا أن « عدة آلاف » من العسكريين الأمريكين يقومون فى فيتنام الجنوبية بـ « مهمة

* لم تشترك الولايات المتحدة رسمياً فى اتفاقيات جنيف التى قسمت الهند الصينية بمقتضاها إلى لاوس وكبوديا وفيتنام ، بعد معركة (ديان بيان فو) . غير أن « بيدل سميث » — المندوب الأمريكى فى المفاوضات — كان قد أعلن أن الولايات المتحدة ستحترم تلك الاتفاقيات .

مؤقتة . وفي يناير سنة ١٩٦١ أشار « مكنامارا » إلى الرقم الرسمي للمرة الأولى ، فقد أكد في شهادة أدلى بها أمام (الكونجرس) ، أن في فيتنام الجنوبية ١١ ألف جندي أمريكي ! . . . غير أن وزارة الدفاع الأمريكية سرعان ما خرجت عن صمتها إذ ذكرت ، عند ما طلب منها التعليق على الأنباء الواردة من (سايجون) ومؤداها أن عدد الجنود الأمريكيين في تلك البلاد أصبح ١٤ ألف جندي ، « أن هذا الرقم صحيح على وجه التقريب » !

كذلك حاولت وزارة الدفاع الأمريكية ، ما وسعتها المحاولة ، أن تطمس حقيقة ذات بال : هي أن العسكريين الأمريكيين في تلك البلاد كانوا مشتركين في « القتال » : يقودون الجنود ، ويخلقون بالطائرات ، وطائرات الهليكوبتر — وكانت وجهة النظر « الرسمية » أن الأمريكيين إنما أرسلوا إلى فيتنام الجنوبية ليكونوا « مستشارين » و « مدربين » — ولقد أصرت وزارة الدفاع الأمريكية ، في مناسبات عدة ، على القول بأن الجنود الأمريكيين لا يطلقون النار هناك إلا دفاعاً عن النفس ، وذلك على الرغم من أن شهود العيان قالوا إنهم رأوا الجنود الأمريكيين يقاتلون مع قوات فيتنام الجنوبية جنباً إلى جنب .

ولقد نجح الشيوعيون في إبقاء إحدى طرق التموين الممتدة من فيتنام الشمالية مفتوحة . وعلى الرغم من أن أمضى أسلحة الفيتناميين الشماليين كانت أسلحة « أمريكية » — تمكنوا من الاستيلاء عليها — فقد استطاعوا أن يتلقوا أيضاً كميات إضافية من الأسلحة ، حملها إليهم المتسللون القادمون من مناطق (لاوس) التي يسيطر عليها الشيوعيون . وعندئذ قررت إدارة المخابرات المركزية — رغبة منها في قطع طرق التموين — تدريب أفراد القبائل الجبلية على حراسة الحدود ، وأقنعهم باستخدام الأسلحة

الحديثة ، ومنها البنادق الآلية من طراز «شنايزر» السويدي ، بدلا من حراهم وسائر الأسلحة البدائية كالقوس والنشاب . . . وزادت تكاليف برنامج تدريب أفراد تلك القبائل من ١٥٠ ألف دولار إلى أربعة ملايين وخمسمائة ألف دولار ، وذلك خلال المدة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٣ . ولقد نجحت إدارة المخابرات المركزية نجاحاً كبيراً في إغلاق الحدود ، ولكنها خلقت - وهي تنفذ ذلك البرنامج - طابوراً خامساً ، أو «جواد طروادة» جديداً ؛ فقد كان عشرة في المائة من أفراد تلك القبائل المدربين موالين لحركة «فيتكونج» . وكان الفيتناميون يعدون أفراد القبائل أبطالا مغاوير ، ومن ثم خشوا أن يستخدم هؤلاء أسلحتهم الجديدة ، يوماً ما ، ضد الشعب نفسه !

ووكلت مهمة تدريب القبائل إلى «الوحدات الفيتنامية الخاصة» التي جعلت منها إدارة المخابرات المركزية قوة مماثلة «لقوات الجيش الأمريكي الخاصة» ، وراحت تنفق عليها ثلاثة ملايين دولار في السنة ، وتدريب جنودها وضباطها على الهبوط بالمظلات ، وحرب العصابات . وكانت فكرة «الإدارة» الأصلية أن تستخدم أولئك الجنود في شن غارات داخل لاوس وفيتنام الشمالية . غير أن «نهو» عرف كيف يسيطر على تلك «الوحدات الخاصة» ويستخدمها في الذود عن نظام الحكم الداخلي في فيتنام الجنوبية . وعند حلول عام ١٩٦٣ كان يعمل في فيتنام الجنوبية ١٦ ألفاً من العسكريين الأمريكيين ، وكانت قيمة المعونة الأمريكية قد بلغت ثلاثة مليارات من الدولارات ، بمعدل مليون وخمسمائة ألف دولار في اليوم الواحد . وقد أعلنت الحكومة الأمريكية في ذلك الوقت أن النصر بات قريباً جداً ، وذلك على الرغم من أن الشعور العام كان ضد حكم «ديم» . وكان اثنان من طياري سلاح الطيران الفيتنامي قد ضربا قصر ديم بالقنابل في فبراير سنة ١٩٦٢ ، غير أن وزارة الخارجية الأمريكية قالت إن تلك الغارة ليس لها مغزى خاص ، وإن «معرفة مدى

قوة التأييد الشعبي الذى يحظى به ديم ينبغي أن تتقرر بالمقارنة بمدى التأييد الذى يلقاه خصومه من الشعب . ثم أضافت الوزارة قائلة « إن المحاولتين اللتين قام بهما الشيوعيون (فى ١٩٦٠ و ١٩٦٢) لإسقاط ديم ، لم يكن وراءهما أى تأييد شعبي » .

ولقد توقع الأميرال « فيلت » - قائد أسطول الولايات المتحدة فى المحيط الهادى - أن ينتصر الفيتناميون الجنوبيون على الشيوعيين فى موعد أقصاه سنة ١٩٦٦ . وحدث قبل سقوط ديم بشهر واحد فقط أن ذكر الرئيس كيندى - وأيده مجلس الأمن القومى الأمريكى - « أن مهمة الولايات المتحدة العسكرية فى فيتنام يمكن أن تنتهى فى عام ١٩٦٥ » . بيد أن أناساً كثيرين كانوا يشكون فى صحة ذلك الكلام . فى سنة ١٩٦٣ عاد السناتور « مايك مانسفيلد » من جولة فى فيتنام ، فأدلى بتصريح قال فيه : « إن الأمر المقلق حقاً هو أنه يبدو أن حالة فيتنام الآن لا تختلف عن حالتها فى عام ١٩٥٥ ، أى عندما بدأت تواجه مشكلاتها الداخلية الخطيرة . ذلك أن الصعاب التى تعاني منها الآن الأمريين كانت قائمة فى عام ١٩٥٥ ، ولكنها كانت وقتذاك مقترنة بالأمل وبلاستعداد لمواجهةها . . . » . وكان الجنود الأمريكيون المرابطون فى حقول الأرز يقولون : « لا نستطيع أن نتصر ، ولكن ليس من الضرورى جداً أن نخسر اليوم » .

ومعنى هذا الكلام أن كثيرين من الأمريكيين فى فيتنام كانوا يدركون أن الجانب الأكبر من التأييد الشعبي لـ « ديم » أخذ يضعف . وقد تجلى التذمر فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٦٣ فى مدينة (هيو) ، معقل أسرة ديم ، عندما قام البوذيون بمظاهرة ضد القرار الذى اتخذته الحكومة بمنع رفع العلم البوذى على دور العبادة البوذية ، فما كان من جنود ديم إلا أن أطلقوا رصاص بنادقهم فقتلوا تسعة من المتظاهرين . وكان رد البوذيين على ذلك أن راحوا يحرقون أنفسهم فى الشوارع ، رغبة منهم فى إثارة

اهتمام الرأي العام العالمى بقضيتهم . ولكن مدام « نهو » — زوجة شقيق ديم — نددت بانتحار البوذيين فى سخرية ، قائلة إن الأمر لا يعدو أن يكون « حركة مسرحية » لها حافز سياسى !

ولم تجد الولايات المتحدة مفرأ من تهديد ديم سرأ ، بأنها ستستنكر الطريقة التى يعامل بها البوذيين ، إذا لم يستجب لمطالبهم . ولكن كل المظاهر دلت على أن الولايات المتحدة كانت ، فى الواقع ، تؤيد اضطهاد البوذيين ، وإلا لما عمد « نهو » فى يوم ٢ أغسطس ١٩٦٣ إلى إرسال « وحداته الخاصة » للهجوم على معابد البوذيين ، وقتل وجرح عشرات منهم ، والزرع بالمشات فى السجون . وكان كثير من الفيتناميين يعلمون أن القوات التى شنت ذلك الهجوم الوحشى تتمتع بتأييد إدارة المخابرات المركزية (الأمريكية) !

وعلى أثر تلك الغارات وصل إلى سايجون « هنرى كابوت لودج » ، مرشح الحزب الجمهورى لمنصب نائب الرئيس فى انتخابات سنة ١٩٦٠ ، ليحل محل السفير « فريدريك نولتنج » الذى عرف بتأييده لحكومة ديم . ولقد أوضح لودج لديم على الفور أن الولايات المتحدة تريد منه أن يبعد شقيقه وزوجته مدام نهو عن الحكم . وهكذا بدأت الولايات المتحدة تتخلى عن حكومة ديم بعد أن ظلت تؤيدها فترة طويلة من الزمن . ومع أن إدارة المخابرات المركزية استمرت ، خلال شهر سبتمبر ، فى إمداد « الوحدات الخاصة » بالعون المالى (وكان بمعدل ٢٥٠ ألف دولار فى الشهر) ، فقد كفت يدها عنها فى أكتوبر . وفى الرابع من ذلك الشهر استدعى « جون رتشاردسون » — مدير مكتب « الإدارة » فى سايجون — إلى واشنطن ، بناء على طلب كابوت لودج . وقد جعل استدعاء رتشاردسون كثيرين من الناس يعتقدون أن إدارة المخابرات المركزية كانت تعمل بمفردها ، ولحسابها الخاص ، فى فيتنام الجنوبية ، متحدية أوامر واشنطن ! . غير أن الرئيس كيندى أكد فى مؤتمر صحفى عقده فى يوم ٩ أكتوبر

« أن إدارة المخابرات المركزية لم تقم بأية عمليات مستقلة » . . . وفي الوقت نفسه اتهم نهو « الإدارة » بالتآمر مع البوذيين لقلب نظام الحكم ، قائلاً : « إن رجال إدارة المخابرات المركزية يتصلون بالبوذيين ليل نهار ، مناشدين إياهم أن يدبروا حركة انقلاب . ولست أفهم كيف تلبس لنا تلك الإدارة جلد النمر ، بعد أن كانت تؤيدنا » .

وتمت حركة الانقلاب ضد حكومة ديم في اليوم الأول من نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، ولكن الجيش هو الذي قام بها ، دون أن يسهم فيها البوذيون . واغتيل « ديم » وشقيقه « نهو » ، وأنكرت الولايات المتحدة أن لها صلة بالانقلاب أو بالاغتيال . بيد أن مدام نهو ، التي كانت وقتئذ في الولايات المتحدة ، شنت على حكومة كيندي هجوماً مريراً ، قائلة إن زوجها وشقيقه قد اغتيلوا بموافقة حكومة الولايات المتحدة الرسمية ، أو غير الرسمية . ثم أضافت : « لا يستطيع أن يصدق أحد الزعم بأن الأمريكيين لم تكن لهم أية يد في تطور الموقف في فيتنام » .

ولكن الولايات المتحدة استمرت تنكر أن لها صلة بتلك الأحداث : وفي غضون ذلك كان أيزنهاور نهياً للقلق ، إذ أراد القيام بمحاولة لترشيح « كابوت لودج » لمنصب الرئيس في انتخابات سنة ١٩٦٤ . وقد كتب « فيليكس بلير » في عدد صحيفة نيويورك تايمز الصادر يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ يقول : « أراد الجنرال أيزنهاور أن يتأكد من أمر هام . . . لقد اهتم بأن يعرف من السفير (لودج) نفسه ما إذا كان في مقدور أى شخص أن يتهمه بأنه مسئول عن اغتيال الرئيس الفيتنامي « نجودينه ديم » وشقيقه « نجودينه نهو » ؟ . . ثم أضاف بلير : « وكان كلام مستر لودج قاطعاً فيما يتعلق بهذه المسألة ، إذ قال إنه كان يخشى على سلامة هذين الرجلين الشخصية إذا نجح الانقلاب في تلك البلاد . وأضاف أن ثمة أدلة لا يرقى إليها الشك على أنه — أى لودج — عرض عليهما مرتين الالتجاء إلى

السفارة الأمريكية ، ولكن الرئيس ديم رفض ذلك العرض .
والأمر المحير في هذا كله أن الرئيس السابق أيزنهاور وجد لزاماً
عليه أن يتحرى مسألة من هذا القبيل ، مع أنه كان من أدرى الناس بخطط
الحكومة الخفية وعملياتها !

جواتيمالا : ثورة (الموز) التي أشعلتها إدارة المخابرات المركزية

قال « جون بيوريفوى » ، سفير الولايات المتحدة في (جواتيمالا) ، لموظفي السفارة الذين التفوا حوله : « اسمعوا . . غدا ، في مثل هذه الساعة ، سنقيم حفلا كبيرا » .

حدث ذلك في دار سفارة الولايات المتحدة بشارع « أوكتافا » في مدينة جواتيمالا ، يوم ١٨ يونيه سنة ١٩٥٤ . كانت حركة الانقلاب التي دبرتها إدارة المخابرات المركزية ضد حكومة الرئيس جاكوبو « أربتر » جوزمان — الخاضعة لسيطرة الشيوعيين — قد بدأت . ففي عصر ذلك اليوم كان الكولونيل « كارلوس كاستيو أرماس » ، وهو ضابط جواتيمالي منى تدريب في الولايات المتحدة ، قد اجتاز الحدود قادماً من (هندوراس) على رأس مائة وخمسين رجلاً . إذن كان الغزو قد بدأ ، وكان الرئيس أيزنهاور قد وافق عليه .

ولكن السفير الأمريكي « بيوريفوى » — وهو رجل شديد المراس ، ولكنه عف اللسان ، من أهالي ولاية كارولينا الجنوبية — كان مسرفاً في التفاؤل والاستبشار ، وقد اضطر إلى إرجاء الحفل الذي قرر إقامته ابتهاجاً بسقوط « أربتر » لمدة أسبوعين ، فإن ما كانت إدارة المخابرات المركزية تتوقع حدوثه بين عشية وضحاها ، حدث في اثني عشر يوماً ، تخللتها صعاب عديدة ! ... وقبل انتهاء تلك العملية كان « بيوريفوى » قد قام بسلسلة من المناورات السياسية ، واضطر رئيس الولايات المتحدة إلى إرسال ثلاث طائرات مقاتلة أخرى ليضمن نجاح ثورة (الموز) التي أشعلتها

إدارة المخابرات المركزية ، وذلك دون أن يقيم وزناً لاعتراض وزارة الخارجية . ولقد نجحت عملية جواتيمالا في سنة ١٩٥٤ ، ولم تفشل مثلما فشلت عملية خليج الخنازير . كانت جواتيمالا — شأنها في ذلك شأن إيران قبل ذلك بعام واحد — من البلاد التي استطاعت « الإدارة » أن تسقط حكوماتها . وكان بعض الذين اشتركوا في تلك العمليات قد بدأوا يعترفون بما فعلوه علناً . ففي يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٦٣ ألقى دوايت أيزنهاور ، في واشنطن ، خطاباً عجيباً لم ينشر إلا على نطاق ضيق . ولقد اعترف الرئيس السابق في ذلك الخطاب ، لأول مرة — ولأسباب عملية — بأن الولايات المتحدة أطاحت بحكومة جواتيمالا في سنة ١٩٥٤ ، إذ قال : « كنا نواجه ، خلال فترة ما ، موقفاً ميثوساً منه — أو هكذا كان يخيل إلينا — في أمريكا الوسطى ، وكان ينبغي لنا أن نتخلص من حكومة شيوعية تولت الحكم آنذاك . ولقد فشلت الجهود الأولى التي بذلناها في هذا السبيل بسبب حادث سيء ، ومن ثم اضطررنا إل إرسال بعض العون في الحال » .

لم يذكر أيزنهاور جواتيمالا بالاسم ، ولكن كلامه كان واضحاً كل الوضوح ، وخاصة أن « ألن دالاس » مدير إدارة المخابرات المركزية كان واقفاً على المنصة إلى جواره . « والحادث السيء » الذي أوماً إليه الرئيس السابق أيزنهاور هو : بعد انقضاء أربعة أيام على الكلمة الفوارة بالاستبشار التي ألقاها « بيوريفوى » في موظفي سفارته بمدينة جواتيمالا ، قيل لأيزنهاور إن سلاح « الإدارة » الجوي المتواضع — المؤلف من بضع طائرات من طراز « ب ٤٧ » ، ثاندربولت — قد منى بكارثة ، فقد أسقطت طائرة منه ، وتحطمت طائرة أخرى . وكانت تلك الطائرات قد ألقت قنابلها على مدينة جواتيمالا نفسها ، لحمل « أربتر » على إخلاء قصر الرئاسة .

وكان ألن دالاس يلح في طلب إرسال طائرتين أخريين في الحال ،

غير أن هنرى هولند، مساعد وزير الخارجية لشئون دول أمريكا اللاتينية ، اعترض على طلب دالاس قائلاً إن مد إدارة المخابرات المركزية بطائرات ليستخدمها أرماس كان عملاً مقبولا قبل أن يبدأ الغزو ، ولكن إرسال مزيد من الطائرات الآن (بعد أن بدأ الغزو) قد يعرض الولايات المتحدة لتهمة التدخل فى شئون أمريكا اللاتينية . ثم قال إن أى قرار يتخذه الرئيس بشأن هذا الطلب قد يتسرب نصه إلى الصحف . غير أن ألن دالاس شعر بأنه لا بد من إرسال مزيد من الطائرات ، لأن إعداد عملية الغزو استغرق عدة أشهر ، ولا بد من كفالة النجاح لها ، وخاصة بعد أن سجل « جبرى فريد ديلازم » - وهو من قواد طائرات القتال الأمريكيين فى الحرب العالمية الثانية - انتصارات مذهلة فى الغارات التى شنها على جواتيمالا .

وعقد فى البيت الأبيض ، بعد ظهر اليوم نفسه ، اجتماع لمناقشة مسألة الطائرات . وقد تحدث أيزنهاور عن ذلك الاجتماع ، فى الخطاب الذى ألقاه فى سنة ١٩٦٣ ، فقال : « كان الشخص الذى اعترض على التقدم خطوة أخرى * عنيفاً فى اعتراضه ، ولم يشأ الاشتراك فى النقاش . وكان رأى عنده أنه كان ينبغى لنا أن نقف حيث كنا ، ونغسل أيدينا من الأمر . ولكن مستر دالاس كان يقف فى الجانب الآخر . وبعد أن شرح كل من الحاضرين وجهة نظره ، قررت أن نمضى قدماً ، وأرسلت أوامرى (بإرسال مزيد من الطائرات) » .

كذلك قال أيزنهاور : « . . . وقلت لمستر دالاس ، قبل أن أتخذ ذلك القرار : ما هى احتمالات نجاحنا ؟ فأجاب قائلاً إن نسبة النجاح تقدر بـ ٢٠ فى المائة . فقلت له : لو أنك قدرت النسبة بتسعين فى المائة لرفضت ، ولكنك تبدو أميناً صادقاً » . . . إلى أن قال : « ولقد قال لى

دالاس بعدئذ : كنت أعرف أن خصمى لن يقنعك بحججه لأنه جاء إلى مكتبك متأبطاً بثلاثة كتب قانونية .

وكان السناتور « ثراستون مورتون » ، العضو الجمهورى بمجلس الشيوخ عن ولاية (كنتكى) ، قد تحدث بصراحة أثناء حملاته الانتخابية فى عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٢ عن دور أيزنهاور فى انقلاب جواتيمالا . ولكن ملاحظات « مورتون » لم تنشر على نطاق واسع إلا بعد أن كررها فى خطاب ألقاه فى مأدبة عشاء بمدينة (بالتيمور) فى سنة ١٩٦٣ ، ثم فى حديث تليفزيونى . كذلك كان « هوايتنج ويللوار » — سفير الولايات المتحدة فى هندوراس أثناء انقلاب جواتيمالا — قد ناقش علناً دور إدارة المخابرات المركزية ابتداء من سنة ١٩٦١ ، وقال فى شهادة أدلى بها أمام إحدى لجان الكونجرس (ولم يتنبه أحد إلى أهميتها) : « تلقيت بعد انقلاب جواتيمالا برفقة من ألن دالاس قال لى فيها إنه لولا ما بذلته من جهد لما نجحت الثورة . ولقد كنت فخوراً جداً بتلك البرقية » .

ثم دارت الأسئلة والأجوبة بين « ويللوار » وأعضاء اللجنة على النحو الآتى :

س : هل اشترك فريق من الناس فى الإعداد لعملية قلب حكومة « أربتر » فى جواتيمالا ، أم كنت أنت وحدك فى تلك العملية ؟

ج : اشترك فيها فريق من الناس .

س : كان جاك بيوريفوى هناك . . . أليس كذلك ؟

ج : أجل ، كان جاك من بين أعضاء الفريق فى جواتيمالا ،

بل كان هو العضو الرئيسى فى الفريق . كذلك كان يعمل معنا « بوب هيل » - روبرت هيل ، سفيرنا فى (كوستاريكا) - واشترك معنا أيضاً « توم هويلان » سفيرنا فى (نيكاراغوا) ، حيث كانت تجرى اتصالات هامة . وكان معنا ، بطبيعة الحال ، عدد من رجال إدارة المخابرات المركزية .

س : ماذا كان دور مستر دالاس فى تلك المنطقة ؟

ج : هل تعنى ألن دالاس ؟

س : نعم .

ج : كانت إدارة المخابرات المركزية مشتركة فى تسليح وتدريب قوات الثورة المناهضة للشيوعية .

س : هل يمكن أن نقول عنك إنك كنت مشغولاً ، فى الميدان ، عن العملية بوجه عام ؟

ج : لقد طلب إلى أن أضطلع بأعمال غاية فى الأهمية ، منها أن أضغط على حكومة (هندوراس) حتى لا تقوم بأية حركة ضدنا ، وبذلك نستطيع أن نمضى فى نشاطنا الذى كنا نتخذ من هندوراس قاعدة له . وينبغى أن يلاحظ هنا أن حكومة هندوراس كانت تخشى جداً أن تدبر مؤامرة لإسقاطها .

وهكذا كان السفير السابق جلياً فى شهادته عن انقلاب جواتيمالا ، التى اشتهرت فى العالم بالبن والموز وطائر الـ « كويتزال » ، الذى أثر أن يستوطنها ، وهو فى الوقت نفسه اسم وحدة العملة النقدية للبلاد . وما يذكر أن نحو ٦٠ فى المائة من سكان جواتيمالا الذين يبلغ عددهم ٣,٨٠٠,٠٠٠ نسمة ، من الهنود ، واسمهم « ماياس » . وكان أسلافهم ذوى ثقافة ازدهرت قبل أن يصل الغزاة الإسبان ويحكموا أمريكا الوسطى من مدينة « أنتيجوا » الجواتيمالية بألف سنة . أما بقية السكان فتسرى فى

عروقهم الدماء الهندية والإسبانية ، ويسمون « لادينوس » ، ويلاحظ أن الأمية منتشرة بين الهنود الذين لا تربطهم صلات تذكر بـ « اللادينوس » .

وعندما ولى « أربتر » الحكم في مارس سنة ١٩٥١ ، جاءه أول مطلب واجهه من عمال مزارع البن الذين أصروا على مضاعفة أجورهم . وقد لا يبدو هذا الطلب معقولاً إلا لمن يعرفون أن أجر العامل منهم كان نحو ٤٠ سنتاً في اليوم . كذلك طالبت الاتحادات العمالية بزيادة أجور عمال مزارع الموز التابعة لشركة « الفواكه المتحدة » ، الذين كان كل منهم يتقاضى دولاراً و ٣٦ سنتاً في اليوم .

وكان الطلبة قد قاموا بثورة عنيفة أسفرت عن إقصاء الدكتاتور « خورخي أوبيكو » عن الرئاسة في سنة ١٩٤٤ ، وبعدها مهد الرئيس « خوان أريفالو » - وكان اشتراكياً يناصر أميركا العدا - الطريق أمام أربتر والشيوعيين .

وكان جاكوبو « أربتر » جوزمان ضابطاً محترفاً ، من أب سويسرى هاجر إلى جواتيمالا حيث اشتغل بتجارة العطارة والمخدرات (وقد أشيع فيما بعد أن أربتر نفسه كان يتعاطى المخدرات !) . وحاول أربتر ، أثناء توليه الرئاسة في سنة ١٩٥٢ ، أن يفعل شيئاً بشأن الملكية الزراعية غير المتوازنة ، فوضع برنامجاً للإصلاح الزراعى ، غير أن تنفيذ ذلك البرنامج أسفر عن نشوب قتال بين صغار الملاك الزراعيين من جهة ، وكبار الملاك وشركة « الفواكه المتحدة » من جهة أخرى . ولم يكن فى وسع أربتر ، بصوته الجمهورى وأعصابه الثائرة دائماً ، أن يحظى بإعجاب الشعب . وكان الطلبة - وهم عنصر قوى فى أمريكا اللاتينية - يهزأون به ويسخرون منه . وكانوا ينظمون فى كل عام موكباً يسمونه « موكب الضيم » Huelga de Dolores . يثير الرعب فى نفوس كبار رجال الحكومة . ولقد نظموا ، قبل سقوط أربتر بوقت غير طويل ، موكباً من هذا القبيل ، وساروا فى الشوارع

يحملون لافتة ضخمة رسمت عليها صورة تمثل « العم سام » وهو يهدد امرأة هندية جواتيمالية بأصبع موز ، وتمثل أربتر حاملاً إبرة للحقن تحت الجلد وقد خبأها وراء دب روسي ، واستعد ليحقن المرأة الهندية نفسها . وكانت تلك اللافتة تصور الموقف السياسي أدق تصوير .

ولقد ازداد أربتر اعتماداً على الشيوعيين ليحتفظ بسلطانه . وكما أن هناك الآن تبايناً في الآراء حول ما إذا كان كاسترو قد اعتنق الشيوعية منذ اشتغاله بالسياسة أم أنه أصبح شيوعياً فيما بعد ، فقد كان ثمة اختلاف في الآراء حول سياسة أربتر . ولكن ليس ثمة شك في أن الشيوعيين كانوا مسيطرين على جواتيمالا في سنة ١٩٥٤ ، وكسبوا موطئ قدم وقاعدة في نصف الكرة الغربي .

يبدو أن « أربتر » ارتكب خطأ فاحشاً واحداً ، إذ كان يضع ثقته في جيش جواتيمالا الذي عرف جنوده بالمسألة والرغبة عن النضال والقتال ، إلا عند الضرورة القصوى . ثم إنه فعل عكس ما فعله كاسترو ، فلم يتوغل في الجيش سياسياً ، وكانت النتيجة أن وقف الجيش ضده حين اشتدت حاجته هو إليه . وعمد فيما بعد إلى بث الجواسيس المعروفين باسم أورياس Orejas (أي الآذان) في عدة مراكز عسكرية ، ولكن الفرصة كانت قد أفلتت منه . كذلك وقع في خطأ كبير آخر ، إذ نزع ملكية ٢٢٥ ألف فدان من أجود أراضي شركة « الفواكه المتحدة » . ولقد اتهم الولايات المتحدة ، فيما بعد ، بأنها أيدت عملية الغزو التي قام بها « كاستيو أرماس » ، رغبة منها في صون الأموال التي كانت تستثمرها الشركة في جواتيمالا ، وتقدر بأربعين مليون دولار .

* * *

منذ بدأت الحرب الباردة ، كان اهتمام الولايات المتحدة بإبقاء النفوذ السوفييتي بعيداً عن نصف العالم الغربي أشد بمراحل من اهتمامها بدبلوماسية الموز البائسة . ولكن من المحقق أن الاستيلاء على ممتلكات

شركة الفواكه المتحدة - دون دفع تعويضات مناسبة لها - أرغم أيزنهاور على اتخاذ الإجراءات التي اقتضاها الموقف . ومع أنه قبل إن شحن أسلحة تشيكية إلى جواتيمالا في مايو سنة ١٩٥٤ كان السبب الرئيسي الذي دفع إدارة المخابرات المركزية إلى تدبير الانقلاب ، فإن الواقع هو أن الجهاز الذي أطاح بأربتر كان قد تحرك قبل ذلك بمدة طويلة . . . فلقد وصل جون أميل بيوريفوى إلى مسرح تلك الأحداث في أواخر عام ١٩٥٣ ، وعرف في دار السفارة باسم « جاك المبتسم » ، مع أن وجهه لم يكن مبتسماً . وهو من موظفي وزارة الخارجية الذين وصلوا إلى أرفع المناصب بطريقة مذهلة ، ويلوح أن مرد ذلك إلى أن أباه كان ، في وقت ما ، شريكاً للسياسي الواسع النفوذ جيمس بيرنز الذي كان عضواً بمجلس الشيوخ عندما ولي بيوريفوى أول منصب له في الوزارة خلال سنة ١٩٣٨ .

وكثيراً ما سمع بيوريفوى يفخر بأنه كان عامل مصعد في مبنى الكونجرس (الكايتول) . وكان عنيفاً ، صلب الرأي ، على الرغم من مظهره الذي يدل على لطف المعشر . ولقد واجه صعاباً جمّة في حياته خلال أعوام الأزمة المالية الحادة التي عانت منها الولايات المتحدة الأمرين . وكان قد التحق بكلية (ويست بوينت) الحربية ، ولكنه لم يلبث أن قطع دراسته فيها ، وطفق يعمل هنا وهناك فترة من الزمن ، فشغل وظيفة مساعد المدير والصراف في بعض مطاعم « تشيلدرز » بنيويورك ، وعمل بستانيا في حدائق النباتات بواشنطن ، والتحق بعدة وظائف عجيبة أخرى ، قبل أن يصبح دبلوماسياً . وهو لم يكلف نفسه مشقة ما لتعلم أية لغة أجنبية ، ولكنه كان أثناء وجوده في جواتيمالا يلوح للناس ويقول مبتسماً : « أميجوس » ومعناها : أيها الأصدقاء . وقبل تعيينه سفيراً في جواتيمالا ، كان سفيراً في اليونان ، حيث عاون في دعم مالية البلاد بعد نضالها ضد الشيوعيين . ومن ثم كان هو الرجل المطلوب لمواجهة أية اضطرابات تحدث في أرض طير « كويتزال » .

وحدث ما كان متوقعا ، إذ كان ثمة غليان ، وكان « ميجيل بيديجوراس » - الذى أصبح فيما بعد رئيساً لجواتيمالا - فى المنفى بسلفادور فى مستهل عام ١٩٥٤ . وقد قال بيديجوراس ، فى كتابه الذى صدر أخيراً ، ما يلى (بصدد ظروف استدعائه إلى جواتيمالا) : « جاء موظف كبير سابق فى شركة « الفواكه المتحدة » هو مستر والتر تيرنبل - المتقاعد الآن - ليقابلنى ، ومعه شخصان قدمهما إلى قائلنا : إنيهما من رجال إدارة المخابرات المركزية . وقالوا لى إن لى شعبية كبيرة فى جواتيمالا ، وإنيهما على استعداد للمعاونة فى إسقاط « أربتر » . وعندما سألتهما عن شروطهما لتقديم المساعدة وجدت أنها مقبولة . كان على أن أعد بتأييد شركة « الفواكه المتحدة » وشركة « خطوط السكك الحديدية الدولية لأمريكا الوسطى » ، وتمزيق اتحاد عمال السكك الحديدية . . . وإنشاء حكومة ذات يد من حديد على غرار حكومة أوبيكو . وأخيراً ، كان على أن أسدد فيما بعد كل مبلغ سينفق على العملية » .

وكان أيزنهاور قد قرر فى أواخر عام ١٩٥٣ ، إقصاء أربتر عن الحكم ، واستعان بإدارة المخابرات المركزية وألن دالاس لينفذ قراره . وتم وضع الخطة اللازمة . وكان تعيين بيوريفوى فى منصبه جزءاً من تلك الخطة . وكان انتخاب أيزنهاور رئيساً للولايات المتحدة قد حرم بيوريفوى من أى سند سياسى ، ولاح أن عمله كدبلوماسى بدأ يدنو من نهايته ، واغتنمت إدارة المخابرات المركزية الفرصة واستطاعت أن تقنعه بالاشتراك فى العملية كسفير فى جواتيمالا . ولقد تردد فى بداية الأمر ، غير أن موظفاً « بالإدارة » قوى الحجة أقنعه بأن تلك العملية تتيح أمامه الفرصة للاستمرار فى عمله الدبلوماسى . وعندئذ وافق ، وأعدت له « الإدارة » العدة لتولى منصبه فى جواتيمالا . وفى فبراير سنة ١٩٥٤ أصدر أيزنهاور تعليماته إلى موظف كبير فى وزارة الخارجية بأن يعمل كمستشار مدنى سرى لمنفذى

العملية . كذلك طلب الرئيس من أخيه الدكتور ملتون أيزنهاور أن يشترك ، هو الآخر ، في تلك العملية السرية ، (ولكنه لم يشترك فيها بحجة أن زوجته مريضة) .

وكان في مقدمة المطلعين على العملية « هنرى هولند » ، بوصفه كبير خبراء وزارة الخارجية لشئون أمريكا اللاتينية ، ورؤساء أركان حرب القوات المسلحة ، والسناطور « ثراستون مورتون » الذى كان في ذلك الوقت مساعد وزير الخارجية لشئون الكونغرس . ومع أن دالاس ومساعدته الجنرال كايل كانا مسئولين عن مساهمة إدارة المخابرات المركزية في العملية ، فإن المسئولية الكبرى المباشرة عن تنفيذ الخطة في جواتيمالا كانت واقعة على كاهل « فرانك ويزنر » نائب مدير « الإدارة » المختص بالخطط (وكان سلفا لبيسل) .

كان « ويزنر » طويل الباع في العمليات الخفية السرية ، وفي كل ماله صلة بالمخابرات . وقد تولى ، إبان الحرب العالمية الثانية ، رئاسة مكتب الخدمات الاستراتيجية في إستانبول وبوخارست ، ثم التحق بمكتب « ليديارد وملبرن » للمحاماة في مانهاتان بنيويورك . وفي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أعلن أنه عين نائباً لمساعد وزير الخارجية . وكان ويزنر ، أثناء وجوده في جواتيمالا خلال سنة ١٩٥٤ ، يبحث عن شخص يستطيع أن يتزعم حركة الانقلاب ، ويكون بمثابة البؤرة التى يمكن أن يلتف حولها خصوم أربنتز من الجواتيماليين . ولقد وقع اختياره على الكولونيل « كارلوس كاستيو أرماس » ، وهو ضابط جم النشاط ، خفيف الحركة ، كان قد نجح في الفرار من السجن بعد أن قاد حركة تمرد فاشلة ضد أربنتز في سنة ١٩٥٠ .

وأقام « كاستيو أرماس » مقر قيادته في (تيجوسيجالبا) بهندوراس ، وطلق - بمساعدة إدارة المخابرات المركزية - يضع خطة تمكنه من العودة إلى وطنه . وكان أرماس زميلاً لأربنتز في الكلية الحربية الجواتيمالية (أسكويلا

بوليتكنيكا) ، وأنفق عامين ، عقب الحرب العالمية الثانية ، في مقر قيادة الجيش الأمريكى ومدرسة أركان الحرب في (فورت ليفنورث بولاية (كانزاس) . وقد ظهر أول دليل على أن الخطة أصبحت على قدم وساق عندما نشرت سلطات جواتمالا في يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٥٤ نصوص رسائل تبادلها « أرماس » « ويديجوراس » . والواقع أن ما ذكرته جواتمالا يومئذ عن تلك الاتصالات كان له أساس من الصحة ، إذ أن الزعيمين المنفيين كانا على اتصال فيما بينهما . وكانا قد وقعا اتفاق جنتلمان Pacto de Caballeros عند الحدود بين سلفادور وهندوراس ، تعهدا فيه بتدبير انقلاب وإجراء انتخابات حرة .

وقالت جواتمالا إن مركز المؤامرة في ماناجوا عاصمة نيكاراغوا ، وإن في مقدمة مؤيديها الرئيس « إنستاسيو سوموزا » والجنرال « رافاييل تروخيللو » دكتاتور جمهورية سان دومينجو . لذلك كانت حكومة أربنز تعتقد أن « حكومة الشمال » ، أى الولايات المتحدة ، قد أيدت الخطة . ثم أعلنت تلك الحكومة أن اسما سرياً أطلق على العملية هو « الشيطان » ، وأن المتمردين كانوا يتدربون في التاهاريندو — وهو اسم ضيعة الرئيس « سوموزا » في بويرتو كابيزاس (التي أصبحت قاعدة جوية لعملية « خليج الخنازير » بعد ذلك بسبعة أعوام) — وفي جزيرة موهوتومبيتو ببحيرة ماناجوا .

ولم تكتف حكومة جواتمالا بذلك ، بل أضافت قائلة إن الضابط الأمريكى المتقاعد « الكولونيل كارل سترودر » يدرّب وحدات التخريب ، وإن الأسلحة التى يزود بها المتمرّدون تستورد من شركة « ه. ف. كوردس » فى هامبورج بألمانيا الغربية . وحين سئل رجال وزارة الخارجية الأمريكية إذ ذاك عن مسألة استيراد الأسلحة هذه قالوا إنهم يؤثرون ألا يعلقوا عليها « حتى لا يعطوها همية لا تستحقها » ولكن الواقع أن تدريب قوات « كاستيو أرماس » كان يجرى فى (موموتومبيتو) ، وهى جزيرة بركانية

سميت بهذا الاسم الطنان لأن الهنود يظنون أن البركان يحدث ، كلما ثار ، صوتاً أشبه بـ لفظ « موموتومبيتو » . ولا ريب في أن الرئيس النيكارايجوى سوموزا اشترك فعلاً في وضع الخطط اللازمة لإسقاط أربنز . وكان يشرف على التدريب في نيكارايجوا واحد من رجال إدارة المخابرات المركزية أطلق على نفسه اسم « كولونيل راذارفورد » .

وكان سلاح طيران إدارة المخابرات المركزية أقوى عامل عسكري في حركة الانقلاب ، وكانت طائراتها من طرازي « ب ٤٧ » ثاندربولت و « ك ٤٧ » تنطلق من مطار ماناجوا الدولى . وقد برز من بين قواد تلك الطائرات الأمريكيين طيار شديد الجرأة — كما أثبتت الأحداث ذلك فيما بعد — يدعى « جيمى فريد ديلارم » ، وكان نحيل القوام ، أشبه بالصقور في مظهره ، ويحلوه أن يضع مسدسه الضخم أمامه على المائدة كلما تحدث إلى شخص غريب . وقد عرف ديلارم — وهو من مواليد سان فرانسيسكو — بجرأته النادرة في قيادة الطائرات ، بشئى أنحاء أمريكا الوسطى ، إذ بدأ التحليق فى الجو هناك منذ كان فى التاسعة من عمره ، مع والده الطيار المخضرم إدى ديلارم . واستطاع ، أثناء الفترة الطويلة التى قضاها فى تلك البلاد ، أن يجيد التخاطب باللغة الإسبانية . ومن مآثره أنه استطاع ، خلال الحرب ، أن يسقط طائرتين يابانيتين من طراز « زيرو » . وخرج من سلاح الطيران برتبة كابتن ، ثم أنشأ شركة طيران فى (كوستاريكا) .

وكانت زوجة ديلارم من أسرة الدكتور « رفاييل كالدبيرون جوارديا » ، رئيس كوستاريكا السابق . وعندما انتخب « أوتيليو أولاتى » رئيساً لتلك الدولة المؤمنة بالديمقراطية ، حاول كالدبيرون جوارديا أن يمنع من تولي منصبه . وحدثت من جراء ذلك حركة تمرد ، ناضل خلالها « خوسيه فيجويريس » ضد كالدبيرون ، وأسفرت عن تأليف مجلس ثورة برياسة فيجويريس . وقد حارب ديلارم مع الفريق الخاسر ، أى فى صف

كالديرون جوارديا . وكان يقود طائرة من طراز « د س ٣ » ثبت فيها مدفعاً رشاشاً فوق مقعد مساعد الطيار ، وثبت مدفعاً آخر في نافذة (دورة المياه) .

وبعد كوستاريكا ، ذهب ديلازم إلى جواتيمالا . وفي أثناء الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٥٠ اشتغل مديعاً عند « أربنز » الذي وعده بمكافأة قدرها ٢٠ ألف دولار . ولكنه لم يحصل على المكافأة عندما خرج أربنز من الانتخابات ظافراً ، فخامره الشك في أن أربنز شيوعي ، ومن ثم انقلب عليه واشترك في إسقاطه . . . فعندما حل عام ١٩٤٥ كان ديلازم يقود طائرات « كاستيو أرماس » وإدارة المخابرات الأمريكية . ولكنه أثر ، قبيل الغزو ، أن يقيم معظم الوقت في مدينة جواتيمالا نفسها ، بوصفه مدرس طيران ، متحلاً لنفسه اسم « روزبندا » .

وفي أثناء ذلك كانت الأمور تتحرك في الميدان السياسي أيضاً : فقد رأس جون فوستر دالاس وهنري هولند الوفد الأمريكي في المؤتمر العاشر لدول أمريكا اللاتينية الذي عقد في (كاراكاس) خلال شهر مارس . وطالب دالاس باتخاذ قرار ضد الشيوعية ، وضد جواتيمالا بالذات . فما كان من « جويرموتورييللو » وزير خارجية « أربنز » إلا أن اتهم دالاس بلهجة ملؤها الغضب ، بمحاولة إنشاء « ستار من الموز » . ومع ذلك فقد وافق المؤتمر على طلب الولايات المتحدة بأغلبية ١٧ صوتاً مقابل صوت واحد ، وامتنعت جواتيمالا عن التصويت .

وفي شهر مايو بدأت الأمور تتحرك صوب نهايتها . فقد علمت إدارة المخابرات المركزية أن سفينة سويدية تدعى « ألفهيم » محملة بألفي طن من البنادق والمدافع الرشاشة التشيكية ، قد أبحرت من ميناء (ستن) الواقع على بحر البلطيق ، في طريقها إلى جواتيمالا . وكانت السفينة « ألفهيم » ملكاً لشركة (أنجباتس - بوهوسلانسكا - كوستن) السويدية . وقد استوجرت بأموال تشيكية عن طريق شركة « دين » البريطانية في لندن ،

وسارت في طريق لولبي وهي مبحرة إلى جواتيمالا ، إذ اتجهت أولاً إلى داکار ، ومنها إلى كوراساو ، وهندوراس ، ثم يمت شطر بويرتوباريوس على ساحل جواتيمالا الشرقى ، حيث رست في يوم ١٥ مايو . وقد عانت إدارة المخابرات المركزية مشقة كبيرة في اقتفاء أثر تلك السفينة في المحيط الأطلنطي الشاسع ، وكانت في ذلك الوقت تعرف كل شيء عن السفينة إلا اسمها ، مما جعل مهمة اقتفاء الأثر غاية في الصعوبة ، لأن السفينة كانت تلعب لعبة « حاورينى يا كيكا » . ومع أن « الإدارة » استعانت بالأسطول ، فقد تعذر عليها الاهتداء إلى السفينة بينما كانت مبحرة بالقرب من الساحل الإفريقى ، ولم تعرف شيئاً عن مكانها إلا بعد أن رست في الميناء الجواتيمالى !

وكشفت وزارة الخارجية الأمريكية النقاب عن شحنة الأسلحة في يوم ١٧ مايو . وأعلنت الولايات المتحدة بعد أسبوع أنها بدأت ترسل — كاجراء مضاد — أسلحة إلى نيكاراغوا ، على طائرات ضخمة من طراز جلوبماستر . وهكذا تلقى « سوموزا » ما لا يقل عن خمسين طناً من الأسلحة الصغيرة والبنادق الرشاشة . غير أن الجهود التى بذلها أيزنهاور لإقناع الحلفاء الغربيين بالاشتراك في فرض حظر على شحن الأسلحة إلى جواتيمالا لم تكلل بالنجاح المنشود ، إذ احتجت هولندا لدى واشنطن عندما فتشت السلطات الأمريكية السفينة الهولندية « وولفبرول » بينما كانت راسية بميناء سان خوان في بويرتو ريكو . . . كما رفضت بريطانيا الإذن للأمريكيين بتفتيش سفنها .

وفي اليوم السابع من يونيو ، بينما كان موعد الغزو يقترب ، وقع حادث غريب في جواتيمالا ، فقد أعلن أن « فرديناند تشاب » — الذى قيل إنه « الرئيس السابق لبعثة السلاح الجوى الأمريكى » في جواتيمالا — فر من البلاد بصحبة الكولونيل « رودولفو مندوزا أزورديا » ، القائد السابق لسلاح الطيران الجواتيمالى . وأعلنت سفارة الولايات المتحدة أن « تشاب »

كان قد اعتزل منصبه في السفارة خلال سنة ١٩٥٢ لينفذ مشروعا زراعيا بجنوب جواتيمالا . ولكنه ظهر ، فيما بعد ، بمدينة جواتيمالا حيث اشتغل بتدريس الطيران ، شأنه في ذلك شأن جيري ويلارم . والمعتقد أن مندوزا خلق بطائرة خاصة ، زاعماً أنه سيقوم برحلة روتينية ، ثم هبط بها في إحدى المزارع ليأخذ « تشاب » معه . وقد هبط الاثنان في سلفادور حيث طلبا اعتبارهما « لاجئين » .

وكان موعد العملية الجوية التي أعدت إدارة المخابرات المركزية العدة لها قد دنا . وكان « تشاب » و « مندوزا » قد فرا لينضما إليها . وقبل أن يجتاز « كاستيو » الحدود ببضعة أيام ، خرج ديلازم سراً من جواتيمالا على طائرة تابعة لشركة بان أمريكان . وفي ٨ يونيو قال جون فوستر دالاس إنه « لا صحة على الإطلاق » لاتهام جواتيمالا لشركة « الفواكه المتحدة » بأنها تسببت في النزاع الثائر بين جواتيمالا وواشنطن . وأضاف قائلاً : « وستظل المشكلة الشيوعية قائمة حتى ولو دفعنا عملة ذهبية ثمناً لأصبع الموز الواحد » .

وقبل بداية الغزو بيومين دعا وزير الخارجية مساعده لشئون الكونجرس ، « ثراستون مورتون » ، إلى اجتماع في البيت الأبيض . وكان مورتون على علم بعملية إدارة المخابرات المركزية ، ذلك أنه كان عليه ، بحكم منصبه ، أن يطلع كبار أعضاء مجلس الشيوخ على طبيعة تلك العملية . وكان دالاس قد قال لمورتون : « من الخير أن تحضر الاجتماع معنا ، لأنه إذا فشلت هذه العملية فلن يكون مفر من توضيح الموقف وتسوية الأمور مع أعضاء المجلس » ولبي مورتون الدعوة ، وتناول الجميع الافطار مع أيزنهاور في قاعة الطعام بالطابق الثاني من البيت الأبيض . وقال مورتون ، فيما بعد ، إذ ذلك الاجتماع ضم فوستر دالاس وأخاه ألن ، ومثلي ألن ، ومثلي رؤساء أركان الحرب ومساعدين آخرين . كذلك ذكر أن أيزنهاور سأل الرجال الجالسين حول المائدة : « هل أنتم

متأكدون من نجاح هذه العملية؟ فلما قيل له إنها ستنجح لا محالة ، أردف قائلاً : « إنني على استعداد لاتخاذ أى إجراء لازم لنجاح العملية .. لأن نجاحها سيكون معناه أن يتخلص شعب جواتيمالا من نير الشيوعية . أما إذا فشلت فسيكون معنى ذلك أن عَدَلَم الولايات المتحدة قد فشل » . (ولقد أجمع كل الذين اشتركوا في الاجتماع على أن أيزنهاور لم يناقش مسألة إرسال وحدات من قوات الولايات المسلحة إذا فشلت عملية إدارة المخابرات المركزية) .

وفي يوم ١٨ يونيو ، اجتاز « كاستيو أرماس » ، و « جيش التحرير » الصغير الذى كان يقوده ، الحدود من هندوراس إلى جواتيمالا . وكان يستقل سيارة « ستيشن واجون » قديمة ، ويتقدم رجاله في الطريق المؤدية إلى أسكويبولاس . وقبل الفجر كانت الطائرات من طراز « ب ٤٧ س » قد ضربت بقنابلها (سان خوسيه) ، أكبر ميناء جواتيمالى على المحيط الهادى . وفي مدينة جواتيمالا نفسها أعلنت الحكومة أن الغزو قد بدأ . وفي واشنطن قالت وزارة الخارجية إنها على اتصال بـ « بيوريفوى » . ثم أضافت قائلة : « إن كل ما تعرفه الوزارة أن ما يحدث الآن في جواتيمالا لا يعدو أن يكون ثورة قام بها الشعب ضد الحكومة » .

وتدفق الصحفيون من شتى أنحاء العالم على جواتيمالا وهندوراس ، حيث تبين لهم أنه ليست هناك حرب يمكنهم أن « يغطوا » أنباءها ، ذلك أن كاستيو أوقف جيشه على بعد ستة أميال داخل الحدود ، عند (إسكيبولاس) ، حيث توجد كنيسة « المسيح الأسود » . وكانت خطته تقضى بالتريث حتى تنهار حكومة « أربنز » ، وبعدئذ يدخل الغزاة مدينة جواتيمالا ظافرين منتصرين . وبينما كان « جيش التحرير » مرابطاً في تلك المنطقة ، قرر « سوموزا » دعوة « بيديجوراس » لتناول الغداء معه بقصر الرئاسة في ماناجوا ، وبحث الموقف . وقدم سوموزا إلى بيديجوراس الكولونيل راذفورد ، قائلاً : « إنه قدم لتوه من كوريا » .. وكان سوموزا

واقفاً أمام خريطة رشقت فيها دبابيس توضح المكان الذى يربط فيه جيش « كاستيو أرماس » ، وكانت أربعة من الدبابيس ذوات رؤوس فى شكل طائرات . وراح يشكو فى مرارة من بطء تقدم جيش التحرير ، متسائلاً : « فى أية مدرسة حربية قديمة درس كاستيو فنون القتال ؟ » .

... وكانت طائرة « ديلارم » أنشط الطائرات التى مثلتها الدبابيس على الخريطة . ولقد ألقى ، فى يوم الغزو ، منشورات دعاية على مدينة جواتيمالا ، ولكن التعليمات الصادرة إليه منعه من إلقاء أية قنبلة . ثم قام بعد ذلك بسلسلة غارات على العاصمة ألقى خلالها القنابل وأطلق نيران مدافعه الرشاشة على عدة أهداف ، فاستطاع بذلك أن يشبط همم كبار رجال الحكومة . وكان الجواتيماليون يطلقون على طائرات إدارة المخابرات المركزية اسم « سولفاتوس » — أى سلفات الصودا — لأن تأثير غاراتها فى نفوس « أربنز » كان أشبه بتأثير « الشربة » !

ثم حلت كارثة سلاح « الإدارة » الجوى ، إذ أسقطت طائرة تابعة له ، وهوت طائرة ثانية فتحطمت . وفى يوم ٢٠ يونيو قالت جواتيمالا فى الأمم المتحدة إن طيارين أمريكيين قد هبطا اضطرارياً فى (تاباشولا) بالمكسيك ، بعد أن ضربا بقنابلهما مدينة (كوبان) الجواتيمالية * . وفى اليوم الذى كانت حكومة جواتيمالا توجه فيه اتهامها إلى الولايات المتحدة بشأن الطيارين الأمريكيين ، أنكر « هنرى كابوت لودج » بشدة — وكان إذ ذاك رئيساً لوفد الولايات المتحدة فى الهيئة الدولية — أن حكومته تؤيد الغزو ، أو أن لها يداً فيه . ثم قال : « ليس هناك غزو ، والمسألة كلها أن جواتيماليين تمردوا ضد جواتيماليين » . . . وكان ذلك هو الوقت الذى

* فى ذلك اليوم نفسه ظهر فى مدينة المكسيك الطيار الأمريكى « وليم بيل » وقال إنه هبط بطائرته اضطرارياً إلى المحيط الهادى تجاه ساحل جواتيمالا ، قبل ذلك بيومين ، بينما كان متجهاً إلى مدينة المكسيك من تاباشولا . ثم قال إن طيارين أمريكيين آخرين هبطوا اضطرارياً تجاه ساحل جواتيمالا قبل ذلك ببضعة أيام ، ولكن الأسطول الأمريكى أنقذهما .

طلب فيه ألن دالاس ، بإلحاح ، مزيداً من الطائرات ، وعندئذ اجتمع أيزنهاور وألن دالاس وهنرى هولند ، كما ذكرنا من قبل .

والأمر الذى لم يذكره أيزنهاور فى خطابه الذى تحدث فيه عن ذلك الحادث ، هو أن سلاح طيران الولايات المتحدة قد « باع » تلك الطائرات لحكومة نيكاراجوا ، وذلك رغبة منه فى « تغطية » اشتراك الولايات المتحدة فى العملية . واضطرت حكومة نيكاراجوا ، إمعاناً فى التغطية ، أن تدفع ١٥٠ ألف دولار نقداً لشراء الطائرات — ولكنها دفعت المبلغ ، فى الواقع ، من أموال إدارة المخابرات المركزية) — وقد أرسلت الطائرات إلى نيكاراجوا دون أن تسليح ، وهناك تم تزويدها بالقنابل والمدافع الرشاشة .

وحدث ، أثناء تسوية مشكلة الطائرات ، أن علم الجنرال كابيل ، نائب مدير « الإدارة » ، أن إحدى الطائرات من طراز « ثاندر بولت ب ٤٧ س » قد شحنت إلى نيكاراجوا دون أن تثبت بها إحدى عجلات الهبوط ، ومن ثم أسرع طائرة تابعة للسلاح الجوى الأمريكى إلى هناك حاملة العجلة المطلوبة، وهكذا تمكنت الطائرة المرسلة من الاشتراك فى عملية الغزو . وفى يوم ٢٤ يونيو ، أى بعد انقضاء يومين على الاجتماع السرى الذى عقد فى البيت الأبيض ، حلقت طائرة من طراز « ب ٤٧ » فوق مدينة جواتيمالا ، وأصلت مخازن البنزين وأبلا من رصاص مدافعها الرشاشة ، ودكت إحدى محطات الإذاعة . ولكن لم تكن تلك المحطة ملكاً للشيوعيين ، وإنما كانت تتبع إرسالية بروتستانتية يديرها « هارولد فون برويكهوفن » ، وهو إنجيلي من مدينة (باسيك) فى ولاية نيوجرزي .

وفى نيويورك أعلن متحدث باسم شركة « الفواكه المتحدة » أن حصاد الموز قد توقف بسبب الحرب ، وقال إن الإدارة العامة على اتصال وثيق بمستر « المير بامب » وكيل الشركة فى مدينة جواتيمالا . ثم أضاف قائلاً فى ثقة : « إن الحركات الثورية التى تحدث هناك مسائل داخلية ، ومن ثم فإن الأمريكين المقيمين هناك لن يتعرضوا لأى خطر إذا ظلوا بعيدين

عن الممارك . ولكن ، ورغم أن مراسلي الصحف الأمريكية هناك كانوا بالفعل بمنجاة من الخطر ، إلا أن « كاستيو أرماس » أوضح لهم أنه لا يريد بقاءهم حول (إسكويبولاس) — كما روى « هومر بيجارت » مراسل صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون — ولهذا اضطر بيجارت للانسحاب عبر الحدود إلى (نويفا أكوتيبويكي) في هندوراس ، التي يسميها مراسلو الصحف « الأنخطبوط الحديد » . . . غير أن مس إيفلين أيرنز ، مراسلة صحيفة أيفننج ستاندارد اللندنية ، تحدثت أمر الحظر الذي أصدره جيش التحرير ، واستأجرت بغلا سار بها في الطريق المؤدى إلى إسكويبولاس حيث أوقفها « كاستيو أرماس » ولم يسمح لها بمواصلة السير إلى الجبهة التي كانت قد نقلت إلى شيكويولا . ومع ذلك فقد شاعت فكرة استخدام البغال بعدئذ بين مراسلي الصحف ، فارتفعت أسعارها ارتفاعاً فاحشاً !

وكان « أربنز » قد بدأ يفقد أعصابه من جراء الغارات الجوية . ويلوح أن فرار مندوزا — قائد سلاح الطيران — كان السبب الرئيسي لانحيار أعصاب أربنز ، لأنه أشاع روح الهزيمة في نفوس رجال السلاح الجوي إلى حد اضطر معه أربنز إلى منع أية طائرة من التحليق في الجوا . . . وفي جبهة القتال كان قواد جيش أربنز الذين استبد بهم التردد يبعثون برسائل يقولون فيها إن قواتهم تجد نفسها مغلوبة على أورها أمام الغزاة . وكان ذلك صحيحاً ، وكان تأثيره في نفس « أربنز » قوياً ، عميقاً . وكان رجال إدارة المخابرات المركزية يلتقون بأجهزتهم السرية الرسائل اللاسلكية المرسلة إلى أربنز من الجبهة ، ثم يلقون رسائل أخرى يدعونها على الموجهة نفسها ، رغبة منهم في إشاعة الفوضى .

وفي يوم ٢٥ يونيو أغارت طائرة من طراز « ب ٤٧ » على مدينة جواتيمالا مرة أخرى ، وبعد يومين — أي في يوم ٢٧ يونيو — تنازل « أربنز » عن الرئاسة ، إثر مناورات طويلة قام بها السفير الأمريكي « بيوريفوي » طوال اليوم . وكان السفير الأمريكي قد اجتمع في القصر

بوزير الخارجية « تورييللو » ، ثم تباحث مع الكولونيل « كارلوس أنريك دياز » قائد قوات جواتيمالا المسلحة ، وعدد من كبار الضباط . وفي المساء أعلن « أربنز » استقالته في بيان أذيع بالراديو ، واختير الكولونيل « دياز » رئيساً لمجلس الرئاسة الذي تولى الحكم .

لكن « دياز » - وكان يلقب بـ « الدجاجة الحزينة » Pollo Triste - ارتكب على الفور خطأ في « التكتيك » ، أذ أذاع في الراديو بياناً قال فيه : « لن يهدأ الكفاح والنضال ضد غزاة جواتيمالا المرتزقة . لقد فعل الكولونيل « أربنز » ما اعتقد أن واجبه يحتمه عليه ، وسأمضي في الطريق نفسه » . وأدرك بيوريفوى ، على الفور ، أن هذه السياسة ستؤدي إلى كارثة ، ذلك أنه إذا حارب مجلس الثورة - الذي أيدته وزارة الخارجية الأمريكية - جيش التحرير الذي كان يعمل تحت إشراف إدارة المخابرات المركزية ، فإن ذلك سيؤدي إلى موقف عجيب حقاً ، ثم ماذا يمكن أن يقول « هنري هولند » في هذا الموقف ؟ ... ومن ثم ارتدى بيوريفوى جاكته رياضية الطراز ، وثبت مسدساً من عيار ٤٥ مليمتراً في حزامه ، وراح يناور للإحاطة بدياز . غير أن إدارة المخابرات المركزية - التي كانت تسعى ، هي الأخرى ، للتخلص من دياز - أحست أن ظهور بيوريفوى بهذا المظهر لا يمكن أن يكون في صالح العملية . فلما حل صباح اليوم التالي عاود « ديلارم » التحليق بطائرته فوق مدينة جواتيمالا ، وألقى قنابله على أهداف فيها ، من بينها محطة الإذاعة (الأصلية) ، ثم ألقى قنبلتين على حصن (ماتاموروس) وهو أكبر منشأة تابعة للجيش الجواتيمالي .

وأدت تلك الغارة إلى النتيجة المنشودة : فقد أرغم الكولونيل « الفيجو مونزون » الرئيس دياز ، الذي لم يبق في منصبه سوى يوم واحد ، على الاستقالة بقوة السلاح . . . وتولى مونزون ، بالاشتراك مع ضابطين آخرين برتبة كولونيل ، رئاسة مجلس ثورة جديد أقر « بيوريفوى » تشكيله .

وهكذا انتهت الحرب .

ولكن إدارة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية الأمريكية كانتا تخشيان أن يستأنف القتال في أية لحظة . ومن ثم تقرر إجراء مباحثات صلح بين « مونزون » و « كاستيو أرماس » في سلفادور . ومنحت واشنطن بيوريفوى سلطة مطلقة للتوفيق بين مجلس الثورة من جهة وإدارة المخابرات المركزية وكاستيو أرماس من جهة أخرى . وقال بيوريفوى لأحد مساعديه : « إنهم يريدون مني أن أذهب إلى سلفادور وأضرب الرؤوس بعضها في بعض » .

وسافر السفير الأمريكي إلى سلفادور مصطحباً معه المندوب البابوي « المونسنيور جينارو فيرولينو » ، لإجراء محادثات . وفي اليوم الثاني من يوليو وقع مونزون وكاستيو أرماس ، وهما يبيكيان فرحاً ، ميثاق صلح في قاعة الشرف بقصر الرئاسة . ونص في الميثاق على أن يظل مونزون رئيساً مؤقتاً لمجلس الثورة ، ريثما ينتخب المجلس رئيساً دائماً . وبعدئذ طار « كاستيو أرماس » عائداً إلى شيكويولا ليقنع أنصاره بأنه لم يبيع نفسه لمونزون . وفي اليوم التالي وصل كاستيو أرماس إلى مدينة جواتيمالا حيث استقبل استقبالاً حافلاً ، ولكنه لم يصل على رأس قواته الظافرة ، وإنما جاء مع بيوريفوى في طائرته الخاصة !

وفي أثناء ذلك ألقى جون فوستر دالاس خطاباً أذيع بالراديو والتلفزيون قال فيه ، موجهاً كلامه إلى الشعب الأمريكي ، إن النضال في جواتيمالا كشف النقاب عن « سعي الكريملين الشرير للاهتمام إلى أعشاش للتفريخ » . دول أمريكا اللاتينية . ثم أضاف يقول : « لقد ثار الوطنيون في جواتيمالا بقيادة الكولونيل « كاستيو أرماس » رغبة منهم في تحدى الزعامة الشيوعية وقلبها . وهكذا عمد الجواتيماليون إلى معالجة الموقف بأنفسهم » .

ولئن كان الانقلاب الذي دبته إدارة المخابرات المركزية قد أصاب

الشيوعية في جواتيمالا بضربة قاصمة ، إلا أنه لم يسفر عن الأخذ بأسباب الديمقراطية ، إذ كان أول ما فعله مجلس الثورة أن ألغى حق الأميين في الانتخاب ، وبذلك حرم من الانتخاب نحو سبعين في المائة من الشعب الجواتيمالي ، أي السواد الأعظم من الهنود . وفي الثامن من يوليو انتخب مجلس الثورة كاستيو أرماس رئيساً للدولة . وكان أول شيء فعله أرماس — الذي لقب بمحرر الوطن — أن عطل كل الضمانات الدستورية . وفي الوقت نفسه اعتزل كبير مندوبي إدارة المخابرات المركزية في جواتيمالا منصبه ، ليشغل بتجارة الأسمنت . وكان أرماس قد وعد ، عقب سقوط أربنز ، بإجراء انتخابات حرة ، ولكن الانتخابات التي جرت بعدئذ ، ليدلي الناخبون بأصواتهم فيها تأييداً لاستمرار أرماس في الرئاسة أو حرمانه من ذلك ، لم تكن حرة !

ثم شكلت الحكومة لجنة للدفاع منحتها سلطات بوليسية واسعة ، واستردت من الفلاحين ٨٠٠ ألف فدان ، وأعادت إلى شركة « الفواكه المتحدة » أراضيها التي كان أربنز قد نزع ملكيتها ، وأدخلت تعديلات على قانون كان قد صدر في سنة ١٩٤٧ وفيه نصوص تضمن حقوق العمال والاتحادات العمالية . وبعد انقضاء أسبوع واحد على انتخاب أرماس رئيساً للدولة ، أعلنت الحكومة أنها اعتقلت أربعة آلاف شخص ، اعتقاداً منها أنهم شيوعيون ، ثم أصدرت في أغسطس قانوناً وقائياً جنائياً ضد الشيوعيين أدى إلى تشكيل لجنة الدفاع سالفة الذكر التي كانت تعقد اجتماعاتها في سرية تامة ، وتدين أي شخص بالشيوعية دون أن يكون له حق استئناف الحكم ! . . . وكان كل شخص تسجل اللجنة اسمه في قوائمها باعتباره شيوعياً ، يظل معرضاً للاعتقال بدون محاكمة لمدة تصل إلى ستة أشهر ، دون أن يكون له خلال تلك الفترة حق الحصول على جهاز راديو أو شغل أية وظيفة عامة . وفي خلال أربعة أشهر سجلت الحكومة الجديدة أسماء ٧٢ ألف شخص بوصفهم شيوعيين ، أو ميالين

للشيوعية ، وقال أحد أعضاء لجنة الدفاع يومئذ إن ذلك العدد قد يقفز إلى ٢٠٠ ألف شخص !

وكان كاستيو أرماس يعد - بوجه عام - رجلاً تزيهياً ، فخوراً بنفسه ، محباً لوطنه ، ولكنه استعان بمجموعة مستشارين يفتقر كثير منهم إلى النزاهة . فبعد انقلاب سنة ١٩٥٤ بدأ يصل إلى جواتيمالا أشخاص من طراز المقامرين الأمريكيين استطاعوا أن يوقعوا في فخاخهم عدداً من مساعدي « محرر جواتيمالا » ، ولم يستطع كاستيو أرماس أن يصدق أو يدرك أن بعض أنصاره يتمكن أن يكونوا غادرين . ثم أنشئ ناد للقمار ساهم في تمويله عدد من ضباط الجيش ، بالاشتراك مع الأمريكيين ، فأمر كاستيو أرماس بإغلاق النادي . . . ولم تمض مدة وجيزة حتى اغتاله أحد رجال حرس القصر ، في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٧ . وقد أقيمت تبعة الجريمة في بادئ الأمر على الشيوعيين ، ثم على أعداء أرماس من كبار رجال الحكومة . ولكن التحقيق الذي جرى لمعرفة الحقيقة لم يسفر عن شيء !

وفي العام التالي تم انتخاب « بيديجوراس » رئيساً للدولة . واستقر في منصبه سنوات كانت على الأقل بعيدة عن أن تبعث الملل في النفوس . . . فمن بواعث التسلية في عهده أنه عندما ترددت إشاعات عن انتشار الفساد بين كبار رجال الدولة ، جلس مع وزرائه أمام كاميرات التليفزيون ، وراح يقول ، وكأنه مدرس ، لهذا الوزير وذاك : « سيدى الوزير . . . لا أعتقد أنك تقدم على سرقة أموال الدولة . . . أليس كذلك ؟ » . وكان الوزراء يجيبونه بالنفى ، الواحد تلو الآخر !

وحدث ، ذات يوم ، أن قال أحد الصحفيين عن بيديجوراس إنه Viejo Enclenque (أى شيخ ضعيف) ، فما كان منه إلا أن أسرع إلى دار التليفزيون مرة أخرى ، وبعد أن ذكر للمشاهدين ما قاله الصحفي ، أردف قائلاً : « سأريه » ثم طفق ينط بالحبل ، ويلعب

بهراتين من النوع الهندي ، الأمر الذي أثار دهشة الجواتيماليين وذهولهم !

ومع ذلك فلم يكن يديجوراس مهرجاً لا يعرف الجحد : فعندما جاءته إدارة المخابرات المركزية - في عام ١٩٦٠ - تطلب استخدام قواعد جواتيمالية لتدريب القوة التي أعدت لعملية خليج الخنازير ، استجاب لطلبها ، رغم إدراكه أنه إنما يخاطر بمركزه السياسي !

وفي يوم ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ استطاع الكولونيل « أنريك بيرالتا » أن يسقط يديجوراس ، وكان ذلك أول انقلاب في سلسلة من الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية أوشكت أن تجعل من الإصلاحات السياسية التي يدعو إليها « التحالف في سبيل السلام » مادة للاستهزاء والسخرية . وقد اعترفت واشنطنون بحكومة الكولونيل بيرالتا في أقل من ثلاثة أسابيع . ولو أن واشنطنون كانت قد بذلت أية جهود لإنقاذ حكومة يديجوراس التي تولت الحكم بطريقة قانونية ، وخاطرت بمستقبلها لتتيح القواعد التي استخدمتها إدارة المخابرات المركزية لتنفيذ خطة غزو كوبا ، لما نجحت في تلك الجهود . على أنه ليس ثمة دليل على أن واشنطنون قد بذلت أي جهد في هذا السبيل .

وهكذا بقي مصير الجواتيماليين دون أن يطرأ عليه أي تبدل ، بعد انقضاء عشرة أعوام على تحرير إدارة المخابرات المركزية جواتيمالا من الشيوعية في سنة ١٩٥٤ : فأصحاب الضياع الكبرى ازدادوا ثراءً . . . والهنود الذين يبلغ عددهم مليوني نسمة ظلوا ، في مجموعهم ، أميين ، يتقاضون أجوراً زهيدة . . . والحكم نفسه ما برح في قبضة مجلس عسكري . . .

لقد تدخلت الحكومة الخفية - كما يحدث في معظم الأحيان - وأتمت مهمتها ، ثم خرجت . . . ولئن كان الجواتيماليون قد تخلصوا من نير

الشيوعية ، فلقد بقي نير الفقر ، ونير الأقلية الحاكمة التي لا تعبأ بمصالح الشعب وبقيت الأوضاع المتأصلة التي مهدت لأربتر - في أول الأمر - الطريق إلى الحكم ، ملموسة ، واضحة ، جليلة .

الهزة التي أحدثها كيندى

ذاعت شهرة إدارة المخابرات المركزية في دوائر الحكومة الخفية — بعد انقلاب جواتيمالا — بوصفها أداة فعالة في شئون أمريكا اللاتينية . وعلى الرغم من أنها واجهت ، فيما بعد ، صعاباً في مناطق أخرى من العالم ، فقد بقيت تلك الشهرة قوية عندما تولى الرئيس كيندى منصبه في يناير سنة ١٩٦١ .

بيد أن فشل عملية (خليج الخنازير) أدى إلى رد فعل حاد : فبعد الغزو الفاشل بأربعة أيام ، استدعى الرئيس كيندى « كلارك كليفورد » ، (المحامي بواشنطن ، وموضع ثقته الذي أصبح ، فيما بعد ، رئيس المجلس الاستشارى لمخابرات الولايات المتحدة في الخارج ، وهو مجلس تابع للرئيس مباشرة) ، وقال له كيندى ، شاكياً ، إن مستشاريه في شئون المخابرات والشئون العسكرية أمدوه بمعلومات غير دقيقة ، وأسدوا إليه نصيحاً غير سليم . ثم أضاف الرجل الذي قاد في شبابه زورقاً مسلحاً : « لقد كنت في المحيط الهادى ، وأنا أعرف الشيء الكثير عن تلك العمليات . ترى . . . لماذا وضعوا الذخيرة كلها في سفينة أو سفينتين ؟ » .

وكان الرئيس يتحدث ، ذات يوم ، إلى زائر آخر ، فأشار إلى رؤساء أركان الحزب قائلاً : « إنهم لا يعرفون عن تلك العملية أكثر مما يعرفه أى شخص آخر » . ثم وطن نفسه على أن يهز « أسرة المخابرات » من أعلاها إلى أسفلها ، وصمم على ألا تتكرر عملية (خليج الخنازير) مرة أخرى ، قائلاً في حزن وحسرة : « سأغرق أنا إذا تكررت تلك العملية مرة أخرى » .

ثم شرع الرئيس يفرض سيطرته على جهاز المخابرات ، رغبة منه في إخضاعه لآرائه وأغراضه هو . وكان أول ما فعله هو أنه قرر إجراء تحقيق واسع شامل في الكارثة الكويتية . ففي يوم ٢٠ أبريل - أى بعد فشل الغزو بيوم واحد - تحدث في اجتماع محررى الصحف الأمريكية ، فقال : « إننا نعترم أن نعيد النظر في شئون قواتنا على اختلاف أنواعها ... خططنا التكتيكية ، ومؤسساتنا المتصلة بأسرة المخابرات ... كما ننوى أن نضاعف جهودنا ، استعداداً لنضال أقسى من الحرب » بيد أن الرئيس أبى ، في المؤتمر الصحفي الذى عقده في اليوم التالى ، أن يتحدث بالتفصيل عن (خليج الخنازير) ، بحجة أن ذلك « لا يفيد مصالح الولايات المتحدة » . ولكنه أنكر أنه يرغب في « إخفاء التبعة » ، قائلاً : « إنى مسئول عن الحكومة ، وهذا واضح كل الوضوح » .

ولكن ، خلال تلك الفترة التى كانت فيها الحكومة عرضة للنقد السياسى ، بدأ كبار رجال الحكومة يذكرون في اتصالاتهم الخاصة بالصحفيين أن كيندى ورث فكرة (خليج الخنازير) من الرئيس السابق أيزنهاور . وفي يوم ٢٣ أبريل أخطأ « ستewart يودول » وزير الداخلية إذ تحدث علناً عن وجهة نظر الحكومة ، فاعتنم الجمهوريون الفرصة ليهاجموه . وكان مما قال يودول : « لقد بدأ التفكير في هذه الخطة (خطة غزو خليج الخنازير) منذ عام مضى ، وحدث ذلك بتوجيه من الرئيس أيزنهاور » وعندئذ انبرى « رتشارد نكسون » ليرد الإهانة قائلاً : « إنها لدعاية حزبية رخيصة وخبيثة » .

وفي اليوم التالى تدخل كيندى بسرعة ، ليحول دون نشوب حرب سياسية عامة ، وطلب من « بيير سالنجر » (السكرتير الصحفي للبيت الأبيض) أن يصدر بياناً هذا نصه : « لقد ذكر الرئيس كيندى منذ بداية الأمر أنه ، بوصفه رئيساً ، يعد نفسه مسئولاً وحده عن أحداث الأيام الأخيرة . لقد أوضح الرئيس ذلك في كل المناسبات ، وهو يعاود

ذكره لكي يفهمه الجميع . ويرفض الرئيس أن يدع أى شخص فى الحكومة أو خارجها يتحمل هذه المسئولية .

ويلوح أن قبول كيندى علناً مسئولية الفشل فى غزو كوبا كان الثمن الذى تقاضاه الجمهوريون للامتناع مؤقتاً - على الأقل - عن إثارة زوبعة حول تلك العملية. وفى خلال الأسبوع الذى أعقب الغزو تباحث كيندى فى الأمر مع أيزنهاور ، ونكسون ، والسنتور بارى جولدووتر (مرشح الجمهوريين للرئاسة فى الانتخابات الأخيرة) ونلسون روكفلر حاكم ولاية نيويورك وحدد أيزنهاور موقف الجمهوريين بعد اجتماعه بكيندى لمدة تسعين دقيقة فى (كامب ديفيد) يوم ٢٢ أبريل ، وكان مما قاله أيزنهاور فى هذا الشأن : « إني أوافق كل الموافقة على أن تؤيد الولايات المتحدة الرجل الذى يجب عليه أن يتحمل المسئولية عن شئوننا الخارجية » .

واغتم كيندى الهدنة المؤقتة التى عقدت بين الديمقراطيين والجمهوريين ليعيد تنظيم الحكومة الخفية . والواقع أنه كان قد اعترم - حتى قبل عملية (خليج الخنازير) - أن يجرى تعديلات كبرى فى المناصب الرئيسية بإدارة المخابرات المركزية ، إذ أوضح لكثيرين من كبار رجال الحكومة أنه سيعين « رتشارد بيسل » مديراً لتلك الإدارة عندما يتخلى ألن دالاس عن منصبه .

ولكن اتضح ، فى ظل الكارثة الكويتية ، أنه ينبغى إقصاء بيسل . وتقدم دالاس باستقالته ، ولكنها لم تقبل إلا فى يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦١ . وعندئذ خلفه « جون ماكون » بعد يومين . واعتزل الجنرال كايل منصبه كنائب لمدير الإدارة فى ٣١ يناير عام ١٩٦٢ ، ليحل محله الميجور جنرال مارشال سيلفستر كارتير (٥٢ سنة) . واستقال بيسل من منصبه كنائب المدير للتخطيط فى ١٧ فبراير من العام نفسه ، ليخلفه رتشارد هيلمر (٤٨ سنة) . ونقل روبرت أمورى نائب المدير لشئون المخابرات

إلى مكتب الميزانية حيث عين مديراً للقسم الدولي ، ليتولى منصبه « راي كلاين » (٤٤ سنة) في ١٦ مايو .

ولم يتم تعديل المناصب الكبرى في إدارة المخابرات المركزية إلا بعد انقضاء تلك السنة . ولكن الرئيس كيندي أمر الجنرال ماكسويل تيلور — بعد الغزو بيومين — بإجراء تحقيق شامل ، والتقدم بما يراه من توصيات لإصلاح « أسرة المخابرات » . وكان تيلور قائداً لقوات المظلات في الحرب العالمية الثانية . وقد اعتزل رئاسة أركان الحرب في سنة ١٩٥٩ ، احتجاجاً على رفض حكومة أيزنهاور الأخذ بوجهة نظره في أساليب القتال بالأسلحة العادية . وبعد عملية (خليج الخنازير) أصبح مستشاراً شخصياً لكيندي ، ثم اختير رئيساً لهيئة أركان الحرب المشتركة .

واشترك مع تيلور في التحقيق روبرت كيندي ، وألن دالاس ، وآرلي بيرك . وكان واضحاً أن وزير العدل « روبرت كيندي » سيصبح الرئيس الفعلي — غير الملقب — لجهاز المخابرات في حكومة كيندي . وكان الغرض من اختيار ألن دالاس وآرلي بيرك اللذين بقيا بعد أن تخلت حكومة أيزنهاور عن الحكم ، هو توفير التأييد السياسي لعمليات تعديل تلك المناصب الكبرى .

وتقدم كيندي خطوة أخرى ليشدد قبضته على الحكومة الخفية ، في الرابع من مايو ، عندما أعاد إلى الوجود مجلس مستشاري الرئيس لشئون المخابرات الخارجية ، وأطلق عليه اسماً جديداً هو مجلس شوري الرئاسة للمخابرات الخارجية . وكان الرئيس أيزنهاور قد شكل المجلس الأصلي في ١٣ يناير سنة ١٩٥٦ بناء على توصية لجنة هوفر . وتولى رياسته في ذلك الوقت « جيمس كيليان » مدير معهد (ماساشوستس) التكنولوجي . وكان جوزيف كيندي ، والد الرئيس ، قد اشترك في عضوية ذلك المجلس خلال الأشهر الستة الأولى . وكان المجلس قد حل في ٧ يناير سنة ١٩٦١ ، حين استقال كل أعضائه بمناسبة تولي الحكومة الجديدة الحكم . ولكن

كيندى رأى أن يعيده إلى الوجود تحت رئاسة « كيليان » مرة أخرى * . وكانت التعليمات التى أصدرها الرئيس إلى المجلس الحديد تقضى يبحث شئون « أسرة المخابرات » كلها ، والتقدم بتوصيات لإدخال تغييرات كبيرة عليها ، والتأكد من أن التغييرات ستم . وكان المجلس الأسمى يجتمع مرتين فى السنة ولا يطلع على تفاصيل عمليات المخابرات . ولكن كيندى أمر المجلس الحديد بأن يجتمع من ست إلى ثمانى مرات فى السنة ، للاضطلاع بمهام محددة فى الداخل والخارج يكلفه هو بها . ولكن ما إن شرع كيليان وتيلور وأعوانهما فى إجراء تحرياتهم السرية ، حتى خرق اتفاق الهدنة الذى كان قد تم التفاهم عليه بين الجمهوريين والديمقراطيين بشأن عملية (خليج الخنازير) . فى الحادى عشر من يونيو سنة ١٩٦١ قال ولهم ميلر عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك ، ورئيس اللجنة القومية للحزب الجمهورى ، إن الغزو فشل لأن كيندى « ألغى الخطة التى كان أيزنهاور قد وضعها لتوفير القوة الجوية اللازمة لحماية الكوبيين المنفيين أثناء الغزو » . وقال ميلر إنه بنى اتهامه على تعليقات كان أيزنهاور قد أفضى بها لعدد من الزعماء الجمهوريين . غير أن الرئيس السابق « أيزنهاور » وضع ، فى اليوم التالى ، الأمور فى نصابها ، منكرأ أنه كانت قد تمت الموافقة على استخدام القوة الجوية الأمريكية أثناء توليه الرئاسة ، وأوضح أن كل ما ذكره هو أن أية عملية غزو لا يمكن أن يكتب لها التوفيق إلا إذا أبدتها قوة جوية .

* الأعضاء الجدد فى المجلس هم : فرانك بيس ، وزير الجيش السابق ، والدكتور ادوين لاند مدير شركة بولا رويد ، والدكتور وليم بيكر ، نائب مدير معامل أبحاث شركة بل للتليفونات ، والجنرال جيمس دوليتل رئيس مجلس إدارة المعامل التكنولوجية لشئون الفضاء ، والدكتور وليم لانجر أستاذ التاريخ بجامعة هارفارد ، وروبرت ميرفى الوكيل السابق لوزارة الخارجية ، وجوردون جراى الرئيس السابق لإدارة التعبئة الدفاعية ، وكلاارك كليفورد الذى كان كبيراً لمستشارى الرئيس ترومان . وقد تولى كليفورد رئاسة المجلس خلفاً لكيليان فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٣ .

وكانت تلك المساجلة حلقة في سلسلة الاتهامات التي تبادلها الجمهوريون والديمقراطيون خلال الأسابيع والأشهر التالية حول مسألة الحماية الجوية لعملية الغزو . وقد قال الجمهوريون والكوبيون المنفيون ، في عدة مناسبات ، إن عملية (خليج الخنازير) فشلت لأن الرئيس كيندى رفض أن يوفر لها الحماية الجوية اللازمة . وقد لزمّت حكومة كيندى الصمت زهاء عامين ، وبعدئذ أنكر روبرت كيندى المهمة ، خلال يناير سنة ١٩٦٣ ، في حديثين أفضى بهما إلى صحيفة « ميامي هيرالد » ومجلة « أنباء الولايات المتحدة والعالم » ، وقد قال يومئذ : « أستطيع أن أقول ، دون لبس أو لبهام ، إن الرئيس كيندى لم يأمر بسحب الطائرات (التي كانت ستؤيد عملية الغزو) . . . لم تكن هناك أية خطة لتأييد قوات الغزو من الجو . . . ومن ثم لم تكن ثمة طائرات يمكن سحبها . . . » ثم أردف قائلاً : « لم يكن هناك وعد بشيء . . بل لم تكن قد وضعت خطة من هذا القبيل حتى في عهد مستر أيزنهاور » .

ولقد كان النقاش الذي جرى حول مسألة حماية قوات الغزو من الجو ، ناتجا عن عدم فهم تفاصيل الخطة الجوية التي وضعت بشأن غزو (خليج الخنازير). فلقد سبق لنا أن أوضحنا ، في فصول سابقة ، أن الخطة الأصلية لعملية الغزو لم تقض بتدخل طائرات أسطول الولايات المتحدة البحرية أو سلاحها الجوي ، إذ كان من المقرر تدمير سلاح كاسترو الجوي على الأرض بواسطة قاذفات القنابل التي أعدها إدارة المخابرات المركزية ليستخدمها الكوبيون المنفيون . وعلى هذا الأساس لم يكن الغزاة الكوبيون في حاجة إلى أية حماية جوية . بيد أن الرئيس ألغى الهجوم الجوي الثاني الذي كان قد تقرر شنه على قواعد كاسترو الجوية ، وهكذا استطاعت طائرات كاسترو أن تنطلق لتوجه ضربات شديدة إلى الغزاة على الشاطئ ، وتغرق السفينتين اللتين كانتا محملتين بالعتاد ، والذخيرة ، والوقود .

والسؤال الحقيقي الذى دار حوله النقاش هو : هل كل من الممكن أن ينجح الغزو لو أن كيندى لم يبلغ الهجوم الثانى ؟ لقد حاول تيلور وزملاؤه أن يجيبوا على هذا السؤال ، ولكنهم فشلوا . وكانت النتيجة التى أسفرت عنها تحريات تيلور وروبرت كيندى أن خطة الغزو نفسها وضعت على أساس خاطيء ، ولم يكن ينتظر أن تنجح بأية حال من الأحوال . ولقد قال وزير العدل فيما بعد : « لا يمكن أن يقال إن عاملاً واحداً تسبب فى فشل الغزو ، إذ كانت هناك عدة أخطاء كبرى . لقد كانت الخطة سيئة ، ولم يكن النصر سهلاً » .

أما بيرك فكان رأى عنده أن الغزو كان قد أوشك أن ينجح ، وأن نجاحه كان مكفولاً لو لم يبلغ الرئيس الهجوم الجوى الثانى ، وأنه لو أن الهجوم الجوى الأول لم يحدث قبل بدء الغزو بيومين — مما أزال عنصر المفاجأة — لما احتاج الغزاة إلى طائرات تتولى حمايتهم . ولكن دالاس أثر أن يتخذ موقفاً وسطاً ، إذ قال إن النجاح كان يمكن أن يكون مضموناً لو أن كل شيء تم وفقاً للخطة الموضوعية . (وكان قد غادر واشنطن قاصداً إلى « سان خوان » عندما بدأ الغزو ، ولم يكن يعرف أن الخطة ستعدل) . وكان من رأيه أن رجال إدارة المخابرات المركزية ورؤساء أركان الحرب أخطأوا لأنهم لم يعدوا خطة بديلة يمكن تنفيذها إذا فشل الهجوم الجوى الثانى أو تقرر إلغاؤه .

ولقد عرضت لجنة تيلور آراءها ، سرّاً وشفوياً ، على الرئيس كيندى فى صيف سنة ١٩٦١* ، وكانت قد عقدت اجتماعاتها السرية ، التى دامت نحو أربعة أشهر ، فى مكتب مجاور لجنّاح رؤساء أركان الحرب

* أعدت الحكومة فى سنة ١٩٦٢ كتاباً أبيض ضمته نتائج التحقيقات ، وأشرف على وضعه روبرت هيلسمان الذى كان إذ ذاك مدير إدارة المخابرات والابحاث فى وزارة الخارجية . وكان باندى وسالنجر قد أوصيا بإصدار الكتاب فى يناير سنة ١٩٦٣ ، بيد أن روبرت كيندى أصر على أن يظل الكتاب سرّاً ، ومن ثم لم ينشر .

بمبنى وزارة الدفاع . وناقشت كل شخص كانت له صلة ، من قريب أو بعيد ، بعملية (خليج الخنازير) ، كما ناقشت رجال إدارة المخابرات المركزية الذين أشرفوا على العمليات الجوية ، واستجوبت ماريو زونيغا ، وهو الطيار الكوبي الذي روى حكاية ملفقة عن فراره من سلاح كاسترو الجوي . وأسفرت مداولات اللجنة عن أكثر من ثلاثين نتيجة ، منها أن الاتصالات بين الجهات المختلفة كانت سيئة للغاية ، وأن العملية كلها كانت مركزة في واشنطن أشد التركيز . والتقت وجهات نظر أعضاء اللجنة عند نقطة جوهرية أخرى . فبعد عملية خليج الخنازير اشتد الضغط داخل الحكومة وخارجها لتقييد حرية إدارة المخابرات المركزية وقصر مهمتها على جمع البيانات والمعلومات السرية . وكان يقال إن الإدارة كانت ترى نفسها مضطرة إلى التلاعب في بعض تقاريرها لتبرر المشروعات التي تؤثر تنفيذها ، وإن من الخير نقل كل مسئولية عن العمليات السرية إلى أية إدارة أخرى ، كوزارة الدفاع مثلاً . . . غير أن دالاس وكايل اعترضوا على وجهة النظر هذه ، قائلين إن في فصل عملية « جمع المعلومات السرية » عن « تنفيذ العمليات » تبذيراً في الجهد والتسهيلات ، ولا سيما فيما وراء البحار . وقالوا ، محذرين ، إن هذا الفصل قد يشجع العملاء الأجانب على أن يضربوا أحد فرعي جهاز التجسس بالفرع الآخر ! . . . وقال دالاس إنه لا توجد في العالم إدارة مخابرات مقسمة إلى قسمين منفصلين ، يتولى أحدهما جمع المعلومات وينفذ الثاني العمليات ، ثم أضاف قائلاً : « وعندما أنشأ البريطانيون ، إبان الحرب العالمية الثانية ، إدارة للعمليات مستقلة عن إدارة جمع المعلومات السرية ، واجهوا صعباً جمّة ، واضطروا أخيراً إلى الأخذ بالنظام الذي تتبعه إدارة المخابرات المركزية » .

وقد اقتنعت لجنة تيلور بحجج دالاس ، وآية ذلك أنها رفضت التوصية بفصل كل العمليات السرية عن تبعات إدارة المخابرات المركزية .

وأقر الرئيس وجهة نظر اللجنة ، وهكذا مضت « الإدارة » في القيام بعملياتها كأن شيئاً لم يكن . على أن لجنة تيلور رأت أن عملية (خليج الحنازير) كانت أوسع من أن تستطيع « الإدارة » الانفراد بتنفيذها ، ولذلك أوصت ألا تقوم « الإدارة » في المستقبل إلا بالعمليات التي لا تحتاج إلى أسلحة أكبر أو أشد تعقيداً من الأسلحة الصغيرة التي يستطيع الأفراد حملها ، وبمعنى آخر ألا تشرف على عمليات تستخدم فيها الطائرات والدبابات والسفن البرمائية ، وأن تكون هذه العمليات مقصورة على وزارة الدفاع .

يتضح من هذا كله أن أقطاب الحكومة أدركوا ، في نهاية الأمر ، أن بعض أنواع العمليات السرية لا يتلاءم مع النظام الديمقراطي . أما في الدول الدكتاتورية ، حيث تخضع كل وسائل المواصلات لرقابة دقيقة ، فإنه يمكن القيام بمغامرات سرية على نطاق واسع دون أن تتسرب أنبأؤها ، وهذا ما لا يمكن أن يحدث في مجتمع مفتوح تتوافر فيه حرية الكلام والخطابة بضمانات دستورية .

لقد ألغى الرئيس كيندى الهجوم الجوى الثانى الذى كان مقرراً شنه على قواعد كاسترو الجوية « لأن أنباء اشتراك الولايات المتحدة في العملية بدأت تطفو . . » ، على حد تعبير روبرت كيندى . وبعد فشل الغزو مباشرة أوضح الرئيس ما كان يساوره من قلق مصدره القيود التي تفرضها على الحكومة حرية الرأي وحرية الصحافة . ففي يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٦١ تحدث في اجتماع عقده جمعية ناشري الصحف الأمريكية عن أهمية الرقابة الاختيارية فقال : « إذا كانت الصحافة تنتظر منى أن أعان الحرب قبل أن تفرض على نفسها القيود التي تقتضيها الأوضاع الحربية ، فكل ما أستطيع أن أقوله هو أن أمننا لم يتعرض لخطر حرب أشد من هذه » .

ولكن أخطار اللعب بأسس الحريات لم تغب عن الرئيس عندما

استبدت به الهموم ، وتملل مؤقتاً من الأساليب الديمقراطية ، فقد أضاف قائلاً : « إن أى مجتمع حر مفتوح يستهجن لفظة « السرية » ، ونحن شعب فطر على معارضة المجتمعات السرية ، وأداء اليمين فى سرية ، واتخاذ تدابير سرية . ولقد أجمعنا ، منذ وقت طويل ، على أن الأخطار التى تنجم عن إخفاء الحقائق تفوق بمراحل الأخطار التى تترتب على إذاعتها . ولا قيمة تذكر ، حتى فى أيامنا هذه ، للوقوف ضد تهديد مجتمع مغلق باتباع وسائله التعسفية ، ولا قيمة تذكر لما نتخذه من إجراءات تكفل البقاء لأمتنا إذا لم تبقى تقاليدنا معها . »

الصفوة السرية

كان تغيير أصحاب المناصب الكبرى في الحكومة الخفية، وتعيين « جون ماكون » مديراً لإدارة المخابرات المركزية ، أكثر أعمال الرئيس كيندى ، تعرضاً للأخذ والرد . ذلك أن ماكون المليونير صاحب الإرادة القوية ، والنظرة العابسة ، والجبين المقطب ، لم يكن شخصاً يتسنى للموظفين أن يحبوه . ولقد قال أحد رجال « الإدارة » ذات يوم : « كن حذراً . . إذا رأيت مبتسماً » . ومن الثابت أن ماكون أثار الخوف في نفوس البيروقراطيين ، بل استعدهم على نفسه ، منذ وصوله إلى مركز الصدارة في ميدانى المال والحكم . ففي سنة ١٩٥٦ هاج العلماء ذوو النفوذ وماجوا لاعتقادهم في ذلك الوقت أن ماكون كان يسعى إلى إقصاء عشرة منهم عن معهد كاليفورنيا التكنولوجى . وكان علماء ذلك المعهد قد أيدوا اقتراح إدلاى ستيفنسون حظر التجارب الذرية أثناء معركة انتخابات الرئاسة في ذلك العام . بيد أن ماكون — وهو عضو في مجلس إدارة المعهد — اتهمهم بأنهم وقعوا في « شرك » الدعاية السوفيتية ، وحاولوا أن « يثثوا الخوف في نفوس الناس الذين يجهلون حقائق الأمور ، ويوهمهم بأن تساقط التراب الذرى من جراء تجارب القنابل الهيدروجينية يعرض الحياة لخطر داهم » . . . ولقد أنكر ماكون أنه حاول حمل المعهد على فصل أولئك العلماء ، ولكن اللهجة الجحافة التى أنكر بها ذلك جعلت كثيرين منهم لا يصدقون إنكاره ! ولقد أثارت الأرباح التى جناها « ماكون » خلال الحرب ، في مجال بناء السفن ، ارتياب أناس كثيرين . وفي هذا قال « رالف كيسى »

— وهو من كبار موظفي إدارة المحاسبات الذين يعتمد عليهم الكونجرس في كل ما له صلة بالأعمال الحسابية — في شهادة أدلى بها سنة ١٩٤٦ ، إن ماكون وشركاه في شركة كاليفورنيا لصناعة السفن قد استثمروا ١٠٠,٠٠٠ دولار ، فربحوا ٤٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار ! . . وأردف كيسى قائلاً : « وأستطيع أن أقول عن يقين إنه لم يحدث في تاريخ استثمار رؤوس الأموال في الولايات المتحدة — سواء في أوقات الحروب أو السلام — أن ربح أفراد بهذه القلة ، أموالاً بتلك الوفرة ، دون أن يعرضوا أنفسهم لخطر يذكر ، وكل ذلك على حساب دافعي الضرائب ، لا من أبناء هذا الجيل فحسب ، بل من أبناء الأجيال القادمة أيضاً » .

ومرة أخرى عمد « ماكون » إلى إنكار الاتهامات ، مصرراً على أن المبلغ الذى استثمرته شركة كاليفورنيا لصناعة السفن — بما في ذلك القروض ، وحسابات البنوك والسندات — زاد على سبعة ملايين دولار . ثم قال إن كيسى قد بالغ جداً في الأرقام التى ذكرها ، وإن الحكومة استردت ٩٥ في المائة من الأرباح كضرائب .

وكان لماكون نشاط من نوع آخر في ميدان الأعمال ، أثار عليه حملات عنيفة . فقد ظل يتعامل ، فترة طويلة من الزمن ، مع شركات البترول الدولية . وحدث عندما كانت لجنة القوات المسلحة المتفرعة عن مجلس الشيوخ مجتمعة في شهر يناير سنة ١٩٦٢ ، لمناقشة تعيينه — قبل نحو ثلاثة أشهر — مديراً لإدارة المخابرات المركزية ، أن تحدث عن توليه إدارة « شركة بناما لنقلات البترول بالمحيط الهادى » ، وعن مجموعة سندات شركة « ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا » التى اشتراها بمليون دولار . ومعروف أن هذه الشركة تعمل ، بصفة خاصة ، في الشرق الأوسط وأندونيسيا وأمريكا اللاتينية . . وقد علق يومئذ السناتور جوزيف كلارك ، العضو الديمقراطى بمجلس الشيوخ عن ولاية بنسلفينيا ، على كلام ماكون بقوله : « إن كل أمريكى مطلع على حقائق الأمور يعرف

أن شركات البترول الأمريكية متوغلة في سياسات الشرق الأوسط . .
وأن إدارة المخابرات المركزية متوغلة ، هي الأخرى ، في سياسات الشرق
الأوسط .

ولقد اعترض كلارك على تعيين ماكون بحجة أن ملكيته لسندات
الشركات البترولية تحول دون توليه هذا المنصب . وعندئذ عرض ماكون
أن يتخلص من السندات بيعها ، ولكن اقتراحه رفض . واتضح من
طريقة توجيه الأسئلة إليه أن معظم أعضاء اللجنة لم يجدوا شيئاً يقلقهم في
نشاطه المالي ، بل — بالعكس — أعجبوا به أشد الإعجاب . وكان مما
قاله السناتور الديمقراطي « ستروم ثيرموند » عضو مجلس الشيوخ عن
ولاية كارولينا : « لم تتح أمامي الفرصة لكي أعرف مستر ماكون معرفة
جيدة ، ولكن تبين لي بعد أن ألقيت نظرة على تاريخ حياته أنه يمثل
خلاصة الأشياء التي جعلت أمريكا عظيمة » .

ولقد جاء في ترجمة حياة ماكون أنه ولد في يوم ٤ يناير سنة ١٩٠٢ ،
وأنه من أسرة موسرة كانت تعيش في سان فرانسيسكو . وحصل على دبلوم
الهندسة بدرجة جيد جداً من جامعة كاليفورنيا في سنة ١٩٢٢ ، والتحق
على الفور بشركة (ليولن) للصناعات الحديدية بكاليفورنيا ، وقبل
أن يشغل منصباً هاماً في إدارة الشركة اشتغل لحاماً ، ومشرفاً ، ومديراً
للورش ، ثم مديراً للإنشاءات . وعندما اندمجت شركة ليولن مع شركة
صناعات الصلب المتحدة في سنة ١٩٢٩ ، شغل عدة مناصب كبرى
من بينها منصب نائب رئيس مجلس الإدارة المسئول عن المبيعات . وفي
سنة ١٩٣٣ أصبح مديراً عاماً للشركة .

واعترل ماكون منصبه في الشركة خلال عام ١٩٣٧ ليكون شركة
هندسية جديدة هي شركة « بتشل — ماكون — بارسونز » في لوس أنجيلوس .
وقد تخصصت تلك الشركة الحديدية في تصميم وبناء معامل تكرير
البترول ، ومحطات القوى الكهربائية ، ونفذت عدة مشروعات من هذا

القبيل في الولايات المتحدة ، وأمريكا الجنوبية ، والشرق الأوسط . وعندما اندلع لهيب الحرب في أوروبا خلال عام ١٩٣٩ انضم ماكون إلى الشركات الصناعية الست التي اشتركت في تكوين شركة « سياتل - تاكوما » التي كانت تبنى السفن لحساب لجنة الملاحة البحرية الأمريكية والحكومة البريطانية . وفي أثناء الحرب كانت شركات ماكون متولية تحويل قاذفات قنابل السلاح الجوي إلى طائرات قتال .

وابتاع ماكون ، بعد الحرب ، مصانع حديد « جوشوا هندلي » في « صني فيل » بكاليفورنيا ، ووسع دائرة أعماله بحيث شملت نحو اثنتي عشرة شركة أخرى ، نذكر منها شركة كرتيس رايت ، وشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ، وشركة الخطوط الجوية العالمية . ثم التحق بخدمة الحكومة في سنة ١٩٤٧ كعضو في لجنة ترومان للسياسة الجوية . وفي العام التالي عين مساعداً خاصاً لـ جيمس فورستال وزير الدفاع ، وأعد ميزانية الوزارة ، واشترك في الجهود التي بذلها فورستال لإنشاء إدارة المخابرات المركزية . ثم عين ماكون وكيلاً لوزارة السلاح الجوي في سنة ١٩٥٠ . وفي العام التالي عاد إلى ميدان الأعمال الخاصة ، ثم عاود العمل في الحكومة خلال عام ١٩٥٨ كرئيس للجنة الطاقة الذرية ، وبقي في ذلك المنصب حتى نهاية حكم أيزنهاور .

وقد اشتهر ماكون ، أثناء عمله في الحكومة ، بأنه يؤيد ، بلا تحفظ ، نظرية جون فوستر دالاس التي تقضي بالرد على أي عدوان بهجوم شامل كامل ، كما يؤيد نظريات السلاح الجوي بشأن الحرب الذرية ، ويرى أن تتصلب الولايات المتحدة في موقفها حيال الاتحاد السوفيتي . وماكون كاثوليكي تابع لكنيسة روما . وقد منحه البابا بيوس الثاني عشر لقب فارس القديس جريجوري ، ووسام الصليب الكبير لكنيسة القديس « سيلفستر » . وقد اشترك مع كليربوث لوس ، سفيرة الولايات المتحدة في روما آنشد ، في تمثيل أيزنهاور في جنازة البابا بيوس في سنة ١٩٥٨ .

وقد أعجب روبرت كيندى - الذى كان يبحث عن خلف لآلن دالاس - بكل صفات ماكون ، ولا سيما ما عرف به من النشاط فى العمل ، والقدرة على إنجاز الأمور بسرعة ودقة . وكان ثمة تفكير فى إسناد منصب مدير إدارة المخابرات المركزية إلى روبرت كيندى نفسه ، ولكن أصحاب الشأن رأوا استبعاد الفكرة خشية أن يقول الجمهوريون إن آل كيندى يسعون لاحتكار المناصب الحكومية الكبرى ، وأن يؤدي ذلك ، فى الوقت نفسه ، إلى المطالبة بأن تكون للكونجرس رقابة أشد على إدارة المخابرات المركزية ، وهو أمر لم يكن الرئيس يسيغه . كذلك اتجه التفكير إلى عرض المنصب على « كلارك كليفورد » ، الذى أعجب به كيندى أيما إعجاب لما أبداه من حنكة فى تعديل المناصب الكبرى بالبيت الأبيض عندما انتهى عهد حكومة أيزنهاور ، غير أن ذلك المحامى الرشيق الذى يدير مكتباً فى واشنطن لم يهتم بتولى المنصب . ثم وقع اختيار الرئيس على « فولر هاملتون » وهو من محامى حى المال والأعمال فى نيويورك ، وصديق حميم للسناتور سايمنجتون ، وأوشك البيت الأبيض أن يعلن تعيينه مديراً « للإدارة » ، غير أن كيندى صادف صعاباً فى الاهتداء إلى مدير لوكالة التنمية الدولية ، فأثر اختياره لهذا المنصب . وقد كان من المقرر أن يتولى ذلك المنصب « جورج وودز » رئيس مجلس إدارة شركة « فرست بوسطن » ، ولكن وودز وجد نفسه مكرهاً على الاعتذار ، بعد أن تجدد القيل والقال عن دور « فرست بوسطن » فى فضيحة « ديكسون بيتس » . وعندئذ حاول كيندى أن يسند إدارة وكالة التنمية إلى « توماس واطسون » ، رئيس مجلس إدارة شركة الآلات الحاسبة الدولية ، ولكنه رفض ، فما كان من الرئيس إلا أن اختار فولر هاملتون لشغل المنصب .

وفى خلال ذلك قرر الرئيس تعيين ماكون مديراً لإدارة المخابرات المركزية . ولما أعلن القرار فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦١ أحدث صدمة فى دوائر واشنطن الرسمية ، وذهل أعضاء مجلس شورى الرئاسة للمخابرات

الخارجية ، لأنه لم يستشرهم في هذا التعيين مقدماً . واشتد التذمر مرة أخرى بسبب حادث معهد كاليفورنيا التكنولوجي ، والصلات التي كانت تربط ماكون بالحزب الجمهوري . وقد علق أحد أعضاء ذلك المجلس على هذا التعيين بقوله : « أعتقد أنه كان من الواجب على الرئيس أن يختار لهذا المنصب أحد المقربين إليه » .

ولكن الرئيس لم يكن يريد ، بطبيعة الحال ، أن يفعل شيئاً من هذا القبيل ، ذلك أن حكومته وإدارة المخابرات المركزية تعرضتا ، بعد عملية (خليج الخنازير) ، لحملة سياسية شنها عليهما الجمهوريون ، وخاصة الجناح الأيمن للحزب . ومن ثم رأى كيندي أن يعين جمهورياً محافظاً رئيساً للحكومة الخفية ، حتى يوجه النار السياسية المصوبة نحوه إلى وجهة أخرى . وقد قال كيندي لما كون ، بعد أن أقسم يمين الولاء في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، بمناسبة تقلده منصبه الجديد : « أنت الآن في وسط علامة النيشان ، وإني لأرحب بك في هذا المكان » .

وفي اليوم السادس من ديسمبر — أي بعد أسبوعين من ذلك التاريخ — توفيت زوجة ماكون فجأة ، على أثر إصابتها بأزمة قلبية ، فاستولى عليه حزن شديد أوشك أن يقعه عن العمل ، لأن زواجهما دام ثلاثة وعشرين عاماً كانا خلالها متلازمين دائماً . وتطوع ألن دالاس لاتخاذ إجراءات إعادة الجثمان بطريق الجو إلى (الساحل الغربي) . وبينما كانا في طريقهما إلى المطار ، قال ماكون لسلفه ، والألم يحز في نفسه : لا أستطيع الاضطلاع بهذه المهمة . . سأقول للرئيس إنه لا يسعني أن أقبل المنصب . . فأجابه دالاس قائلاً : « يتعين عليك أن تقبل المنصب . . إن مصلحة بلادنا تحتم عليك ذلك » .

ونفذ ماكون نصيحة دالاس ، وقام على الفور بجولة واسعة زار خلالها مكاتب الإدارة في أوروبا وآسيا . ولما جرى الاقتراع على توليه هذا المنصب في مجلس الشيوخ يوم ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ تمت الموافقة على ذلك بأغلبية

٧١ صوتاً مقابل ١٢ صوتاً ، بعد نقاش مرير لم يدم طويلاً* . وكان الرئيس قد حدد ، قبل ذلك بأسبوعين ، تبعات مدير إدارة المخابرات المركزية - في رسالة بعث بها إلى ماكون - على النحو التالي :

« إني راغب في تعيينك في أرفع منصب للمخابرات في الحكومة ، وأريد منك أن تتحمل مسئولياتك كاملة ، وأن توجه مخابرات الولايات المتحدة توجيهاً فعالاً . وبوصفك مديراً لإدارة المخابرات المركزية أتوقع منك ، وأنت تتحمل المسئولية الكاملة عن نشاط الإدارة ، أن تتخلى لنائبك عن العمليات التي ترى أنه يستطيع القيام بها ، حتى تتمكن أنت من القيام بمهمتك الرئيسية كمدير لإدارة المخابرات المركزية » .

ووافق الرئيس على اختيار ماكون لنائبه الجنرال « كارتر » كممثل لإدارة المخابرات المركزية في « مجلس مخابرات الولايات المتحدة » . وكان « بات » كارتر قد رقى بسرعة في مناصب الجيش ، بعد أن تخرج في كلية « ويست بوينت » الحربية ، ومعهد (ماساشوستس) التكنولوجي ، ولم يلبث أن اختير مساعداً للجنرال جورج مارشال إبان الحرب العالمية الثانية . ولقد اكتسب خبرة بالشئون الدولية بعد اشتراكه في عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال الحرب وفي أعقابها ، ومن بينها مؤتمر القمة الذي عقد بالقاهرة في سنة ١٩٤٣ .

وبرغم السلطات الواسعة التي أشار إليها خطاب الرئيس ، فإن كارتر لم تخذعه الأوهام عن أن يعرف مركزه الحقيقي في « الإدارة » . ذلك أن كيندي كان يؤثر أن يعين أحد المدنيين في منصب نائب مدير « الإدارة » ، ولكنه اضطر إلى اختيار كارتر تحت ضغط رجال الكونجرس الذين أصرّوا على أن يشغل هذا المنصب أحد العسكريين . . فصار كارتر ، كلما زاره زملاؤه العسكريون في مكتبه لأعمال تتعلق بالمخابرات ، يحرص

* كان السناتور وليم فولبرايت ، العضو الديمقراطي بمجلس الشيوخ عن ولاية أركنساس ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس ، في مقدمة المعارضين على اختيار ماكون لشغل هذا المنصب .

على أن يوضح لهم من هو المدير الحقيقي قائلاً : « مرحباً بكم في جزيرة ماكون » .

ولم يكن ماكون ، بوصفه مديراً لإدارة المخابرات المركزية ، مسئولاً عن هذه الإدارة فحسب ، بل كان كذلك مسئولاً عن الإدارات الحكومية الأخرى التي لها صلة بأعمال المخابرات . وكان يدير دفة « أسرة المخابرات » — رسمياً — بواسطة « مكتب مخابرات الولايات المتحدة » (USIB) وهو لجنة تضم ممثلي وكالات المخابرات المختلفة ، وتجتمع مرة كل أسبوع بمكتب مجاور لمكتبه في مبنى الإدارة الحديد بمدينة (لانجلي) ، في ولاية فرجينيا . كذلك كان ماكون على اتصال غير رسمي بالأعضاء الرئيسيين في أسرة المخابرات : مخابرات الجيش ، ومكتب مخابرات البحرية ، ومخابرات سلاح الطيران ، ولجنة الطاقة الذرية ، ومكتب التحقيق الفيدرالي ، ووكالة الأمن القومي ، ووكالة مخابرات الدفاع .

مخابرات الجيش :

ومخابرات الجيش G-2 هي أقدم الإدارات في تاريخ مخابرات البلاد ، ولها تقاليد يرجع عهدها إلى الحرب العالمية الأولى . كما أنها سجلت لنفسها — في الحرب العالمية الثانية — عدة انتصارات : فقد اعتقلت أعضاء وحدة نازية كاملة للتخطيط في شمال أفريقيا . . واستولت مقدماً على خريطة تبين الأماكن التي بث فيها العدو الألغام في صقلية . . وألقت القبض على كل رجال البوليس السري الياباني في جزيرة أوكيناوا . وفي الميدان البيروقراطي اشتبكت في معارك إدارية مع مكتب الخدمات الاستراتيجية ، ومع رجال مخابرات سلاح الطيران الذين يملأ نفوسهم الطموح . وبعد انتهاء الحرب ، جبت مخابرات الجيش كثيراً من عمليات مكتب الخدمات الاستراتيجية ، بناء على تعليمات أصدرها الرئيس ترومان ، ولكنها لم تستطع أن تعجب مخابرات الطيران ، بعد أن أصبحت لسلاح

الطيران قيادة مستقلة . . ورغم تنازل مخابرات الجيش عن المزيد من اختصاصاتها بعد ذلك ، فإنها ظلت محتفظة بأربع مهام رئيسية هي :

(١) الحصول على بيانات فنية عن أنواع وكميات الأسلحة التي تملكها الدول الأجنبية .

(٢) الاعتماد على ممثلي الجيش بسفارات الولايات المتحدة الكبرى ، في معرفة أحجام الجيوش في البلاد الأجنبية ، وتنظيماتها ، وتحركاتها .

(٣) القيام بمهام وحدة مناهضة الجاسوسية المكلفة بمنع الخيانة ، والتجسس ، والتخريب ، والمقامرة ، والدعارة ، والاتجار في السوق السوداء .

(٤) القيام بمهام مكتب الخرائط المسئول عن مد الحكومة بمعظم ما تحتاج إليه من رسوم وخرائط .

مكتب مخابرات البحرية :

ومكتب مخابرات البحرية هو أصغر مكاتب المخابرات في الأسلحة الثلاثة ، وكان يتتظم ٢٦٠٠ رجل في سنة ١٩٦١* ، بيد أن هذا الرقم تضاعف بعد أن استوعبت إدارة مخابرات الدفاع مزيداً من مكاتب المخابرات . وليست للبحرية وحدة لمكافحة التجسس كوحدة الجيش ، ولكنها تعتمد على « الملحقين البحريين » في السفارات ، كما أنها تبث عيونها في المنشآت البحرية . والمهمة الأولى لهذا المكتب هي جمع بيانات عن القوات البحرية الأجنبية ، ومراقبة تحركات أسطول الغواصات السوفيتي بعين فاحصة ، وإعداد ملفات ضخمة تتضمن بيانات مفصلة عن السواحل والموانئ الكبرى في شتى أرجاء العالم .

* كل الأرقام الخاصة بعدد من يعملون في إدارة المخابرات سرية للغاية ، وقد عرف هذا الرقم عندما نسي أحد رقباء وزارة الدفاع ، سهواً ، أن يحذفه من مضبطة جلسة كانت قد عقدتها في سنة ١٩٦٠ لجنة الاعتمادات المالية التابعة لمجلس النواب .

مخابرات سلاح الطيران :

أما مخابرات سلاح الطيران (A-2) فهي أكثر مخابرات القوات المسلحة اعتماداً على الأجهزة والآلات المختلفة ، فهي تستخدم أحدث الأجهزة الالكترونية لمعرفة كل شيء عن صواريخ الاتحاد السوفيتي ، وقوة قاذفات قنابله ، وأقماره الصناعية ، وسائر أنواع أجهزة الرادار التي يستعملها . ويجمع القسم الالكتروني بوسائله «الاستطلاعية» ، وأجهزته المختلفة ، المعلومات عن شتى أنواع الأجهزة الالكترونية (وقد خصصنا فصلاً للتقدم المذهل في هذا الميدان) . وبمقتضى أمر أصدرته وزارة الدفاع في سنة ١٩٦٢ ، أصبح سلاح الطيران يشرف على كل الأقمار الصناعية الأمريكية التي تمر فوق الاتحاد السوفيتي . وهناك إدارة تسمى « إدارة الأهداف » مهمتها تحليل ما يصل من بيانات ومعلومات ، وإعداد قوائم بكل أهداف العدو الهامة . وهي تصدر ، فوق ذلك ، « موسوعة الضرب بالقنابل » التي تتضمن معلومات وافية عن الأهداف . كذلك تعتمد مخابرات سلاح الطيران على الملحقين الجويين في شتى السفارات لجمع ما تحتاج إليه من بيانات .

لجنة الطاقة الذرية :

ولجنة الطاقة الذرية مسئولة عن دراسة طاقات الأسلحة الذرية التي لدى الاتحاد السوفيتي والدول الذرية الأخرى . ولقد شرعت الولايات المتحدة ، منذ سنة ١٩٤٨ ، تراقب الجو طوال النهار والليل لاكتشاف الأتربة الذرية التي تدل على حدوث تجارب نووية . وتتولى التقاط عينات من تلك الأتربة طائرات من طراز « ٢ ي » وغيرها من أنواع الطائرات التي تحلق على ارتفاعات شاهقة . وتستطيع اللجنة ، بعد تحليل تلك

العينات ، أن تعرف ما إذا كانت قد أجريت أية تجارب ذرية ، كما تستطيع معرفة أنواع الأسلحة التي استخدمت فيها ، وقوتها .

كذلك تقوم لجنة الطاقة الذرية بدورها في تقدير المقترحات الخاصة بحظر التجارب النووية ، وهي تجرى تجارب على نطاق واسع للحيلولة دون اكتشاف التفجيرات النووية ، وتدرس الوسائل التي تمكنها من اختراق ستار السرية الذي تسدله الدول الأخرى على تجاربها . وتعدّ لجنة الطاقة الذرية من أكثر فروع الحكومة الخفية استقلالاً ، وذلك لأن القانون الذي أنشئت بمقتضاه نص على أن تكون متصلة اتصالاً وثيقاً بلجنة الطاقة الذرية المشتركة ، التابعة للكونجرس . وكان أيزنهاور قد حذر كيندي بقوله : « قد يتسنى لك أن توجه أموراً كثيراً هنا . . . أما لجنة الطاقة الذرية فلن تستطيع توجيهها » .

مكتب التحقيق الفيدرالى :

من مهام مكتب التحقيق الفيدرالى ، بوصفه اليد المحققة لوزارة العدل ، القبض على الجواسيس ، ومعنى هذا أنه مكتب مخبرات ، علاوة على كونه مكتب مباحث جنائية . ومن ثم فهو جزء من الحكومة الخفية . والدليل على ذلك أن مساعد « إدجار هوفر » ، مدير هذا المكتب ، يحضر اجتماعات اللجنة المكونة من ممثلى إدارات المخبرات (التي تجتمع مرة كل أسبوع كما ذكرنا آنفاً) ، كما أن للمكتب ضابط اتصال يتردد يومياً على مقر إدارة المخبرات المركزية فى لانجلى . وثمة قسم سرى تابع لمكتب التحقيق الفيدرالى مهمته مقاومة التجسس ، هو « القسم رقم ٥ » أو « فرقة المخبرات الداخلية » ، ويرأسه « وليم ساليغان » ، وهو مسئول عن مقاومة كل أعمال التجسس والتخريب والأعمال الهدامة . وهناك وكلاء دائمون - فى ميامى ونيويورك وواشنطن - لا هم لهم إلا مناهضة التجسس . وثمة رئيس لكل فرقة مخبرات فى مراكز المكتب الخمسين ،

المنتشرة في سائر أنحاء الولايات المتحدة . كذلك تسند إلى الوكلاء — الذين يقومون عادة بأعمال المباحث الجنائية — بعض المهام المتعلقة بالتجسس ، إذا اقتضت الظروف ذلك .

ولقد تحرى مكتب التحقيق الفيدرالى فى سنة ١٩٦٣ نحو ٦٥٠ ألف قضية ، من بينها ٢٠ فى المائة من قضايا التجسس ، وإن كان من المتعذر معرفة النسبة الصحيحة ، لأن الأرقام الخاصة بقضايا التجسس سرية . ولقد قال « إدجار هوفر » فى اجتماع عقدته إحدى لجان مجلس النواب خلال سنة ١٩٦٢ : « لم يستطع أى مظهر من مظاهر النشاط الأمريكى أن يظل محصناً ، خلال الأعوام الأخيرة ، ضد محاولات مخابرات الكتلة السوفيتية . فلقد حاول السوفييت الحصول على كل نوع من المعلومات يمكن أن يتصوره العقل : عملوا على التقاط الصور من الجو ، ورسم الخرائط التى تمثل مدننا الكبرى والمناطق الحيوية ، وسعوا للحصول على معلومات عن تنظيمات قواتنا المسلحة وبرامجها التدريبية ، والظفر بالبيانات السرية المتعلقة بالأسلحة الذرية ، والطائرات ، والسفن ، والغواصات . . واهتموا اهتماماً خاصاً بالوصول إلى معلومات عن القواعد العسكرية الأمريكية ، بما فى ذلك قواعد الصواريخ ومنشآت الرادار . . إلى أن قال : « ولقد حاولوا أن يسبروا غور منظمات مخبراتنا ، سواء التى تقوم منها بأعمال التجسس أو التى تناهض الجاسوسية » .

على أن إدجار هوفر لم يذكر أن بعض أعمال « التسلل » التى يقوم بها الجواسيس السوفييت موضوعة تحت إشراف « الإدارة رقم ٩ » التابعة لمنظمة K G B ، وهى إدارة تابعة للبوليس السرى السوفيتى ، مهمتها إعداد ملفات عن المهاجرين الروس . ولقد كشف مكتب التحقيق الفيدرالى إحدى عمليات « الإدارة رقم ٩ » فى واشنطن خلال عام ١٩٦٣ . وكانت العملية قد بدأت يوم ٩ أبريل من ذلك العام حين وصل مواطن سوفيتى إلى الولايات المتحدة ومعه أوراق يتبين منها أن اسمه هو « فلاديمير

جريدنيف « وأنه في التاسعة والأربعين من عمره ، ويشغل منصباً مؤقتاً في السفارة السوفيتية بالعاصمة الأمريكية . لكن ذلك الاسم كان مزيفاً ، كما سيظهر من القصة التالية : كان « جريدنيف » المزعوم قد أرسل بواسطة الـ KGB ليحاول استرداد أخيه الذي كان قد قدم إلى الولايات المتحدة كلاجيء ، وشغل وظيفة في إدارة المخابرات المركزية . . وفي الساعة التاسعة من مساء يوم ٢٨ أبريل ، عاد ذلك « اللاجئ » من عمله إلى شقته بضاحية فرجينيا ، إحدى ضواحي العاصمة . وعندما أخرج مفتاح الشقة من جيبه سمع صوتاً يهمس باسمه ، ولما استدار وجد نفسه أمام أخيه « فولوديا » الذي لم يره منذ ثلاثة وعشرين عاماً ، والذي دخل الولايات المتحدة باسم مزور هو « جريدنيف » . وتعانقا ، ودخلا الشقة . وبعد دقائق سمعا دقاً على الباب ، وكان القادم شخصاً روسياً قدمه فولوديا إلى أخيه قائلاً إن اسمه « إيفان إيفانوفتش » ، وأنه « سائق » سيارته في السفارة . ولكن ذلك الشخص لم يكن ، في الحقيقة ، إلا الجاموس الروسي « جنادى سيفاستيانوف » (٣٣ سنة) الذي يعمل « تحت ستار دبلوماسي » كملحق في القسم الثقافي بالسفارة السوفيتية .

وبعد يومين التقى فولوديا بأخيه مرة ثانية عند موقف أوتوبيس في أرلنجتون بضاحية فرجينيا ، وانضم إليهما سيفاستيانوف . والتقط مكتب التحقيق الفيدرالى صورة المنظر كله بآلة تصوير سينمائي من مقاس ١٦ ملليمتر . ثم استقل الرجال الثلاثة السيارة إلى أحد المطاعم ، حيث حاول فولوديا أن يقنع أخاه بالبقاء في إدارة المخابرات المركزية ، على أن يعمل ، في الوقت نفسه ، لحساب الروس ! . . وأيد سيفاستيانوف الفكرة نفسها ، واعدأ « اللاجئ » بأن ييسر له — فيما بعد — العودة إلى الوطن ، قائلاً إنه سيلقى عندئذ رعاية طيبة . وفي اليوم الثاني من مايو اجتمع الرجال الثلاثة مرة أخرى ، وأعطى سيفاستيانوف اللاجئ الموظف « بالإدارة » كلمة سر ، كما أعطاه تعليمات لعقد اجتماعات سرية .

وسمحت السلطات الأمريكية المختصة لفولوديا بالعودة إلى الاتحاد السوفيتي في يوم ٤ مايو ، لأن مكتب التحقيق الفيدرالي عده شخصاً لا قيمة له في محاولة التجسس السوفيتية .. وعاود سيفاستيانوف وشقيق فولوديا الاجتماع في يوم ١٣ يونيو . وفي اليوم الأول من يوليو أمرت وزارة الخارجية الأمريكية بطرد سيفاستيانوف من البلاد لأنه «حاول أن يحمل موظفاً في حكومة الولايات المتحدة على العمل لحساب السوفييت» . أما رجل إدارة المخابرات المركزية — أى شقيق فولوديا — فقد كان يتعاون مع مكتب التحقيق الفيدرالي طوال تلك الفترة !

ولقد طرد من الولايات المتحدة، منذ سنة ١٩٥٠ ، أربعة وثلاثون دبلوماسياً سوفيتياً ، وسبعة عشر دبلوماسياً لدول الكتلة الشيوعية ، وذلك لأسباب متباينة . على أن معظم أولئك الجواسيس السوفييت الذين يعملون كدبلوماسيين ، هم أشبه «بالنحل الطنان» ، ولا يمكن أن يعدوا محترفين خطرين . أما الجواسيس السوفييت «غير المتمتعين بأية حصانة» فهم خبراء مدربون ، ومن ثم يجد مكتب التحقيق الفيدرالي مشقة في تعقبهم . فهم يتسللون إلى الولايات المتحدة بأوراق شخصية مزورة، ويوهمون كل من يلتقون بهم أنهم أمريكيون ، ولا يتمتعون بحماية السفارة السوفيتية . ويتركز نشاط مكتب التحقيق الفيدرالي المناهض للجاسوسية في داخل الولايات المتحدة . ومع أن المكتب كان له نشاط في نصف العالم الغربي ، وحطم شبكات التجسس النازية في أمريكا الجنوبية خلال الحرب العالمية الثانية ، فإن عمليات التجسس ومناهضة التجسس في «الخارج» أصبحت بعد الحرب من اختصاص إدارة المخابرات المركزية ، وهيئات المخابرات العسكرية . على أن لهذا المكتب — خلافاً للاعتقاد الشائع — بعض العملاء في الخارج ، وهم يعملون في السفارات بوصفهم «ملحقين» .

وقد بلغ عدد موظفي هذا المكتب في عام ١٩٦٤ الحالى ١٤,٢٣٩

(منهم ٦٠١٤ عميلاً) ، بيد أن ميزانيته التي بلغت ١٤٦,٩٠٠,٠٠٠ دولار ، تدل على أنه من أصغر الوحدات في الحكومة الخفية ، وإن كان نشاطه في مقاومة الجاسوسية أمراً حيوياً بالنسبة للأمن القومي .

مكتب المخابرات والأبحاث :

أما مكتب المخابرات والأبحاث ، أو وكالة مخابرات وزارة الخارجية ، فإنه ليس اسماً على مسمى ، كما قال روجر هيلسمان أحد مديريه السابقين . فقد تحدث « هيلسمان » في اجتماع عقده لجنة الاعتمادات المالية بمجلس النواب في سنة ١٩٦١ ، فقال : « أقول لكم بصراحة إن كلمة « المخابرات » في اسم هذه الوكالة يضايقني . فهي ، في الحقيقة ، ليست وكالة مخابرات على النحو الذي يفهم من هذه الكلمة » . ثم قال « إن مهمة هذه الوكالة هي التحليل والبحث ، ولكن لبعض المهام التي تقوم بها صلة بأسرة المخابرات . ولقد جرت العادة على أن تصل المعلومات المطلوبة بسرعة من الوكالات الأخرى المتخصصة في جمع المعلومات ، ومن المصادر الدبلوماسية ، وهذه لا تدخل في اختصاص مكتبنا ، بل هي من اختصاص السفارات في الخارج » .

ومعنى ذلك أن مكتب المخابرات والأبحاث يعتمد - كما قال هيلسمان - على معلومات المصادر الأخرى ، كرجال السلك الدبلوماسي ، وإدارة المخابرات المركزية ، والملحقين العسكريين ، والوثائق المنشورة ، وخرائط الدول الأجنبية . ويعتمد المكتب إلى تحليل تلك المعلومات لوزير الخارجية وسائر فروع أسرة المخابرات . ومهمة المكتب الرئيسية في اجتماعات لجنة مندوبي وكالات المخابرات ، هي التأكد من أن المعلومات التي تجمعها هذه الوكالة أو تلك عن بلد ما ، تصور حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، من وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية .

وجدير بالذكر أن هذا المكتب لا يعمل خفية ، بدليل أنه العضو الوحيد في لجنة مندوبي وكالات المخابرات الذي تنشر ميزانيته . وهو يستخدم ٣٥٠ شخصاً ، وينفق سنوياً ما يقرب من ٢,٨٠٠,٠٠٠ دولار (ويتغير الرقم تغيراً طفيفاً من عام إلى آخر) ، ويعد سنوياً أكثر من ١٦ ألف صفحة ، تتضمن أبحاثاً اجتماعية وسياسية واقتصادية ، ومجموعات من سير الشخصيات . ويقول المكتب إنه يحصل على ٦٠ في المائة من المعلومات التي يدرسها ويحللها من التقارير الدبلوماسية التي ترسلها سفارات الولايات المتحدة ، كما أنه يستعين بالأبحاث والدراسات الجامعية ، ويعهد إلى أساتذة الجامعات ببعض المهام من وقت إلى آخر ، ويطلع وزير الخارجية ، يومياً ، على ما لديه من تقارير .

وخلاصة القول إن مكتب المخابرات والأبحاث ، ومكتب التحقيق الفيدرالي ، ولجنة الطاقة الذرية ، وفروع المخابرات التابعة للأسلحة الحربية ، هي في الواقع أصغر الوكالات في الحكومة الخفية . أما الوكالات الكبيرة - فما يتصل بعدد الموظفين والميزانيات والنفوذ - فهي وكالة الأمن القومي ، ووكالة مخابرات الدفاع ، وإدارة المخابرات المركزية . وسنتناول كلا منها بالحديث في فصل مستقل من الفصول التالية .

وكالة الأمن القومي

الأرجح أن وكالة الأمن القومي هي أشد فروع الحكومة الخفية إمعاناً في السرية ، حتى لتفوق في ذلك كلا من إدارة المخابرات المركزية وبلجنة الطاقة الذرية ، من فرط ما تتخذه من تدابير لإخفاء طبيعة نشاطها . وإذا كان قانون الأمن القومي الذي صدر في عام ١٩٤٧ قد كشف عن الخطوط العامة لمهام إدارة المخابرات المركزية ، فإن مسئوليات وكالة الأمن القومي قد ظلت « سرّاً » انطوى عليه المرسوم الرئاسي الذي أنشئت بمقتضاه في سنة ١٩٥٢ . والشرح الرسمي الوحيد لنشاطها ، الذي ورد في كتاب « نظام حكومة الولايات المتحدة » ، لا يعدو أن يقرر في إبهام : « تقوم وكالة الأمن القومي بأعمال فنية وتنسيقية خاصة جداً تتصل بالأمن القومي » ولكن ليس سرّاً أن وكالة الأمن القومي هي التي تضع « الشفرة » السرية ، وهي التي تحاول تفسير أية « شفرة » سرية أجنبية ، وإن كان التأكد من ذلك مستحيلاً . ويرفض رجال هذه الوكالة أن يفضوا بأحاديث ، أيا كانت الظروف ، في حين أن ألن دالاس وكبار رجال إدارة المخابرات المركزية يتحدثون في مناسبات مختلفة إلى مراسلي الصحف ومندوبي محطات التلفزيون . . . ووكالة الأمن القومي تتفرع عن وزارة الدفاع ، ويشرف عليها نائب مدير إدارة البحوث الدفاعية والهندسية . والمعروف عن كل الذين تولوا هذا المنصب أنهم لا ينبسون بحرف عن مهام الوكالة !

وكان المشرفون على هذه الوكالة ، في عهد أيزنهاور ، من العسكريين ،

ولكن حكومتى كيندى وجونسون أسندتا هذا المنصب إلى مدنيين ذوى خبرة علمية واسعة . وفى عام ١٩٦٣ روى إسناد هذا المنصب إلى الدكتور « يوجين فوينى » ، وهو عالم طبيعة إيطالى المولد ، كان إذ ذاك فى الخمسين من عمره ، ووافق مجلس الشيوخ على اختياره لهذا المنصب على الرغم من الاعتراض الشديد الذى أبداه السناتور « ثيرموند » العضو الديمقراطى بالمجلس عن ولاية كارولينا الجنوبية .

وعندما مثل « فوينى » للإدلاء بشهادته أمام لجنة القوات المسلحة المتفرعة عن ذلك المجلس ، فى يوم ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٣ ، سأل « ثيرموند » عما كان له من اتصالات سياسية فى إيطاليا قبل أن يهاجر إلى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٣٩ ، فاعترف بأنه كان عضواً فى منظمة الطلبة الفاشيين ، ولكنه استدرك قائلاً إن عضوية تلك المنظمة كانت « إجبارية » فى عهد موسولنى ، وأنه لم يهاجر من بلاده إلا احتجاجاً على تلك الأوضاع . وأوضح فوينى لثيرموند أنه لم تكن تربطه بالحركتين الشيوعية والاشتراكية أية صلة ، وأنه كان يعمل مستشاراً علمياً ومراقباً فنياً مع قوات الولايات المتحدة البرية والبحرية خلال الحرب العالمية الثانية . وبعد انتهاء الحرب ، انضم فوينى إلى شركة أجهزة طائرات نقل الجنود فى (لونج إيلاند) بنيويورك ، حيث أشرف على تنفيذ عدة مشروعات إلكترونية غاية فى السرية ، ولم يلبث أن رقى إلى منصب نائب مدير الشركة . وحين التحق بوزارة الدفاع فى سنة ١٩٦١ ، عرف قيمة السرية فى العمل ، وأيقن أن الروس يحصلون على كثير من الأسرار الحيوية مما يدلى به المختصون ، على غير وعى منهم ، من تصريحات فيها كثير من التفاصيل الدقيقة . وأعد مع أعوانه قائمة طويلة بما نشرته الصحف من تفاصيل تعد أسراراً ، وذكروا أن « ماكنامارا » وزير الدفاع ونائبه « روزويل جيلباتريك » كانا من بين الرسميين الذين أدلوا ببيانات عامة تضمنت — على غير وعى منهم — أسراراً ما كان ينبغى أن تزداع . . وأشاروا إلى

تهور ما كنا مارا في حديثه التليفزيونى عقب أزمة الصواريخ الكوبية .
ويحيط بمبنى الوكالة في (فورت ميد) بولاية ميريلاند — الذى يشبه
الحدوة ، والمكون من ثلاثة طوابق — سور من الأسلاك الشائكة يبلغ ارتفاعه
عشر أقدام ، ويقف أمام أبوابه الأربعة ، ليل نهار ، حراس مزودون
بالبنادق الرشاشة . كذلك يتولى عدد من الجنود حراسة المبنى من الداخل ،
بما في ذلك الممر الذى يعد أطول دهليز في العالم (طوله ٩٨٠ قدماً وعرضه
٥٦٠ قدماً) . وتبلغ مساحة المبنى نفسه ١,٤٠٠,٠٠٠ قدم مربعة ، أى
أنه أصغر من مبنى البنتاجون (وزارة الدفاع) ، ولكنه أكبر من مقر إدارة
المخابرات المركزية في (لانجلى) ، وفيه أجهزة الكترونية سريعة ، وأجهزة
لاسلكية شديدة التعقيد . ويقال إن كمية الأسلاك الممتدة فيه أكبر منها
في أى مبنى آخر في العالم .

وتنقل الرسائل داخل المبنى على سيور تتحرك فوق عجلات بسرعة
مذهلة ، وكذلك بواسطة جهاز ألماني الصنع مكون من مواسير فيها ضغط
هوائي يدفع الرسائل من مكان إلى آخر في لحظات . وقد تكلف بناء مقر
وكالة الأمن القومى ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، وافتتح في سنة ١٩٥٧ .
وفيه مستشفى كامل ، وقاعات للوجبات الخفيفة ، وكافتيريا ، وقاعة
محاضرات ، ومصرف ، وكل نوافذه مغلقة بإحكام ولا يمكن فتحها .
وتتخذ احتياطات مماثلة مع موظفي الوكالة ، فهم يعرضون لجهاز كشف
الكذب عندما يتقدمون بطلبات الالتحاق ، ثم يجرى معهم تحقيق طويل
عندما تقبل طلباتهم ، وعليهم أن يوقعوا على بيانات يؤكدون فيها أنهم
مطلعون على اللوائح الخاصة بالأمن .

ومع ذلك فقد عانت وكالة الأمن القومى ، هي الأخرى ، الأمرين ،
بسبب تسرب الأسرار : ففي سنة ١٩٦٠ فرائشان من خبراءها في الرياضيات
— هما وليم مارتن وبيرون متشل — إلى موسكو ، حيث عقدا مؤتمراً
صحفياً شرحا فيه بدقة سير العمل داخل مقر الوكالة . وسرعان ما تبين

أنهما مصابان بشذوذ جنسي ، الأمر الذي أدى إلى استقالة مدير قسم الموظفين بالوكالة ، وطرد ستة وعشرين من موظفيها لأنهم مصابون بانحرافات جنسية ! . . كذلك أدى ذلك الحادث إلى قانون أصدره مجلس النواب في يوم ٩ مايو سنة ١٩٦٣ ، بأغلبية ٣٤٠ صوتاً مقابل ٤٠ ، وهو يقضى بأن تكون لوزير الدفاع سلطة مطلقة على موظفي وكالة الأمن القومي ، تعادل سلطة مدير إدارة المخابرات المركزية على موظفيه . ومن ثم أصبح من حق وزير الدفاع — طبقاً لذلك القانون الذي كانت لجنة مكافحة النشاط المعادي لأمريكا قد اقترحتة — أن يفصل أى موظف في الوكالة دون إبداء الأسباب ، إذا تبين أنه خطر على الأمن .

على أن كثيرين من أعضاء الكونجرس هاجموا ذلك القانون : فقد قال « بول روجرز » العضو الديمقراطي بمجلس النواب عن ولاية فلوريدا ، محذراً منذراً ، إن ذلك القانون « يفسح المجال أمام بعض كبار رجال الحكومة لاتخاذ تدابير تعسفية جائرة . لقد قيل كلام كثير عن الخطر المحدق بالأمن القومي . . ثم إن الديمقراطية نفسها شكل خطر من أشكال الحكومات ، ولكن خطرهما ينطوى على قوتها . إن حماية الأفراد بواسطة القانون ، وهو أمر معمول به في بلادنا منذ عهد بعيد ، تعد الآن فكرة متطرفة خطيرة في معظم أنحاء العالم » . . ثم قال : « وهذه الفكرة الخطرة يحرمها القانون في الاتحاد السوفيتي ، والصين الحمراء ، وكوبا ، وكل بلاد الكتلة السوفيتية ، وفي البلاد الأخرى التي تربطها صلات وثيقة بتلك الكتلة . وأظن أنه يجوز لنا أن نسأل أنفسنا : كيف يستطيع المرء أن يسحق عدوه بأن يصبح مثله ؟ » .

أما « ادوين ويليس » العضو الديمقراطي بمجلس النواب عن ولاية لويزيانا ، وعضو لجنة مكافحة النشاط المعادي لأمريكا ، فقد دافع عن ذلك القانون على أساس أن وكالة الأمن القومي « تقوم بأدق عمليات المخابرات . وإن الدور الذي تقوم به وكالة الأمن القومي في الدفاع عن

الولايات المتحدة وكفالة الأمن لها ، هو دور كبير لدرجة يتعذر معها على أى غريب عنها أن يصف نشاطها . وهذا النشاط ليس سرّاً مغلقاً أمام الشعب فحسب ، بل هو كذلك سر مغلق أمام إدارات حكومية أخرى . ويلاحظ أنه لا يسمح للجنة الموظفين المدنيين التى تدرس مشاكل الوظائف الحكومية بأن تعرف شيئاً عما يفعله موظفو وكالة الأمن القومى » .

وسئل ويليس : « ما دام هذا القانون مهما إلى هذا الحد بالنسبة لوكالة الأمن القومى ، فلماذا لا يطبق على كل الوكالات الأخرى الحساسة ؟ » . فأجاب قائلاً : « سندرس مشكلة كل وكالة أخرى على حدة ، وفى الوقت المناسب » .

وعلى الرغم من أن قضية « مارتن » و « متشل » حفزت مجلس النواب إلى اتخاذ إجراء معين ، فإنها لم تكن إلا واحدة من عدة فضائح أصابت وكالة الأمن القومى : فى سنة ١٩٥٤ حوكم « جوزيف سيدنى بيترسن » بتهمة تصوير وثائق سرية خاصة بوكالة الأمن القومى ، لمساعدة دولة أخرى . وقالت الحكومة فى المذكرات التى قدمتها إلى المحكمة إن بيترسن « أخذ مذكرات من وثائق سرية تبين نجاح الولايات المتحدة فى حل الشفرة السرية التى تستعملها هولندا . واعترفت السفارة الهولندية فى واشنطن بأنها تبادلت « معلومات سرية » مع بيترسن ، مفترضة أنه فعل ذلك بإذن من رؤسائه .

وعندما زار خروشوف الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٩ ، تباهى بأنه حصل على « شفرة » أمريكية غاية فى السرية ، وأنه أطلع بذلك على نصوص الرسائل التى تبادلها الرئيس أيزنهاور ونهرو رئيس وزراء الهند . وقال خروشوف لألن دالاس : « إنكم تنفقون أموالكم سدى . قد يكون من الخير لكم أن توافقونا بأسراركم رأساً بدلاً من أن نعتمد نحن على الوسطاء ، ذلك أننا نظفر بالجانب الأكبر منها . إن عملاءكم يمدوننا بكتب الشفرة ونحن نرسل لكم بعد ذلك معلومات زائفة بواسطة شفرتكم

أنتم . ثم يطلب أولئك العملاء أن ترسلوا إليهم مالا فلا يسعكم إلا أن ترسلوه ! » .

وفي يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٣ نشرت صحيفة أرفستيا* رسالة من « فكتور نوريس هاملتون » ، وهو أمريكي من أصل عربي ، كان قد لجأ إلى الاتحاد السوفيتي . وما قاله هاملتون إنه سبق له أن شغل وظيفة في قسم بوكالة الأمن القومي مهمته التقاط الرسائل السرية التي تبعث بها الدول العربية إلى وفودها في الأمم المتحدة ، وفك رموزها . وزعم أن هنري كابوت لودج كان - أثناء رياسته وفد الولايات المتحدة في الهيئة الدولية - قد بعث إلى القسم برسالة يشكره فيها على المعلومات التي يمدّه بها . واعترفت وزارة الدفاع الأمريكية بأن هاملتون كان موظفاً في وكالة الأمن القومي ، وأنه فصل من منصبه في سنة ١٩٥٩ لأنه أوشك أن يصاب وقتل بجنون الاضطهاد وانشطار الشخصية (في وكالة الأمن القومي نسبة كبيرة من المرضى النفسيين ، والذين يقدمون على الانتحار !) .

وفي يوليو سنة ١٩٦٣ ، وقع حادث أخطر يتعلق بهذه الوكالة ، فقد انتحر « السرجنت جاك دنلاب » حين أدرك أن السلطات المختصة اكتشفت أنه باع بعض وثائق الوكالة السرية لموظفين سوفيت . ويقال إنه حصل على ٦٠ ألف دولار خلال سنتين ، في مقابل أن يطلع السوفيت على ما جمعته مخبرات الولايات المتحدة من بيانات ومعلومات عن التقدم الذي أحرزته روسيا في صنع أنواع من الأسلحة ، وعن مراكز الصواريخ الروسية ، وأماكن حشد القوات . ولقد انفق ذلك الجاويش العرييد ، المتزوج ، ذو الأولاد الخمسة ، ذلك المبلغ على عدد من صديقاته ، واشترى سيارتين « كاديلاك » ، وكان كثير التردد على ميادين سباق الخيل . وقال موظف كبير بوزارة الدفاع في وصف هذه القضية « إنها

* الصحيفة المتحدثة باسم رئاسة المجلس السوفيتي الأعلى . (المترجم) .

أخطر من قضية متشل ومارتن بثلاثين أو أربعين مرة ! »
 والمهم في الأمر أن تلك التطورات كشفت النقاب عن كثير من
 شئون وكالة الأمن القومي . وقد عرف معظمها ، بطريق غير مباشر ،
 من البيانات المتناقضة التي أصدرتها وزارة الدفاع ، ومن التقرير الذي
 أصدرته لجنة مكافحة النشاط المعادي لأمريكا ، وأكدت فيه أن فرار
 مارتن ومتشل أمر جد خطير . ولو أن باحثاً من الأعداء كلف نفسه
 مشقة التقصي ، لخرج من كل تلك البيانات بالصورة التالية عن وكالة
 الأمن القومي :

تنقسم الوكالة إلى أربعة مكاتب رئيسية : أولها : « مكتب الإنتاج »
 ومهمته هي أن يحاول فك رموز الشفرة والكتابة السرية* ، وقراءة رسائل
 الاتحاد السوفيتي ، والصين الشيوعية ، وغيرهما من الدول الشيوعية ،
 ورسائل حلفاء الولايات المتحدة نفسها والدول المحايدة . . . والمكتب الثاني
 هو « مكتب الأبحاث والتنمية » ، وهو يفحص ويحلل الرسائل السرية ،
 ويدرس الخطوط اليدوية وبرامج الدعاية بالراديو ، ويعمل على تنمية وسائل
 المواصلات باستحداث أجهزة جديدة . ومهمة المكتب الثالث ، وهو
 « مكتب تأمين المواصلات » ، هي وضع رموز « الشفرة » واتخاذ
 الإجراءات الكفيلة بحمايتها . أما المكتب الرابع ، وهو « مكتب الأمن »
 فمهمته هي التحري عن موظفي وكالة الأمن القومي ، وعرضهم على أجهزة
 كشف الكذب .

وبينما كانت وكالة الأمن القومي تقرأ الرسائل السرية لأكثر من أربعين
 دولة – بينها بعض الدول الصديقة – أشركت معها ، فما لديها من معلومات ،
 مكتبها في لندن وإدارة الأمن البريطانية . وكان مما ذكره « مارتن »
 و« متشل » أن الوكالة أمدت دولا أخرى بأجهزة للشفرة ، ثم التقطت

* تستخدم الحروف أو الأرقام في الشفرة للدلالة على حروف أو أرقام أخرى . أما
 الكتابة السرية فتستخدم فيها الرموز أو مجموعات الحروف بدلا من الكلمات الكاملة .

رسائل تلك الدول ، لأنها تعرف كل شئ عن أجزاء تلك الأجهزة وما فيها من أسلاك .

وتجمع وكالة الأمن القومي البيانات بواسطة ٢٠٠٠ محطة استقبال خاصة في جميع أنحاء العالم . وقد صممت تلك المحطات بحيث تستطيع أن تلتقط أية حركة الكترونية أو اتصال الكتروني في الدول الشيوعية خاص بمواعيد إطلاق الصواريخ ، وتفاصيل بناء المصانع ، والأوامر التي تصدر إلى القوات بالتحرك هنا وهناك ، ومنشآت الدفاع الجوي ، وأجهزة الرادار ، وأسراب طائرات القتال .

كذلك ثبت وكالة الأمن القومي أجهزتها الألكترونية الخاصة الدقيقة في طائرات التجسس من طراز « ٢ى » وغيرها من الطائرات التي كانت تحلق فوق الاتحاد السوفيتي (حتى سنة ١٩٦٠) وفوق الصين الشيوعية . وثمة رحلات جوية مستقلة يطلق عليها « رحلات المخابرات الألكترونية » ، الغرض منها جمع معلومات وافية عن محطات الرادار في الصين الشعبية . وكثيراً ما تلعب تلك الطائرات لعبة « الصيادين والثعالب » ، فتدنو من وسائل الدفاع السوفيتية لتعرف تأثير هذه الحركة على شبكات الرادار وأجهزة الاستماع الأمريكية الواقعة على مقربة من الحدود السوفيتية !

ووكالة الأمن القومي هي صاحبة فكرة « الخط الساخن » ، وهو الخط الذي يربط ، بطريق البرق ، مكتب رئيس الولايات المتحدة بمكتب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي . يضاف إلى ذلك أن هذه الوكالة تقوم ، عند الاقتضاء ، بما يسمى عند رجال المخابرات « بالمراقبة السمعية » أى « مراقبة المكالمات التليفونية » .

وهكذا قطعت الولايات المتحدة شوطاً طويلاً منذ قال هنرى ستيمسون وزير الخارجية في سنة ١٩٣٩ ، بعد أن أمر بإغلاق « الغرفة السوداء » ، وهي غرفة فك رموز الشفرة :

« إن الكرام من السادة لا يقرأون رسائل بعضهم البعض ! » .

وكالة مخبرات الدفاع

إن وكالة مخبرات الدفاع - وهي أحدث عضو في الحكومة الخفية ، وأقوى منافس لإدارة المخبرات المركزية - مدينة بوجودها للمناقشات التي دارت في أواخر الخمسينات إثر تفوق الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة في ميدان الأقمار الصناعية . فبعد أن أثبت السوفييت دقة صنع صواريخهم ، بسلسلة الأقمار ومركبات الفضاء التي أطلقوها إلى الفضاء الخارجي ، طالب سلاح الطيران بأن تشرع الولايات المتحدة في تنفيذ برنامج ضخيم لصنع قذائف عابرة للقارات . وفي الفترة التي انقضت بين سنتي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ، كان كبار رجال سلاح الطيران يحضرون اجتماعات « مجلس مخبرات الولايات المتحدة » قائلين إن الروس يصنعون مئات من تلك القذائف ، وإنهم أصبحوا في الكفة الراجحة لميزان القوى العسكرية .

وقدم خبراء سلاح الطيران إلى المجلس عشرات من الصور التقطتها طائرة التجسس « ي ٢ » التي كانت قد بدأت تحلق فوق الاتحاد السوفيتي في غضون عام ١٩٥٦ ، وذلك لكي يبرهنوا على قوة حججهم ، وسلامة وجهة نظرهم . وقال أحد رجال إدارة المخبرات المركزية وقتئذ في استخفاف وتهكم : « إن سلاح الطيران يعتقد أن كل نقطة متسخة على الأنفلام تمثل صاروخاً ! » . وقال ألن دالاس ، معتمداً على تحليل تلك الصور بواسطة قسم الأبحاث التابع « للإدارة » ، إن ثلاثة أرباع تقديرات سلاح الطيران لا نصيب لها من الصحة !

وكانت تجرى في اجتماعات « مجلس مخابرات الولايات المتحدة » مناقشات مريرة ، مردها إلى تباين وجهات النظر في مسألة القذائف والصواريخ . كان ذلك كله يصور التنافس الدائم بين أسلحة الجيش الثلاثة ، ذلك أن كل سلاح منها كان يصر على ما يطلبه دون أن يقيم وزناً لمطالب السلاحين الآخرين . وكلما قرب موعد الميزانية السنوية للقوات المسلحة ، كان سلاح الطيران يشير إلى عدد قاذفات القنابل والصواريخ السوفيتية الذي « لا يحصى » ، وتذيع البحرية أنباء عن دنو غواصات العدو من ساحل الولايات المتحدة الشرقى ، ويذهب الجيش إلى أن السوفيت زادوا عدد فرق الجيش المزودة بالدبابات والسيارات المدرعة !

وأمام هذا الأخذ والرد بين الأسلحة الثلاثة ، وجد أعضاء « مجلس مخابرات الولايات المتحدة » ، وكبار رجال وزارة الدفاع ، أنفسهم مضطرين للاهتمام إلى وسيلة لتسوية هذا النزاع ، فأتجهوا إلى « لجنة مشتركة للبحث » كانت قد شكلت في سنة ١٩٥٩ لبحث مشكلات « أسرة المخابرات » . وتقدمت تلك اللجنة ، في أواخر سنة ١٩٦٠ ، بقائمة توصيات طويلة أهمها إنشاء « وكالة مخابرات الدفاع » لتكون حكماً بين الأسلحة الثلاثة المتنافسة ، على أن تتقدم بتقريرها النهائى عن المشكلة إلى « مجلس مخابرات الولايات المتحدة » .

وأثارت الفكرة إعجاب « توماس جيتس » آخر وزير للدفاع في حكومة أيزنهاور . وعندما وليت حكومة كيندى الحكم في يناير سنة ١٩٦١ طلب جيتس ، ملحاً ، إلى ماكنامارا ، وزير الدفاع الجديد ، أن ينفذ تلك التوصية في أقرب فرصة . واقتنع ماكنامارا ، على الفور ، بنصيحة جيتس . وبعد أن درس بعناية كل ما قيل حول تخلف الولايات المتحدة عن الاتحاد السوفيتى في مضمار الصواريخ ، رأى أنه لا أساس للحجة القائلة إن الولايات المتحدة متخلفة في هذا المضمار ، واتضح له أن

تنوع عمليات المخابرات في وزارة الدفاع أمر خطير ، وأن من الخير إخضاع فروع المخابرات المختلفة لوكالة مركزية تعمل تحت إشرافه . وعلى هذا الأساس أوصى ماكنامارا بإنشاء « وكالة مخابرات الدفاع » . بيد أن دالاس عارض التوصية ، لاعتقاده أنه ينبغي أن يكون لفروع مخابرات القوات المسلحة صوت في مداولات « أسرة المخابرات » ، ولأنه خشى أن يؤدي إنشاء وكالة مخابرات الدفاع إلى إلغاء فروع المخابرات التي تعمل في « مكتب مخابرات الولايات المتحدة » ، وعندئذ لا تستطيع إدارة المخابرات المركزية الوقوف ، مباشرة ، على وجهات نظر العسكريين ، فتضطر إلى الاكتفاء بالبيانات التي ترى وكالة مخابرات الدفاع أن تمدّها بها .

وكان الرأي عند دالاس أن مهمة « مكتب مخابرات الولايات المتحدة » هو أن يكون ملتقى لوجهات النظر ، فإذا ألغيت فروع المخابرات التي تعمل معه أصبحت وكالة مخابرات الدفاع الجهة الوحيدة الممثلة للهيئة التي تمد الحكومة بأكبر قدر من المعلومات والبيانات السرية . وكان أخشى ما يخشاه دالاس أن تحتكر وكالة مخابرات الدفاع كل عمليات الاستطلاع الجوي . (وما يذكر هنا أن وزارة الدفاع تشرف على أجهزة الاستطلاع) ومن ثم خشى دالاس أن تحتكر تلك الوكالة الصور التي تلتقط بتلك الأجهزة ، وصمم على الحيلولة دون أن يحدث شيء من هذا القبيل .

وفي أثناء الفترة التي كثر فيها الكلام عن طائرات « ٢ » ، كانت إدارة المخابرات المركزية قد دربت عدداً من المدنيين على فحص الصور التي تلتقطها طائرات الاستطلاع ، وكان دالاس على يقين من أن أولئك المدنيين المدربين سيعتزلون مناصبهم إذا احتكرت وزارة الدفاع الصور الجوية ، وعندئذ تصبح إدارة المخابرات المركزية عاجزة عن التحقق من صحة بيانات وزارة الدفاع .

وأوضح دالاس لما كنا مارا ما ساوره من ارتياب ، فرد عليه وزير الدفاع مؤكداً له أن وكالة مخابرات الدفاع ستكون مجرد هيئة للتنسيق ، وأنها لن تحل محل فروع مخابرات الجيش والبحرية وسلاح الطيران . وانتهى الأمر بإنشاء وكالة مخابرات الدفاع في أول أكتوبر سنة ١٩٦١ ، واختير لإدارتها الجنرال « جوزيف كارول » ، المفتش العام لسلاح الطيران ، الذي بدأ خدمته الحكومية بالعمل مع مكتب التحقيق الفيدرالي ، وكان نائباً لإدجار هوفر . وعين مساعدان للجنرال كارول من رجال إدارة المخابرات المركزية القدامى ، هما الجنرال « وليم (بافالوبيل) كوين » الذي شغل منصب نائب المدير ، والذي كان من نجوم كرة القدم في كلية (ويست بوينت) الحربية ، والأميرال « صمويل فرانكل » الذي عين مديراً لموظفي الوكالة ، وهو يجيد اللغتين الروسية والصينية ويعد خبيراً بشئون العالم الشيوعي . وكان هذان الرجلان قد عملا مع دالاس من قبل .

ونصت لائحة هذه الوكالة الجديدة على أن تضطلع بالمهام الآتية :

- (١) وضع ميزانية موحدة لوحدات مخابرات وزارة الدفاع .
- (٢) إعداد تقارير خاصة لـ « مكتب مخابرات الولايات المتحدة » وسائر أعضاء « أسرة المخابرات » .
- (٣) يشترك مدير الوكالة في اجتماعات « مكتب مخابرات الولايات المتحدة » .
- (٤) وضع الخطط الكفيلة بإدماج مدارس المخابرات التابعة للأسلحة المختلفة بعضها في بعض . . . ولم تلبث مهام الوكالة أن اتسعت ، وأصبحت تضم ٢٥٠٠ موظف ، واحتلت مساحة قدرها ٣٨ ألف قدم مكعبة في مبنى وزارة الدفاع ، وطلبت أن يقام لها مبنى خاص يتكلف بناؤه ١٧ مليون دولار .

ونجحت هذه الوكالة في إلغاء المجلات التي تصدرها أسلحة الجيش ، وأصدرت هي بدلا منها مجلتين ، ثم أصدرت مجلة ثالثة هي « الدبلي دايجست » — أى الملخص اليومي للأخبار — التي اعتقدت إدارة المخابرات المركزية أنها منافسة لمجلتها « سنترال أنتلجانس بولتن » أى « نشرة إدارة المخابرات المركزية » . كذلك حلت الوكالة الجديدة محل هيئة مخابرات رؤساء أركان الحرب « J2 » في « مكتب مخابرات الولايات المتحدة » ، وأصبحت هي المسئولة عن مد رؤساء أركان الحرب أنفسهم بالبيانات . وبدأت تمد الرئيس نفسه بالبيانات دون أن تطلع عليها « مكتب مخابرات الولايات المتحدة » . ولقد فعلت ذلك عندما طلب الرئيس كيندى في سنة ١٩٦٣ بيانات سرية سريعة عما إذا كان في وسع جيش جواتيمالا أن يجمع المظاهرات التي كان ينتظر أن يقوم بها الشيوعيون .

وعند حلول سنة ١٩٦٤ كان إشراف وكالة مخابرات الدفاع على المخابرات العسكرية قد اتسع إلى حد تضاعفت معه مهام مخابرات أسلحة الجيش ، فلم تتجاوز تقديم بيانات فنية عن أسلحة الأعداء ، والإشراف على نظام الملحقين . ومما له مغزاه في هذا الشأن ، أن أقطاب الحكومة الخفية كانوا قد قرروا إقصاء وكالات مخابرات الأسلحة الثلاثة عن « مكتب مخابرات الولايات المتحدة » . ولو أن الرئيس جونسون استخدم الفيتو (حق النقض) لحال ذلك دون أن تصبح وكالة مخابرات الدفاع الصوت العسكري الوحيد في تلك الهيئة .

وكان دالاس قد قال في إحدى المناسبات ، وهو يلمح تلميحا خطيراً : « من المحتمل دائماً أن تصبح هيئتان قويتان وممولتان جيداً — كإدارة المخابرات المركزية ووكالة مخابرات الدفاع — هيئتين يشدد بينهما التنافس » .

إدارة المخابرات المركزية : « المخفية تماماً »

يستطيع مدير إدارة المخابرات المركزية ، إذا ألقى نظرة من نافذة قاعة طعامه الخاصة الواقعة فوق مخبأ « الإدارة » — الذى تكلف بناؤه ، فى (لانجلى) بولاية فرجينيا ، ٦٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار — أن يرى الغزلان وغيرها من الحيوانات تقفز وتثب فى الغابة الصغيرة الممتدة أمام المبنى . ولا بد أن يكون جون ماكون — عندما عين مديراً « للإدارة » فى نوفمبر عام ١٩٦١ — قد لمح ظيئاً يمرح فى تلك الغابة ، فأنساه ذلك مشاغل وظيفته . ولعله اغتبط حين اتضح له أن فى وسعه أن يتناول عشاءه — إذا شاء — فى هدوء وعزلة تامة ، على بعد ثمانية أميال — تقطعها السيارة فى عشرين دقيقة — من ضوضاء واشنطن ، حيث يعمل موظفون كبار أقل منه نفوذاً وعزلة .

إن تلال ضاحية (فيرفاكس) الجميلة فى ولاية فرجينيا ، تمتد إلى مدى البصر ، وتحيط بمبنى « الإدارة » من أربع جهات . صحيح أن مبنى البنتاجون (وزارة الدفاع) أضخم منه ، ولكن هذا الصرح بدوره يرى بسهولة من أى مكان فى العاصمة . والواقع أن مقر إدارة المخابرات المركزية المبنى بالأسمت المسلح « خفى » بمعنى الكلمة ، وهو فى شكل تاج هندسى يتوسط منطقة ريفية رائعة ، ويحيط به ستار من الأشجار . وكثيراً

ما يسمع المرء موظفي وزارة الخارجية الذين لا يحبون دائماً إخوانهم في عالم المخابرات يقولون عن موظفي الإدارة : « هؤلاء القوم الذين يعيشون في الغابات » . وهذا القول صحيح ، ينطبق على الواقع تماماً . ومن بين الأسباب التي دعت إلى إقامة المبنى على هذه الصورة ، وفي مثل تلك المنطقة ، أن حراسته في هذه الحال تكون يسيرة . وعندما مثل ألن دالاس في شهر يونيو سنة ١٩٥٦ ، أمام إحدى لجان الاعتمادات المالية المتفرعة عن مجلس النواب ، للمطالبة بالأموال اللازمة لإقامة مقر الإدارة ، قدم تقريراً تحدث فيه عن ميزات تلك العزلة الريفية فقال : « لقد وقع الاختيار على قطعة أرض ، مساحتها ١٢٥ فداناً ، وهي جزء غير واضح تماماً في أرض حكومية مساحتها ٥٧٠ فداناً وتقع في (لانجلى) . والسبب الذي جعلنا نؤثر تلك القطعة على غيرها هو ملائمتها لصون أسرار إدارة المخابرات المركزية » .

وبعد ثلاثة أعوام ، دعا دالاس عدداً من كبار رجال الدولة لحضور الاحتفال بوضع حجر الأساس في المبنى ، ووزع الكولونيل ستانلي جروجان ، مدير الشؤون العامة بـ « الإدارة » في ذلك الوقت ، نشرة على الضيوف والصحفيين جاء فيها : « إن الأشجار تحيط بالمبنى من كل جانب ، ولا يمكن أن يرى منه شيء ، من الطرق الزراعية » . وعلق أحد رجال « الإدارة » على مضمون تلك النشرة قائلاً في زهو : « إن المبنى مخفي عن الأنظار تماماً » . . بيد أن الواقع أن قيام « الإدارة » بإرسال دعوات للاحتفال بوضع حجر الأساس في مقرها الجديد كان يمثل انفصاماً في الشخصية يثير ، من وقت إلى آخر ، نكات غير مستحبة . وهذا « الانفصام » يسود معظم تصرفاتها : فهي إدارة ممعنة في السرية من ناحية ، ولكنها ليست كذلك من ناحية أخرى .

وحين أصبح دالاس مديراً لهذه « الإدارة » في شهر فبراير عام ١٩٥٣ ،

كان مقرها في مبنى قديم متشعب الأركان بالشارع رقم ٢٤٣٠ ج في حي « القاع الشديد الضباب » بالعاصمة ، وقد ثبتت على واجهة المبنى لافتة كتبت عليها عبارة : « إدارة مطابع حكومة الولايات المتحدة ! » . وذات يوم ، رأى الرئيس أينزهاور أن يذهب مع أخيه ملتون لزيارة ألن دالاس ، ولكنهما عجزا عن الاهتداء إلى مقر الإدارة ! .. ومن عجب أنه عندما اكتشف دالاس ، ذات مرة ، أن مرشدى سيارات السياح يشيرون إلى المبنى قائلين إنه مقر « الإدارة » أمر على الفور برفع اللافتة القديمة ووضع لافتة جديدة بدلا منها عليها اسم « إدارة المخابرات المركزية » .

وحين نقل مقر « الإدارة » عبر نهر بوتوماك إلى (لانجلي) ، في سنة ١٩٦١ ، بقيت « السرية » مشكلة معقدة . فقد كانت هناك لافتات باللونين الأخضر والأبيض تشير إلى الطريق المؤدى إلى مبنى « الإدارة » الذى تكلفت إقامته ٨,٥٠٠,٠٠٠ دولار . وكانت تلك اللافتات قد وضعت ، أصلا ، لتهدى العمال إلى مكان البناء . وبعد أن نقلت « الإدارة » مقرها إلى المبنى ، لاحظ بعض كبار موظفيها أنه لم يعد هناك مبرر للاحتفاظ بتلك اللافتات ، قائلين « إننا نعرف مكان « الإدارة » .. غير أن اللافتات بقيت في أماكنها فترة من الزمن . وكان روبرت كيندى ، وزير العدل ، يراها يوميا وهو متجه إلى الوزارة أو عائداً منها إلى بيته في « ماكلين » بضاحية فرجينيا . ولكن حدث ، ذات يوم ، أن اختفت تلك اللافتات فجأة ، ووضعت بدلا منها لافتة واحدة كبيرة ذات لونين أخضر وأبيض كتبت عليها عبارة « مكان انتظار السيارات » ، وإلى جانبها سهم يشير إلى الطريق الزراعى ، ثم لافتة ثانية عليها ثلاثة حروف هي : (B. P. R.) ومعها سهم يشير إلى المنحنى المؤدى إلى مبنى « الإدارة » .

ولكن عدم وجود لافتات لا يضايق الكثيرين من الناس ، ذلك أن

ما من شخص غريب يجرؤ على دخول مقر « الإدارة » ، إلا إذا قدم لمهمة رسمية ، ولا يسمح لموظفيها باستقبال أصدقائهم ، أو حتى زوجاتهم أو حمواتهم . وترد « الإدارة » على المكالمات التليفونية بطريقة عجيبة ، فعندما يتصل المرء عادة بأية مصلحة حكومية ، تجيبه « عاملة السويتش » ذاكرة اسم المصلحة . ومع أن أرقام تليفونات هذه « الإدارة » مذكورة في مكانين مختلفين بسجل التليفونات ، فإن من يطلب رقم ١١٠٠ - ٣٥١ مثلاً ، تقول له « عاملة السويتش » ببساطة : « ثلاثة خمسة واحد - واحد واحد صفر صفر » ، ولا يتيسر له الاتصال بالموظف الذي يريد محادثته إلا إذا ذكر لها رقم تليفونه الفرعى . وثمة عدد قليل جداً من كبار رجال « الإدارة » يمكن الاتصال بهم تليفونياً بذكر أسمائهم ، أما الباقون فلا بد من ذكر أرقام تليفوناتهم الفرعية .

وعلى الرغم من جو التكم والسرية الذى يحيط بالمبنى ، فإن أى واحد من رجال البوليس السرى السوفييتى يستطيع الوصول إليه بلا مشقة ، إذ فى وسعه أن يطلب من أية محطة بنزين خريطة لواشنطن يستطيع أن يحدد فيها موقع « الادارة » فى لانجلى . ويلاحظ ، من جهة أخرى ، أن الجاسوس الروسى لن يجد نفسه مضطراً للذهاب إلى المبنى بسيارته ، إذ يمكنه أن يستقل سيارة تاكسى من واشنطن إلى هناك بأربعة دولارات وأربعين سنتاً ، أو يستقل سيارة أتوبيس بأربعة وأربعين سنتاً ، على نحو ما يفعل المئات من موظفى « الإدارة » .

ولقد طلب شخص ما ، ذات يوم ، من شركة الأتوبيسات ، أن تذكر له السيارات التى تمر بـ « لانجلى » ، فكان جواب موظف الشركة على النحو التالى : « هل أنت ذاهب إلى مقر إدارة المخابرات المركزية ؟ تتحرك سيارات الأتوبيس فى الساعة و ١٢ دقيقة صباحاً ، ثم فى الساعة و ٢٦ دقيقة صباحاً ، وبعد ذلك فى الثامنة و ١٦ دقيقة صباحاً ، وهى

تقطع المسافة إلى مقر الإدارة في ٤٣ دقيقة . ومواعيد عودتها في المساء هي الرابعة و ٣٨ دقيقة ، والخامسة و ٨ دقائق ، والخامسة و ٤٠ دقيقة .
نتمنى لك رحلة طيبة .

وإذا كان الجاسوس السوفييتي من النوع الذي يعمل مستقلاً ، ودون أن يتمتع بحماية السفارة السوفيتية ، ففي وسعه أن يهتدى ، عن طريق صحيفة « واشنطن بوست » ، إلى مسكن مناسب ، فقد نشرت الصحيفة في أحد أعدادها الصادرة في شهر مارس سنة ١٩٦٣ ، إعلاناً كبيراً عن عمارات « برود فولز » السكنية في « فولز تشيرش » بضاحية فرجينيا ، جاء فيه أن تلك المباني تقع على مقربة من « إدارة المخابرات المركزية ، ومطار دالاس ، ووزارة الدفاع » . ونشرت الصحيفة تحت عنوان الإعلان خريطة توضح الطريق المؤدى من تلك الأبنية إلى مقر إدارة المخابرات المركزية !

وحدث في سنة ١٩٦٣ أن قدم مقال كان يملك أرضاً مساحتها ثلاثة عشر فداناً تقع بالقرب من مقر « الإدارة » طلباً إلى بلدية المنطقة للاذن له ببناء عمارات سكنية في أرضه . فانزعجت « الإدارة » حين علمت أن سكان الطابق الرابع أو الخامس في إحدى تلك العمارات سيتمكنون ، باستخدام النظارات المكبرة ، من رؤية حجرة « ماكون » مدير الإدارة ، بل قد يتسنى لهم أن يقرأوا ما على مكتبه من تقارير سرية ! . . ومن ثم أصدرت « الإدارة » تعليمات سرية إلى مصلحة الخدمات العامة التابعة للحكومة بشراء قطعة الأرض سالفة الذكر . . . وما حدث بعد ذلك يمكن أن يروى على خير وجه على لسان الدكتور هاتش ستيريت ، وهو طبيب كان يقيم في (ساديل لين) بالقرب من مبنى « الإدارة » ، فقد قال : « سمعت عن ذلك الموضوع لأول مرة عندما اتصلت بمصلحة الخدمات العامة بمكتبي وسألت عن الموعد الذي يستطيع فيه رجالها أن ينقلوا أمتعتي . ولم يذكر المسئولون عن تلك المصلحة شيئاً عن يريد

الإقامة في شقتي بدلا مني ، وكل ما قالوه إن المصلحة العامة توجب على إخلاء الشقة ، وإنني لن أستطيع أن أفعل شيئا .

وتشاور الطبيب الذاهل مع محاميه صمويل نيل ، الذي تحرى الأمر فقبل له إنه سري للغاية ، فأدرك أن لإدارة المخابرات المركزية يدا فيه . . وهكذا أحبطت « الإدارة » مشروع بناء العمارات السكنية بشراء قطعة الأرض كلها ، ولكنها سمحت للطبيب ، في النهاية ، بالبقاء في شقته ، مشرطة عليه ألا يؤجرها أو يبيعها لأحد . أما السبب فهو أن مبنى الإدارة يظل ، طوال فصل الصيف ، متوارياً وراء الأشجار ، أما في الشتاء فيستطيع الدكتور ستيريت أن يراه من خلال فروع الأشجار .

ولقد صادفت « الإدارة » مشكلات جمة بسبب مبنائها بالحديد . فعندما كان « بيديل سميث » مديراً لها ، طلب رصد مبلغ ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار للمبنى بالحديد، ورأى - حرصاً منه على السرية - أن يضيف المبلغ إلى ميزانية « الإدارة » التي أرسلت إلى الكونغرس، دون أن يذكر أي سبب لطلب هذا المبلغ بالذات ، فلما اكتشف أعضاء الكونغرس الأمر. استقطعوه من الميزانية . . . ولم يوافق الكونغرس على تكاليف بناء مقر « الإدارة » إلا بعد أن تولى ألن دالاس رياستها في يوليو سنة ١٩٥٥ . ومع أن مقر الإدارة كان وقتئذ في مبنى شارع « ج » الذي كان يحتله مكتب الخدمات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية فقد كانت مكاتبها مبعثرة في أربعة وثلاثين مبنى في سائر أحياء واشنطن ، وكان ذلك يقتضي الاستعانة بعدد ضخم من السعاة المختارين لتبادل الرسائل بين مختلف المكاتب . ولقد قال ل . ك . هوايت ، نائب مدير « الإدارة » في اجتماع عقدته لجنة الاعتمادات المالية بمجلس النواب عام ١٩٥٦ ، إن نقل مكاتب « الإدارة » إلى مبنى واحد « سيتيح لنا الاستغناء عن ٢٢٨ من الحراس والسعاة وسائقي السيارات ، وتوفير مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ دولار في السنة » .

وكان دالاس قد طلب مبلغ ٥٠,٨٠٠,٠٠٠ دولار لعملية البناء ، وأنقصه « مكتب الميزانية » إلى ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، ولكن الكونجرس لم يوافق في النهاية إلا على ٤٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار* . وعندئذ تحدث دالاس عن ارتفاع تكاليف البناء ، قائلاً إن مبلغ الـ ٤٦ مليون دولار لن يكفي إلا لإقامة مبنى متواضع « لا يتسع إلا لـ ٨٧ في المائة فقط من الموظفين » . وحرص دالاس ، بطبيعة الحال ، على ألا يذكر عدد موظفي « الإدارة » . وكان يفضل أى شخص يحاول أن يحصى عددهم .

وفي سنة ١٩٦١ نقلت إدارة المخابرات المركزية مكاتبها إلى مبناها الجديد .

ويحيط بالمبنى سور من الأسلاك الشائكة ارتفاعه عشر أقدام ، ويرى الزائر على السور لافتات ليس فيها ذكر لإدارة المخابرات المركزية ، ولكن عليها عبارات مثل « ملك لحكومة الولايات المتحدة — للأعمال الرسمية فقط » أو « استخدام آلات التصوير محظور » أو « لا تنتهك حرمة هذا المكان » . ويجد الزائر خلف الباب مبنى صغيراً هو بيت الحراس ، ولكن إذا بدا عليه أنه يعرف طريقه فلن يجد صعوبة في الدخول ، دون أن يقدم بطاقته الشخصية . وإذا اتجه إلى اليسار ألنى نفسه أمام مبنى تخفيه الأشجار . وبعد أن يقطع بضع مئات من الياردات يتسنى له أن يرى هذا المبنى بوضوح . وهذا المبنى المطل باللون الأبيض الرمادى مكون من عدة طوابق ، ونوافذه مغلقة على الدوام . أما نوافذ الطوابق السفلى فتكسوها الأسلاك السمكية . ويقع إلى يمين المدخل مبنى منفصل ذو قبة هو مبنى الاجتماعات العامة .

أما الأمر الذى يسترعى انتباه الزائر ويدهشه ، فهو الصمت الخيم

* قال موظف بمصلحة الخدمات العامة أن التكاليف النهائية لتنفيذ المشروع اعتبرت من أسرار الحكومة ولم يذع عنها شيء .

على المنطقة المحيطة بالمبنى . ففي الصيف لا تسمع إلا همهمة أجهزة تكييف الهواء وزقزقة العصافير . أما في الشتاء فيسود المنطقة صمت مطبق . ومن السهل أن يخطئ المرء فيعتقد أن المبنى مستشفى أو مصحة تحيط بها غابة .

وفي ذلك المكان نفسه كان « جوزيف لاير » ، وهو ابن مليونير من رجال الأعمال في شيكاغو ، قد بنى منذ قرن مضى بيتاً جميلاً أسماه « البيت الزجاجي » . وكان يعيش في بذخ ، ويقيم مع زوجته حفلات استقبال فخمة لأصدقائه ، وينعم بمنظر نهر « بوتوماك » . وبعد أن توفي لاير في سنة ١٩٣٢ ابتاعت الحكومة الأرض ، ولكن حريقاً شب في القصر خلال عام ١٩٤٥ فلم يبق على شيء منه .

وفي قصر « الإدارة » زجاج أيضاً ، ولكنه في الطابقين الثاني والسابع ، حيث تتكون الجدران الخارجية من نوافذ متصلة . وحول المبنى ٢٢ فدانا مخصصة لوقوف ٣٠٠٠ سيارة (كان دالاس قد طلب من الكونجرس الموافقة على تخصيص قطعة أرض لوقوف ٤٠٠٠ سيارة) . . وقد ثبتت فوق سطح المبنى ساريات من نوع خاص ، لأجهزة الراديو ، تكلف صنعها ٥٠,٠٠٠ دولار ، وهي تعد جزءاً هاماً من شبكة الاتصالات اللاسلكية التي تستخدمها « الإدارة » . وفي أعماق المبنى حجرة مراقبة مركزية تمتد منها أسلاك إلى أجهزة الإنذار المثبتة في جميع الأجنحة . وثمة ثلاثة أجهزة خاصة لفرز الأوراق السرية المستغنى عنها ، وقد تكلف صنعها ١٠٥,٠٠٠ دولار .

ويستخدم المبنى المنفصل ذو القبة لإلقاء المحاضرات على مديري الأقسام المختلفة وتدريبهم . وفي داخل المبنى الرئيسي نفسه لا يستطيع الزائر أن يتجاوز حائطاً من المرمر كتبت عليه آية من إنجيل يوحنا – الفصل الثامن ، عدد ٣٢ – تقول : « وتعرفون الحق والحق يحرركم » . وعند ذلك الحائط يطلب من الزائر أن يدخل حجرة استقبال حيث يقيد

اسمه في سجل خاص . ثم يرافقه حارس إلى المكان الذي يريد التوجه إليه ، و ينتظره حتى يفرغ من مهمته ليعود به إلى الباب الخارجى . ويرى الزائر داخل بهو المبنى اسم « إدارة المخابرات المركزية » منحوتاً على الرخام ، وفي وسطه رأس نسر . ولا بد أن يلاحظ أن جميع الأبواب التي مر بها مغلقة ، مما يحمله على الاعتقاد بأن المبنى خلو من الموظفين .

وقد بنيت دار هذه « الإدارة » كما تبنى البوارج الحربية ، أى أنها مقسمة إلى أقسام كل منها قائم بذاته ، وبذلك لا يستطيع موظف في مكتب ما أن يعرف ، حتماً ، ما يحدث على بعد خطوات منه عند الجانب الآخر للجدار . ومن بين الأجهزة الخاصة الموجودة في المبنى ، معمل علمى تكلف إنشاؤه ٢٠٠,٠٠٠ دولار ، وتصنع فيه « الإدارة » أنواعاً من أسلحتها الصغيرة ، كالحبر السرى ، ومواد التفجير الخاصة . و « العقل » الألكترونى من بين أجهزة المبنى العجيبة ، وهو يخترن ويستوعب كميات البيانات والمعلومات الهائلة التي تتدفق على « الإدارة » . والمكتبة مقسمة إلى أربعة أقسام : قسم يضم الكتب والوثائق ، وقسم ثان خاص يضم معلومات سرية عن الصناعات وسير (تراجم) الشخصيات ، وقسم ثالث مخصص للمراجع ، أما القسم الرابع فمقصود على العقل الألكترونى . واسم هذا العقل « والنت » Walnut وقد صنعته لإدارة المخابرات المركزية « شركة أنترناشيونال بوروز ماشيتز » ، وهو يعمل على النحو الآتى : إذا طلب رجال « الإدارة » الاطلاع على وثيقة ما ، فإنها تمر أمامهم في واجهة الجهاز على شريط آلى يسمى « أنتيلوفاكس » Intellofax

وحرى بالذكر أن العقلين المذكورين - « والنت » و « أنتيلوفاكس » - لا يخطئان . وتجمع « الإدارة » - علاوة على الكميات الهائلة من المعلومات السرية التي تتلقاها - ٢٠٠,٠٠٠ صحيفة وكتاب ونشرة شهرياً ، وتستخلص منها كل ما يهمها ، وتسجله على ٤٠,٠٠٠,٠٠٠

بطاقة مصنوعة بطريقة خاصة .

وإذا أراد أى فرد من رجال « الإدارة » شيئاً معيناً — كنص خطاب لكاسترو ، أو تقرير سرى عن حالة خروشوف الصحية — فما عليه إلا أن يدخل فى فتحة معينة بالعقل الألكترونى نحو ٢٥ كلمة معينة عن الموضوع ، وسرعان ما يهتدى العقل إلى الوثائق المصورة بطريقة « الميكروفيلم » ويصورها بالأشعة فوق البنفسجية . وتستغرق هذه العملية كلها خمس ثوان . وتجرى « الإدارة » منذ مدة تجارب على عقل آخر أسماه « مينيكارد » صنعته شركة ايسمان كوداك لسلاح الطيران .

وفى المبنى ، علاوة على ما تقدم ، مكتبة تضم عدة آلاف من الروايات التى تدور موضوعاتها حول الجاسوسية ، وأهم هذه الروايات من تأليف « إيان فليمنج » ، « وهيلين ماك لينس » ، « وإريك آمبلر » .

ويحيا رجال « الإدارة » وزوجاتهم فى شبه عزلة ، فلا يكثرون من الاختلاط بالناس ، وهم يؤثرون التزاوج فيما بينهم . مثال ذلك ما حدث لفرانسيس جارى باورز ، قائد الطائرة « ى ٢ » ، فبعد أن أطلق الروس سراحه استأنف العمل مع « الإدارة » فى (لانجلى) * . وفى يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٣ طلق زوجته باربارا فى هدوء بمدينة (كاتليت) فى ضاحية فرجينيا ، ليقترن بـ « كلوديا إدوارد أدونى » ، وهى مطلقة فى الثامنة

* أعلنت شركة لوكهيد التى صنعت الطائرة « ى ٢ » فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن باورز التحق بها كطيار اختبار فى بوربانك بولاية كاليفورنيا ، وذكرت أن مهمته هى تجربة طائرات « ى ٢ » بعد إدخال التعديلات عليها . وفى اليوم نفسه قال المتحدث باسم إدارة المخابرات المركزية أن باورز اعتزل عمله فى « الإدارة » « لأن مهمته انتهت » . وكانت وكالة شئون الملاحة الجوية والفضاء وشركة لوكهيد قد أعلنتا ، بعد أسقاط الطائرة « ى ٢ » فى مايو سنة ١٩٦٠ ، أن باورز كان طياراً مدنياً يعمل فى شركة لوكهيد . والحقيقة هى أنه كان يطير لحساب إدارة المخابرات المركزية بمرتب سنوى قدره ٣٠ ألف دولار كان قد وقع بشأنه عقداً مع « الإدارة » فى سنة ١٩٥٦ .

والعشرين من عمرها ، كانت تعمل باحثة سيكولوجية في « الإدارة » ثم استقالت من وظيفتها بعد أن أصبحت « مسر باورز » . ويلاحظ أن قليلين جداً من رجال « الإدارة » يحضرون أية حفلات في واشنطن التي تكثر فيها حفلات الكوكتيل ، وسبب ذلك أنهم يوثرون تبادل الزيارات فيما بينهم مع زوجاتهم . وكان محظوراً على هؤلاء الموظفين ، فيما مضى ، أن يذكروا شيئاً عن مكان عملهم ، أما اليوم فيمكنهم أن يفعلوا ذلك على شريطة ألا يفضوا بشيء لرعايا الدول الأجنبية . أما الذين يعملون منهم في الخدمات الخفية السرية فلا يسمح لهم بأن يذكروا شيئاً عن صلاتهم بـ « الإدارة » .

وكثيراً ما تستخدم الأسماء الزائفة داخل مبنى « الإدارة » ، وآية ذلك أن أحد كبار موظفيها قال في إحدى المناسبات : « لست أعرف أسماء كل الذين أعمل معهم ، ذلك أننا كثيراً ما نستخدم الأسماء المستعارة ، إذ نخشى أن تكون خطوطنا التليفونية مراقبة ، أو أن تقع إحدى أوراقنا في يد غير أمينة . ثم إننا لا نذكر أسماءنا الحقيقية في مكالماتنا التليفونية » . وتواجه إدارة المخابرات المركزية ، على الدوام ، مشكلات لا تعاني منها الوكالات الأخرى ، مثال ذلك : إذا كسرت ذراع أحد موظفي الإدارة الذين يعملون في الخدمات السرية أثناء العمل ، فما هو الإجراء الذي يمكن اتخاذه ؟ كانت « الإدارة » تتعامل في الماضي مع سلسلة مستشفيات « الصليب الأزرق » ، وكان مديرو تلك المستشفيات يصرون على معرفة كل شيء عن المصابين أو المرضى الذين يرسلون إليها ، وهو أمر طالما سبب ضيقاً شديداً للإدارة ، الحريصة دائماً على تكتم شئون موظفيها . ومن ثم تقرر التعامل مع سلسلة مستشفيات (أوماها) التي وافقت على ألا توجه أية أسئلة محرجة إلى موظفي « الإدارة » الذين يترددون عليها .

ومع أن موظفي « الإدارة » يخضعون ، فنياً ، لللائحة الموظفين ، فإن نصوص اللائحة الخاصة بالمعاشات تطبق عليهم ، ومرتباتهم توازي مرتبات

غيرهم من الموظفين المدنيين العاديين . فالسكرتير يتقاضى مرتباً يبدأ بـ ٣٨٢٠ دولاراً في السنة ، ومرتب المدير يصل إلى ٢١,٠٠٠ دولار ، ويتقاضى نائبه ٢٠,٠٠٠ دولار في السنة . وفي سنة ١٩٦٢ طلب ماكون زيادة معاشات رجاله أسوة بموظفي وزارة الخارجية ، واستمعت لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب إلى بيان ماكون في جلسة سرية ، ثم وافق المجلس نفسه على قانون بالإذن لكبار موظفي « الإدارة » الذين عملوا بها عشرين عاماً بأن يطلبوا إحالتهم إلى المعاش في سن الخمسين . وسيتكلف تنفيذ برنامج معاشات موظفي « الإدارة » نحو ٥٨٠,٠٠٠ دولار في السنة ، ابتداء من عام ١٩٦٩ .

ويقع الاختيار على معظم شباب « الإدارة » في أفنية الجامعات ، إذ أن « الإدارة » تحاول اختيار نوابغ الطلبة ، وهي على اتصال سرى دائم بعمداء الكليات لهذا الغرض . وفي أفنية الجامعات الكبيرة يختلط بعض « مكتشفي المواهب » من رجال الإدارة بالطلبة ، ليعرفوا من يصلح منهم للعمل في ميدان المخابرات . ففي الخمسينات كان « مكتشف المواهب » في جامعة (ييل) مدرب رياضي يدعى « سكيب وولتز » . وما يذكر هنا أن « جون دوني » — الذي سجنته الصين الشيوعية في سنة ١٩٥٢ — كان من بين الطلبة الذين اختارتهم « الإدارة » للعمل معها في العام السابق . ولقد اقتدت « الإدارة » أخيراً بالشركات الكبرى ، فأصدرت كيباً عن ميزات الالتحاق بخدمتها ، أسمته ببساطة « إدارة المخابرات المركزية » ، ورسمت على غلافه شاباً رشيقاً اعتمد ذقنه بيده ، وهو يتطلع إلى المستقبل ، واستخدمت الألوان الصفراء والحمراء والبنفسجية والبيضاء في هذا الرسم . وتختار « الإدارة » من بين كل ألف شخص يطلبون الالتحاق بها ، نحو مائتين ، تجري عنهم تحريات دقيقة ، ثم تستبعد من هؤلاء نحو ١١ في المائة « لأنهم يسرفون في شرب الخمر ، أو يثرثرون ، أو لأن لهم أقارب وراء الستار الحديدي ، مما قد يعرضهم لضغط يقع عليهم من

الخارج » . وبعدئذ تستبعد « الإدارة » من هؤلاء أيضاً نحو ١١ في المائة ، لأن لهم اتصالات تجعلهم غير صالحين للعمل في هذا الميدان السرى * . وبعد كل هذه « الغريبة » لا يبقى من الألف شخص الذين قدموا طلبات للعمل إلا نحو ١٧٨ شخصاً . ولقد استخدمت « الإدارة » ، منذ البداية ، أجهزة كشف الكذب ، وهي تختبر بها كل موظفيها الجدد . وقد أوضح « ألن دالاس » الطريقة التي يعمل بها هذا الجهاز ، في حديث تليفزيوني دار فيه الحوار على النحو الآتي :

س : ما قيمة هذا الجهاز بالنسبة لإدارة هامة كإدارة المخابرات المركزية ، في اكتشاف الجواسيس أو العملاء المصابين بشذوذ جنسي ؟

ج : أعتقد أن إدارة المخابرات المركزية وجدت أن هذا الجهاز قيم جداً . ولكننا لا نعتمد عليه وحده في إدانة أى شخص .

س : ما نوع الحالات التي تعتمدون فيها على هذا الجهاز بوجه خاص ؟

ج : حالات الشذوذ الجنسي بنوع خاص . ولكننا نستخدمه في حالات أخرى أيضاً .

س : هل اشترطتم على كل موظف في « الإدارة » أن تختبروه بالجهاز قبل تعيينه ؟

ج : إننا لا نشترط ذلك . . وأعرف موظفين رفضوا الوقوف أمام الجهاز لأسباب مختلفة ، ولم تفصلهم .

بعد أن يمر مقدم الطلب بكل هذه العوائق والحواجز ، يجب عليه أن يوقع اتفاقاً خاصاً بالأمن يقسم فيه ألا يفشى أية أسرار إلا إذا اقتضى عمله الرسمي ذلك ، وإلا إذا حصل على إذن كتابي بذلك من مدير الإدارة .

* من كتيب محدود التوزيع أصدرته إدارة المخابرات المركزية عن نفسها في

وعلى هذا الأساس يحرم على الموظفين أن يتحدثوا عن أعمالهم حتى بعد خروجهم من مقر « الإدارة ». ومن المحقق أنهم لا يستطيعون ، بحال ما ، أن يكتبوا مذكرات عما مروا به من تجارب أثناء عملهم . والملاحظ أن نحو ستين في المائة من كبار موظفي « الإدارة » - وعددهم ستمائة موظف - من حملة الشهادات والدرجات العلمية العالية ، وأن كثيرين من هؤلاء حصلوا على الدكتوراه . وليس هذا غريباً في إدارة كهذه تقصر جانباً كبيراً من نشاطها على البحث والتحليل . ولقد حرصت « الإدارة » على إشباع رغبات موظفيها المثقفين ، فأصدرت مجلة تعتبر الأولى من نوعها في العالم ، فهي لا تشتري ، ولا تباع في المكتبات ، واسمها « مقالات عن المخبرات » . ويشترك في تحرير أبواب هذه المجلة كثير من أساتذة الجامعات السابقين ، الذين لا يجدون سوقاً لأبحاثهم في المجلات الأخرى . وهم يكتبون - بأسلوب جامعي دقيق - مقالات تدور معظمها حول المخبرات والحاسوسية .

ويعانى كثير من موظفي « الإدارة » الذين يعملون في أوقات غير منتظمة ، في أماكن وأركان عجيبه غير عادية من أنحاء الأرض ، من داء تسميه « الإدارة » نفسها « إرهاق له باعث مباشر » . ولقد شرحت « الإدارة » هذا الموضوع في تقرير تقدمت به خلال عام ١٩٦٣ إلى لجنة القوات المسلحة المتفرعة عن مجلس النواب ، فقالت : « يستعمل هذا التعبير لوصف تضاؤل حماس الموظف واهتمامه ، من جراء القيود التي تفرض على حياته الشخصية وحياة أسرته ، وذلك كله نتيجة لطبيعة المهام التي توكل إليه ، وتعقيدات إجراءات الأمن » .

ونسبة المتحررين بين موظفي « الإدارة » عالية . ولا تنشر أنباء الانتحارات ، في العادة ، إلا صحف واشنطن . مثال ذلك أنه حدث في

شهر أكتوبر عام ١٩٥٩ أن قذف موظف شاب في الثانية والثلاثين من عمره ، مع زوجته ، بنفسيهما في مياه نهر (بوتوماك) السريعة التدفق ، وكانا قد عادا قبل أيام من ألمانيا حيث قضيا عامين ، اضطلع الزوج خلالهما بمهام خاصة كلفته بها « الإدارة » .

ولقد غرق موظف « الإدارة » ، ولكن أمكن انتشال زوجته الشقراء . وقال البوليس إنها ذكرت أن زوجها كان مثقلا بالهموم ، و « أنهم كانوا يريدون أن يضعوه في عنبر للمرضى النفسيين » . ثم قالت : « وعندئذ رأينا أن من الخير لنا أن نتحرر » . ولما سألها البوليس عن كانوا يريدون وضع زوجها في « العنبر » أبت أن تنبس بحرف .

وعلى الرغم من الأخطار العديدة التي يتعرض لها موظفو « الإدارة » ، فإن احتفاظهم بوظائفهم ليس مضموناً ، ذلك أن من حق المدير أن يفصل « على مسئوليته » أى موظف ، دون أن يكون له أى حق في معرفة السبب ، أو اللجوء إلى جهة أعلى يطلب منها الإنصاف إذا أيقن أنه مظلوم . ولقد أدى ذلك ، في إحدى الحالات على الأقل ، إلى إذاعة بيانات محرجة عن عمليات « الإدارة » وموظفيها : ففي يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٦١ أمر دالاس بفصل موظف مخضرم في « الإدارة » ، متخصص في الاتصالات الشخصية يدعى « جون تورباتس » . ولكن المسألة لم تنته عند هذا الحد ، فقد لجأ تورباتس إلى المحكمة الفيدرالية طالباً إعادته إلى منصبه ، وعندئذ طلب دالاس من المحكمة أن تشطب الدعوى قائلاً إن « جورج كارى » نائب مدير « الإدارة » كان قد أبلغ « إيميت أيكولز » مدير المستخدمين أنه تقرر السماح لتورباتس ببحث مسأله مع « رالف بول » و « فريد لوت » مساعدى أيكولز .

وقرر تورباتس أن يذكر أسماء من يرى حاجة إلى ذكر أسمائهم ، تعزيزاً لحقه — ما دام دالاس قد فعل ذلك — ومن ثم تقدم في ٣٠ يونيو

سنة ١٩٦١ إلى مدير « الإدارة » بإقرار كتابي يقول فيه : « في أوائل سنة ١٩٥٦ حدث تطور في إحدى بعثات إدارة المخابرات المركزية في أوروبا . وكنت أعمل وقتئذ تحت رئاسة فرانك ويزنر ، ورتشارد هيلمز ، وجون موري ، ون . م . إنيكيف ، الذين شعروا بأن بعض موظفي تلك البعثة لا يعالجون مسألة معينة على النحو المطلوب ، ومن ثم قرروا إيفادي إلى هناك ، اعتقاداً منهم أن في وسعي أنا أن أعالج تلك المسألة بطريقة فعالة . وكان يعمل في تلك البعثة ثلاثة موظفين رئيسيين هم . تريسي بارنز وتوماس باروت وبول لوشر . وعندما تقرر فصلي كان بارنز وباروت يعملان بمقر الإدارة في واشنطن . . . وفي أبريل سنة ١٩٥٦ ، أبلغت البعثة بأنه تقرر إيفادي إلى هناك ، ولم أزود بأية تعليمات محددة ، وإنما تركت لي حرية التصرف ، وطلب إلى أن أعتمد على نفسي . وكانت البعثة قد أرسلت إلى واشنطن تقريراً عن المشكلة برهنتُ فيما بعد على عدم صحته . ولو أن « الإدارة » نفذت ما تضمنه التقرير ، لألحق ذلك بالولايات المتحدة أضراراً لا تحصى ! . . . وحين فرغت من مهمتي - التي هنأتني « الإدارة » عليها - وقبل أن أبعث بتقريرى ، قرر بارنز ، بناء على شكوى تقدم بها باروت ، تحديد إقامتي في بيتي ، وأمر بالتحقيق معي ثم إعادتي إلى الولايات المتحدة ، بعد أن أرسل إلى مقر « الإدارة » برقية ضمنها اتهامات ضدى وطلب فيها فصلي ! » .

ثم استرسل رجل « الإدارة » المفصول في الحديث عن تاريخ قضيته التي ظلت مهمة في مكاتب الإدارة عدة أعوام . وذكر أن إحدى التهم التي وجهت إليه هي أنه لم يطع موظفاً كبيراً بـ « الإدارة » ، وأنه زار مكاناً ما دون إذن منه . وقال تورباتس ، فضلاً عن ذلك ، إن « الإدارة » قد وضعت تقريراً عن مدى صلاحيته للعمل ذكرت فيه أنه عاجز عن معاملة « العملاء » ، وأنه يفتقر إلى النظرة الموضوعية « في معالجة مسائل

اللاجئين الاستونيين» . ثم أضاف قائلاً إنه نقل من قسم الخدمات السرية ، وبعدئذ فصل نهائياً .

وعندئذ غضب دالاس أشد الغضب ، ورد في يوم ٢ يوليو على تورباتس قائلاً إنه لا يليق بالموظفين الذين يؤدون خدمات سرية أن يتظلموا علناً أمام المحاكم ، وإن تورباتس يفهم أن عمله كان سرياً ، وأن تعمدته شرح المهام التي كانت توكل إليه وذكر أسماء زملائه الموظفين مسلك ليس في صالح حكومته ، وأنه ما كان ينبغي له أن يفعل شيئاً من هذا لأنه أقسم عند التحاقه بوظيفته ألا يفشى أية أسرار . ثم قال دالاس : « وإذا كان في وسع موظفي إدارة المخابرات المركزية أن يلجأوا إلى المحكمة كلما شعروا بأنهم يعاملون معاملة غير عادلة ، فلا شك أن « الإدارة » لن تتمكن من الاضطلاع بأعمالها على أتم وجه . وذلك خشية أن تصبح « عملياتها » مضغة في الأفواه » * .

* * *

والواقع أن جميع موظفي إدارة المخابرات المركزية ، بما في ذلك الكبار منهم ، يتطلعون إلى اعتراف المسئولين علناً بما يؤدونه من خدمات . ولهذا قال الرئيس كيندي في يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، مخاطباً موظفي الإدارة : « إن انتصاراتكم لا تقابل بالتهليل ، أما هزائمكم فتنفخ لها الأبواق » . . كذلك قال الرئيس اينزهاور في الاحتفال بوضع حجر الأساس في (لانجلي) يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ : « لا يمكن الإعلان عن النجاح ، ولا يمكن ذكر أسباب الفشل . وفي ميدان المخابرات لا توضع أوسمة على صدور الأبطال » . . . ولكن هذا الكلام ليس صحيحاً كل الصحة ، فالحقيقة هي أن بعض رجال إدارة المخابرات المركزية يمنحون

* خسر « تورباتس » قضيته ، فقد أيدت المحكمة الجزئية ومحكمة الاستئناف وجهة نظر دالاس .

أوسمة ، مثال ذلك أن رتشارد بيسل منح « وسام المخابرات السرى » لما أداه من خدمات أثناء توليه منصب نائب مدير الإدارة ، وذلك على الرغم من أنه أقصى عنه بعد فشل عملية (خليج الحنازير) ! . . . ولكن لم يذع شىء عن ذلك الوسام السرى ، ولم يسمح لبيسل بأن يتحدث عنه ، أو يضعه على صدره ، أو يريه لأحد ! . . . ومعنى ذلك أن الوسام لا وجود له بالنسبة لإدارة المخابرات المركزية !

إذن فقد منحته الحكومة الخفية وساماً خفياً !

دخائل إدارة المخابرات المركزية

في يوم دافىء من أيام شهر يونيو سنة ١٩٦٣ ، أوفد السناتور « فرانك تشيرش » - العضو الديمقراطي بمجلس الشيوخ عن ولاية آيداهو - إلى (لانجلي) ، أحد سعاة المجلس ومعه مظروف كتب عليه « للمدير شخصياً » . وكان تشيرش قد تلقى معلومات اعتقد أنه ينبغي له أن يطلع « جون ماكون » عليها فوراً . لكن الساعي عاد بعد ثلاث ساعات إلى مكتب تشيرش وقد تجلت على وجهه إمارات الهم والكرب ، ذلك أنه وقع في قبضة رجال بوليس الأمن بمقر إدارة المخابرات المركزية ، الذين أفاضوا في التحقيق معه عن الغرض من ذهابه إلى هناك ، وأطلقوا سراحه بعد بضع ساعات دون أن يتسلموا منه المظروف !

ومع أن رسول السناتور لم يستطع أن يلقى نظرة داخل مقر « الإدارة » ، شأنه في ذلك شأن السواد الأعظم من الأمريكيين ، فإن السرية التي تحاط بها عمليات « الإدارة » ليست كاملة مطلقة . ومن ثم استطعنا أن نجتمع ، من هنا وهناك ، معلومات عن دخائلها ، وتنظيمها ، والوسائل والأساليب التي تستخدمها ، سواء في الولايات المتحدة أو في الخارج . إن هذه « الإدارة » هي ، بطبيعة الحال ، أهم فروع الحكومة الخفية وأوسعها نفوذاً ، وهي مقسمة إلى أربعة أقسام هي : المخابرات ، والخطط ، والأبحاث ، والتأييد ، ويرأس كل من هذه الأقسام نائب مدير . وقسم « التأييد » هو الذراع الإدارية لـ « الإدارة » ، وهو مسئول عن الأجهزة والأدوات والحسابات والأمن والمواصلات ، ويضع « الشفرة » الخاصة

بـ « الإدارة » . وما يذكر أن فروع الحكومة الأخرى لا تستطيع أن تحمل رموز هذه الشفرة . وقسم « الأبحاث » مسئول عن أعمال المخابرات الفنية ، ويدرس مدى تقدم الدول الأجنبية في العلوم والتكنولوجيا والأسلحة النووية . وهو الذي كانت قد أسندت إليه مهمة تحليل الصور التي التقطتها طائرات « ي ٢ » للاتحاد السوفيتي من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٠ ، واستمر في تحليل كل الصور التي التقطتها بعدئذ تلك الطائرات . وهو يتعاون في هذا المضمار مع وكالة مخابرات الدفاع ، في إدارة « المركز القومي لصور المخابرات » . ولقد تولى « هيربرت (بيت) سكوفيل » إدارة هذا القسم مدة ثمانية أعوام ، ولكنه اعتزل منصبه في أغسطس سنة ١٩٦٣ ليصبح نائب رئيس « وكالة الإشراف على الأسلحة ونزع السلاح » ، وحل محله الدكتور « البرت هويلون » نائب مدير « الإدارة » للأبحاث .

وقسم « الخطط » مسئول عن نشاط « الإدارة » الخفي السري ، فهو يشرف على العمليات الخاصة التي تتم في الخارج ، كعمليات (جواتمالا) و (خليج الحنازير) ، ويجمع كل ما تحتاج إليه « الإدارة » من بيانات ومعلومات سرية ، مستعيناً في ذلك بالبحوث والخبيرين . وكان « ألن دالاس » أول نائب مدير لشئون الخطط ، وخلفه في هذا المنصب « فرانك ويزنر » ، وبعده « رتشارد بيسل » في سنة ١٩٥٨ ، ثم تولى المنصب « رتشارد هيلمز » في سنة ١٩٦٢ . و « هيلمز » من مواليد (سانت ديفيد) بولاية بنسلفينيا ، وقد درس في سويسرا وألمانيا ، وتخرج في كلية ولير خلال عام ١٩٣٥ ، ثم التحق بوكالة « يوناييتد بريس » واشتغل محرراً في صحيفة « أنديانا بوليس تايمز » . وفي الحرب العالمية الثانية رقى إلى رتبة ضابط ، وانضم إلى الوحدة البحرية الملحقه بمكتب الخدمات الاستراتيجية . وعند انتهاء الحرب نقل بعض رجال ذلك المكتب ، ومنهم

هيلدز ، إلى إدارة المخابرات المركزية .

أما القسم الرابع ، وهو قسم « المخابرات » ، فقد تولى منصب « نائب المدير » له ، بعد عملية (خليج الحنازير) ، شخص كان زميلاً لهيلمز في مكتب الخدمات الاستراتيجية هو « راى كلاين » ، الذى دخل ميدان المخابرات فى سنة ١٩٤٢ ، كخبير فى تحليل الكتابات السرية ، ثم نقل إلى مكتب الخدمات الاستراتيجية ، ومنه إلى إدارة المخابرات المركزية . وهو من مواليد مدينة (إندرسون) بولاية إلينوى ، وتخرج فى جامعة هارفارد حيث كان من الطلبة المتفوقين . ثم حصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها ، كما درس فى جامعة أوكسفورد فترة من الزمن . وظل كلاين يعمل مع « الإدارة » فترة طويلة ، كضابط اتصال ملحق بالمخابرات البريطانية - وهى أهم وكالة من وكالات المخابرات الأجنبية الستين التى تتعامل معها « الإدارة » - وقبل أن يعين فى هذا المنصب كان يدير مكتب « الإدارة » فى فورموزا ، متخذاً لنفسه لقباً تمويهاً هو « مدير إدارة مواصلات البحرية فى تيان » .

ومهمة قسم المخابرات غاية فى الدقة ، وتحتاج إلى ثقافة واسعة ، وبراعة فى البحث والتحليل ، ويحصل القسم على ٨٠ فى المائة من المعلومات والبيانات من « المصادر المكشوفة » ، (كالمجلات الفنية ، والإذاعات الخارجية ، والدراسات الجامعية ، ومجلات الدعاية ، والبيانات التى تذيعها فروع حكومية « مرئية » مثل مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات * ، ووزارات الزراعة والمالية والتجارة ، ووكالة التنمية

* مثل « دونالد ويلسون » نائب مدير مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات فى اجتماع عقده لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب فى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ عن نوع الصلات التى تربط هذا المكتب بوزارة الخارجية ، وإدارة المخابرات المركزية ، وغيرها من وكالات المخابرات ، فقال : « أنها صلات وثيقة . . ونحن نتصل بها يوميا » .

(الدولية) . . . ويقوم هذا القسم بتحليل كميات المعلومات الهائلة التي يتلقاها ، ويستخلص منها تقارير عن الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وعن مراكز الحكومات في شتى بلدان العالم .

وهذا القسم مكون من ثلاث مجموعات فرعية ، تتولى واحدة منها دراسة التطورات التي ينتظر أن تحدث في مناطق الأزمات ، وتضع الثانية تقريراً يومياً عن سير الأمور في تلك المناطق ، أما المجموعة الثالثة – وقد أنشأها كلاين بعد أن عين مديراً للقسم – فالمفروض فيها أن تكتشف ما يمكن أن يكون في مذكرات إدارة المخابرات المركزية من أخطاء وعثرات! .. ويفخر كلاين وموظفوه بأنهم مستقلون وبعيدون عن مشكلات العمليات التي تقوم بها « الإدارة » ، وهم يصرون على أنهم يقيمون البيانات التي يتلقونها من قسم الخطط ، بنفس الاهتمام الذي يقيمون به المعلومات التي تصل إليهم من المصالح الحكومية الأخرى ، وأنهم ، لهذا ، يضعون تقارير موضوعية دقيقة :

على أن أهم تلك التقارير تعد أحياناً – إذا اقتضى موقف ما العمل بسرعة – بواسطة « المكتب القومي للتقديرات » الذي يعد بمثابة الفرع التنفيذي لـ « إدارة التقديرات » المؤلفة من اثني عشر عضواً ، والتي يتولى رئاستها منذ مدة طويلة « شيرمان كنت » – وهو أستاذ سابق بجامعة ييل ، في الحادية والستين من عمره ، ضخيم الجسم ، ويمضغ التبغ . وكان ، قبل ذلك ، مديراً لقسم أوروبا وأفريقيا بمكتب الخدمات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية . وهو يضع ، بالاشتراك مع أعضاء المجلس ، تقارير تقديرية عن أعمال المخابرات ، كما يعدون – في الأزمات – تقارير سريعة تعرف باسم « تقارير خاصة للمخابرات القومية » . وكان مما قاله « ليمان كيرك باتريك » ، المدير التنفيذي لإدارة المخابرات المركزية ، عن تلك « التقارير الخاصة » : « من الجائز أن تكون

تلك التقارير أهم وثائق يضعها جهاز المخابرات في حكومتنا . . . إن « التقرير القومى » هو بيان عما يمكن أن يحدث في أى بلد ، أو أية منطقة ، أو أى موقف ، في المستقبل القريب أو البعيد . . . »

ومضى كيرك باتريك يقول : « وتعد كل من الوزارات المسئولة » مسودة « الجزء الخاص بها من التقرير : فتعد وزارة الخارجية مسودة الجزء الخاص بالتطور السياسى ، أو الاقتصادى ، أو الاجتماعى في بلد ما أو منطقة معينة . . . وتعالج وزارة الجيش المسائل الخاصة بالقوات البرية . . . وتدرس وزارة الطيران شئون أسلحة الطيران . . . ووزارة البحرية تعد مسودة الجزء الخاص بالقوات البحرية . . . وتعنى وزارة الدفاع بخطر القذائف الموجهة ، تحت إشراف هيئة أركان الحرب المشتركة » . إلى أن قال : « وبعدئذ يشرع مجلس التقديرات في دراسة كل جزء على حدة ، توطئة لتكوين فكرة عامة » .

ويرسل التقرير الشامل الذى يضعه مجلس التقديرات إلى مجلس مخابرات الولايات المتحدة . وكان مجلس التقديرات - في عهد دالاس - يضع تلك التقارير بنفسه ، وينحضع لإشراف نائب مدير إدارة المخابرات المركزية . وكان من التعديلات التى أدخلها « ماكون » أن أخضع مجلس التقديرات لإشرافه هو شخصياً ، وشرع يشرف على تقاريره . والمهم بعد هذا كله أن التقرير يرسل ، في النهاية ، إلى رئيس الجمهورية باعتباره المسئول الأول والأخير عن الأمور التى تدرسها تلك الوزارات . وفي هذا المجال بالذات يزداد صرح الحكومة الخفية تعقيداً والتواء . فمدير إدارة المخابرات المركزية هو الحكم الأخير في كل ما يتصل بالبيانات السرية ، والتنبؤات ، والتقديرات التى توضع على مكتب الرئيس . وهو - نعى مدير « الإدارة » - يرأس كل فروع « أسرة المخابرات » . وهو لا يشرف على كل ما تحصل عليه « الإدارة » من بيانات ومعلومات سرية فحسب ، بل يشرف كذلك على كل نشاط الحكومة الخفية ، فهو ، والحال هذه ،

حكم ولاعب . . رئيس المجلس وعضو فيه !

ومن مهام « الإدارة » - فضلاً عن إعداد المواد « الخام » لمجلس التقديرات - أن تمد رئيس الجمهورية بتقرير سرى يوى عن الأزمات الدولية الكبرى . ويتلقى نسخة من هذا التقرير مدير « الإدارة » نفسه ، ووزيرا الخارجية والدفاع . ويبدأ كبار رجال « الإدارة » العمل في الساعة الثالثة صباحاً ، حتى يتسنى لهم أن يقرأوا برفقيات الليل ويعدوا مواد التقرير .

وكان كيندى أثناء توليه الرئاسة ، يتلقى ذلك التقرير في الصباح - قبل أن يفحص أية أوراق أخرى - من الميجور جنرال « تشستر (تيد) كليفتون » ، كبير المستشارين العسكريين بالبيت الأبيض . أما الرئيس جونسون فيتسلم التقرير من « ماكجورج باندى » . وثمة تدابير خاصة تضمن الاتصال فوراً ، في أحوال الطوارئ ، بالرئيس ووزيري الخارجية والدفاع ، إذا كان لدى « الإدارة » أى تقرير سرى خطير تعتقد أنه لا بد من اطلاع الرئيس والوزيرين عليه في الحال . وثمة مركز خاص لإرسال الإشارات العاجلة يعمل فيه ليل نهار مندوبون عن إدارة المخابرات المركزية ، ووزارة الدفاع ، ووزارة الخارجية ، ويخضع لإشراف « لجنة مراقبة » تجتمع مرة في الأسبوع لاستعراض الأزمات الدولية ، واقتراح دعوة مجلس التقديرات للاجتماع فوراً إذا اقتضت الظروف ذلك . ومع أن هذا المجلس لم يعد يخضع لإشراف نائب مدير إدارة المخابرات المركزية لشئون المخابرات ، فإن نفوذ مكتبه - أى نائب المدير - قد اتسع في اتجاه آخر ، إذ أصبح - في عهد ماكون - أول من يبلغ بالعمليات السرية التي يرى قسم الخطط تنفيذها .

وقد قسمت « الإدارة » آئند على نحو يكفل السرية التامة ، وبحيث لا تعرف يدها اليمنى ما تفعله يدها اليسرى ! . . فقسم المخابرات كان يتلقى المعلومات السرية التي تجمعها « الإدارة » في الخارج ، ولكنه لم

يكن يعرف شيئاً عن أية عملية سرية ، مثال ذلك أن روبرت أمورى - سلف كلاين فى منصب نائب مدير « الإدارة » - لم يبلغ قط عن عملية (خليج الخنازير). ولكن ماكون قرر ، بعد أن تولى منصبه ، أن يغير هذا النظام ، فألف لجنة للدراسة من ثلاثة أعضاء ، هم « ليمان كيرك باتريك » والجنرال « كورتلاند فان رنسالير شويلر » ، المساعد التنفيذى لروكفلر حاكم ولاية نيويورك ، و « باتريك كوين » وهو من موظفى « الإدارة » السابقين ، والمدير التنفيذى لمجلس الرئيس الاستشارى لشئون المخابرات .

والأرجح أن أهم تغيير أدخله « ماكون » على النظام القديم هو أنه أصدر تعليمات إلى قسم الخطط بأن يطلع قسم المخابرات على نشاطه أولاً بأول . وهكذا بدأ قسم المخابرات يتلقى تقارير « مطهرة » - أى خالية من أسماء العملاء - عن كل العمليات الجارية ، وبذلك أصبح خبراء هذا القسم قادرين ، لأول مرة ، على التقدم بما يعن لهم من آراء ، وما قد يكون لديهم من توصيات ، بشأن العمليات التى يتقرر تنفيذها . وثمة ريبة طبيعية بين قسم الخطط - الذى يحاول التعامل مع أناس عرفوا بنشاطهم الجرمي وميلهم للمخاطر - وبين قسم المخابرات ، الذى يؤثر الاعتماد على الموظفين المفكرين الهادئين .

ومن الاتهامات التى توجه إلى إدارة المخابرات المركزية - ولها ما يبررها جزئياً - أنها تميل إلى تأييد الحكومات اليمينية العسكرية ، إذ تعتبرها « حكومات مأمونة » ، متجاهلة العناصر الأكثر تحوراً التى يمكن أن تصبح - بمضى الزمن - سباجاً أقوى ضد الشيوعية .

ومع أن كل أعمال الأقسام سالفة الذكر متركزة فى (لانجلى) ، فإن لإدارة المخابرات المركزية نشاطاً فى الولايات المتحدة نفسها يتخذ صوراً وأشكالاً شتى ، إذ لها مكاتب فى عشرين مدينة فى سائر أنحاء

البلاد ، وهو أمر لا يعرفه سوى عدد قليل جداً من الأمريكيين . ولقد نص قانون الأمن القومي الذي صدر في سنة ١٩٤٧ - والذي أنشئت إدارة المخابرات المركزية بمقتضاه - على أنه « لن يكون للإدارة بوليس ، أو حق القاء القبض على أى شخص ، أو تنفيذ القانون ، أو سلطات أمن دولية » . والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو : ما دامت هذه الإدارة قد أنشئت للاضطلاع بعمليات مخابرات في الخارج ، فلماذا تكون لها مكاتب في سائر أنحاء الولايات المتحدة ؟ .. ويجب رجال « الإدارة » على هذا السؤال قائلين إنها في حاجة إلى تلك المكاتب لجمع المعلومات الخارجية من مصادر داخلية ، وخاصة من المسافرين العائدين من الخارج .

وتعمل « الإدارة » بمقتضى عدد من التوجيهات السرية التي أصدرها مجلس الأمن القومي منذ سنة ١٩٤٧ ، ويسمح « التوجيه » رقم (٧) لها بتوجيه الأسئلة إلى أناس في الولايات المتحدة . وكان ألن دالاس قد تقدم في سنة ١٩٤٧ ، إلى لجنة القوات المسلحة المتفرعة عن مجلس الشيوخ بمذكرة توقع فيها بوضوح أن تضطر « الإدارة » إلى الاعتماد على السياح والمسافرين للحصول على معلومات سرية . وقد جاء في تلك المذكرة ما يلي : « .. يمكن الحصول على المعلومات السرية ، في زمن السلم ، من عدة مصادر « مكشوفة » . ويتسنى الحصول عليها كذلك من عدد من الأمريكيين ، كرجال المال والأعمال ، ومن الأمريكيين المقيمين في البلاد الأجنبية ، الذين يمكنهم أن يعرفوا - بطبيعية الحال - ما يجري في تلك البلاد . . . »

وقد ألفت « الإدارة » أن تتصل بالأمريكيين الذين يعتزمون السفر كسياح إلى ما وراء الستار الحديدي ، ولكنها لا تتصل بكل شخص من هؤلاء السياح ، الذين يحجم كثير منهم عن الاشتراك في أى عمل له صلة بالتجسس ! . وقد حدث أخيراً أن كان مدير إحدى دور النشر يعتزم

السفر مع زوجته إلى روسيا لزيارتها ، وفوجيء ، قبيل السفر ، بمكالمة تليفونية من إدارة المخابرات المركزية . . وسأله المتكلم : « هل أنت على استعداد لموافاتنا بتقارير عن أية محادثات هامة قد تجريها في روسيا ؟ وهل لديك مانع من أن نوافينا بأية صور فوتوغرافية ذات أهمية قد نلتقطها ؟ » . . ولكن الناشر وزوجته رفضا بلباقة وأدب .

وتعمد « الإدارة » - فضلا عن الاتصال بالسياح « الشرعيين » - إلى إيفاد سياح من رجالها هي إلى ما وراء الستار الحديدي ، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى نتائج غاية في الخطورة : ففي يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٠ اعتقل اثنان من رجال سلاح الطيران المخضرمين هما « كامنسكى » و « هارفى بنيت » ، بينما كانا يقومان بجولة في الاتحاد السوفييتي . وخلق بالذكر أنهما يجيدان اللغة الروسية إجادة تامة ، فقد درس كامنسكى (٢٨ سنة) اللغة الروسية في المدرسة الثانوية بمدينة (آن آربر) في ولاية متشيجان ، وكان « بنيت » قد تخرج آنثذ في جامعة كاليفورنيا بمدينة (بيركلى) ، بعد أن تخصص في اللغات السلافية . وقد حكمت إحدى محاكم كيف على كامنسكى بالسجن سبعة أعوام ، ولكن لم يلبث الروس أن غيروا رأيهم وطردها الاثنان من البلاد . فعاد الاثنان إلى الولايات المتحدة في ٢٠ أكتوبر ، وأنكر كامنسكى - في مؤتمر صحفى عقد بمطار (أيد لويلد) * - إنه كان يتجسس ، قائلاً إنه كان يعترم تأليف كتاب عنوانه « الاتحاد السوفييتي يتحدث عن السلام ، بينما هو يستعد للحرب » . وقال كل منهما إنه حصل على منحة قدرها ٢٠٠٠ دولار من « مؤسسة نورثكرافت التربوية في فيلادلفيا » للقيام برحلة إلى الاتحاد السوفييتي ، ولكنهما عجزا عن ذكر شيء من أعمال تلك المؤسسة التي لم يرد لاسمها ذكر في سجل تليفونات فيلادلفيا ، أو ملفات المؤسسة القومية للتربية ،

أو أى مرجع آخر !

ووقع حادث مماثل لهذا فى سنة ١٩٦١ ، إذ اعتقل أمريكى آخر يدعى « مارفن وليم ماكينين » من أهالى مدينة (أشبورنهام) بولاية ماساشوستس ، بينما كان يقوم بجولة فى روسيا . كان ماكينين (٢٢ سنة) قد درس الكيمياء فى جامعة بنسلفينيا ، وقضى عاماً بالجامعة الحرة فى برلين الغربية ، بمقتضى برنامج تبادل الطلبة ، واستطاع أن يتمكن من اللغتين الألمانية والفرنلندية . وقد حكم عليه بالسجن ثمانية أعوام ، بعد أن اتهمته السلطات الروسية بتصوير منشآت عسكرية فى كييف ، قائلة إنه اعترف بأنه كان يتجسس . وفى شهر فبراير سنة ١٩٦٢ أوشك جيمس دونوفان أن ينجح فى إطلاق سراح ماكينين مع باورز ، بيد أن ماكينين بقى فى سجن فلاديمير (حيث كان باورز مسجوناً) حتى يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، حين أعيد إلى الولايات المتحدة ضمن اتفاقية شملت ثلاثة أشخاص آخرين * . ولم يقل شيئاً يذكر عند هبوطه من الطائرة فى مطار (أيدلوايلد) بعد الفجر بقليل . وعندما سئل عن اعتقاله قال بصوت منخفض : « أعتقد أن ذلك كان بسبب اعترافى » .

على أن مكاتب « الإدارة » الإقليمية ، المنتشرة فى أنحاء الولايات المتحدة ، تبذل أنواعاً أخرى من النشاط إلى جانب الاتصال بالسياح . فهى ميامى ونيويورك ، مولت « الإدارة » ووجهت نشاط اللاجئيين الكوبيين ، وفى نيويورك وشيكاجو تبذل « الإدارة » نشاطاً مماثلاً ، فيما يبدو ، مع جاليات المهاجرين من أوروبا الشرقية ، الذين يناصبون الشيوعية العداء . وعند ما شهد ماكون — أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ ، التى استجوبته بمناسبة تعيينه مديراً للإدارة فى ١٨ يناير

* أطلقت الولايات المتحدة سراح جاسوسين سوفيتيين هما « إيفان إيجوروف » ، الموظف بالأمم المتحدة ، وزوجته « الكستندرا » ، مقابل إطلاق روسيا سراح ماكينين والأب ولتر سيزك ، وهو قسيس كاثولىكى كان قد أمضى فى سجون روسيا ٢٣ سنة .

سنة ١٩٦٢ — دار النقاش التالى بينه وبين « مسز مارجريت سميث » السيدة المستقلة التفكير وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية (مين) :

مسز سميث : قيل لى يا مستر ماكون إن إدارة المخابرات المركزية تؤيد النشاط السياسى لجماعات خاصة ، كجماعات البولنديين والمجرين . فهل هذا صحيح ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما تعليقك عليه ؟

مستر ماكون : لا يسعنى التعليق عليه .

مسز سميث : ماذا تقول ؟

مستر ماكون : لا أستطيع التعليق على ذلك .

مسز سميث : هل هذا صحيح ؟

مستر ماكون : لا أستطيع التعليق .

وبعد ذلك ، حاول السناتور « رتشارد راسل » ، الرئيس الديمقراطى للجنة ، والسناتور « ليفريت سولتونستول » العضو الجمهورى بمجلس الشيوخ عن ولاية (ماساشوستس) — اللذان عرفا بدفاعهما عن إدارة المخابرات المركزية — حاولا أن يخففا من وطأة الأسئلة الدقيقة المخرجة التى سألتهما مسز سميث ، ولكنهما زادا الطين بلة ، إذ دارت مناقشاتهما مع ماكون على النحو الآتى :

السناتور راسل : هل ترى يا مستر ماكون — باعتبارك مواطناً ، لا بوصفك مرشحاً لتولى هذا المنصب — أى عيب أو تصرف خاطئ فى أن تعتمد إدارة تابعة لهذه الحكومة إلى الاتصال بأفراد تلك الجماعات الذين لهم أخوة وأقارب يعيشون خلف الستار الحديدى ؟

- مستر ماكون : كلا يا سيدى .
- السناتور راسل : من المحقق أن أعداءنا يحاولون تدميرنا بكل الوسائل الممكنة ، مناشدين أمثال هذه الجماعات أن تمد أيديها إليهم . ولست أرى أى سبب يدعونا إلى تقييد أيدينا .
- السناتور سولتونستول : أريد أن أضيف كلمة إلى ما قاله رئيس اللجنة : أليس صحيحاً ، يا مستر ماكون ، أن أى اتصال بتلك الجماعات لا ينبغي أن يدخل فى اختصاص إدارة المخابرات المركزية بأية حال من الأحوال ؟ هل رأى سليم ؟
- مستر ماكون : لا أستطيع الإجابة على ذلك يا سناتور .
- السناتور سالتونستول : قد لا يجوز الرد على ذلك .

والواقع أن ثمة ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار قد رصدت لهذا النوع من النشاط خلال عشرة أعوام . فى عام ١٩٥١ أدخل على قانون العون الخارجى تعديل ينص على توفير الأموال اللازمة للأشخاص « الهاربين » من الاتحاد السوفيتى والدول التى تدور فى فلكه ، وأية منطقة شيوعية أخرى فى العالم ، إما لتشكيل وحدات عسكرية منهم أو « لأغراض أخرى » . وقد أثار ذلك التعديل حملات شعواء شنها الاتحاد السوفيتى على الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة . وفى سنة ١٩٦١ ألغى الكونجرس ذلك التعديل تلبية لطلب وكالة التنمية الدولية . وقد سئل ، وقتئذ ، أحد كبار موظفى تلك الوكالة عما إذا كان مبلغ المائة مليون دولار قد استخدم للقيام بأعمال سرية ، فأجاب : « لم يستخدم المبلغ لشيء إلا لمساعدة اللاجئين بعد فرارهم من بلادهم » .

ولمكاتب إدارة المخابرات المركزية فى مدن الولايات المتحدة فائدة

أخرى ، هي الحصول على معلومات من الشركات المحلية التي تقوم بعمليات واسعة النطاق في الخارج ، يضاف إلى ذلك أنها — أى المكاتب — نقط اتصال « للإدارة » بالجامعات . وما يذكر أن « الإدارة » تمول سراً برامج الأبحاث في بعض الجامعات التي تعمل ، في مقابل ذلك ، على اختيار الطلبة المتفوقين الذين يصلحون للعمل في المخابرات . بل إن الجامعات تقوم بدور أهم من هذا ، هو مد « الإدارة » بأبحاث دقيقة عن الدول الأجنبية . ومع أن هذا كله قد يؤدي عادة إلى انعدام الحرية الجامعية ، فإنه لم يبد أى تردد من معظم الجامعات والأساتذة في العمل لحساب « الإدارة » ، والدليل على ذلك أنها — أى الإدارة — ظفرت بخدمات كل المعاهد التي اتصلت بها ، وكل الأساتذة الذين رأوا الاستعانة بهم . ولقد رفضت جامعة هارفارد أن تتقاضى أجراً عن المشروعات السرية التي أعدت « للإدارة » ، غير أن بعض أساتذتها أعدوا أبحاثاً طلبتها منهم « الإدارة » وتقاضوا عنها أجوراً ، بعد أن سلموها إليها بواسطة مركز الدراسات الدولية في معهد (ماساشوستس) التكنولوجي الواقع بالقرب من الجامعة .

وما يذكر أن ذلك المركز أنشئ في سنة ١٩٥٠ بأموال « الإدارة » ، ومن ثم فهي تستعين بأساتذته الذين لا يدخلونه أو يخرجون منه إلا إذا قدموا لحراس الباب شارات خاصة يحملونها معهم ؟ . . . وقد أنشأ المركز « والت هويتان روستو » ، وهو أستاذ للاقتصاد عمل مع مكتب الخدمات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية ، وعين فيما بعد — في عهد حكومة كيندى — رئيساً لهيئة التخطيط بوزارة الخارجية . وفي سنة ١٩٥٢ اختير لإدارة المركز « ماكس ميلليكان » ، وهو أستاذ اقتصاد أيضاً ، وكان قد شغل — لمدة عامين — منصب نائب مدير « الإدارة » في واشنطن . وفي سنة ١٩٥٣ أصدر « روستو » وزملاؤه كتاباً مولته « الإدارة » عنوانه « الدوافع المحركة في المجتمع السوفيتي » ، وحرصت

« الإدارة » على أن تصدر طبعة أصلية سرية قصرت توزيعها على أعضاء أسرة المخابرات ، وطبعة « مطهرة » وزعتها على المكتبات .

وكان بين مرعوسى « روستو » في المركز شخص يدعى « أندرياس لوينفلد » ، الذى أصبح مستشاراً قانونياً لوزارة الخارجية في عهدى كيندى وجونسون . وقد سئل لوينفلد عن عمله في معهد (ماساشوستس) التكنولوجى ، بينما كان يدلى بشهادته أمام لجنة الأمن الداخلى التابعة لمجلس الشيوخ في يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٦٢ ، ودار الحوار على النحو الآتى :

ساور واين : (مستشار اللجنة) : هل كانت لك صلة بإدارة المخابرات المركزية يا مسر لوينفلد ؟

لوينفلد : لم يكن اتصالى بها مباشراً ، والسبب الذى يدعونى إلى التردد في الإجابة هو أننى كنت أعمل في مركز الدراسات الدولية بمعهد (ماساشوستس) التكنولوجى .

ساور واين : خلال أية فترة من الزمن ؟

لوينفلد : بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ . وكان المركز مرتبطاً بعقد ما مع إدارة المخابرات المركزية . ومن ثم كانت لى صلة ما بـ « الإدارة » .

ساور واين : هل كنت تعلم أن إدارة المخابرات المركزية تشرف على مركز الدراسات الدولية ؟

لوينفلد : لم أبلغ بذلك رسمياً قط ، ولكن الأمر كان جلياً .

ومن بين الأخطار الكامنة في الصلة التى تربط الجامعات بإدارة المخابرات المركزية أنها تتيح للمشرفين على الدعاية الشيوعية فرصة التساؤل عن مدى استقلال العلماء الأمريكين ، ونصيبهم من الحرية ؟ . ففى

يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ اتهمت بلغاريا الشيوعية « سيريل بلاك » ، رئيس قسم الدراسات السلافية في جامعة (برنستون) ، بأنه اتصل - بوصفه مندوباً لإدارة المخابرات المركزية - بإيفان آسين كريستوف جورجيف ، الدبلوماسي البلغاري الذي أعدم رمياً بالرصاص في الشهر التالي بعد إدانته بالتجسس لحساب الولايات المتحدة . وقد استنكر البروفيسور « بلاك » الاتهامات قائلاً إنها « ملفقة تماماً » . ثم أضاف : « وهي بعيدة عن الحقيقة إلى درجة لا أجد نفسي مضطراً إلى الرد عليها لتفنيدها » . وعلى الرغم من أن زملاء « بلاك » صدقوا كلامه ، فقد بعث الحادث رعدة من القلق في أوصال أسرة المخابرات . والمسألة التي أقلقنا أولئك الأساتذة الأمريكيين هي ما إذا كانت تلك الاتهامات تمهيداً لحملة شيوعية الغرض منها التشهير بالعدد المتزايد من زملائهم الذين يتعاونون مع إدارة المخابرات المركزية ؟ . . . يضاف إلى ما تقدم أن « الإدارة » تمول - من خلال اتصالاتها بالأسرة الجامعية - بعض المؤسسات ، والجماعات الثقافية ، بل إنها تمول إحدى دور النشر .

والملاحظ أن أغلب الأمريكيين لا يعرفون شيئاً عن نشاط « الإدارة » في الولايات المتحدة نفسها . وتتضمن سجلات التليفونات في معظم الأحيان رقم تليفون الإدارة ، في هذه المدينة أو تلك ، مسجلاً في القسم المخصص لأرقام تليفونات المصالح الحكومية ، ولكن دون ذكر للعنوان . وكما يحدث في (لانجلي) تجيب « عاملة السويتش » في مكتب « الإدارة » ، بأية مدينة ، ذاكرة رقم التليفون ليس إلا . وفيما يلي قائمة تليفونات مكاتب « الإدارة » في المدن الأمريكية الكبرى ، كما هي مدونة في سجلات التليفونات :

نيويورك	: م	٦٥٥١٧
شيكاغو	: دا	٤٩٢٦
لوس أنجيليس	: م	٢٦٨٧٥

٢٨٨١٢	لى :	بوسطن
٨٥٧٥٩	تو :	ديترويت
٧٦٧٦٤	كو :	فيلادلفيا
٦٠١٤٥	يو :	سان فرانسيسكو
٥٣٦٥٨	هى :	ميامي
٤٧١٨٥١٨	:	بتسبرج
١٣٢٤	سأ :	هيوسطن
١٦٩٠٢	مأ :	سانت لويس
٢٨٨٧٤	جأ :	نيو أورليانز
٤٣٢٨٨	مأ :	سياتل
٣٨٨٤٧٥٧	:	دنفر
٥٠٨١١	فأ :	مينيابوليس

ولكن هذه المكاتب المذكورة أسماؤها فى القوائم والسجلات ليست إلا بداية القصة ، إذ أن « للإدارة » مكاتب أخرى لا تتضمن السجلات شيئاً عنها . فى مدينة ميامي ، مثلاً ، كان « للإدارة » - فضلاً عن مكتبها الذى سجل رقم تليفونه فى « كورال جيبلز » - مكتب آخر أثرت أن تسميه « شركة زينث للمقاولات الفنية » . وكان اسم تلك الشركة - التى اتخذت منها « الإدارة » ستاراً تخفى نشاطها وراءه - مسجلاً فى سجل التليفونات على النحو الآتى : « شركة زينث للمقاولات الفنية » - الفناء الجنوبي بجامعة (ميامي) بيرين ٣٣١١ - ٢٣٨ .

وقد زاولت إدارة المخابرات المركزية أعمالها فى ميامي تحت ما لا يقل عن ثلاث « مظاهرات » تجارية أخرى هى : شركة (دابل تشيك) التى سبقت الإشارة إليها ، وشركة (جبل طارق للملاحة) ، وشركة « فانجار » للخدمات العامة ، التى ستحدث عنها فى فصل آخر . والأمر الواضح

من هذا كله أن « الإدارة » ليست مجرد وكالة تجمع المعلومات السرية الأجنبية للولايات المتحدة من أقصى أركان المعمورة * ، وإنما هي — بالإضافة إلى ذلك — تبذل نشاطاً سرياً جماً في أكثر من عشرين منطقة رئيسية في الولايات المتحدة نفسها . وقد تتخذ لنفسها عدة أسماء مستعارة في مدينة واحدة مثل : زينث ، ودابل تشيك ، وشركة جبل طارق للملاحة ، وشركة فانجار .

وتجد الحكومة الخفية الأسلحة والعناصر اللازمة لها في أفنية الجامعات والمناطق الحضرية المكتظة بالسكان ، وجماعات المهاجرين ، ومنظمة الكوبيين المنفيين ، ومركز أبحاث الشئون الخارجية ، ودار النشر الكبيرة المتخصصة في إصدار كتب عن روسيا ، ومحطة راديو الحرية . وهذه كلها مجرد أمثلة . أما البحث فيما إذا كان الكونجرس قد قصد إلى ذلك كله حين أصدر قانون الأمن القومي في سنة ١٩٤٧ أو لم يقصد ، وهل ألم بهذه الحقائق أو غابت عنه ، فهذا أمر آخر .

بيد أن نشاط « الإدارة » في الولايات المتحدة نفسها ظل في مجموعه سرّاً مغلقاً ، إذا استثنينا حوادث قليلة أخرجت السلطات المسئولة أشد الإحراج . ولقد وقع أحد تلك الحوادث في مدينة (سياتل) خلال عام ١٩٥٢ ، حين أدانت إحدى المحاكم يومئذ سمساراً جاثلاً بتهمة أنه تعمد أن يمد الحكومة بمعلومات خاطئة ، خلاصتها أن « أوين لاتي مور » — الخبير بشئون الشرق الأقصى في جامعة (جون هوبكنز) — يعتزم القيام برحلة إلى ما وراء الستار الحديدي ، (وكان لاتي مور يتعرض وقتئذ لحملة شنها عليه السناتور جوزيف مكارثي) . وكان المتهم — واسمه هاري جارفينين — يعمل في شركة للسياحة بمدينة (سياتل) . وقد أوضح محاميه أنه — أي جارفينين — أفضى بتصريح في إحدى الحفلات بينما

* ٧٠ في المائة من موظفي إدارة المخابرات المركزية يعملون في الولايات المتحدة ، أما الباقون فيعملون في الخارج .

كان مخموراً بعض الشيء ، على مسمع من اثنين من رجال إدارة المخابرات المركزية . . فتلقت وزارة الخارجية في يوم ٢٥ مايو تقريراً تضمن كلام « جارفينين » ، وفي يوم ١١ يونيو أصدرت أمراً بمنع « لاتي مور » من مغادرة البلاد . وبعد تقديم جارفينين للمحاكمة اعتذرت الوزارة للاتي مور . ولكن حدث أثناء المحاكمة ، بعد انقضاء ثلاثة أشهر ، أن رفض رجلا المخابرات المذكوران ، وهما « واين رتشارد سون » و « ميلر هولند » — لأسباب تتعلق بالأمن — المثول أمام المحكمة الفيدرالية أثناء محاكمة جارفينين ، للإدلاء بشهادتهما ، ومن ثم حكمت المحكمة ببراءة المتهم . ورأى القاضي الفيدرالي « وليم لندبرج » أن يحكم على رجل إدارة المخابرات بالسجن خمسة عشر يوماً لاستخفافهما بالمحكمة ، ثم قال في لهجة حادة إن الحكومة بدأت تحاكم مواطناً بريد ، ثم عطلت محاكمته باليد الأخرى !

واستأنف رجلا إدارة المخابرات الحكم ، وتدخل الرئيس ترومان ليضع حداً لتلك المهزلة ، بإصدار العفو عن رتشاردسون وهولند ، وبذلك حال دون أن يرى الشعب اثنين من رجال « الإدارة » وراء قضبان السجن ! . . وفي مارس عام ١٩٥٤ تساءل السناتور « مايك مانسفيلد » : « هل معنى هذا الحادث أن إدارة المخابرات المركزية تنافس مكتب التحقيق الفيدرالي في مضمار الأمن الداخلي ؟ وهل معناه أن في مقدور موظفي هذه الإدارة أن يتحدوا المحاكم ؟ ولكن مانسفيلد لم يظفر بأية إجابة على سؤاله . وتعمل « الإدارة » في الخارج متوارية خلف السفارات والشركات التجارية . وهي تدير ، في كثير من أنحاء العالم ، شركات وهمية تتستر وراءها . ولقد أدلى « إدجار هوفر » — يوم أول فبراير سنة ١٩٦٣ — بشهادة أمام لجنة الاعتمادات المالية التابعة لمجلس النواب ، وكان أهم ما قاله فيها : « إن الموظفين الرسميين الذين تعيينهم دول الكتلة السوفيتية في هذه البلاد (يقصد في السفارات) ، وفي الأمم المتحدة ، يستخدمون

في أعمال التجسس على نطاق واسع..» . وأضاف مدير مكتب التحقيق الفيدرالى يقول : « وفي الوقت نفسه تستخدم مخابرات دول الكتلة السوفيتية الممثلين التجاريين والطلبة الذين يزورون هذه البلاد – وفقاً لبرنامج تبادل الطلبة – والسياح ، للحصول على ما تحتاج إليه من معلومات سرية عن بلادنا » . . ثم قال : « وفي أول يناير سنة ١٩٦٣ كان عدد موظفي الكتلة السوفيتية الرسميين في هذه البلاد ٧٦١ موظفاً ، يرافقهم أفراد عائلاتهم الذين بلغ عددهم ١٠٦٦ شخصاً ، والذين درب فريق منهم على أعمال التجسس » .

وتعمل إدارة المخابرات المركزية – أساساً – بهذه الطريقة نفسها ، ففي كل سفارة للولايات المتحدة في سائر أنحاء العالم طابق أو قسم مخصص لبعثة « الإدارة » ، ولكل بعثة رئيس يستعين بعدد من رجال المخابرات ، وهؤلاء « يجندون » بدورهم « عملاء » من أهالى البلاد ليجمعوا لهم ما يحتاجون إليه من بيانات ومعلومات . ورجال « الإدارة » الذين يعملون في السفارات تدرج أسماءهم في قوائم الموظفين ، بوصفهم من رجال السلك الدبلوماسى . ويحدث ، في حالات كثيرة ، أن تصبح الوظائف الحقيقية التى يشغلها هؤلاء الرجال معروفة في أوساط الدبلوماسيين ورجال الصحافة ، وفي أوساط رجال البوليس السرى السوفيتى . أما رؤساء بعثات المخابرات البريطانية والروسية فمن العسير التأكد من شخصياتهم في معظم الأحيان .

حدث في يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٦٢ أن مثل الكابتن البحرى « تشارلز كلارك » – الملحق البحرى في سفارة الولايات المتحدة في هافانا ، من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٠ – أمام لجنة الأمن الداخلى بمجلس الشيوخ ، ودار بينه وبين « ج. ج. ساورواين » ، كبير مستشارى اللجنة ، حواراً نلخصه فيما يلى :

مستر ساورواين : هل كان في السفارة رجال من إدارة المخابرات المركزية؟

كابتن كلارك : أجل يا سيدى . . عدد كبير منهم .

مستر ساورواين : هل كانوا محاطين بالسرية ؟

كابتن كلارك : لقد عرف شخصياتهم أناس كثيرون فى المدينة . .

مستر ساورواين : وهل حدث أن وُجد كل رجال الإدارة مجتمعين فى حفلة واحدة ؟

كابتن كلارك : دعيت ذات يوم إلى حفل هناك ، كان قد أقامه ذلك الطبيب الكوبى الذى أجرى جراحة لأحد أبنائى ، وكان قد دعا كل رجال « الإدارة » . . وكنت أنا الشخص الوحيد الغريب .

* * *

وقبل ذلك بعامين شهد « إيرل سميث » ، سفير الولايات المتحدة السابق فى كوبا ، أمام اللجنة نفسها ، فى يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ ، فقال : « إن رئيس بعثة إدارة المخابرات المركزية بسفارة الولايات المتحدة فى هافانا كان من أنصار كاسترو ، وإن نائبه — الرجل الثانى — شجع الضباط البحريين الكوبيين على التمرد فى (سينفويجوس) خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٥٧ » . . ومضى سميث يقول : « وفى أثناء محاكمة الضباط البحريين ، اتضح أن الرجل الثانى كان قد قال إنه إذا نجحت الثورة فإن الولايات المتحدة ستعترف بالثوار . ولست أعتقد أن ذلك الرجل الثانى (فى قسم إدارة المخابرات المركزية بالسفارة) تعمد أن يقول ذلك الكلام بالذات ، ذلك أن خلاصة الرواية التى رواها لى هى أنه كان قد دعى للتحديث مع عدد من الأشخاص ، واعتقد أنهم أطباء ، لأنه وجدهم يرتدون معاطف بيضاء ، وعندما أبلغوه أن الثورة توشك أن تشتعل كانوا يريدون أن يعرفوا الموقف الذى ستقفه الولايات المتحدة ، فقال — على

غير وعى منه - كلاماً يفهم منه ، (وهذا ما لم أستطع التأكد منه) ،
أن الولايات المتحدة قد تعترف بالثوار . . وقال سميث إنه روى ذلك
كله لباتستا . ويلوح أن الجهد الذى بذله السفير الأمريكى كى يوضح
للدكتاتور الكوبى أن رجل « الإدارة » الثانى عجز عن التفريق بين بدلة
بحرية ومعطف أبيض من النوع الذى يرتديه الأطباء ، قد قوبل من
الآخر بالإصغاء الحميل !

ولقد جرت العادة على أن تدرج أسماء رجال « الإدارة » الذين يعملون
بالسفارات ، فى سجل وزارة الخارجية ، بوصفهم « ملحقين » أو « موظفين
فى وزارة الخارجية » أو « موظفين احتياطيين فى وزارة الخارجية » مثال ذلك
أن اسم « هنرى بليوانتس » ، المعروف أنه رئيس بعثة إدارة المخابرات
المركزية فى بون ، عاصمة ألمانيا الغربية ، كان قد أدرج فى سجل الوزارة
سنة ١٩٦٣ « ملحقاً فى درجة (س - ١) » ، وهى أعلى الدرجات التى
يصل إليها موظفو وزارة الخارجية الذين يعملون فى الخارج . كذلك كان
اسم فرانك ويزنر ، النائب السابق لمدير « الإدارة » لشئون الخطط ، والذى
أشرف على تنفيذ عملية (جواتيمالا) فى سنة ١٩٥٤ ، مدرجاً فى سجل
الوزارة بوصفه « ملحقاً فى درجة (ر - ١) » - أى موظف احتياطى بوزارة
الخارجية - عندما أوفد إلى لندن فى ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ ليتولى رئاسة
بعثة « الإدارة » هناك . وأدرج اسم « روبرت كندال ديفز » مدير بعثة
« الإدارة » فى جواتيمالا ، ومنشئ المعسكرات التى درب فيها الكوبيون
المنفيون قبل غزو (خليج الخنازير) . . أدرج فى سجل الوزارة باعتباره
« ملحقاً » ثم رقى إلى « سكرتير أول » . وبالمثل سجل اسم « وليم إيجان
كوى » المدير السابق لبعثة « الإدارة » فى فييتنام باعتباره « ملحقاً سياسياً »
ثم رقى إلى منصب « السكرتير الأول » لسفارة الولايات المتحدة . وفى
سنة ١٩٦٣ خلع « قناعه » الدبلوماسى وعاد إلى واشنطن حيث عين
رئيساً لقسم الشرق الأقصى فى « الإدارة » . وكان اسم « جون (جوكو)

رتشاردسون» ، الذى أصبح مدير فرع «الإدارة» فى (سايجون) ، مدرجاً فى سجل الوزارة بوصفه «سكرتيراً أول» للسفارة عند وصوله إلى هناك ، بعد أن قضى فترة من الزمن فى أثينا ومانيتا .

وفى سنة ١٩٦١ أصدر الروس كتاباً من كتب الدعاية عنوانه Caught In the act أى «ضبطوا متلبسين» . والطريف فى هذا العنوان أن الحروف الأولى هى نفس الحروف الأولى للكلمات التى يتألف منها اسم إدارة المخابرات المركزية CIA . وقد تضمن ذلك الكتاب شرحاً مستفيضاً للمحاولات المزعومة التى قامت بها «الإدارة» لتمكين الجواسيس من التسلل إلى الاتحاد السوفيتى . كذلك تحدث الكتاب — بمرارة — عن «الدبلوماسيين الجواسيس» الذين يشغلون وظائف فى سفارة الولايات المتحدة بموسكو! .. وبعد عامين طرد الروس من بلادهم خمسة أمريكيين من رجال السفارة ، أثناء التحقيق فى قضية الجاسوسية المثيرة التى اشتهرت باسم قضية «بنكوفسكى» . وخلاصة تلك القضية أن «أوليج بنكوفسكى» كان نائب رئيس اللجنة الحكومية السوفيتية لشئون التنسيق والبحث العلمى ، وربما كان — فى الوقت نفسه — ضابطاً برتبة «كولونيل» فى المخابرات العسكرية السوفيتية . ولقد اعترف أثناء محاكمته العلنية فى مايو ١٩٦٣ بأنه أمد العملاء الأمريكيين والبريطانيين بخمسة آلاف صورة التقطت بآلة تصوير دقيقة ، وفيها معلومات سرية عن الصواريخ وغيرها من الأسلحة السوفيتية السرية! .. وقال الروس فى عريضة الاتهام إن بنكوفسكى ، وهو «خائن يسيل المال لعبه» ، ومن هواة رقصتى التشارلستون والتويست «كان يخفى الأفلام فى علبة كبريت ويضعها خلف المدفأة فى مدخل العمارة السكنية رقم ٥ بشارع بوشكين . وكان يرسم حلقة بالفحم على عمود النور رقم ٣٥ بالقرب من محطة أتوبيس فى شارع كوتوسوفسكى . وذكر السوفييت أن بنكوفسكى كان يعتمد بعدئذ إلى الاتصال تليفونياً إما بالكابتن «إليكسيس ديفيدسون» مساعد الملحق

الجوى بالسفارة الأمريكية (وكان ، فى الوقت نفسه ، طبيب السفارة)
أو : « هيو مونتجمرى » مدير أمن السفارة . وكان ديفيدسون يتجه بعدئذ
— كما زعم الروس — إلى عمود النور ، فإذا وجد عليه الحلقة المرسومة بالفحم
أيقن أن بنكوفسكى قد ترك له شيئاً فى شارع بوشكين ! . . . وعندئذ — كما
ذكرت موسكو فى روايتها — كان رتشارد جيكونب (٢٦ سنة) موظف
الأرشفيف بالسفارة ، يسرع إلى المدفأة وبأخذ علبة الكبريت . وبعد
انتهاء هذه العملية كان الأمريكيون يرسمون بقعة سوداء على باب قسم
السماك بأحد متاجر الأغذية فى موسكو (بعد أن يشتروا — لمجرد التمثيل —
رطلاً أو رطلين من سمك الحفش *) : فيدرك بنكوفسكى أن العلبة نقلت
من مكانها !

كذلك حاول الروس أن يوجدوا صلة بين بنكوفسكى وبين « رودنى
كارلسون » ، مساعد الملاحق الزراعى ، و « وليم جونز » السكرتير الثانى
فى السفارة الأمريكية ** . وفضلاً عما تقدم زعم الروس أن بنكوفسكى
كان يرسل معلومات سرية فى علب شوكولاتة إلى « جريفيل وين » ،
وهو رجل أعمال لندنى كان يعمل فى الواقع لحساب المخابرات البريطانية .

* نوع من السمك يستخرج منه « الكافيار » الأسمر . (المترجم)
** أعلن الروس فى ١٣ مايو سنة ١٩٦٣ أن هؤلاء الأمريكيين الخمسة أشخاص « غير
مرغوب فيهم » . وزعم الروس أن اثنين آخرين من موظفى السفارة الأمريكية هما « روبرت
جيرمان » ، السكرتير الثانى ، و « وليم هوربالى » ، الملاحق الزراعى ، كانا على صلة
بالقضية . كذلك طرد الروس من البلاد فى أكتوبر سنة ١٩٦٢ — أى قبل إذاعة أى نبأ عن
قضية بنكوفسكى — ملحقين آخرين هما الكوماندر « ريموند سميث » مساعد الملاحق العسكرى ،
و « كرميت ميدثان » السكرتير الأول . وكان سميث قد اعتقل فى لسنجراد يوم ٢ أكتوبر
حاملاً جهاز تسجيل وآلة تصوير صغيرة جداً ونظارة مكبرة قوية ، واتهمه الروس بأنه كان
يصور منشآت بحرية . أما السفارة الأمريكية فقد ردت على ذلك قائلة إنه كان يتنزه فى
إحدى الحدائق . واتهم ميدثان (٤١ سنة) فى يوم ١١ فبراير بأنه حاول الحصول على بيانات
سرية من موظف سوفيتى . وقد طرد الروس من بلادهم مع أولئك الدبلوماسيين الأمريكيين ،
خمسة دبلوماسيين بريطانيين ، بسبب قضية بنكوفسكى أيضاً .

وقيل إن « وين » كان يعطى العلب لأطفال دبلوماسى بريطانى ليخرجوا بها من موسكو .

وأدان الروس بنكوفسكى ، ثم أعلنوا — فيما بعد — أنه أعدم . أما « جريفيل وين » فقد حكم عليه بالسجن ثمانية أعوام .

* * *

وقبل أن يعتزل ألن دالاس منصبه كمدير لإدارة المخابرات المركزية بذلت حكومة كيندى قصاراها لكى تقلل من عدد « مندوبى » هذه الإدارة الذين يعملون فى السفارات تحت « غطاء دبلوماسى » . بيد أن هذا « الغطاء » ما برح لازماً لعمليات الإدارة . ومن المحقق أن فى الاعتماد — أكثر من اللازم — على « الغطاء الدبلوماسى » خطراً كبيراً ، ذلك أنه إذا قطعت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع بلد ما ، فإن « الإدارة » تفقد « مصادر أنبائها » فى ذلك البلد . مثال ذلك أنه حين قطعت واشنطن علاقاتها بهافانا فى يناير سنة ١٩٦١ ، فقدت « الإدارة » قاعدتها فى سفارة الولايات المتحدة بالعاصمة الكوبية ، بينما احتفظ الكوبيون بوفدين فى الولايات المتحدة : وفدهم فى منظمة الدول الأمريكية بواشنطن* ، وفدهم فى الأمم المتحدة بنيويورك .

ومن بين المهام الدقيقة التى تقوم بها إدارة المخابرات المركزية ، العناية « بجاليثا » المؤلفة من الأشخاص ذوى المراكز المحترمة ، الفارين من العالم الشيوعى . وكان ألن دالاس قد صرح فى حديث «تليفزيونى مع محطة كولومبيا ، بأن هؤلاء الفارين « مصادر هامة للمخابرات » . وأضاف : « عندما تظفر برجل كان يعمل فى البوليس السرى السوفيتى — ولدينا منهم كثيرون — فكأنك قد أوفدت أحد رجالك إلى هناك ! » . ثم أضاف

* إلى أن أقصيت كوبا من المنظمة فى سنة ١٩٦٢ .

دالاس أن هؤلاء الأشخاص ذوى المراكز المحترمة الذين فروا من العالم الشيوعى إلى الغرب « يعدون بالملئات ! » .

وتحرص « الإدارة » على عدم الكشف عن شخصيات كل الروس الذين يفرون إلى الولايات المتحدة ، وهى تتولى حماية الذين يظلون يعملون منهم فى الخفاء ، فتضم بعضهم إليها ، وتعطى البعض الآخر بطاقات شخصية بأسماء جديدة ، لحمايتهم من رجال البوليس السرى السوفييتى (الذين لا يترددون فى اغتيالهم إذا عثروا بهم) .

وإذا كان بعض الروس الفارين يعيشون فى الولايات المتحدة عيشة هادئة لا منغصات فيها ، تحت حماية « الإدارة » ، فإن ثمة آخرين يبرون بتجارب مختلفة : فى يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ دخل الولايات المتحدة واحد من رجال البوليس السرى السوفييتى يدعى « رينو هيهانن » متخذاً لنفسه اسماً مستعاراً هو « أوجين ماكى » ، وأصبح مساعداً لمجاسوس السوفييتى الكبير « رودولف آبل » الذى كان يدير عملاً للتصوير الفوتوغرافى الفنى فى حى بروكلين بنيويورك ، بعد أن اتخذ لنفسه اسم « إميل جولدفيس » . وكان « هيهانن » يسرف فى شرب الخمر ، ومن ثم يعجز عن القيام بأعمال التجسس التى توكل إليه على النحو المنشود . فثار « آبل » وأمره بالعودة إلى روسيا ، ولكنه لم يعد إلى وطنه بل سافر إلى باريس ، حيث سلم نفسه لسفارة الولايات المتحدة ومكتب إدارة المخابرات المركزية . وأعيد هيهانن إلى نيويورك حيث كشف عن شخصية « آبل » الحقيقية فاعتقله البوليس على الفور ، وبعد إدانته فى شهر أكتوبر اختفى هيهانن عن الأنظار (وكانت « الإدارة » قد أعطته بطاقة شخصية جديدة ، وأرسلته إلى « نيوانجلند » حيث حددت إقامته فى بيت بحرسه كلب . وكان يقيم فى البيت المجاور اثنان من رجال « الإدارة » زعما أنهما « محاميان » ، ولكنهما كانا ، فى الحقيقة ، مكلفين بحراسة هيهانن) .

وكان روبرت كيندى ، وزير العدل ، قد فكر — إثر فشل عملية (خليج الخنازير) — فيما يمكن عمله لتحسين سمعة إدارة المخابرات المركزية . فلما اقترحت عليه شركة الإذاعة الأهلية عرض برنامج تليفزيونى أعجب بالفكرة ، وأصدر أمراً بإطلاق سراح « هيهانن » ليظهر فى البرنامج . وبالفعل تم تصوير هيهانن فى يوليو سنة ١٩٦١ ، ولكن البرنامج لم يظهر على شاشات التليفزيون إلا فى نوفمبر . (وفى غضون ذلك عرف فى داخل نطاق دوائر المخابرات أن هيهانن قد قتل فى « حادث غامض ») ومع ذلك أذاعت شركة الإذاعة الأهلية الفيلم المصور فى يوم ٨ نوفمبر ، وظهر وجه هيهانن فيه مطموساً ، وفسر ديفيد برنكلى المعقب التليفزيونى على ذلك قائلاً إنه تقرر طمس وجهه حرصاً على حياته . ثم قال برنكلى فى نهاية البرنامج إن آبل أرسل إلى السجن ، فى حين أن هيهانن « يقيم فى بيت مريح بمنطقة فى شمال الولايات المتحدة ، وإنه فى رعاية إدارة المخابرات المركزية وحمايتها » . . إلى أن قال : « ولقد خرج هيهانن وجاء إلى هنا لنقدمه إلى المشاهدين . . والآن ، وقد بلغنا نهاية قصة التجسس ، نذكر أنه طلب منا أن نعان أنه إذا رأى أى شخص آخر ، مثل أوجين ماكى (هيهانن) ، أن يتقدم للعمل مع السلطات المختصة ، فإننا سنكفل له الحماية البدنية والرعاية المالية » .

ولكن من المحقق أن إدارة المخابرات المركزية لم تطلب من شركة الإذاعة الأهلية أن تذكر للملايين من مشاهدى برامجها أنهم شاهدوا فى ذلك البرنامج حديثاً مع رجل « ميت » !

وتستخدم « الإدارة » فى عملها — شأنها فى ذلك شأن أية وكالة مخابرات أخرى — وسائل وأسلحة أخرى ، منها الاتصالات الجنسية ، والمال ، والتقاط المكالمات التليفونية الخاصة ، واستخدام الميكروفونات الخفية . ويمكن القول بأن « ألن دالاس » يعد خبيراً فى موضوع ارتباط

العلاقات الجنسية بالتجسس . فعندما ظهر خلال شهر يونية سنة ١٩٦٣ في برنامج « مسائل وحلول » الذى تديره شركة الإذاعة الأمريكية ، كانت فضيحة « جون بروفومو » وزير الحرب البريطانى وبائعة الهوى « كريستين كيلر » قد بلغت ذروتها . وأعلن وقتئذ أن بروفومو والكابتن « ييفجيني إيفانوف » الملحق البحرى السوفيتى ، كانا يتقاسمان مفاتن كريستين . . فكان مما قاله دالاس يومئذ هذه الملاحظة التى أبدأها حول الاستعانة بمس كيلر : « أعتقد أن مطالبتهم — يقصد السوفييت — السيدة الشابة بالحصول على معلومات عن الموعد الذى سيظهر فيه الألمان بالقنبلة الذرية ، لم يكن تصرفاً بارعاً ، من وجهة نظر فن المخابرات » .

ثم دار بين دالاس وبين مذيع التلفزيون ، الحوار التالى :

س : المعروف عن السوفييت أنهم يستخدمون الغريزة الجنسية كعامل إغراء فى أعمال الجاسوسية . فإلى أى مدى يذهبون فى هذا المضمار؟ وهل نصادف هذا العامل الجنسى كثيراً فيما نقوم به من عمليات المناهضة الجاسوسية فى سائر أنحاء العالم؟

ج : أعتقد أن استخدام الغريزة الجنسية فى التجسس أمر شائع ، وسيظل كذلك ما دامت هناك غريزة جنسية .

س : هل تستخدم المخابرات هذه الغريزة كـ «طعم» لاصطياد المعلومات؟

ج : لا أناقش هذه المسائل كثيراً .

س : هل يمكن أن يقال إننا لا نسرف فى استخدام هذه الغريزة الجنسية مثلما يفعل السوفييت ؟

ج : كلا . . نحن لا نسرف فى استخدامها بكل تأكيد ، وإن كنا نعرف بوجود الغريزة الجنسية ، وبما لها من جاذبية .

وكان الروس ، قبل ذلك بأربعة أعوام ، قد اتهموا دالاس باستخدام سيدات رشيقات الأجسام رائعات الجمال لإغراء أعضاء الفريق الأولي السوفييتي في ملبورن بأستراليا عام ١٩٥٦ . وفي هذا كتبت المجلة الأدبية السوفييتية* في عددها الصادر يوم ٢ أبريل سنة ١٩٥٧ ، بلهجة ملؤها الاستهجان : « لقد بذلت المخابرات الأمريكية كل ما في وسعها من جهد لحمل الرياضيين السوفييت على الاتصال بسيدات شبابات وقضاء "أوقات سعيدة معهن" . ثم قالت المجلة إن الرياضيين السوفييت أثروا اللعب بأدواتهم الرياضية على مغازلة النساء !

وثمة أداة أخرى تستخدمها إدارة المخابرات المركزية هي « المال » ، الذي تدفع به أجور عملائها وجواسيسها لتيسر لهم شراء المعلومات عند الاقتضاء . ولقد أنفق دالاس المال بغير حساب عندما كان يبحث في سنة ١٩٥٦ عن الخطاب السري الذي ألقاه خروشوف في اجتماع الحزب الشيوعي (وقد أوردنا قصته في فصل سابق) . . كذلك تنفق « الإدارة » أموالاً طائلة في شراء أجهزة الاستماع الألكترونية ، وأجهزة « الدخول » في المكالمات التليفونية . وأشهر حادث استخدمت فيه هذه الأجهزة هو حادث « نفق برلين » ، فقد وضع خبراء « الإدارة » واحداً من تلك الأجهزة في نفق كان يمتد من محطة الرادار التابعة لسفارة الولايات المتحدة ، عبر الحدود ، إلى ألمانيا الشرقية ، ومدوا أسلاكاً من الجهاز إلى مقر القيادة السوفييتية . . واكتشف الروس النفق في يوم ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ ، وقرروا أن يتخذوا منه أداة للتأثر لأنفسهم من إدارة المخابرات المركزية التي عرفت كيف تستغلهم . ومن ثم دعوا مراسلي الصحف الغربية لرؤية الجهاز والأسلاك الممتدة ، ونشروا صور الجهاز والنفق في كتاب « ضبطوا

* الناطقة بلسان مجلس إدارة اتحاد الكتاب السوفييت ، واسمها بالروسية « ليتيراتور نايا جازيتا » .

متلبسين « الذى أشرنا إليه من قبل .

وهناك ، فى بعض الأحيان ، وسائل أبسط من هذه « لقطع الطريق » على المواصلات السوفيتية ، مثال ذلك أن مندوب وكالة « تاس » فى مونتيفيديو (عاصمة أورجواى) كان يبرق كل يوم بألف كلمة يهاجم فيها سياسة واشنطن فى أمريكا اللاتينية . واستطاع أحد رجال إدارة المخابرات المركزية أن يحصل على مسودات تلك البرقيات بواسطة أحد موظفى شركة المواصلات اللاسلكية التى كان يتعامل معها . راسل تاس . كذلك نجح رجل « الإدارة » فى إقناع مدير بوليس مونتيفيديو بتسجيل المكالمات التليفونية بين السفارتين السوفيتية والتشيكية ، وهكذا ظل رجل « الإدارة » يستمع إلى تلك المكالمات فترة من الزمن ، الى أن استقال مدير البوليس وحل محله آخر كان أقل تعاوناً مع « الإدارة » ، ون ثم انتهت تلك اللعبة .

وثمة حادث آخر استخدمت فيه « الإدارة » أجهزة التقاط المكالمات التليفونية ، ولكنه لم يكن ملفتاً للأنظار مثل حادث نفق برلين . وقد بدأ ذلك الحادث عندما دار مفتاح — فى الساعة الواحدة صباحاً من يوم ١٥ سبتمبر عام ١٩٦٠ — فى مغلاق باب شقة بالطابق الثالث والثلاثين من مبنى « سيجورو دل ميديكو » فى حي فيدلالو الراقى فى هافانا . وكانت « مسز مارجورى لينوكس » ، المطلقة الفاتنة التى تناهز السادسة والعشرين من عمرها ، وصاحبة الشعر الأشقر المنسدل حتى منكبيها ، وحيدة فى الشقة . وكانت تعمل — رسمياً — سكرتيرة بسفارة الولايات المتحدة فى هافانا . وقد دخل عليها ليلتشد فى شقتها رجال من مخابرات كاسترو واعتقلوها ، ثم اتهمتها السلطات الكوبية بالتجسس وأمرتها بمغادرة كوبا بعد ذلك بيومين . وعندما هبطت من الطائرة فى مطار ميامى الدولى ، قالت لمندوبى الصحف : « إنه لتصرف كله سخف . كنت بمفردى وأوشكت أن أنام ، عندما أضيئت الأنوار فى

الساعة الواحدة . وظننت ، لأول وهلة ، أن خادمتي هي التي فعلت ذلك ، وإن هي إلا لحظة حتى دخل على أولئك الرجال شاهرين مسدساتهم . وعندما طلبت تفسيراً لمسلكهم هذا ، أجابوني قائلين : إنك جاسوسة . لقد وجدنا مفتاح شقتك بينما كنا نهاجم شبكة للجاسوسية .

وكانت مسز لينوكس ترتدى «تاير» من القماش الرمادي ، وتتجاذب أطراف الحديث مع الصحفيين . وفجأة ارتسمت على وجهها المعبر بسمة حلوة ، وقالت : « أنا . . جاسوسة ؟ . . يا لها من حكاية مضحكة ! . . »

وعندما سأها أحد الصحفيين عما اذا كانت قد سلمت مفتاحها لأي شخص في سفارة الولايات المتحدة ، قالت : « لا أستطيع الإجابة على هذا السؤال » .

وفي اليوم الذي طردت فيه مسز لينوكس من كوبا ، اعتقلت سلطات (هافانا) ستة أمريكيين آخرين ، واتهمتهم معها بأنهم جميعاً أعضاء في حلقة تجسس تسجل المكالمات التليفونية في مكتب « هصينها » ، وهو اسم وكالة الأنباء الصينية الشيوعية . وقالت حكومة كاسترو إن أسماء ثلاثة من أولئك الأمريكيين هي : « دانييل كارزويل » ، وهو مهندس كهربائي في الثانية والأربعين من عمره ، و « يوستيس دانبرانت » ، المهندس الميكانيكي الذي يناهز الرابعة والثلاثين ، و « ادموند تارانسكي » المهندس الكهربائي . كذلك اعتقلت السلطات الكويتية « روبرت نيت » ، قائلة إنه موظف بسفارة الولايات المتحدة ، « وماريو نورديو » وزوجته . وقال راديو هافانا عن « ماريو » إنه مدرس رقص أمريكي من أصل إيطالي ، كان يعيش في مدينة نيويورك ، وأنه أجر شقته لمسز لينوكس .

وفي يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عقدت محكمة عسكرية في هافانا جلسة واحدة ، حاكت فيها « المهندسين » الثلاثة ، وماريو نورديو ، بتهمة وضع أجهزة خاصة في مكتب (هصينها) للوقوف على تفاصيل

معاهدة تجارية كانت ستعقد وقتئذ بين كوبا والصين الشيوعية ، ومعرفة كل شيء عن إنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين . وقد طلب المدعى ، اللفتنانت فرناندو فلوريس ، الحكم على الأمريكيين الأربعة بالسجن ثلاثين سنة . ودافع المتهمون عن أنفسهم — وهم بملابس السجن الزرقاء — قائلين إنهم أبرياء . وقرر « المهندسون » أنهم كانوا يصلحون أجهزة الكترونية في شقة « نيت » في العمارة التي يوجد بها مكتب وكالة أنباء الصين الشيوعية . وفي العاشر من يناير سنة ١٩٦١ حكم على كل من « المهندسين » بالسجن عشر سنوات ، وتقرر طرد نورديو من البلاد .

وكان فيليب بونزال ، سفير الولايات المتحدة ، قد قدم إلى السلطات الكوبية احتجاجاً شديداً للتهمة على اعتقال مسز لينوكس ، ولكنه لزم الصمت فيما يتعلق بـ « المهندسين » الثلاثة ومدرس الرقص ! . . . وكانت ثمة أسباب وجيهة لصمت السفير ، ذلك أن إدارة المخابرات المركزية كانت قد كلفت « المهندسين » الثلاثة بتركيب أجهزة استراق السمع . وكانت واشنطن قلقة أشد القلق خشية أن تسلم السلطات الكوبية « كارزويل » — الذي كانت لديه معلومات وافية عن التركيبات الإلكترونية المماثلة في أماكن أخرى من العالم — إلى الروس ليستجوبوه ، ومن ثم راحت إدارة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية الأمريكية تبذلان — هدوء ، وراء الكواليس — قصارى جهدهما في سبيل إطلاق سراح سبعة وعشرين أمريكياً من سجون كاسترو ، من بينهم « المهندسون » الثلاثة . وأخيراً تم الاتفاق على إخلاء سبيلهم في أبريل سنة ١٩٦٣ بواسطة جيمس دونوفان ، الذي كان قد نجح قبل ذلك بأربعة أشهر في « استبدال » أسرى خليج الخنازير بكميات من الأدوية والأطعمة . وكانت جنسية بعض أولئك السجناء السبعة والعشرين ، مثار شك . ولكن السبب الرئيسي الذي حفز واشنطن إلى بذل تلك الجهود هو حرصها على إطلاق سراح رجال

« الإدارة » الثلاثة ! . . . وكان « روبرت هيروتش » ، الموظف الكبير بوزارة الخارجية الذى عالج هذا الموضوع ، يدرك أهمية إخلاء سبيلهم ، كما أن المسئولين فى الوزارة شرحوا لدونوفان خطورة الأمر .

وفى أواخر شهر أبريل بدأت تحدث أمور غريبة : فى ليلة ٢٢ أبريل قرر نلسون روكفلر العفو عن « فرانشييسكو (الخطاف) مولينا » ، وهو رجل من أنصار كاسترو كان قد أطلق رصاص مسدسه فى أحد مطاعم نيويورك ، فقتل فتاة فتزويلية فى التاسعة من عمرها تدعى « ماجدالينا أوردانيتو » ، وحكم على مولينا بالسجن عشرين سنة . ولقد أصدر روكفلر العفو عن « الخطاف » بعد أن أكدت له الحكومة الفيدرالية أن الصالح القومى يقتضى ذلك !

وفى الوقت نفسه أعلن روبرت كيندى وزير العدل أنه قرر إلغاء التهم الموجهة إلى ثلاثة كوبيين ، من بينهم ملحق فى وفد كاسترو بالأمم المتحدة ، بعد أن كانوا قد اعتقلوا بتهمة التآمر على نسف المنشآت الدفاعية القائمة حول مدينة نيويورك . ووضع الثلاثة ومهم (الخطاف) فى طائرة أقلتهم من فلوريدا إلى هافانا بينما كان دونوفان عائداً من كوبا ومعه الأمريكيون المفرج عنهم .

وعندما هبطت طائرة دونوفان فى مطار ميامى ، اختفى المهندسون الثلاثة « كارزويل » و « دانبرانت » و « تارانسكى » ، بعد أن رفضوا التحدث إلى الصحفيين ، بل امتنعوا عن ذكر المكان الذى يقصدون إليه لرجال الصليب الأحمر الأمريكى .

السعى لفرض الرقابة

تنفق الحكومة الأمريكية سنوياً « ١٠ يقرب من » ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار على إدارة المخابرات المركزية وفروع المخابرات الأخرى ، بيد أن الرقم الحقيقي يعد من الأسرار الحكومية ، وهو غير مدرج في أية ميزانية فيديرالية ، سواء أكانت عامة أم خاصة ، بل إن كثيرين من كبار رجال الحكومة الخفية نفسها لا يعرفون عنه شيئاً ، ذلك أن « أسرة المخابرات » مقسمة تقسيماً دقيقاً بحيث يتعذر على فرع منها أن يقدر ميزانيات الفروع الأخرى .

وتجمع كل ميزانيات الفروع بواسطة مدير القسم الدولى بمكتب الميزانية ، ويساعده في هذه العملية أربعة خبراء ، يتصرف كل منهم في ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار من أموال الحكومة الخفية . فواحد منهم يدرس ميزانية وكالة الأمن القومى ، والثانى يفحص ميزانية إدارة المخابرات المركزية ، والثالث يعالج ميزانية وكالة مخابرات الدفاع والمخابرات العسكرية ، والرابع يراجع أعمال زملائه الثلاثة مراجعة عامة .

وكل أموال الحكومة الخفية السرية « مدفونة » في ميزانية وزارة الدفاع وخاصة في العقود الخاصة بصنع الأسلحة ، والى ترصد لها سنوياً عشرات المليارات من الدولارات ، كالعقود المبرمة لصنع صواريخ « مينيوتمان » و « بولاريس » . ويعرف المراقب المالى لوزارة الدفاع أين تخبأ تلك الأموال بالطبع ، لكنه يحرص على دفنها بوسائل خاصة تجعل من المتعذر على مساعديه أنفسهم أن يعرفوا عنها شيئاً !

ليس عجيباً ، إذن ، أن يتعذر حتى على الذين يشغلون أرفع المناصب في الحكومة الخفية أن يعرفوا ، بدقة ، مقدار المبالغ التي تنفق . ولقد تحدث « ماكون » في صيف عام ١٩٦٣ إلى كبار العسكريين ، فقال إن الحكومة الخفية تنفق سنوياً ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار* ، وإن ١٠٠,٠٠٠ شخص يعملون في ميدان المخابرات . ولكن يبدو أن ماكون قصر تقديره على الأموال التي تنفقها إدارة المخابرات المركزية وغيرها من الوكالات التي تضطلع بعمليات المخابرات العادية ، ذلك أن الحكومة الخفية تنفق سنوياً - علاوة على ذلك المبلغ الذي ذكره ماكون - نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار على « المخابرات الألكترونية » ، أى على وكالة الأمن القومى والتجسس الجوى . ومن ثم يكون مجموع ما تنفقه هذه الحكومة سنوياً ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، ويقفز عدد موظفيها إلى ٢٠٠,٠٠٠ موظف . والمفروض أن مجلس الأمن القومى يشرف على هذا الجهاز الضخم ، ولكن الواقع أن جانباً كبيراً من نشاط الحكومة الخفية لا يبحث في اجتماعات مجلس الأمن القومى ، ولا يعرف عنه مجلس مخابرات الولايات المتحدة شيئاً (مثال ذلك أن هذا المجلس لم يبلغ مقدماً بشيء عن عملية خليج الخنازير) .

وتتخذ القرارات الهامة الخاصة بالحكومة الخفية لجنة معروفة باسم « الجماعة الخاصة » . ومع أن تبديلاً طفيفاً قد طرأ على تكوين هذه اللجنة ، فإنها تضم بوجه عام : مدير إدارة المخابرات المركزية ، ومساعد وزير الخارجية للشئون السياسية (أو نائبه) ، ووزير الدفاع ونائبه . وفى عهد كيندى (ومستهل عهد جونسون) كان ماكجورج باندى ممثلاً للرئيس فى هذه « الجماعة الخاصة » ، وكان الأعضاء الآخريين : ماكون

* بما له مغزاه أن كثيرين من كبار رجال إدارة المخابرات المركزية يعتقدون أن الاتحاد السوفييتى ينفق سنوياً ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار على عمليات التجسس . ومن جهة أخرى قال إلكسندر شيليبين مدير البوليس السرى السوفييتى فى سنة ١٩٥٩ إن إدارة المخابرات المركزية تنفق سنوياً ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، وتستخدم ٢٠,٠٠٠ شخص .

وما كنا مارا، وروزويل جيلباتريك نائب وزير الدفاع ، وإليكسيس جونسون مساعد نائب وزير الخارجية للشئون السياسية . وقد أنشئت « الجماعة الخاصة » في مستهل حكم أيزنهاور بمقتضى الأمر السرى رقم ١٢/٥٤ ، وعرفت في الدوائر الحكومية العلنية باسم « لجنة ١٢/٥٤ » ، ولا يزال بعض كبار رجال الحكومة يطلقون عليها هذا الاسم . ولقد تفرعت تلك « الجماعة » عن « مجلس تنسيق العمليات »* ، وظلت طيلة عشرة أعوام تعمل كمركز قوة سرى للحكومة الخفية . وينبغى أن يلاحظ أن وجودها غير معروف خارج أسرة المخابرات ، بل إن أقلية فقط من أعضاء هذه الأسرة هي وحدها التي علمت بوجود « الجماعة الخاصة » !

وتجتمع « الجماعة الخاصة » مرة كل أسبوع لاتخاذ القرارات الدقيقة القاطعة التي لا يستطيع مجلس مخابرات الولايات المتحدة اتخاذها . وهي التي وضعت الخطوط الكبرى لأخطر العمليات التي قامت بها الحكومة الخفية . بل إن هذه « الجماعة » المتوارية في الجهاز الحكومى الضخم المتشعب ، هي التي تضع السياسات التي تجعل الولايات المتحدة تتصرف ، في بعض الأحيان ، وكأنها تسير على حبل مشدود بين السلام والحرب ! . . . وينتجه تفكير رجال إدارة المخابرات المركزية إلى « الجماعة الخاصة » ، بوجه عام ، كلما أصرروا على أن « الإدارة » لم تضع قط أية سياسة ، وأنها تتصرف بناء على توجيهات من سلطة عليا . وفي هذا قال ألن دالاس : « الواقع هو أن إدارة المخابرات المركزية لم تقم بأى عمل ذى طابع سياسى ، ولا هي قدمت أى تأييد من أى نوع إلى أى شخص ، أو إلى أية حركة سياسية ، دون أن تحصل على موافقة سلطة عليا في حكومتنا خارج محيط (الإدارة) » .

* كان مجلس تنسيق العمليات يتألف من وكيل وزارة الخارجية ، ونائب وزير الدفاع ، والمساعد الخاص للرئيس ، ومديرى إدارة المخابرات المركزية ووكالة استعلامات الولايات المتحدة ، وأعضاء إدارة التعاون الدولى القديمة . وكانت مهمتهم أن يستعلموا من وزاراتهم للتأكد من أنها تنفذ قرارات الرئيس . وقد ألغى الرئيس كيندى ذلك المجلس بعد شهر من توليه منصبه .

ولعل الشخص العادي يتصور أن دالاس أراد أن يشير بكلامه هذا إلى مجلس الوزراء ، أو مجلس الأمن القومي ، أو لجنة خاصة تابعة لرئيس الجمهورية تعقد اجتماعات رسمية لتناقش مدى الحكمة في تنفيذ عملية سرية خطيرة . . ولكن الواقع أن « الجماعة الخاصة » اتخذت قرارات من هذا القبيل بطريقة غير رسمية ، وبمنجاة من روتين اللجان الحكومية ، وهي تعمل في جو أشد سرية من الجوّ الذي تعمل فيه أية مصلحة حكومية أخرى . ومن هنا يبدو واضحاً أن لجنتي متابعة تنفيذ قرارات البيت الأبيض ، ونعني بهما « لجنة المستشارين لشئون المخابرات الخارجية » ، في عهد حكومة أيزنهاور ، « واللجنة الاستشارية لشئون المخابرات » ، في عهد كيندي وجونسون ، وجدتا مشقة في الوصول إلى حقيقة كثير من الأمور ، ذلك أن كلا منهما تألفت من مستشارين غير متفرغين ، لا يجتمعون إلا عند الاقتضاء .

وكانت اللجنة الأولى قد أنشئت بواسطة أيزنهاور في عام ١٩٥٦ ، لإمعان النظر في نشاط الحكومة الخفية ، إذ كانت لجنة هوفر قد أوصت في العام السابق بتشكيل لجنة كهذه ، ولكنها أوصت — في الوقت نفسه — بتشكيل لجنة تضم أعضاء من مجلسي الكونجرس ، لتقصي شئون المخابرات الخارجية . ورأت حكومة أيزنهاور أن تأخذ بالتوصية الأولى ، وأثرت رفض التوصية الثانية ، لأن تشكيل لجنة برلمانية مشتركة للقيام بمهمة كهذه يعد ضربة شديدة موجهة إلى إدارة المخابرات المركزية . . وعندئذ تقدمت لجنة المخابرات المتفرعة عن لجنة هوفر — والتي يرأسها الجنرال مارك كلارك — بتوصية أشد ، إذ اقترحت تشكيل لجنة مراقبة من عدد من الشيوخ والنواب ، وأعضاء آخرين يختارهم الرئيس . وقالت تلك اللجنة الفرعية في تقريرها : « إن اللجنة الفرعية قلقة من جبراء عدم وجود جهاز مرض للإشراف على بحارة سفينة إدارة المخابرات المركزية . وهي — أي اللجنة — تتقدم بتوصيات تكفل إنشاء لجنة للمراقبة تكون مهمتها العمل

على استئناف العلاقات بين إدارة المخابرات المركزية والكونجرس ، وهو أمر لا معدى عن توافره لحكومتنا الديمقراطية » . . ثم أضافت اللجنة الفرعية ، بلهجة حاسمة : « لا تزال هناك أشياء كثيرة تستطيع أسرة مخابراتنا أن تفعلها ، لتصل بنشاطها إلى المستوى المقبول » .

وفي سنة ١٩٥٤ كان البيت الأبيض قد كلف إحدى لجان البحث التابعة له ، بدراسة إدارة المخابرات المركزية . ووضعت تلك اللجنة ، التي رأسها الجنرال « جيمس دوليتل » ، تقريراً قالت فيه إن تلك الإدارة « تقوم بعمل جدير بالثناء » ولكن « هناك ميادين هامة ينبغي لها أن تحسن العمليات التي تضطلع بها » . وكان ألن دالاس ، قبل توليه رئاسة إدارة المخابرات المركزية ، قد قدم تقريراً عنها إلى الرئيس ترومان ، بيد أن ستاراً من الكتمان أسدل على ذلك التقرير .

وفي غضون عام ١٩٥٤ تزايد الضغط في الكونجرس لتشديد الرقابة على أعمال أسرة المخابرات ، فقد قدم السناتور « مايك مانسفيلد » مشروع قرار يدعو إلى تنفيذ توصية لجنة هوفر بتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على إدارة المخابرات المركزية . وقضى مشروع القرار في صيغته النهائية بتأليف لجنة من اثني عشر عضواً ، نصفهم من الشيوخ والنصف الثاني من النواب ، واعتماد مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دولار لتغطية مصروفات هذه اللجنة خلال العام الأول . وانضم أربعة وأربعون شيخاً إلى مانسفيلد ، معربين عن تأييدهم لمشروع القرار . ولكن عندما حل موعد الاقتراع على المشروع - في يوم ١١ أبريل سنة ١٩٥٦ - غير أربعة عشر من هؤلاء الشيوخ موقفهم ، فأدى ذلك إلى رفض المشروع بأغلبية ٥٩ صوتاً مقابل ٢٧ . وكان ثلاثة عشر من الشيوخ الذين غيروا موقفهم جمهوريين ، ومعنى ذلك أنه كان ثمة ضغط من البيت الأبيض للحيلولة دون الموافقة على ذلك المشروع . وكان كثير من الشيوخ الديمقراطيين الذين اقترحوا ضد المشروع يخشون - إذا وافقوا عليه - أن يزعجوا السناتور « رتشارد

راسل « رئيس لجنة القوات المسلحة ، وغيره من أقطاب الحزب الذين رفضوا الفكرة .

ولم يكن مانسفيلد قد حرص ، وهو يصوغ مشروعه ، على إرضاء المحافظين من أعضاء مجلس الشيوخ ، الذين كانت تربطهم صلات خاصة بالحكومة الخفية . فقد قال مانسفيلد : « إن هناك حاجة ملحة إلى لجنة عادية مسئولة تشرف على أعمال إدارة المخابرات المركزية . وهذا الإشراف أمر ضروري لنجاح سياستنا الخارجية ، وصون أساليبنا الديمقراطية ، وأمن إدارة المخابرات نفسها » . . ثم أردف يقول : « وإذا فشلنا في إيجاد نوع من الصلة المستمرة الدائمة بين الكونجرس وإدارة المخابرات المركزية ، فإن النتيجة الوحيدة ستكون زيادة الارتباك » . . ثم قال : « إن نظام الحكم في بلادنا قائم على المراجعة والتوازن ، وإذا اختل هذا التوازن بشدة فيما يتصل بأية مسألة فإن ذلك يعرض نظامنا كله للخطر ، ويمهد السبيل لنمو الطغيان » . . وهضى يقول : « إن إدارة المخابرات المركزية متحررة من أشكال الرقابة البرلمانية ، فالرقابة على مصروفاتها مستثناة من نصوص القانون الذى يمنع سوء التصرفات المالية فى الوكالات الحكومية الأخرى . واعتماداتها المالية مخفية فى الأموال المرصودة لوكالات أخرى وإنى معترف بأنه ينبغى لأية وكالة مخابرات أن تحيط نشاطها بسرية تامة . إلا أن ثمة فرقاً كبيراً عميقاً بين الحرص على السرية لبلوغ غاية معينة ، وبين الحرص على السرية لمجرد الرغبة فيها . ويوم تكون السرية عجزاً ، فإن ذلك يؤدى إلى إساءة استخدام النفوذ » . . إلى أن قال أخيراً : « وإذا قبلنا فكرة السرية من أجل السرية نفسها ، فلن نجد أمامنا وسيلة نعرف بها ما إذا كانت مخابراتنا فعالة أضعيفة . إن السرية تنشر الغيوم على كل شىء يتعلق بإدارة المخابرات المركزية : نفقاتها ، وكفاياتها ، وانتصاراتها أو هزائمها » .

وبينما كان مشروع قرار مانسفيلد يدنو من موعد الاقتراع عليه ،

خلال شهر أبريل سنة ١٩٥٦ ، كانت العناصر المعارضة له في مجلس الشيوخ تستجمع قواها للقيام بهجوم مضاد ؛ فقد قال السناتور رتشارد راسل : « من الأفضل ، والحال هذه ، أن نلغى إدارة المخابرات المركزية ونوصد أبوابها ، ثم نأخذ بأية نظرية تقضى بأن يكون من حق جميع أعضاء كونجرس الولايات المتحدة أن يقفوا على تفاصيل كل الأعمال التي تضطلع بها هذه الإدارة البعيدة المرمى » . . وقال السناتور الديمقراطي ألبن باركلي ، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية كنتاكي ونائب الرئيس : « إن المعلومات التي كنت أتلقيها بوصفي عضواً في مجلس الأمن القومي ، وبصفتي نائباً للرئيس ، كانت سرية للغاية . وكنت أؤثر أن أفقد ذراعي قبل أن أفضي بها لأي شخص ، وحتى لأعضاء أسرتي ! . . وكانت بعض المعلومات التي تجمعها إدارة المخابرات المركزية وتقدمها إلى مجلس الأمن القومي نفسه ، من السرية إلى حد أن الملفات التي تنطوي عليها كانت تقفل بالمفاتيح . ولم يكن يسمح لأعضاء مجلس الأمن القومي بأن يحملوا تلك الملفات إلى بيوتهم . وكان لا بد من فتح أي واحد من الملفات أمام الأعضاء مجتمعين » . . ثم قال : « ويبدو لي أن من غير المعقول أن نعهد الآن إلى تشكيل لجنة مشتركة تكون مهمتها أن تتفرس في تلك الملفات ، ثم تذيب محتوياتها » .

وعاود السناتور « راسل » الكلام فأشار إلى احتمال تسرب الأسرار القومية من اللجنة المشتركة ، مؤكداً أن مجرد تشكيل هذه اللجنة سيضعاف الأخطار التي يتعرض لها أولئك الذين يعملون في إدارة المخابرات المركزية ، ويؤدي إلى نزوب مصادر المعلومات السرية الحيوية بالنسبة إلى أمننا القومي . وأكد أن « الإدارة » تخضع فعلاً لإشراف أعضاء بلجتي القوات المسلحة والاعتمادات المالية بمجلس الشيوخ . وقال : « ومع أن مستر آلن دالاس مثل أماننا هنا ، ومع أننا وجهنا إليه أسئلة دقيقة عن أنواع خطيرة من النشاط يتجمد النخاع في عظام الإنسان إذا سمع بها ، فإنه

لم يتردد قط في الإجابة على أسئلتنا بصراحة . ثم أعطيت الكلمة للسناطور « ليفيريت سالتونستول » ، العضو الجمهوري بمجلس الشيوخ عن ولاية ماساشوستس ، فقال إن اللجنة المتفرعة عن المجلس ، المختصة بالنظر في شئون إدارة المخابرات المركزية ، تجتمع بكبار رجال تلك « الإدارة » مرتين في السنة على الأقل ، ولا تجد مشقة في الحصول منهم على البيانات التي قد تكون في حاجة إليها . ثم قال إنه يتصل شخصياً ، من وقت إلى آخر ، بصديقه ألن دالاس ، ليظفر منه بشرح لبعض العمليات التي تقوم بها « الإدارة » . أما وجهة نظر « الإدارة » نفسها فيما إذا كان ينبغي تشكيل لجنة فحص برلمانية ، فقد سجلت رسمياً في تقرير بعث به الجنرال كاويل إلى مانسفيلد في يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، وقال فيه : « الرأي عندنا أن الصلات الراهنة التي تربطنا بالكونجرس كافية » . . . وقد أقر دالاس وجهة النظر هذه قائلاً : « من الخطأ أن يعتقد الرأي العام أن الكونجرس لا سلطة له على إدارة المخابرات المركزية . فالرقابة على الأموال تكفل الرقابة على العمليات . معنى ذلك أن الكونجرس يعرف كم عدد الأشخاص الذين يمكن أن تستخدمهم "الإدارة" ، ويعرف - إلى حد ما - ماذا تستطيع أن تقوم به من مهام » . ثم قال : « إن رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس النواب (المختصة بالنظر في ميزانية إدارة المخابرات المركزية) هو كلارنس كانون . ولست أعرف شخصاً آخر أدق منه في بحث شئون الأموال العامة » .

وسواء أكان دالاس صادقاً في كلامه أم غير صادق ، فالمعروف عن « كانون » - الذي بلغ الثالثة والثمانين من عمره - بين أعضاء اللجنة التي يرأسها ، أنه لا يدقق النظر في حسابات « الإدارة » . والواقع أنه كان من أنخلص أصدقاء دالاس ، ومن المعجبين به إلى درجة أنه كان يحدث في معظم الجلسات السرية التي كانت تعقدها اللجنة لبحث شئون « الإدارة » المالية ، أن يضع كانون ودالاس الوقت في تبادل التحيات

وعبارات الثناء . وكان كبار رجال « الإدارة » يحضرون اجتماعات اللجنة مسلحين بملفات ضخمة ، ومن ثم لا يتسع الوقت أمام أعضاء اللجنة الآخرين لبحث أعمال « الإدارة » بدقة ! . . . ولكن حدث ، ذات يوم ، أن رأى كانون أن يكلف مصلحة الحسابات العامة بمراجعة شئون « الإدارة » المالية ، فأحدث ذلك فزعاً وذعراً في دوائر تلك الإدارة ، وطفق كبار رجالها يتساءلون : هل من الخير أن ترفض « الإدارة » عرض شئونها على مصلحة الحسابات العامة ، فتفقد بذلك صديقاً (هو كانون) ، أم تتعاون مع تلك المصلحة فيؤدي ذلك إلى إمالة اللثام عن عملياتها السرية ؟ واستقر الرأي على قبول وجهة نظر كانون ، ولكن تقرر توجيه اهتمام المصلحة إلى محطات استقبال الإذاعات التي تديرها « الإدارة » ، والتي تسجل براهج الإذاعة في البلدان الأجنبية ، وخاصة بلاد الكتلة الشيوعية . وقضى رجال تلك المصلحة عاماً بأكمله في المحطات ، ثم وضعوا توصيات ليست فيها إساءة ما إلى « الإدارة » . وفي هذا قال أحد رجال « الإدارة » عن رجال تلك المصلحة : « ليس في وسعهم أن يعرفوا حقيقة ما في مخزن محصولاتنا » .

وقبل عام ١٩٥٤ كانت مصلحة الحسابات العامة قد اختارت اثنين من موظفيها للعمل كمستشارين في إدارة المخابرات المركزية . وكان موظفو حسابات « الإدارة » ، كلما ظهرت مشكلة في عملية غير حساسة ، يستطلعون رأي « المستشارين » فيها ، فيحيل هذان المستشاران الأمر إلى جوزيف كامبل مراقب عام المصلحة . ولا كان على هذا المراقب أن يتخذ قراره دون أن يكون له أي حق في استقصاء تفاصيل المشكلة ، فقد رأى في ذلك العام أن يسحب رجله من « الإدارة » . ومع ذلك استمرت مصلحة الحسابات العامة في بحث بعض مشروعات « الإدارة » ، كلما كلفت بالنظر في العقود الكبيرة التي تبرمها وزارة الدفاع مع مصانع الأسلحة . ولكن سرعان ما تقرر حرمان المصلحة من الاستمرار في ذلك ،

بمقتضى قانون سنة ١٩٤٩ الذى ألغى حق الكونجرس فى مراجعة حسابات « الإدارة » .

ولا تقل الصعاب التى يعانىها سفراء الولايات المتحدة فى البلاد الأجنبية مع « الإدارة » ، عن تلك التى يواجهها الكونجرس معها . فى سنة ١٩٥٩ أعدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ كتاباً ضمته مقتطفات من تصريحات لسفراء تقاعدوا — دون أن تذكر أسماءهم — ولقد قال أحد أولئك السفراء : « إن كل موظف كبير فى وزارة الخارجية وفى السلك الدبلوماسى سمع شيئاً عن الجهود الهدامة التى تبذلها إدارة المخابرات المركزية فى البلاد الأجنبية ، ولعل كثيرين منهم على علم بعمليات من هذا القبيل قامت بها " الإدارة " فى هذا البلد أو ذاك . ولكن مما يثير الأسف أن معظم تلك العمليات كانت طائشة ، وأدت إلى نتائج ليست فى صالح الولايات المتحدة ، أو فشلت فشلاً ذريعاً . وما يعقد الأمور أن جواسيس " الإدارة " المعينين فى معظم سفاراتنا وقنصلياتنا ، يتخذون من الألقاب الدبلوماسية التى تخلع عليهم " أقنعة " تيسر لهم العمل » .

وشكا سفراء عديدون من أنهم استخدموا « كواجهات » لإخفاء عمليات التجسس . بيد أن « الإدارة » ردت عليهم قائلة ، فى إصرار ، إن استخدام السفارة « كغطاء » أمر ضرورى لأعمالها ، فبدون الحصانة التى تسرى على الممتلكات الدبلوماسية ، لا يمكن بكفالة الأمن للملفات « الإدارة » ووسائل مواصلاتها وأسرارها . والمعروف أن « للإدارة » شفرتها وخطوط مواصلاتها السلكية الخاصة ، وأنه ما لم يطلع مندوبو « الإدارة » السفير على ما ينوون فعله ، وعلى التقارير التى يرسلونها إلى واشنطن ، فإنه لا يملك وسائل أخرى لمعرفة شىء من ذلك كله . وقد اشتد الاحتكاك بين موظفى السفارات ورجال إدارة المخابرات المركزية عند نهاية عهد حكومة أيزنهاور ، إلى درجة اضطر معها أيزنهاور

نفسه إلى أن يصدر - في نوفمبر سنة ١٩٦٠ - أمراً تنفيذياً قال فيه: « على رؤساء البعثات الدبلوماسية في البلاد الأجنبية أن يكونوا مسئولين تماماً عن تنسيق أعمال الوكالات التي تعمل في سفارتهم ، والإشراف عليها ، وذلك بوصفهم ممثلين للرئيس ، وفي الحدود التي يسمح بها القانون ، وطبقاً للتعليمات التي يصدرها الرئيس من وقت إلى آخر » . . . ولقد بدا ذلك الأمر الذي أصدره الرئيس ، في ظاهره ، كأنه يعيد إلى السفراء سيادتهم المطلقة على وكالات الولايات المتحدة التي تعمل في الخارج ، غير أن كثيرين من السفراء خشوا أن تصدر تعليمات سرية إلى رجال إدارة المخابرات المركزية الذين يعملون في دوائر نفوذهم ، تنال من سلطاتهم .

وعندما ولي كيندي الرئاسة ، اتخذ إجراء سريعاً لتأكيد سلطة وزارة الخارجية والسفراء . ففي يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٦١ أرسل إلى السفراء خطاباً دورياً هذا نصه : « أنت مسئول عن بعثة الولايات المتحدة الدبلوماسية كلها ، وأتوقع منك أن تشرف على كل عملياتها . وتشمل البعثة ، ليس فقط الموظفين التابعين لوزارة الخارجية ، بل كذلك مندوبي وكالات الولايات المتحدة التي تنفذ برامج - أو التي لها نشاط - في البلاد التي تمثلني أنت فيها . وإني أؤيدك فيما تضطلع به من مهام . . . وغنى عن الذكر أن المتوقع من مندوبي الوكالات الأخرى أن يتصلوا مباشرة بمكاتبهم هنا في واشنطن . وإذا اتخذت أنت قراراً لا يوافقون عليه ، فمن حقهم أن يطلبوا عرض القرار على سلطة أعلى في واشنطن . . . ومهما يكن من أمر فإنهم مسئولون عن إطلاعك على وجهات نظرهم ونشاطهم ، وعليهم أن يحترموا قراراتك ، إلا إذا صدرت - لظروف خاصة - تعليمات أخرى مخالفة ، إليك أو إليهم » .

والواقع أن « تشستر بولز » ، وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية* ،

* عين بعدئذ سفيراً للولايات المتحدة في الهند . (المترجم)

هو الذى حفز كيندى إلى إرسال ذلك الخطاب . وفى صيف سنة ١٩٦١ قام بولز بجولة حول العالم ، رافقه فيها خمسة عشر شخصاً يمثلون وزارة الخارجية ، وإدارة المخابرات المركزية ، وإدارة مخابرات الجيش ، وكانت مهمتهم جميعاً الاتصال بالسفراء وموظفيهم ، ليشرحوا لهم التنظيم الجديد . وقال بولز فى تلك الاجتماعات إنه ينبغى إطلاع السفراء على كل عمليات إدارة المخابرات المركزية ، وموافاتهم بنسخ من التقارير التى يرسلها رجال « الإدارة » إلى واشنطن . وكان رجال « الإدارة » يعربون ، أثناء الاجتماعات ، عن شكهم فى سلامة هذه الإجراءات ، قائلين : « كيف يكون الموقف إذا لم يفهم السفراء مشاكل " الإدارة " الخاصة . . ؟ فأجابهم بولز : « أطلعونا على كل شئ » وستدبر الأمر » .

وسأله رجال « الإدارة » فى دهشة : « هل نطلع السفير على مصادر أنبائنا ؟ » فأجاب بولز : « أجل . يجب أن يكون السفير فى مركز يسمح له بالتثبت من صحة المعلومات إذا أتاحت له فرصة الالتقاء بمصدر عليم ، فى اجتماع دبلوماسى ، أو فى إحدى الحفلات » . . وطالب رجل « الإدارة » بأن يكون من حقه أن يراوغ السفير إذا حتمت عليه الظروف أن يفعل ذلك ، ولكن بولز رفض الطلب . وعندما قام خلال العام التالى بجولة لتفقد الأحوال فى السفارات ، لم يتلق أية شكوى من رجال « الإدارة » ، واتضح له أن التنظيم الجديد ينفذ بدقة .

ولكن تبين للخبراء الذين قاموا ، فى أواخر سنة ١٩٦٢ ، بجولة حول العالم بناء على تعليمات من لجنة شئون موظفى الأمن القومى ، التابعة لمجلس الشيوخ ، أن الأحوال فى السفارات ليست كما اتضححت لتشتر بولز ، وأن خطاب كيندى كان « ظلاً » ، ولم يفسر تفسيراً يعنى أنه شمل رجال إدارة المخابرات المركزية . فلقد ظل السفراء عاجزين عن إصدار الأوامر إلى رجال « الإدارة » أو إلى موظفى أية وكالة أخرى . ويبدو أن التبدل الظاهر الوحيد الذى حدث هو أن السفير أصبح فى موقف أفضل ، بمعنى أنه

صار في وسعه أن يحتج على برنامج « الإدارة » ويؤجل تنفيذه ، ربما يتلقى قراراً من واشنطن .

وفي شهر يناير سنة ١٩٦٣ أصدرت لجنة الكونجرس سالفه الذكر تقريراً عن النتائج التي توصل إليها أولئك الخبراء ، دون أن تدخل في التفاصيل ، بيد أنها أشارت إلى أن مندوبي إدارة المخابرات المركزية والمخابرات العسكرية في أية سفارة ، ينظرون نظرة ضيقة إلى حق السفير في أن يتدخل بينهم وبين رؤسائهم في واشنطن . ثم أبدت اللجنة في تقريرها ملاحظة ، تنطوي على الحذر ، يمكن أن تنطبق كذلك على علاقات الحكومة الخفية بالحكومة المرئية ككل ، إذ قالت :

« إن سلطة السفير تعد ، إلى حد ما ، خرافة مهذبة . »

صفاء فى فىلق السلام

ينعكس الصراع فى ميدان العمل بين السفير ومندوب إدارة المخابرات المركزية - على نطاق أوسع - فى المصادمات العديدة التى تقع فى واشنطن بين وزارة الخارجية وتلك « الإدارة » . بيد أن الضيق الذى يسود الوكالات الحكومية من جراء الدور الذى تقوم به « الإدارة » أعمق من ذلك بمراحل. وأمر هذا الضيق غير معروف خارج الحكومة ، ومن النادر جداً أن يتحدث عنه أحد . غير أن « فىلق السلام » يعد خير مثال له :

كان جون فيتز جيرالد كيندى قد وعد ، فى حملاته الانتخابية خلال عام ١٩٦٠ ، بأنه سينشئ « فىلقاً للسلام » إذا انتخب رئيساً للولايات المتحدة . ولقد بر بوعده ، فأنشأ هذه الوكالة الجديدة ، بأمر تنفيذى أصدره فى شهر مارس سنة ١٩٦١ ، وطلب إلى زوج أخته « شرايفر » أن يتولى رياستها . وقبل « شرايفر » ، ولكنه سرعان ما أيقن أن فىلق السلام ، بشبانه الذين يعدون بالآلاف ، والمتطوعين للعمل فيه فى سائر أرجاء المعمورة ، قد يبدو « قناعاً » أو « غطاء » لوكالة مخابرات دائمة اليقظة للاهتمام إلى وسائل جديدة تخفى بها حقيقة رجالها . وفى الوقت نفسه أدرك شرايفر أن هذا الفيلق سيكون هدفاً شديداً للإغراء للدعاية الشيوعية ، التى لا بد أن تسعى للنيل منه بأى ثمن ، ذلك أن مهمة هؤلاء الشبان المتطوعين هى تقديم مساعدة صادقة لدول العالم النامية .

ومن ثم صمم « شرايفر » على أن يتخذ كل ما فى وسعه من تدابير

لإبعاد فيلق السلام عن أى عمل تفوح منه أقل رائحة للمخابرات ، ذلك أنه أدرك أن حادثاً واحداً من حوادث « الجاسوسية » يحس واحداً من المتطوعين ، قد يودى بالفيلق ! . .

(ولقد ترددت في مجلس إدارة الفيلق عند مولده نكتة لها مغزاها حقاً ، فقد نصح ليندون جونسون ، وكان إذ ذاك نائباً للرئيس ، « شرايفر » بقوله : « احذر ثلاثة أحرف C : الشيوعية ، Communism والنساء الفاتنات Cuties ، وإدارة المخابرات المركزية CIA ») .

وفي ربيع سنة ١٩٦١ قام شرايفر برحلة حاول خلالها أن يقنع الدول المحايدة بقبول شباب فيلق السلام ، ولكنه لاحظ أن زعماء تلك البلدان سألوهم بصراحة عما إذا كان الفيلق سيستخدم كقناع لرجال المخابرات ، فرأى أن يجيبهم هو أيضاً بصراحة قائلاً إنه يبذل قصارى جهده مع الحكومة للتأكد من أن إدارة المخابرات المركزية ستظل بعيدة عن وكالته ، كما وعد بمساعدة تلك الدول في القيام بكل التحريات التي تراها لازمة للتأكد من صحة كلامه. غير أن راديو موسكو شرع في ١٦ مارس سنة ١٩٦١ يهاجم برنامج فيلق السلام ، قائلاً إنه لا يعدو أن يكون خطة مدبرة « لجمع المعلومات السرية التي تحتاج إليها إدارة ألن دالاس » . وفي يوم ١١ مايو أرسلت وكالة الأنباء السوفييتية - « تاس » - برقية بالإنجليزية وزعتها في أوروبا ، وكان عنوانها « شرايفر مدير فيلق السلام هو أحد رجال إدارة المخابرات المركزية » .

ونخطا شرايفر خطوة أولى للحيلولة دون أن يصبح الفيلق أداة في الحرب الباردة ، فبحث الأمر مع الرئيس كيندى ، وعلى أثر الاجتماع قال لأحد أصدقائه : « لقد وعدنى جون كيندى بأنه لن يكون ثمة وجود لرجال إدارة المخابرات المركزية في فيلق السلام » . . ثم قرن الرئيس كيندى تأكيده الشفوى لشرايفر بأوامر في هذا الشأن أصدرها إلى ألن دالاس ، ثم إلى خلفه جون ماكون . وظلت تلك الأوامر نافذة حتى تولى جونسون الرئاسة .

وعلاوة على ذلك اجتمع شرايفر بدالاس ، ثم بماكون ، وظفر بتأكيدهما أن إدارة المخابرات المركزية لن يكون لها أى شأن بفيلق السلام .
غير أن المشكلة كانت أدق من ذلك : هل كان فى وسع شرايفر أن يتأكد من أن أوامر الرئيس ستنفذ على طول الخط ؟ ومن الذى يضمن له ألا يحاول أحد صغار رجال إدارة المخابرات المركزية أن يدس ، فى هدوء ، عملاء بين شباب فيلق السلام ، معتقداً أنه يخدم مصالح الوطن العليا ؟ !

ويبدو أن شرايفر ألقى نفسه غير متأكد من الإجابة على هذين السؤالين ، لهذا لم يكتف بالاعتماد على تأكيدات الرئيس ، بل أنشأ جهازاً مهمته القبض على أى شيوعى أو أى شخص خطر بمحاول الانضمام إلى الفيلق ، وكان يأمل أن يتمكن ذلك الجهاز من وضع يده على أى فرد من أفراد الفيلق يتطوع لخدمة إدارة المخابرات المركزية . واختار شرايفر مستشار الفيلق « وليم ديLANO » لرياسة الجهاز ، وزوده بتعليمات صريحة تقضى بالانضمام إلى الفيلق أى شخص كانت له صلة بالمخابرات فى أى وقت من الأوقات . ولكن لم يلبث كبار رجال الفيلق أن اكتشفوا أن أمامهم مشكلة دقيقة : فالمعروف أن موظفى « الإدارة » الذين يعدون « مكشوفين » يستطيعون ، إذا تقدموا إلى أية وظيفة جديدة ، أن يذكروا أنهم كانوا موظفين فى « الإدارة » . أما موظفو « الإدارة » السريون فلا يسمح لهم بذكر شىء عن صلتهم بها ، حتى حين يضطرون إلى ملء استمارة لشغل وظيفة حكومية . وكل ما يفعلونه فى هذه الحالة هو أن يكتبوا فى الاستمارة اسم أية شركة وهمية ، زاعمين أنهم كانوا يعملون فيها !

وأدرك رجال الفيلق أنهم لا يستطيعون أن يعرفوا من سجلات الموظفين المدنيين شيئاً عن أى شخص يتقدم للعمل فى الفيلق ، وهل سبق له أن شغل وظيفة سرية فى إدارة المخابرات المركزية أم لا . . على أن « غربلة » طالبي الانضمام إلى الفيلق ، والتأكد من أنهم ليسوا من رجال إدارة

المخابرات المركزية ، لم تكن إلا جانباً واحداً من المشكلة ، ذلك أنه تبين للفيلق أنه يتعين عليه أن يدرك أن من المحتمل أن تحاول « الإدارة » الاتصال بأحد المتطوعين « بعد » قبوله للعمل في الفيلق ! . . ومن ثم أصبح من الأمور المألوفة ، أثناء تدريب المتطوعين ، أن يوجه أحد المدربين إليهم السؤال الآتي :

« افترضوا أن شخصاً دعا واحداً منكم لتناول قدح من القهوة معه ، وذكر له أنه من رجال إدارة المخابرات المركزية ، وأن كل ما يريده منه هو أن يجتمع به مرة في كل أسبوعين مثلاً ليتبادلا وجهات النظر . فإذا يكون وقع هذا المسلك في نفوسكم ؟ »

وكان معظم المتطوعين يجيبون بانهم لا يريدون أن تكون لهم أى صلة بأية عمليات تجسس من هذا النوع . وعندئذ كان المدرب يستطرد قائلاً : « لكي أزيل كل أثر للريبة من نفوسكم فيما يتصل بهذا الموضوع ، أطلب إليكم - إذا حاول شخص كهذا التقرب إليكم - أن تتصلوا ، خلال عشر دقائق ، بمندوب الفيلق في البلاد التي تعملون فيها ، وتبلغوه بكل شيء . . . إذ أن معنى تقرب أى شخص من رجال إدارة المخابرات المركزية إليكم هو أنه يتحدى الأوامر التي أصدرها الرئيس إلى دالاس وماكون ، وهذا وحده يكفي لطرده من تلك البلاد في وقت أقرب مما تتصورون » .

وازداد حرص شرايفر على أن يبقى وكرالته « نظيفة » ، عندما ألقى « ألفيس ستاهر » وزير الجيش ، خطاباً في شهر سبتمبر عام ١٩٦١ ، اقترح فيه إنشاء فيلق سلام للجيش . فقد قال ستاهر يومئذ : « يجب علينا أن نضع خطة تمكثنا من استخدام ما لدينا من أدوات في الحرب الباردة مثلما نستخدمها في الحرب الساخنة ، في أى مكان » . وشرح الجنرال باركسديل هامليت ، نائب رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، تفاصيل الخطة التي أشار إليها الوزير قائلاً إنها تستهدف الاستعانة

بالجيش في تنفيذ المشروعات الاجتماعية الهامة في البلاد المتخلفة ، على ألا تكون للجيش صلة إلا بالنشاط شبه العسكري .

واعترض شرايفر على تلك الخطة بشدة لاعتقاده أنها تنطوي على ضرب من التجسس . وعقد اجتماع هام في وزارة الدفاع شهده ستاهر وشرايفر والجنرال هامليت وعدد من جنرالات القوات المسلحة . وكان مما قاله الجنرال ، في إصرار ، إن فيلق السلام المزمع إلحاقه بالجيش لن تكون له أية صلة بالمخابرات . وهنا تكلم « لي سانت لورانس » أحد كبار رجال فيلق السلام ، وكان قد عمل مع وكالة التنمية الدولية في جنوب شرق آسيا ، واستطاع أن يعرف الشيء الكثير عن عمليات إدارة المخابرات المركزية في تلك البقعة من العالم . . فطلب سانت لورانس من الجنرالات أن يذكروا له أسماء الضباط الذين سيكونون مسئولين عن « فيلق سلام الجيش » في جنوب شرق آسيا ، فلما ذكروا الأسماء اتضح لسانت لورانس أن بعض أولئك الضباط من رجال « الإدارة » ، وعندئذ تقرر إلغاء المشروع !

ولكن حملات الشيوعيين على « شرايفر » وفيلق السلام استمرت . واستطاعت مخابرات الولايات المتحدة أن تحصل من أوروبا الشرقية على ما يمكن أن يعد وثيقة توجيحية تستعين بها الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفيتي في توجيه دعايتها ضد الفيلق . وما جاء في تلك الوثيقة أن الفيلق يعمل لحساب إدارة المخابرات المركزية التي تتولى هي اختيار المتطوعين .

ومن المحقق أن حملات الروس والصينيين الشيوعيين كانت متشابهة . ففي شهر مارس سنة ١٩٦٢ قال راديو موسكو في إذاعة باللغة الهندية موجهة إلى الهند : « إن عملاء الولايات المتحدة يوفدون إلى الدول الأفريقية والآسيوية بوصفهم أعضاء في فيلق السلام . ولقد أنشئ ذلك الفيلق

بواسطة وزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع ، وإدارة المخابرات المركزية .
 أما شرايفر مدير الفيلق فمن موظفي إدارة المخابرات المركزية السابقين « . .
 واشترك في تلك الحملة راديو بكين وفيدل كاسترو ، فقد راح راديو
 هافانا يشن بدوره حملات على الفيلق لا تقل عنفاً عن حملات موسكو .
 وعقدت صحيفة « لاهوى » التى تصدر فى هافانا فصلاً حذرت فيه فتزويلا
 من فيلق السلام قائلة : « إن هذا الفيلق أشبه بطائرات من طراز (٢ى)
 تعمل على الأرض ، ومهمة رجاله هى أن يدخلوا أنوفهم فى شئون كل
 بلد يستعد حكامه البسطاء لاستقبالهم » . . وفى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٣
 هاجمت صحيفة بولندية فيلق السلام قائلة إن كل واحدة من الفتيات
 اللواتى يعملن فيه جاسوسة مثل « ماتا هارى » . ونشرت صورة لفتيات
 متطوعات أثناء تدريبهن ، وكتبت تحتها « كل الوسائل مقبولة عند
 الأمريكين . إذا فشلت الوسائل الأخرى فإن استخدام الغريزة الجنسية
 يضمن النجاح . فتيات من أعضاء الفيلق فى ميدان التدريب » . .
 وفى الوقت نفسه التقطت وكالة « تاس » فكرة الغريزة الجنسية ، قائلة إن
 إحدى المدرسات المتطوعات فى فيلق السلام بالصومال حاولت أن تعلم
 تلميذاتها حركات رقصة (التويست) الخليعة !

وفى ربيع سنة ١٩٦٣ أيقن الخبراء الأمريكيون أن عجز الاتحاد
 السوفييتى عن تسجيل أى انتصار ذى شأن فى حملته الصاخبة على فيلق
 السلام ، دفعه إلى القيام بحملة سرية ضد هذا الفيلق . وفى غانا مثلاً
 نجح السفير السوفييتى فى إقناع حكومة الرئيس كوامى نكروما بضرورة
 فرض بعض القيود على رجال الفيلق . وفى شهر مايو سنة ١٩٦٣ هاجمت
 صحيفة « غانا تايمز » — التى تعد لساناً غير رسمى يتحدث باسم نكروما —
 الفيلق قائلة إنه أداة فى يد إدارة المخابرات المركزية !

وبدا من غير المتوقع أن تتوقف تلك الهجمات على فيلق السلام ،
 ولهذا حرص شرايفر أشد الحرص على أن يظل الفيلق بعيداً عن أية شبهة ،

إذ لو اشترك أى متطوع فى أى عمل له صلة بالتجسس ، لاتخذ الروس من ذلك سلاحاً فى مضمار الدعاية ، ولاستطاعوا بذلك أن يحطموا الفيلق ويقضوا على مستقبل شرايفر نفسه . على أنه ينبغى أن يلاحظ أن الفيلق لم يستطع أن يسجل حادثاً واحداً حاول فيه أى واحد من رجال المخابرات أن يتخذ منه قناعاً أو ستاراً . . بيد أن مجرد شعور شرايفر بأن من واجبه أن يتخذ احتياطات « مذهلة » للحيلولة دون حدوث شىء من هذا القبيل ، أمر له أهميته ومغزاه ، وهو يصور جو الريبة الذى يعيش فيه كثير من كبار موظفى حكومة الولايات المتحدة « المكشوفين » ، إزاء زملائهم الذين يعملون فى الخفاء . على أن هذا الجو المشحون بسوء الظن ليس عاماً أو شاملاً ، فقد أصبحت بعض المصالح الحكومية التى لا صلة لها مطلقاً بالمخابرات ، أدوات استخدمت لتنفيذ عمليات سرية من مختلف الأنواع . وإحدى تلك المصالح قصة تبدأ فى بيت من بيوت كوبا . . نرويها فى الفصل التالى .

عملية شهباء

كان الحراس المزودون بالبنادق الرشاشة يسرون جيئة وذهاباً خارج السور العالى الممتد أمام فيلاً بالية فى (ميرامار) ، إحدى ضواحي هافانا . وفى الداخل ، رفع « جيمس دونوفان » ، المحامى البارع ذوالصوت الناعم ، الذى يمارس مهنته فى نيويورك ، سماعة التليفون ، وطلب من عامل التليفون الكوبى أن يعطيه رقماً معيناً فى الولايات المتحدة . وأخرج من جيبه محفظة من النوع الذى يتسع لأوراق النقد الأجنبى ، ثم أخرج من جيب خفى فيها ورقة شفافة دون عليها كلام بالآلة الكاتبة . وكانت فى جانبها الأيسر كلمات مثل « مفاوضات » ، وفى جانبها الأيمن عبارات مثل « سأجتمع بـ . . . » ، ومعها قائمة بأسماء أناس مختلفين ، من بينهم اسم « فيدل » . كذلك تضمنت الورقة ما يمكن أن يعد قائمة بعدد من السندات المالية . . . وكان من المتفق عليه بين « دونوفان » وبين رجال إدارة المخابرات المركزية أن يستخدم عبارات تمويهية معينة ، كأن يأمر « سمساره » ببيع سندات « كويكر سبنى » ، ليشرح لرجال « الإدارة » ، تليفونياً ، مدى التقدم الذى أحرزه فى مفاوضاته مع السلطات الكويتية لإطلاق سراح أكثر من ١٠٠٠ أسير .

كان جيمس دونوفان يضطلع بأعظم عمل فى حياته ، إذ كان عليه أن يعمل على كفالة الحرية لـ ١١١٣ من الرجال الذين اشتركوا فى غزو خليج الخنازير وظلوا على قيد الحياة فى سجون فيدل كاسترو .

وكان قد سبق لدونوفان - ذوى الشعر الذهبي ، والقامة القصيرة ، والبنية القوية ، الذى بلغ السادسة والأربعين من عمره - أن عمل فى مكتب الخدمات الاستراتيجية . وفى فبراير سنة ١٩٦٢ وقف عند جسر فى برلين ليشرف على إعادة الجاسوس السوفييتى « رودولف آيل » (وكان قد ترافع عنه فى المحكمة الفيدرالية قبل ذلك بخمسة أعوام) إلى روسيا ، مقابل استرداد « فرانسيس جارى باورز » قائد الطائرة « ٢ » و « فريدريك بريور » الذى كانت سلطات ألمانيا الشرقية قد اعتقلته بتهمة التجسس . وكانت تلك العملية أعظم عملية تبادل أسرى فى تاريخ الحرب الباردة .

وبدأت مغامرة دونوفان فى (كوبا) بعد ذلك ببضعة أشهر ، فى مستهل شهر يونيو سنة ١٩٦٢ ، عندما أرسل إليه روبرت كيندى وزير العدل وفداً من الكويتيين الذين نجوا خلال عملية (خليج الخنازير) لكنهم وقعوا فى الأسر ، ثم استطاعوا العودة إلى الولايات المتحدة لقاء فدية مالية عن كل واحد منهم . (وحتى ذلك الوقت كان قد أعيد ستون أسيراً إلى الولايات المتحدة بتلك الطريقة ، ولكن الجهود التى بذلت لإطلاق سراح بقية الأسرى فشلت بسبب انهيار المفاوضات التى جرت وقتئذ بين كاسترو ولجنة أمريكية كانت قد أعدت الخمسمائة جرار ميكانيكى التى طلبها الزعيم الكوبى مقابل الإفراج عن بقية الأسرى) . ووافق دونوفان ، بعد أن أصغى إلى آراء زواره ، على أن يصبح مستشاراً عاماً للجنة التى سميت « لجنة الأسر الكوبية لتحرير أسرى الحرب » .

وفى التاسع والعشرين من أغسطس ، سافر « دونوفان » إلى كوبا ، حيث التقى بكاسترو لأول مرة . وأقام فى تلك الفيلا المتداعية فى (ميرامار) ، وتباحث مع الزعيم الكوبى فى قصر الرئاسة بهافانا ، وأوضح له أنه على استعداد لإرسال أدوية وأغذية للأطفال إلى كوبا ، مقابل الإفراج عن أولئك الرجال ، قائلاً إنه لن يرسل جرارات أو يدفع أى مبلغ من المال . وقبل كاسترو التفاوض على هذا الأساس ، مشروطاً أن

تدفع « لجنة الأسر الكويتية » مبلغ الـ ٢,٩٠٠,٠٠٠ دولار الذي كانت قد وعدت به ، مقابل الإفراج عن الستين أسيراً الذين كانوا قد استردوا حريتهم في شهر أبريل .

وعاد دونوفان إلى نيويورك ، حيث اجتمع بيجسون ماكين ، رئيس مجلس إدارة شركة (فايزر) للأدوية ، وأشركا معهما في الاجتماع جون كونر رئيس مجلس إدارة شركة (ميرك وشارب ودوهم) ، وأسفرت المباحثات عن موافقة مديري شركتي الأدوية على التبرع بالأدوية المطلوبة لمساعدة صديقيهما دونوفان على إخراج أولئك الرجال من كوبا . كذلك اتصلت إدارة المخابرات المركزية من جانبها بجمعية تجار الأدوية ، للتفاهم معها على المساهمة بكمية من الأدوية تيسر لدونوفان القيام بمهمته .

وفي غضون ذلك كان دونوفان قد دخل الميدان السياسي . ففي يوم ١٨ سبتمبر - أي بعد عودته من كوبا بوقت أقليل - وافق الحزب الديمقراطي على ترشيحه لعضوية مجلس الشيوخ . وشرعت شركة فايزر في إرسال أدوية قيمتها ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار في سيارات خاصة مزودة بأجهزة تبريد إلى مطار (أيدلوايلد) الدولي . وبدأت حكومة الولايات المتحدة تستعد لاستقبال وفود الأسرى في ميامي . . وطار دونوفان إلى هافانا ليواصل مباحثاته مع كاسترو ، بينما بدأت بعض الدوائر السياسية في الولايات المتحدة تهمة بأنه يحاول أن يستغل دوره كمفاوض مع كاسترو في كسب مزيد من التأييد السياسي . وقال بعض أعضاء الكونجرس إنه ما كان ينبغي للولايات المتحدة أن تدخل في مقايضة مع كاسترو ما دامت تطالب الدول الأخرى بمقاطعته تجارياً . ورفض البيت الأبيض أن يذكر ما إذا كان قد تقرر استخدام أية أموال حكومية لافتداء أولئك الرجال ، وأصر على أن دونوفان يتصرف من تلقاء نفسه ، قائلاً إنه يطلع الرئيس كيندي على ما يبذله من نشاط . وعاد دونوفان من كوبا في يوم ١١ أكتوبر .

وبعد ثلاثة أيام حلقت طائرة من طراز « ٢ » سرّاً فوق أقاليم كوبا الغربية لتصوير قاعدة الصواريخ السوفيتية متوسطة المدى. وهكذا بدأت أزمة الصواريخ الكوبية ، ودنا العالم من حافة الحرب الذرية خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر .

وأمام تطور الموقف على هذا النحو بدا أن الفرص التي كانت متاحة لدونوفان كي يصل إلى اتفاق لتحرير أولئك الرجال قد تبددت . وزاد الطين بلة أنه أصيب هو شخصياً بصدمة لم يكن يتوقعها ، إذ خرج خاسراً من انتخابات مجلس الشيوخ ، فقد احتل السناتور « جافتز » المقعد الذي كان هو يتطلع إليه في المجلس !

وفي أواخر شهر نوفمبر كان الموقف على النحو الآتي : ظل كاسترو موافقاً على الصفقة التي اقترحها عليه دونوفان ، غير أن شركات الأدوية رأت أن ترفض ، عقب أزمة الصواريخ ، المخاطرة بإرسال أدوية إلى كاسترو ما لم توضح حكومة كيندي علناً أن الصفقة تتفق مع الصالح الوطني . وفي يوم ٣٠ نوفمبر عقد في وزارة العدل اجتماع شاهده كبار مساعدي روبرت كيندي ومديرو مصلحة الدخل القومي ، ورجال وزارة الخارجية وإدارة المخابرات المركزية ، « نيكولاس كاتزنباخ » نائب المدعي العام ، ومساعدته « لويس أوبردورفر » اللذان مثلا وزارة العدل ، و« روبرت هيروتش » الذي تكلم في الاجتماع باسم وزارة الخارجية . وأسفرت مداولات المجتمعين عن أن الأدوية التي طلبها كاسترو بمبلغ ٥٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أن تتكلف في الواقع إلا ١٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار بأسعار الجملة في الولايات المتحدة . وقرروا دراسة الضريبة التي ينتظر أن تفرض على هذا المبلغ ، ثم اتفقوا على إعداد مذكرة تقدم إلى روبرت كيندي يوم الاثنين ٢ ديسمبر .

وفي صباح يوم الاثنين نشرت صحيفة (نيويورك هيرالد تريبيون)

في صفحتها الأولى تحقيقاً كُتبه « وارين روجرز » قال فيه إن الرئيس كيندى يشعر بأنه « مسئول أدبياً » عن تحرير أولئك الرجال ، فأدى ذلك إلى اطمئنان شركات الأدوية التي شرعت تتصل بدونوفان تليفونياً معربة له عن استعدادها للتبرع بمزيد من الأدوية . وفى واشنطن توجه روبرت كيندى إلى البيت الأبيض حيث اجتمع بالرئيس ، وعند الظهر اتصل وزير العدل بأوبردورفر تليفونياً وطلب منه أن يشرع فى تنفيذ العملية . وعندئذ وافق الصليب الأحمر الأمريكى على تسلم الأدوية وإرسالها إلى هافانا . وفى اليوم التالى أسرع دونوفان إلى واشنطن للتباحث مع روبرت كيندى . وفى السابع من ديسمبر اجتمع وزير العدل بكبار رجال جمعية الطب والصيدلة ، وقال لمديرى شركات الأدوية إن الولايات المتحدة هى التى شنت الهجوم على خليج الخنازير ، وإن حكومة أيزنهاور هى التى وضعت الخطة ، وإن حكومة كيندى نفذتها . وأضاف إلى ذلك أن الشعب والحكومة مسئولان — والحال هذه — عن إطلاق سراح أولئك الرجال . . . وتحدث روبرت كيندى عن شجاعة أربعين رجلاً من فرقة الغزو استطاعوا الفرار من (خليج الخنازير) واجتياز البحر الكارىبى فى زورق مكشوف . وقال إن الولايات المتحدة لا تستطيع إجراء مفاوضات مباشرة مع كوبا بشأن الأدوية لأن العالم لن يفهم مثل هذا المسلك ، ولأن كارثة دبلوماسية لا بد أن تحل بواشنطن إذا فشلت المفاوضات . ثم قال إن كل المصالح صاحبة الشأن تسلمت قوائم بأنواع الأدوية التى طلبها كاسترو ولم تجد بينها دواء واحداً يمكن أن يعد مادة استراتيجية . ثم أصدر الوزير إلى « أوبردورفر » تعليمات بأن يتفرغ لتنفيذ المشروع . وفى ٩ ديسمبر أدلى روبرت كيندى بتصريحات مماثلة إلى الشركات المتخصصة فى صنع أغذية الأطفال .

وأصبح مكتب أوبردورفر فى وزارة العدل مركزاً لتنفيذ « مشروع X » وزود بمزيد من أجهزة التليفون ، واشترك معه فى العمل عدد من المحامين

نذكر منهم جون تولان ، وباريت بريتمان . وانضم إليهم فيما بعد عدد من مستشاري الوزارة القانونيين . وبدأ المحامون والمستشارون يتصلون تليفونيا بشركات الأدوية ، زاعمين أنهم يمثلون لجنة الأسر الكويتية ، واستطاعوا أن يظفروا بموافقة هيئة « الطيران المدني » و « لجنة التجارة بين الولايات » على المساهمة بالطائرات والسيارات اللازمة لنقل الأدوية إلى ميامي . وبدأت إدارة المخابرات المركزية ، وقيادة السلاح الجوي ، ومصلحة الهجرة والجنسية ، ووزارات الصحة والتربية والشئون الاجتماعية تستعد لاستقبال الأسرى العائدين إلى فلوريدا . وأصدرت وزارة التجارة التراخيص اللازمة لإرسال المواد الغذائية والطبية إلى كوبا .

وفي أثناء ذلك أبلغ دونوفان وزارة العدل أن كاسترو يلح في الحصول على ضمان بأن القدية المالية ستدفع له كاملة ، وإلا فإنه سيحجز ضباط كتبية الأسرى حتى يتسلم الدفعة الأخيرة من القدية . ومن ثم طار « كاتزنباخ » إلى (مونتريال) في يوم ١٤ ديسمبر للحصول على خطاب اعتماد من بنك كندا الملكي ، غير أن ذلك البنك رفض أن يعطيه الخطاب إلا إذا حصل على ضمانات رسمية من بنوك أمريكية . وعاد كاتزنباخ إلى نيويورك حيث استطاع أن يقنع شركة مورجان للضمانات المالية وبنك أمريكا بالموافقة على الاشتراك في المشروع . وتمت الإجراءات المالية النهائية بموافقة شركة كونتيننتال للتأمين على تقديم خطاب اعتماد بمبلغ ٥٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار يكفل للصليب الأحمر الوفاء بالتزاماته فيما يتصل بتسليم الأدوية إلى كوبا . وفي تلك الأثناء كانت الأدوية التي ساهمت بها الشركات « لمشروع X » تتدفق على ميامي ويتم حصرها وتسجيلها في قاعدة (أوبالوكا) الجوية ، إذ شاءت سخرية القدر أن تم هذه العملية في تلك القاعدة التي كانت نقطة وثوب لعملية خليج الخنازير !

وفي يوم ١٦ ديسمبر بدأ دونوفان يقوم بمهمته الأخيرة ، فر

بواشنطن للتباحث مع كبار رجال الحكومة ، ثم سافر إلى ميامي حيث اختفى لأسباب وجيهة ، ولم يستطع مندوبو الصحف العثور عليه في أى مكان .

وقضى دونوفان يومى ١٦ و ١٧ ديسمبر فى بيت تابع لإدارة المخابرات المركزية فى ميامي ، وطفق يتصل بهافانا تليفونياً . وفى نحو الساعة التاسعة من مساء يوم ١٧ اتصل بواشنطن ليبلغ المسئولين أنه مستعد للسفر إلى هافانا فى صباح اليوم التالى ، وأن ابن أحد مفاوضى كاسترو مريض وفى حاجة إلى دواء معين فى الحال . فاتصل « كاتزنباخ » فوراً بمستشفى (وولتر ريد) وحصل منه على عشر زجاجات من الدواء المطلوب . وبعد منتصف الليل بقليل طار إلى ميامي مساعده فرانك ميشلمان وجون نولان وأحد رجال إدارة المخابرات المركزية ، ومعهم الدواء . ولم يصلوا إلى بيت إدارة المخابرات المركزية إلا فى الساعة الخامسة من صباح يوم ١٨ ديسمبر . وهناك اطلع دونوفان منهم على آخر أنباء الموقف فى واشنطن ، ثم سافر معه الدواء إلى هافانا ، بينما بقى نولان فى ذلك البيت للرد على المكالمات التليفونية ، وعاد الباقيون إلى واشنطن .

وبعد يومين طار دونوفان عائداً إلى ميامي . ولكنه لم يلبث أن عاد مرة أخرى على عجل إلى هافانا مصطحباً معه الجراح الكبير الدكتور ليونارد شيل . وفى يوم ٢١ ديسمبر وقع دونوفان وكاسترو اتفاقاً ، ولكن كاسترو أعرب عن شكه فى سلامة بعض الأدوية ، فاقترح عليه دونوفان أن يختار بعض مساعديه لفحصها . وبعد منتصف الليل بقليل طار ثلاثة من رجال الصليب الأحمر الكوبى سرّاً إلى ميامي ، حيث كان فى استقبالهم الدكتور شيل ومعهم باريت بريمان ، وبعد أن ألقوا نظرة على المؤن فى (أوبا لوكا) توجهوا إلى ميناء (إيفر جليدز) لفحص الأدوية التى كانت تشحن على الباخرة (أفريكان بايلوت) التى تبرعت بها لجنة تمثل شركات

الملاحة الأمريكية . ثم توجه الكوبيون إلى موتيل — فندق — هوارد جونسون ، قائلين إنهم يريدون أن يقضوا فيه بقية اليوم . حدث ذلك في الساعة الخامسة من صباح يوم ٢٢ ديسمبر . وانزعج نولان وبريتان حينما تصورا ما يمكن أن يحدث لو علمت الصحف أن رسل كاسترو يقيمون في موتيل بفلوريدا . كان أحد الرجال الثلاثة يدخن السيجار الضخم ، ولم يكن مظهره ، بثوبه العسكري ذي اللون الزيتوني ، يدل على أنه من رسل الرحمة . وأخيراً وفق نولان وبريتان في اقناع الكوبيين بأن بطيرها عائدتين إلى كوبا في الساعة التاسعة صباحاً .

وفي ذلك اليوم نفسه أبحرت الباخرة (أفريكان بايلوت) إلى هافانا بأول شحنة من الأدوية . وفي ساعة مبكرة من صباح يوم ٢٣ ديسمبر لحق نولان وبريتان بدونوفان في هافانا ، التي رست تلك الباخرة في مينائها بعد الظهر ، وكان كاسترو في استقبالها .

ولاح أن استبدال الأسرى بالمؤن والأدوية يسير على ما يرام . ففي الساعة الخامسة صباحاً أقلت طائرة تحمل الفريق الأول من الأسرى من مطار (سان أنطونيو دي لوس بانوس) متجهة إلى قاعدة (هومستيد) الجوية الواقعة جنوبي ميامي . وعند الغروب كانت قد أقلت من ذلك المطار الكوبي أربع طائرات ، أقلت ٤٢٦ أسيراً إلى ميامي . ولكن اتضح لدونوفان في هافانا أن كاسترو سيوقف حركة النقل الجوي هذه ما لم تسدد لجنة الأسر الكوبية مبلغ الـ ٢,٩٠٠,٠٠٠ دولار الذي وعدت بدفعه كفدية عن الستين جريحاً من الأسرى الذين كان قد أخلى سبيلهم خلال شهر أبريل (قبل أن يدخل دونوفان في الصورة) . وفي الساعة الثانية من صباح يوم الأحد ٢٤ ديسمبر طار نولان إلى ميامي . وفي الساعة الخامسة صباحاً اتصل تليفونياً بـ روبرت كيندي في واشنطن ، وأوضح له أن الصفقة ستنتهي ما لم يعد ذلك المبلغ المطلوب في موعد أقصاه الساعة

الثالثة بعد الظهر . وسأله روبرت كيندى : « ماذا تنوى أن تقول لجيم دونوفان ؟ » . فأجابه نولان : « سأقول له إنك سترسل المبلغ » . . . وساد بينهما صمت دام لحظة ، قال روبرت كيندى بعدها : « أرجو لك رحلة عودة سعيدة » .

وطار نولان إلى هافانا . واتصل وزير العدل بالكاردينال رتشارد كاشنج ، رئيس أساقفة بوسطن الكاثوليكي ، راجياً إياه أن يفعل شيئاً ، فتعهد بجمع ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار . كذلك اتصل روبرت كيندى بالجنرال « لوشياس كلاي » أحد مؤيدي لجنة الأسر الكوبية . واستطاع كلاي أن يقترض ١,٩٠٠,٠٠٠ دولار بضمان توقيعه الشخصي ، ثم طلب تبرعات من شركات أمريكية مختلفة لتغطية ذلك المبلغ الذي اقترضه ، فتبرعت كل من شركات تكساكو ، وستاندارد أويل ، وفورد ، بمائة ألف دولار .

وفي اليوم نفسه - الاثنين - أقلعت طائرتان أخريان من كوبا تقلان عدداً من الأسرى . ثم عطل كاسترو حركة النقل بأن أقام ، أولاً ، عرضاً عسكرياً في مطار (سان أنطونيو دي لوس بانوس) حال دون إقلاع أية طائرة . ثم أمر في الساعة الواحدة بعد الظهر بوقف كل الرحلات الجوية حتى يتلقى المبلغ الذي طلبه . ولكن حدث في المساء أن استوثق من أن بنك كندا الملكي على استعداد لصرف المبلغ ، فاجتمع مع دونوفان على الفور في مكتب قنصل كندا ، لقبول الضمانات المالية .

وفي الساعة التاسعة مساء هبطت في قاعدة هومستيد الجوية آخر طائرة أقلت بقية الأسرى . وكان بين ركبها جيمس دونوفان . . . الأمريكي الهادئ الذي أنجز مهمته .

حدث ذلك في ليلة عيد الميلاد .

على أن أناساً كثيرين رفضوا أن يصدقوا أن استبدال الأسرى بالمواد الغذائية والأدوية كان عملاً إنسانياً قام به مواطن عادى . ففي شهر يونية

من عام ١٩٦٣ طالب الأعضاء الجمهوريون الثلاثة عشر في لجنة الشئون الخارجية بأن يجرى الكونجرس تحقيقاً في الدور الذي قام به دونوفان ، قائلين إن جوانب عديدة لعملية « الاستبدال » ما برحت غامضة ملتوية . فرد عليهم دونوفان قائلاً : « أنا مواطن عادى عمل بالنيابة عن جمعية الأسر الكوبية » .

بيد أن الأمر لم يكن بهذه السهولة . فعلى الرغم من أن دونوفان اتخذ ذلك الموقف بتأييد من البيت الأبيض — للأسباب التي شرحها روبرت كيندى في البيان الذى ألقاه يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ فى اجتماع مديري شركات الأدوية — فإن الواقع أن ما لا يقل عن أربع عشرة إدارة حكومية أسهمت فى تلك الصفقة المتشعبة ، نذكر منها : إدارة المخابرات المركزية ، وسلاح الطيران ، ووزارات الصحة ، والتربية ، والعدل ، والدفاع ، والزراعة ، والتجارة ، والمالية ، والبيت الأبيض ، وإدارة الهجرة ، ووزارة الخارجية . وفى شهر يناير سنة ١٩٦٣ أمدت وزارة الزراعة الصليب الأحمر بخمسة ملايين رطل من اللبن المجفف لشحنها إلى كوبا ، ووعدت بأن ترسل إليه مزيداً من اللبن للغرض نفسه . وبلغ مجموع ما تبرعت به هذه الوزارة من الأغذية الفائضة والمواد الدهنية لإتمام عملية « الاستبدال » ٣٥ مليون رطل . غير أن الحكومة تعمدت أن تتكتم أنباء تلك المساعدات الحكومية ، خشية أن تعرض نفسها لحمولات سياسية من جراء تقديمها يد العون إلى كاسترو . وهكذا أعلنت وزارة الزراعة فى يوم ٨ يناير سنة ١٩٦٣ أن « الصليب الأحمر ذكر أن جمعية الأسر الكوبية تتوقع أن تتلقى تبرعات تيسر لها أن تدفع للوزارة ثمن الأدوية التى أرسلتها إلى كوبا » .

ويمكن أن يقال ، بكل تحفظ ، إن الحكومة أنفقت ٢٩,٧٩٣,٠٠٠ دولار لتخلص نفسها وتنفذ سمعتها بعد عملية (خليج الخنازير) . فقد خسرت ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار بسبب إعفائها شركات الأدوية من الضرائب التى كان يجب عليها أن تدفعها عن الأدوية التى تبرعت بها ،

ودفعت ٥,٦٥٥,٠٠٠ دولار ثمناً للمواد الدهنية واللبن المجفف ، وأنفقت سرّاً - عن طريق إدارة المخابرات المركزية - ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار على عائلات أسرى خليج الخنازير خلال عشرين شهراً ، وكلفها ما أنفقته وزارات الصحة والتربية والشئون العامة على الأسرى عند عودتهم ١٣٨,٠٠٠ دولار (إذ حصل كل واحد من الأسرى على مائة دولار عند وصوله ، وأنفقت السلطات المستولة المبلغ الباقي على الطعام والشياب والإقامة) . غير أن الحكومة شعرت - من جراء الأخطار السياسية التي قد تتعرض لها بسبب تعاملها مع كاسترو - بأن الضرورة تحتم عليها أن تخفي مساهمتها في عملية استبدال الأسرى بالأغذية والأدوية عن طريق دونوفان ، وبأساليب مالية لولبية ! . . . ومع ذلك فقد وفق دونوفان في القيام بالمهمة التي وكلت إليه ، وأمكن إنقاذ حياة الأسرى . بيد أن دونوفان فعل أيضاً شيئاً آخر لم يكن متوقعاً في الصفقة ، فقد أقنع كاسترو ألا يدع سفن الصليب الأحمر تعود فارغة ، ومن ثم شرع الزعيم الكوبي يسمح لآلاف من الناس الراغبين في الهجرة بمغادرة الأراضي الكويتية . وكان من بينهم خمسة آلاف شخص من عائلات الأسرى . ثم حدث في شهرى مارس وأبريل أن نجح دونوفان في إطلاق سراح أكثر من ثلاثين أمريكياً كانوا قابعين في السجون الكويتية ، بينهم ثلاثة من رجال إدارة المخابرات المركزية . وفي يوم ٣ يوليو ، عندما وصلت الشحنة الأخيرة من الأدوية إلى كوبا ، أعلن الصليب الأحمر الأمريكي أن ٩٧٠٣ أسرى (من بينهم أسرى عملية خليج الخنازير) قد أخرجوا من كوبا طبقاً للاتفاقات التي تفاوض دونوفان بشأنها . لقد استعان دونوفان ، في القيام بمهمته ، بحكومة الولايات المتحدة ولكنه لم يكن - رسمياً - واحداً من رجالها ، ذلك أنه قام بكل عملية أسندت إليه بوصفه مواطناً عادياً ، واتبع أسلوباً في الدبلوماسية السرية يعد طوراً فريداً من أطوار الحرب الباردة : فقما يتعلق باستبدال « باورز » بـ « آيل » كانت المفاوضات التي أدت إلى العملية التي تمت فوق

جسر برلين قد بدأت بسلسلة من الرسائل تلقاها دونوفان من سيدة تدعى « هيلين آيل » ، زعمت أنها زوجة الجاسوس السوفييتي الذي كان معتقلاً في الولايات المتحدة . وكانت تلك الرسائل مرسلة من (ليبزج) بألمانيا الشرقية . وكان دونوفان يبعث بكل رسالة من تلك الرسائل إلى لورانس هيوستن كبير مستشاري إدارة المخابرات المركزية ليوافيه بالرد عليها . وكان كلما تلقى ردًا من هيوستن أرسله على الفور إلى (ليبزج) . والمهم في هذا كله أنه حينما ذهب دونوفان إلى برلين الشرقية لمفاوضة الروس والألمان الشرقيين بشأن التفاصيل الأخيرة . كان مجرد مواطن أمريكي لا يتمتع بأية حصانة أو حماية دبلوماسية .

وبعد ، فمن العسير على المرء أن يضع تعريفاً دقيقاً للمهام التي اضطلع بها دونوفان ، فقد بعث إليه الرئيس كيندي ، عقب انتهاء مهمته في برلين الشرقية ، برسالة قال فيها إنه قام بعمل « فريد » . وكان من جراء طبيعة تلك المهام أن راح كثير من الناس يتساءلون : هل تصرف دونوفان باعتباره مواطناً أمريكياً عادياً ، أو بوصفه عميلاً سرياً لحكومة الولايات المتحدة ؟ الحقيقة هي أنه كان مزيجاً من هذا وذاك . ولقد أبت الحكومة أن تروى قصة دورها الحقيقي في مسألة استبدال أسرى خليج الخنازير بالأغذية والأدوية ، خشية أن يؤثر ذلك على مركز دونوفان نفسه أثناء المفاوضات التي أجراها مع كاسترو ، وخشية أن يؤدي ، بعد ذلك ، إلى مشكلات سياسية غاية في الدقة .

ولا ريب في أن ما اضطلع به دونوفان من مهام جعل أناساً كثيرين يعجزون عن التفريق بين عملية خاصة ، وأخرى حكومية . . فالواقع أن نجاحه في إنقاذ أسرى خليج الخنازير لم يكن عملية « سوداء » أي سرية ، ولا كان عملية « ناصعة البياض » ، أي مكشوفة ، بل كان — إذا أردنا أن نتحرى الدقة في التعبير — عملية شهباء اللون !

أزمة الصواريخ

بينما كان دونوفان يفاوض كاسترو - في صيف عام ١٩٦٢ وخريفه - لإنقاذ ضحايا إحدى عمليات الحكومة الخفية في كوبا ، كانت عملية أخرى تنفذ في الفضاء الجوي الذي يعلو الجزيرة الكوبية ؛ ففي سرية تامة كانت إحدى طائرات التجسس من طراز « ي ٢ » تلتقط صوراً لكل شبر في الأراضي الكوبية ، بحثاً عن الصواريخ السوفيتية !

والواقع أن تلك الطائرات بدأت تحلق فوق كوبا بعد أن ولي كاسترو الحكم بوقت قليل . ففي سنة ١٩٥٩ حلقت طائرة من ذلك الطراز فوق مستنقعات (زاباتا) الواقعة على مقربة من خليج الحنازير ، للتأكد من صحة نبأ منادى أن ثمة صواريخ في تلك المنطقة . وفي سنة ١٩٦٠ كانت تحلق فوق كوبا ، شهرياً ، طائرتان من الطراز نفسه . وفي شهر أغسطس من ذلك العام التقطت صوراً لصاروخ مضاد للطائرات من طراز « س ١ » أثناء إنزاله من إحدى السفن إلى رصيف في ميناء كوبى . ومن ثم تقرر الإكثار من رحلات تلك الطائرات ، ففي خلال الأسابيع الخمسة التي انقضت من يوم ٢٩ أغسطس حتى يوم ٨ أكتوبر ، حلقت فوق الجزيرة سبع طائرات . وعادت كل واحدة منها بصور جديدة تمثل صواريخ « دفاعية » قصيرة المدى من الطراز سالف الذكر !

بيد أن الرئيس كيندى أصر ، وهو يشير إلى البيانات التي أمدته بها « أسرة المخابرات » ، على أنه ليس هناك أى دليل على أن الروس يرسلون إلى كوبا صواريخ « هجومية » بعيدة المدى يمكنها أن تهدد

الولايات المتحدة . وقد أكد كيندى ذلك على الرغم من أن «ماكون» كان يميل إلى الاعتقاد - وهو أمر لم يعرفه البيت الأبيض - أن السوفييت كانوا يرسلون قذائف بعيدة المدى إلى كوبا . فقد قال ماكون عند مثوله في يوم ١٢ مارس سنة ١٩٦٣ أمام لجنة «التأهب والاستعداد» المتفرعة عن مجلس الشيوخ ، إنه كان قد أطلع إدارة المخابرات المركزية على وجهة نظره في يوم ١٠ أغسطس من العام السابق ، ثم أردف قائلاً : «لم يكن في مقدورى أن أدرك سبب وجود تلك الصواريخ التي تطلق من الأرض إلى الجو في كوبا ، مع أنها لا تصلح لحماية الجزيرة من أى غزو . وكنت أقول لنفسي إنها موجودة هناك للحيلولة دون تحليق طائرات استطلاع فوق الجزيرة» . على أن ماكون اعترف بأنه بنى رأيه على «الإلهام» لا على معلومات دقيقة أمده بها رجال المخابرات ، ورغم أنه كان فى وسعه أن يأمر بأن يعتبر رأيه الشخصى هذا هو الرأى الرسمى «للإدارة» ، وأن يبلغ الرئيس كيندى به . . فإنه لم يفعل .

* * *

غادر ماكون واشنطن فى الثالث والعشرين من أغسطس ليتزوج من «ثيلين ماكجى بيجوت» ، أرملة رجل أعمال ثرى فى (سياتل) ، وصديقة قديمة للأسرة . وفى خلال رحلة شهر العسل التى قام بها إلى أوروبا ، والأسابيع الثلاثة التى أنفقها مع عروسه فى (كاب فيرا) بالريفيرا الفرنسية ، كان يتلقى - يومياً - بركات من إدارة المخابرات المركزية ، بشأن كل المسائل التى يهمه الاطلاع عليها ، ومن بينها مسألة الصواريخ السوفيتية الموجودة فى كوبا . . الأمر الذى زاده اقتناعاً بأن رأيه هو الرأى الصائب السليم ، ومن ثم رد على «الإدارة» ببرقيات - فى ٧ و ١٠ و ١٣ و ٢٠ سبتمبر - أعرب فيها عما يساوره من قلق . ولكنه أصدر تعليماته ، ألا يطلع الرئيس على تلك البرقيات ، مصرّاً على ألا يعرف أحد - خارج نطاق «الإدارة» - شيئاً عن فحواها .

وفي أثناء غياب ماكون طلب إلى « مجلس التقديرات القومي » أن يدرس مسألة الصواريخ السوفيتية ، ليعرف ما إذا كان السوفيت ينوون إرسال صواريخ هجومية إلى كوبا . وانتهى المجلس من وضع تقريره في يوم ١٩ سبتمبر . وكان مما ذكره فيه أن من الجائز أن يجد الروس ما يغريهم بإرسال صواريخ من ذلك النوع إلى كوبا ، لأسباب « سيكولوجية » أهمها التأثير في نفوس شعوب أمريكا اللاتينية . كذلك أشار المجلس إلى أن السوفيت قد تحدوهم الرغبة في تعزيز مركزهم في كوبا ، كمقدمة للقيام بحركة ضد برلين الغربية ! . . . على أن المجلس رأى أن السوفيت سيفكرون طويلاً قبل أن يقدموا على أية خطوة من هذا القبيل ، لأنهم يخشون أن تحدث رد فعل بالغ العنف في الولايات المتحدة . وأمن على ذلك الرأي أكبر خيرين بشئون الكريملين في وزارة الخارجية ، وهما « تشارلز (تشيب) بوهلن » و « ليويلن (تومي) طمسون » ، السفيران السابقان في العاصمة السوفيتية .

ولكن حدث في يوم ٢٠ سبتمبر ، أي بعد أن سلم « مجلس التقديرات القومي » تقريره إلى المسئولين بيوم واحد ، أن تلقى « راي كلاين » - نائب مدير إدارة المخابرات المركزية لشئون المخابرات - من شاهد عيان جدير بالثقة ، هو أحد عملاء « الإدارة » في كوبا ، تقريراً ذكر فيه أنه كان قد شاهد جزءاً من صاروخ بعيد المدى أثناء نقله في يوم ١٢ سبتمبر على طريق زراعي في كوبا ، ولكنه لم يستطع إبلاغ « الإدارة » بأمره في الحال . بيد أن خبراء الصواريخ في واشنطن قالوا إن التفاصيل التي ضمنها العميل رسالته السرية إلى كلاين تدل على أن ذلك الصاروخ ليس من النوع الهجومي البعيد المدى .

وعاد ماكون من رحلة شهر العسل في يوم ٢٦ سبتمبر . وفي الرابع من أكتوبر دعى « مجلس مخابرات الولايات المتحدة » للاجتماع ، وألقى أعضاؤه نظرة على صورة فوتوغرافية شاملة لكوبا أعدت من أحدث

الصور التي التقطتها طائرات « ٢ى » للجزيرة ، بيد أن ما كون لاحظ أنه لم تكن بين تلك الصور أية واحدة التقطت لمنطقة كوبا الغربية بعد اليوم الخامس من سبتمبر . ومن ثم أمر بأن تقوم طائرات « ٢ى » بمزيد من الرحلات فوق تلك المنطقة لالتقاط صور حديثة . وينبغي أن يلاحظ هنا أن قواد تلك الطائرات كانوا ، حتى ذلك الوقت ، طيارين مدنيين غير مدربين على تجنب الصواريخ المضادة للطائرات . وخشى ماكنامارا وزير الدفاع أن تسقط إحداها في كوبا مثلما أسقط صاروخ سوفيتي طائرة « جارى باورز » خلال عام ١٩٦٠ ، ومثلما أسقط صاروخ صيني طائرة ثانية من النوع نفسه تابعة للصين الوطنية (فورموزا) فوق الأراضي الصينية في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٢ . ومن ثم رأى ماكنامارا وماكون أن تتولى القيادة الجوية الاستراتيجية الإشراف على الغارات الاستطلاعية الجديدة التي تقرر أن تقوم بها تلك الطائرات فوق كوبا .

وفي خلال تلك الفترة أعلن السناتور « كينيث كيتينج » العضو الجمهوري بمجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك ، في يوم ١٠ أكتوبر ، أن لديه تقارير تؤكد أن ثمة قواعد لإطلاق الصواريخ متوسطة المدى تقام في كوبا . وبعد أربعة أيام - أى في فجر يوم ١٤ أكتوبر - أرسلت القيادة الجوية الاستراتيجية أولى طائراتها من طراز « ٢ى » للتحليق فوق كوبا ، فالتقطت صوراً تمثل صواريخ متوسطة المدى في (سان كريستوبال) التي تقع على بعد مائة ميل إلى الجنوب الغربي من هافانا .

وفي اليوم التالي درس خبراء الصور الجوية في واشنطن تلك الصور ، وأرسلوا تقريرهم ، بعد الظهر ، إلى الجنرال كارتير ، نائب ماكون - إذ كان ماكون قد غادر واشنطن إلى لوس إنجيليس لتسلم جثة ابن زوجته « بول ييجوت » الذي كان قد قتل في حادث سيارة سباق ، لنقلها إلى (سياتل) . وما إن اطلع الجنرال كارول ، مدير مخابرات الدفاع ، على الصور

حتى اصطحب اثنين من أولئك الخبراء إلى بيت الجنرال ماكسويل تيلور لتناول العشاء معه ، وانضم إليهم كارترو وروزويل جيلباتريك وإليكسيس جونسون ، العضوان في « الجماعة الخاصة » . وبعد أن أيقن الجميع من وجود تلك الصواريخ متوسطة المدى في كوبا ، اتصلوا بماكجورج باندى في بيته ، فطلب إليهم إيفاد بعض خبراء الصور إلى البيت الأبيض في صباح اليوم التالي . وقبل الساعة التاسعة من صباح يوم ١٦ أكتوبر حمل « باندى » الصور إلى الرئيس كيندى ، الذى كان يقرأ الصحف فى غرفة نومه وهو لابس « البيجاما » وفوقها « الروب » . وما إن اطلع الرئيس على الصور حتى قرر استدعاء عدد من كبار رجال الحكومة للاجتماع به . وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين التأم شمل الجماعة التى أطلق عليها فيما بعد اسم « اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومى » ، فى مكتب مجلس الوزراء ، وعقدت الحلقة الأولى من سلسلة اجتماعات تمت خلال الأسبوعين التاليين . وقد شهد ذلك الاجتماع الرئيس كيندى وأخوه روبرت ، وليندون جونسون ، ورأسك ، ومكنامارا ، وجيلباتريك ، وباندى ، وتيلور ، وكارترو ، وثيودور سورنسن مستشار الرئيس ، ودوجلاس ديللون وزير المالية ، وجورج بول وكيل وزارة الخارجية ، وإدوين مارتن مساعد وزير الخارجية لشئون أمريكا اللاتينية . وانضم إليهم أدلاى ستيفنسون بعد الظهر . واستدعى ماكون إلى الاجتماع فور عودته من الساحل الغربى ، كما دعى إلى الاجتماعات التى عقدت بعدئذ خلال الأسبوع اثنان من وزراء حكومة ترومان هما : دين أتشيسون وروبرت لافيت ، وزيرا الخارجية والدفاع السابقان .

ودخل كيندى أول اجتماع لتلك « اللجنة التنفيذية » وهو يشعر بأن أمامه حلين لا بد من اختيار واحد منهما : فإما أن تشن الطائرات الأمريكية هجوماً لتحطيم تلك الصواريخ ، أو أن ترسل حكومة الولايات المتحدة احتجاجاً إلى خروشوف .

وفي أثناء الأيام الأربعة التالية قلبت اللجنة الأمر على كل جوانبه ، وأخيراً استقر رأيها على أن أسلم طريق يمكن سلوكه هو فرض حصار حول كوبا ، والإصرار على انسحاب السوفييت ، والتهديد بالتدخل العسكرى إذا امتنعوا عن الانسحاب ومعهم صواريخهم . (وكان روبرت كيندى قد اعترض على شن غارات جوية على جزيرة كوبا الصغيرة ، قائلاً إن مثل هذا العمل عن شأنه أن يثير ثائرة الرأى العالمى على نحو ما حدث عندما أغارت الطائرات اليابانية على بيرل هاربر) . وقد دارت المناقشات بين أعضاء اللجنة ، بادئ ذى بدء ، حول مشكلة التدابير اللازمة لحمل الروس على فك صواريخهم ، ثم حول الوسائل الكفيلة بمراقبة عملية التفكيك : فرأى « ستيفنسون » أن تقترح واشنطنون — بعد سحب الصواريخ من كوبا — أن يسحب السوفييت قواتهم من الأراضى الكويتية ، على أن تعد الولايات المتحدة بالامتناع عن غزو الجزيرة ، وبسحب صواريخها من تركيا .

.. وبينما كان أعضاء اللجنة ماضين فى مناقشاتهم ومداولاتهم ، رأى الرئيس كيندى أن يلجى الدعوات التى كانت قد وجهت إليه من قبل لإلقاء خطب فى عدد من المدن ، حتى لا ينكشف أمر « اللجنة » . ومن ثم سافر فى ١٧ أكتوبر إلى (ستراتفورد) و (نيوهيفين) بولاية كونكتيكت ، واتجه بعد يومين إلى (كليفلاند) و (سبرنجفيلد) و (شيكاغو) . وكان المقروض أن يسافر بعدئذ إلى (سانت لويس) و (مياتل) ، ولكن حدث أن أعلن « بير سالنجر » ، فى يوم السبت ٢٠ أكتوبر ، أن الرئيس سيعود فوراً إلى واشنطن لأنه أصيب ببرد مصحوب بارتفاع طفيف فى الحرارة .

واستمرت الاجتماعات السرية فى البيت الأبيض بعد ظهر اليوم نفسه ، ووافق كيندى على توصية اللجنة بفرض حصار اقتصادى حول كوبا ،

وأقر مجلس الأمن القوى التوصية في اليوم التالي . وفي مساء يوم الاثنين ٢٢ أكتوبر أذاع الرئيس كيندى حديثاً في التلفزيون تحدث فيه إلى الشعب عن اكتشاف صواريخ هجومية في كوبا ، وأن الرأي استقر على تطويقها اقتصادياً .

على أن وزارة الدفاع ظلت ، طوال الأسبوع الذي بدأ يوم الثلاثاء السابق واستمر حتى بعد ظهر اليوم الذي ألقى فيه الرئيس حديثه التلفزيوني ، تعلن « أن (البتاجون) لا يعرف شيئاً عن وجود أسلحة هجومية في كوبا » .

ولقد أوضح الرئيس في حديثه التلفزيوني أن الحصار الاقتصادي لا يعدو أن يكون خطوة أولى ، ثم أشار في حزم إلى أن القوة المسلحة المباشرة قد تستخدم عند الاقتضاء لإخراج الصواريخ من كوبا . وقال : « إن سياسة الولايات المتحدة هي اعتبار إطلاق أى صاروخ ذرى من كوبا على أية دولة في نصف العالم الغربي عدواناً من الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة ، يقتضى القيام بهجوم مضاد على الاتحاد السوفيتي نفسه » .

وفي خلال الأيام الأربعة التالية ظل العالم يترنح على حافة الحرب ، ناظراً في فزع ورعب إلى الاتحاد السوفيتي ، ليعرف ما إذا كان ينوي الاستمرار في إرسال الصواريخ إلى كوبا ، أو يحاول خرق الحصار ، رغبة منه في تحدى إنذار الرئيس كيندى .

وأخيراً وصلت ، في ساعة متأخرة من مساء يوم ٢٦ أكتوبر ، رسالة من خروشوف يقترح فيها أن يسحب صواريخه تحت إشراف الأمم المتحدة ، مقابل رفع الحصار عن كوبا ، وتعهد الولايات بعدم غزوها . واجتمعت اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي في صباح اليوم التالي ،

في جو مشبع بالأمل ، ولكن لم يلبث ذلك الأمل أن تبدد من جراء رسالة ثانية لخروشف أذيع نصها في موسكو ، واقترح فيها سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا مقابل سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا !

وكان أعضاء اللجنة التنفيذية يعرفون أن الرئيس كيندى لن يقبل صفقة كهذه . وقد أوضح كيندى ، فيما بعد ، لأخصائه أنه رأى لزماً عليه أن يرفض تلك الصفقة ، رغبة منه في صون التحالف الغربى ، ذلك أن الأتراك اعترضوا على سحب صواريخ « جوبيتر » من أراضيهم لأنهم يعدونها رمزاً لتصميم الولايات المتحدة على الذود عنهم ضد أى هجوم روسى . وكان رأى كيندى أن قبول الصفقة التى اقترحها خروشف سيكون معناه تأكيداً لكل ما ساور أوروبا من شكوك حيال الولايات المتحدة ، ومنها أنها متى تعرضت مصالحها الحيوية للخطر فلن تردد فى التضحية بمصالح أوروبا . ورأى كيندى أن الموقف يدعو إلى العجب والسخرية حقاً ، ذلك أنه كان قد قرر ، فى العام السابق ، سحب الصواريخ من تركيا . ولعله قال لنفسه إن أحد مؤرخى المستقبل قد يتساءل عن الحكمة فى المخاطرة بإشعال حرب ذرية بسبب صواريخ لم تكن الأمة فى حاجة إليها !

وأصدر كيندى بياناً رسمياً رفض فيه صفقة الصواريخ ، ثم بعث إلى خروشف برسالة خاصة تجاهل فيها مسألة الصواريخ الأمريكية الموجودة فى تركيا ، ووافق على الشروط التى ساقها الرئيس السوفيتى فى رسالته الأولى . وفى الوقت نفسه تقريباً اشتد قلق اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومى بعد أن وردت أنباء تقول إن بطارية صواريخ من طراز « س ٢١ » أطلقت فى كوبا ، لأول مرة ، صاروخاً أسقط طائرة من طراز « ٢ى » تابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية ، وأن طائرة ثانية من الطراز نفسه ضلت طريقها فوق سيبيريا بينما كانت تلتقط « نماذج » من جو الطبقات

العليا بالقرب من القطب الشمالى* . واعتقدت اللجنة — بعد حادث الطائرة « ٢ ى » الأول — أن خروشوف غير موقفه بين عشية وضحاها وقرر أن يتحدى كيندى . وكان رأى عندها — بعد الحادث الثانى — أن خروشوف ظن أن كيندى كان يضع خطة لعملية عسكرية مباشرة ضد الاتحاد السوفيتى .

وقضى الرئيس كيندى وأعضاء اللجنة التنفيذية سواد الليل فى هم وقلق . ولكن حدث ، بعيد الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٢٨ أكتوبر ، أن أذاعت موسكو نص رسالة ثالثة من خروشوف إلى كيندى . وكان مما قاله الزعيم السوفيتى فى تلك الرسالة أنه أمر بوقف العمل فى القواعد الكوبية ، وفك الصواريخ وإعادتها إلى الاتحاد السوفيتى ، وأنه يوافق على أن يتولى مندوبون عن الأمم المتحدة الإشراف على عملية « فك الصواريخ » .

وهل كيندى لذلك القرار الذى اتخذه خروشوف ، ورد على رسالته معرباً عن أسفه لوقوع حادث طائرة « ٢ ى » فى سيبريا . وهكذا انتهت أزمة الصواريخ ، واستطاع كيندى أن يظفر بأعظم نصر فى الحرب الباردة ، وتجلي أثر ذلك النصر فى انتخابات الكونجرس التى جرت فى نوفمبر ، وأسفرت عن فوز أغلبية من أعضاء الحزب الديمقراطي .

وقال بوب ويلسون عضو مجلس النواب ، والرئيس الجمهورى للجنة الكونجرس المشتركة ، إن تلك الأزمة كلفت الجمهوريين عشرين مقعداً

* كان الروس قد ذكروا أن طائرة أخرى من طراز « ٢ ى » حُلقت فى يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٢ فوق جزيرة سخالين الواقعة شمالى اليابان ، وردت الولايات المتحدة على ذلك الاتهام قائلة إن رياحا شديدة اضطرت الطائرة ، فيما يبدو ، إلى خرق المجال الجوى السوفيتى عن غير عمد . ولقد حدث ، بعد حادث باورز ، أن تعهد الرئيس أيزنهاور — كما تعهد بعده الرئيس كيندى — بأن طائرات « ٢ ى » لن تعاود التحليق فوق الاتحاد السوفيتى . بيد أن تعهدهما لم يحل دون تحليق تلك الطائرات فوق كوبا والدول الشيوعية ، أو على طول حدود الاتحاد السوفيتى .

في مجلس النواب . وأضاف يقول ، في إصرار ، إن الحكومة كانت قد عرفت في أواخر شهر سبتمبر أن في كوبا صواريخ روسية ، ولكنها أرجأت إذاعة النبأ حتى يدخل الديمقراطيون الانتخابات « أثناء الأزمة » ، ليستغلوا التفاف الشعب كله حول الرئيس ، وهو ما يحدث عادة حين تتعرض البلاد لأزمة عنيفة .

وأنكرت الحكومة الاتهامات التي كالمها لها ويلسون ، ولكن آرثر سيلفستر ، مساعد وزير الدفاع للشئون العامة ، أفضى بسلسلة من التصريحات قال فيها كلاماً يفهم منه أن من الجائز أن تكون الحكومة قد تعمدت التلاعب بالحقائق في البيانات الرسمية . وكان مما قاله في تصريح أفضى به يوم ٣٠ أكتوبر ، تعليقاً على الأزمة الكويتية : « إن استنباط الأنباء بإجراءات تتخذها الحكومة ، يصبح سلاحاً في أى موقف متأزم . والنتائج تبرر ، في رأيي ، التدابير التي نستخدمها . . إن الأنباء التي تستنبط بإجراء حكومي في وقت معين ، ولسبب محدد ، تعد جزءاً من ترسانة الأسلحة التي يستخدمها الرئيس لحل مشكلات سياسية ، أو القيام بضغط سياسي دولي ، إذا اقتضت الظروف ذلك » . . وقال سيلفستر في خطاب ألقاه يوم ٦ ديسمبر : « من حق الحكومة أن تكذب عند اللزوم ، لتنقذ نفسها عندما تواجه خطر نشوب حرب ذرية » . وكان سيلفستر يحرص ، رغبة منه في فرض رقابة دقيقة على الأنباء الحكومية ، على أن يحضر مندوب عن مكتبه كل محادثة تجري بين أحد مراسلي الصحف وأى واحد من رجال وزارة الدفاع . ورأت وزارة الخارجية أن تحذو حذوه ، ولكنها سرعان ما عدلت عن الفكرة بسبب ما تعرضت له من ضغط . . ولقد اتهم كثير من النقاد الحكومة بالتلاعب بالأنباء ، واستخدامها كسلاح ، وتعمد الكذب لتحمي نفسها .

وحدث بعدئذ أن رفض كاسترو أن تتفقد الأمم المتحدة قواعد الصواريخ ، فأدى ذلك إلى النيل من النصر الذي أحرزه كيندى . واغتم

الجمهوريون تلك الفرصة ليذهبوا إلى أن الروس ماضون في مد كوبا بالأسلحة ، وأن الأسلحة الهجومية لم تسحب من تلك الجزيرة! .. وكان الذى قاد حملة الجمهوريين « السناتور كيتنج » الذى ذاعت شهرته بعض الشيء كخبير في جمع المعلومات السرية بعد أن أعلن في يوم ١٠ أكتوبر ، قبل أن يتحدث كيندى في التلفزيون باثني عشر يوماً ، أن في كوبا صواريخ هجومية . وقد أصدر كيتنج سلسلة من البيانات عن الأزمة ، ختمها بخطاب ألقاه يوم ٢١ يناير سنة ١٩٦٣ قال فيه : « وهناك أدلة لا يرقى إليها الشك على أن السوفييت أبقوا قواعد الصواريخ متوسطة المدى في كوبا .. ولن نعرف حقيقة أمر الصواريخ في كوبا ما لم يكن هناك تفتيش دقيق في الأراضي الكويتية نفسها » . ونشرت الصحف تصريحات كيتنج تحت عناوين ضخمة ، وتعذر على الحكومة أن تقنع الرأي العام بصحة ما أذاعته من بيانات عن الصواريخ . وأخيراً رأى كيندى أن يفحم نقاده ببراهين مصورة ، فطلب من ماكنامارا أن يتحدث في التلفزيون يوم ٦ فبراير ويعرض الصور التي عادت بها طائرات الاستطلاع من رحلاتها فوق الأراضي الكويتية .

وقد اتخذ ذلك القرار على عجل ، ولم تكن ثمة وسيلة للاتصال بماكون الذى ما كان يمكن أن يوافق على شيء من هذا كله ، بحجة أن عرض تلك الصور على شاشات التلفزيون سيكشف عن مدى الدقة التي تعمل بها آلات التصوير المثبتة في طائرات « ٢ » .

وكان ماكون ، في اللحظة التي اتخذ فيها ذلك القرار ، يقول في اجتماع لإحدى لجان الكونجرس : « إننا مقتنعون اقتناعاً لا يشوبه أى ريب .. بأن كل الأسلحة الهجومية المعروف أنها كانت في كوبا قد سحبت » . وبعد بضع ساعات تحدث ماكنامارا في التلفزيون مدة تقرب من الساعتين ، وكشف النقاب عن طائفة من أسرار الحكومة الخفية

« سواداً » — أى سرية — وكان يجلس إلى جانبه جون هيوز (٣٣ سنة) مساعد الجنرال كارول ، الذى عرض على المشاهدين عشرات من الصور التى التقطتها طائرات الاستطلاع ، وكانت تمثل أولاً الشروع فى إقامة مراكز إطلاق الصواريخ فى كوبا ، ثم تمثل ثانياً فك تلك الصواريخ وشحنها على السفن .

ولكن ذلك العرض التليفزيونى الرائع أثار أمرين ، ثبت أنهما سببا ضيقاً وحرماً للحكومة : الأمر الأول هو أنه لم تعرض أية صور خاصة بالفترة بين يومى ٥ سبتمبر و ١٤ أكتوبر . فهل معنى ذلك أن « أسرة المخابرات » أهملت القيام بغارات استطلاعية خلال تلك الفترة ، أو معناه أن الحكومة رأت أن تخفى عن الشعب الصور التى التقطت إذ ذاك ؟ أما الأمر الثانى فهو أن حديث مكنامارا حمل المشاهدين على الاعتقاد أنه لم تلتقط صور تحدد عدد الصواريخ التى كانت قد شحنت إلى كوبا ، فيكون معنى ذلك أن الحكومة عجزت عن معرفة ما إذا كان عدد الصواريخ التى شوهدت وهى تشحن على السفن العائدة إلى روسيا ، يمثل مجموع الصواريخ الموجودة فى كوبا .

ولقد حرص مكنامارا على تجنب كل هذه المشكلات أثناء الأسئلة التى وجهها إليه الصحفيون بعد حديثه التليفزيونى . بيد أن الرئيس كيندى اعترف بصراحة ، فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى اليوم التالى ، بقوله :

« لا نستطيع أن نثبت أنه ليس ثمة صاروخ فى كهف ما ، أو أن الاتحاد السوفيتى لن يرسل ، خلال الأسبوع القادم ، صواريخ إلى كوبا . . . » . ولكنه استدرك قائلاً إن السوفيت يدركون حق الإدراك أنه إذا اكتشفت أية صواريخ فى كوبا ، فإن ذلك سيؤدى إلى أعنف أزمة واجهها العالم فى تاريخه !

واستنكر الرئيس « الشائعات والتكهنات » التي أكرهت الحكومة على إذاعة بيان بالتليفزيون ، و « إمالة اللثام عن معلومات كثيرة عن عمليات مخبراتنا كنا نؤثر أن تظل سرّاً مغلقاً » .

أما فيما يتعلق بما يسمى « الثغرة الفوتوغرافية » بين يومى ٥ سبتمبر و ١٤ أكتوبر ، فقد أوضح مكنامارا بعدئذ أن إدارة المخبرات المركزية فشلت فى تصوير النصف الغربى من كوبا خلال الأسابيع الستة السابقة للغارة الاستطلاعية التى أسفرت عن وجود صواريخ هجومية . على أن الرئيس كيندى أوضح فى مؤتمر صحفى له يوم ٦ مارس أن قواعد الصواريخ لم يكن قد مضى على إقامتها - يوم اكتشفت - سوى أيام ، وأن تصوير المنطقة قبل عشرة أيام من يوم ١٤ أكتوبر ، كان سيعطى فى الغالب نتيجة سلبية !

والأمر الجدير بالذكر بعد هذا كله أن كثيرين من كبار رجال الحكومة استاءوا من مسلك الحكومة الخفية ، إذ كانوا يظنون أن أحد رجال وزارة الدفاع أو إدارة المخبرات المركزية كان يمد الجمهوريين بمعلومات سرية قبل الثبوت من صحتها أو عرضها على الرئيس . ولهذا ، فعندما زار ماكون الرئيس كيندى فى يوم ٢٥ مارس ليطلع على ما لديه من معلومات ، حضر الاجتماع شخص ثالث هو ماكجورج باندى ، ووضح جداً أن باندى كان هناك ليسجل على ماكون كل كلمة يقولها .

والواقع أن الحكومة الخفية قد سجلت لنفسها فخراً بما فعلته خلال أزمة الصواريخ . ولكنها سرعان ما وجدت نفسها معرضة للاتهام بأنها خلطت السياسة بالمخابرات . . على أنه مما لا ريب فيه أن أسرة المخبرات نجحت فى النهوض بفن التصوير الجوى إلى حد لم يكن يتصوره العقل . ولقد برهنت أزمة الصواريخ على أن « الآلية » أحدثت فى مضمار التجسس ثورة لا تقل سرعتها عن سرعة تطور الصناعة الأمريكية .

جواسيس «إلكترونيون»

«أظن أن آلة التصوير ستكون ، في الواقع ، خير رقيب يعمل لصالحنا»

جون . ف . كيندي (في حديث تليفزيوني ، في ديسمبر سنة ١٩٦٢)

«تستطيع الأقمار الصناعية الآن أن تقوم بتلك العملية (الاستطلاع) ، وقد أطلعكم على ما لدى من صور» .

نيكيتا . س . خروشوف ، في رسالة إلى بول هنري سباك ، في يوليو سنة ١٩٦٣ .

كان رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتي يشيران بذلك الكلام إلى أغرب أسرار الحرب الباردة . . إلى سر لم يعد سرّاً على الإطلاق ، بل كانا يلمحان إلى أداة تجسس ثورية هي القمر الصناعي ، أي الجاسوس المنطلق في الفضاء ، مزوداً بآلة تصوير !

لقد أطلقت الولايات المتحدة أقماراً للتجسس أسمتها «ساموس» وجعلتها تمر فوق الاتحاد السوفيتي ، وعلم وقتئذ أن الروس استطاعوا أن يعرفوا كل شيء عن مدارها . وشرع السوفييت ، خلال سنة ١٩٦٢ ، يطلقون — بالطريقة نفسها وللغرض نفسه — أقماراً أسموها «كوزموس» . تمكنت العين المتيقظة الساهرة لجهاز المتابعة الأمريكي من تحديد اتجاهاتها .

وبحلول عام ١٩٦٣ أصبح الاستطلاع الجوي أهم عملية سرية يضطلع بها (البنتاجون) — وزارة الدفاع — وعندما اختبر «ساموس»

لأول مرة ، صدرت نشرة رسمية تضمنت « أوصافه » ، ذلك أن النظريات الإلكترونية والبصرية التي صنع ذلك القمر على أساسها كانت ملكاً للأسرة العلمية ، أى معروفة للعلماء الروس والأمريكيين على السواء . على أنه لم يعرف شيء يذكر عن أسرار « ساموس » حتى أسقطت الطائرة « ي ٢ » التي كان يقودها « فرانسيس جارى باورز » في يوم أول مايو سنة ١٩٦٠ . وكان قد تقرر عقد مؤتمر قمة في باريس خلال ذلك الشهر ، وكانت حكومة أيزنهاور مصممة على مواصلة الغارات الاستطلاعية على الاتحاد السوفيتي برغم حادث طائرة باورز . وفجأة ، أذاعت وزارة الدفاع سيلاً من التفصيلات المعدة من قبل . وبمتابعة البيانات الرسمية التي نشرت خلال الشهور التالية ، كان في وسع أى خبير سوفيتي مثابر أن يستخلص الأوصاف الدقيقة لذلك القمر الصناعي الرائع ، على النحو الآتي :

يعتبر القمر الصناعي « ساموس » — الذى اشتق اسمه من اسم جزيرة يونانية صغيرة — أشبه « بمحطة » لمراقبة الصواريخ . وقد رصد لصنعه مبلغ يقل قليلاً عن ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار . وكان قد صمم ليكون صالحاً للعمل في سنة ١٩٦٢ ، وليلتقط صوراً دقيقة كالصور التي تراها العين البشرية على بعد مائة قدم . وقد أطلق « ساموس ١ » بوساطة صاروخ طوله ٩٠ قدماً من طراز « أطلس آجينا » ، ثم أطلق « ساموس ٢ » بصاروخ طوله ٧٨ قدماً من طراز « ثور آجينا * » . وقد تولى صنع « آجينا » — أى المرحلة الثانية — مهندسو شركة لوكهيد الذين صنعوا الطائرة « ي ٢ » . وهذا الجزء من الصاروخ هو الذى يتخذ مداراً حول الأرض . ويزن القمر المذكور ٤١٠٠ رطل ، ويبلغ ارتفاعه ٢٢ قدماً ،

* فشلت تجربة إطلاق ساموس الأول في ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ لأنه لم يصل إلى مدار حول الأرض ، أما « ساموس ٢ » فقد أطلق بنجاح في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٦١ .

وقطره خمس أقدام . وهو يلف حول الأرض كأنه سيجار ضخمة يحمل أجهزة مطلية بالذهب ، يتراوح وزنها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ رطل .

وقد أطلق ساموس من قاعدة (فاندنبرج) الجوية بولاية كاليفورنيا ، إلى مدار قطبي يتسنى له منه أن يلتقط صوراً لكل بلد في العالم ، بينما تدور الأرض تحته . وصممت آلة التصوير التي ثبتت فيه بطريقة تيسر إغلاق عدستها لاسلكياً إذا ابتعد القمر عن الهدف المنشود . (وفي سنة ١٩٦٤ أوضحت التقارير التي يمكن الاعتماد عليها أن « ساموس » يمر ، يومياً ، فوق الاتحاد السوفيتي ما بين ثمانى واثنى عشرة مرة ، وفوق الصين الشيوعية بين مرتين وأربع مرات) .

وتحلق أقمار « ساموس » في مدارات متباينة ، على ارتفاعات مختلفة تتراوح بين ١٥٠ ميلاً و ٣٠٠ ميل ، وهي مزودة بآلات تصوير تليسكريبية ذات عدسات يبلغ بعدها البؤرى ١٢٠ بوصة ، وتستطيع أن تصور من ذلك الارتفاع الشاهق أشياء لا يزيد عرضها على قدمين ونصف القدم !

وفي أبريل سنة ١٩٥٩ قال « أمروم كاتز » — من خبراء شركة « راند » التي تجرى أبحاث سلاح الطيران الأمريكى — إنه أمكن صنع عدسات لآلات التصوير المستخدمة في « ساموس » يبلغ بعدها البؤرى ٢٤٠ بوصة . وفي أبريل سنة ١٩٦٠ قال « هوارد ستوارت » — خبير البصريات في جامعة روتشستر — في مقال نشرته مجلة « العلوم والتكنولوجيا » إنه أصبح في الإمكان صنع آلات تصوير للأقمار الصناعية تستطيع أن تلتقط صوراً تميز بوضوح بين شيئين تفصل بينهما مسافة لا تزيد عن بوصتين ، وذلك من ارتفاع ١٢٥ ميلاً في الفضاء ! . . . وفي شهر فبراير عام ١٩٦٤ أعلن قسم طب الفضاء التابع للسلاح الجوى الأمريكى أنه أصبح في مقدور رواد الفضاء أن يشاهدوا قواعد الصواريخ

والمعسكرات ، وتحركات القوات المسلحة ، وهم على ارتفاع مائة ميل .
 وهناك أربعة أنواع من أقمار ساموس : النوع الأول مزود بآلات
 تصوير تليفزيونية لإرسال الصور فوراً إلى الأرض ، وفي النوع الثاني
 آلات تصوير عادية لالتقاط صور أدق يمكن إسقاطها لاسلكياً من
 القمر فلتلقطها الطائرات بشباك خاصة . والنوع الثالث مزود بهذين
 النوعين من آلات التصوير . أما النوع الرابع ففيه أجهزة استماع دقيقة .
 وقد أطلق على هذا النوع الرابع اسم « ابن مقرض Ferret » لأن في
 استطاعته أن يحدد أماكن أجهزة الرادار ، ومراكز الصواريخ وما يصدر
 عنها من إشارات لاسلكية ، ويلتقط المكالمات التليفونية اللاسلكية .

يبد أن هذا القمر الصناعي الاستطلاعي يعاني من كثافة الضباب
 الذي يكسو ٦٠ في المائة من الأرض على الدوام ، شأنه في ذلك شأن
 الطائرة « ٢ى » ، ولكنه يستطيع أن يلتقط صوراً لمناطق الاتحاد السوفيتي
 الشمالية التي كان يتعذر على الطائرة « ٢ى » أن تصل إليها . صحيح أن
 محطات المتابعة السوفيتية تستطيع أن تحدد مدار « ساموس » ، وأن تدمره
 بصاروخ مضاد للأقمار الصناعية (بدأت الولايات المتحدة تجرب هذا
 النوع من الصواريخ في سنة ١٩٦٣) ، ولكن من المحقق أنه إذا أصيب
 ساموس بصاروخ فإنه لا بد أن يحترق أثناء دخوله جو الأرض ، وبذلك
 لا يبقى أى أثر لما يكون قد التقطه من صور . يضاف إلى كل ما تقدم
 أنه يمكن تزويد « ساموس » بمحرك صاروخي يدار لاسلكياً من الأرض
 لتمكينه من تجنب الصواريخ المضادة للصواريخ .

وثمة قمر صناعي آخر سمي « ميداس » لا يختلف في حجمه ووزنه
 عن « ساموس » ولكنه يقوم بمهمة أخرى ، هي أن يكتشف إطلاق
 الصواريخ بأجهزة تستخدم الأشعة تحت الحمراء . وقد أطلق ذلك القمر
 إلى مدار حول الأرض بواسطة صاروخ من طراز « أطلس آجينا » ،

وصنعته شركة لوكهيد أيضاً . وفي وسع « ميداس » الذى تسجل أجهزته الحرارة الشديدة المنبعثة من عادم أى صاروخ ، أن يحذر من أى هجوم قد يقوم به العدو قبل وقوعه بثلاثين دقيقة . وأجهزة الأشعة تحت الحمراء المثبتة فى هذا القمر حساسة إلى درجة أنها تستطيع أن تكتشف سيجارة مشتعلة على بعد ثمانية أميال .

وهناك قمر صناعى ثالث اسمه « تيروس * » أطلق لأول مرة فى سنة ١٩٦٠ ، وهو مزود بآلات تصوير تليفزيونية تلتقط صور السحب والأعاصير . وقد اتهم الاتحاد السوفييتى الولايات المتحدة بأنها تستخدم هذا القمر فى التجسس ، ولكن جيمس ويب مدير هيئة شئون الفضاء الخارجى أنكر فى يوليو سنة ١٩٦١ تلك التهمة قائلاً إن إطلاق الأقمار للتحليق فوق أراض أجنبية أمر مشروع لا يختلف عن سير السفن البحرية فى كل بحار العالم . وأضاف إلى ذلك قوله « إن السيادة الوطنية تمتد إلى الفضاء الجوى فقط ، أما الفضاء الخارجى الذى لا هواء فيه فيدان مفتوح تماماً » .

ولقد كشف مدير هيئة شئون الفضاء بكلامه هذا عن مخاوف الحكومة من أن يسقط الروس واحداً من الأقمار الصناعية الأمريكية التى تمر فوق بلادهم . وعندما ولى كيندى الرئاسة واجه ثلاثة حلول لهذه المشكلة هى :

(١) أن يقتنى أثر أيزنهاور فى الطريقة التى كان يذيع بها أنباء الأقمار الصناعية الأمريكية .

(٢) أن يتكتم أنباء أقمار التجسس .

(٣) أن يكشف النقاب عن برنامج الأقمار الصناعية عن طريق

* قال الدكتور فريد منجر مدير مركز الأقمار فى سويتلاند بولاية ميريلاند فى خطاب ألقاه يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٣ أن القمر « تيروس » استخدم فى تنظيم رحلات الطائرة « ٢ » الاستطلاعية فوق كوبا أثناء أزمة الصواريخ فى أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

التقدم إلى الأمم المتحدة باقتراح يقضى بأن تكون « السموات مفتوحة » لكل الأقمار الصناعية ، على أن تقدم الصور التي تلتقطها هذه الأقمار إلى الهيئة الدولية .

ولقد اقترح الحل الثالث عدد من كبار العلماء في مستهل عهد حكم كيندى ، وكان الرأى عندهم أن الاتحاد السوفيتى قد يجد مبرراً يحفز به إلى إسقاط قمر من طراز « ساموس » ، أويتقدم إلى الأمم المتحدة بمشروع قرار يقضى بتحريم استخدام هذا النوع من الأقمار الصناعية . وقالوا إنه إذا وضعت العملية كلها تحت إشراف الأمم المتحدة ، فلن يجرؤ السوفيت عندئذ على تدمير قمر من طراز ساموس ، سواء بالصواريخ أو الدعاية .

وقررت حكومة كيندى على الفور أن تتكتم أنباء « ساموس » . ولهذا حظرت وزارة الدفاع نشر أية تفاصيل عن « ساموس ٢ » عندما أطلق بنجاح فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩٦١ ، أى بعد أن تولى كيندى الرئاسة بأحد عشر يوماً . وكان كلما أطلق قمر آخر من هذا النوع أذاعت وزارة الدفاع بياناً مقتضباً تقول فيه : « أطلق اليوم سلاح الطيران قمراً يحمل أجهزة سرية بواسطة صاروخ من طراز أطلس آجينا » .

وكانت حكومة كيندى تأمل ، بهذا التكم الشديد ، أن تتجنب استفزاز الروس خشية أن يتخذوا تدابير ضد ساموس . وخلق بالذكر هنا أن خروشوف كان يعرف منذ أعوام أن طائرات « ي ٢ » تحلق فوق الاتحاد السوفيتى ، ولكنه لزم الصمت حتى وجد نفسه مكرهاً على الإفشاء بتصريح عن تلك الغارات الاستطلاعية بعد حادث « باورز » . ومن ثم كان كل أمل المسئولين الأمريكين ألا ينبس خروشوف بحرف عن ساموس ، ولا سيما أن أقماره الصناعية حلقت فوق الولايات المتحدة ودول أخرى قبل أن تحلق الأقمار الأمريكية فوق الأراضى السوفيتية .

ولكن الجواب الذى كان الأمريكيون ينتظرونه على تساؤلهم فى هذا الشأن جاء بسرعة ، إذ لم يكذب « ساموس ٢ » ينطلق من قاعدته حتى احتجاج الروس ، وتقدموا بشكوى إلى الأمم المتحدة فى مارس سنة ١٩٦٢ . وفى يوم ٣ ديسمبر من العام نفسه تكلم « بلاتون موزوروف » - المندوب السوفييتى فى اجتماع لجنة الاستخدام السلمى للفضاء الخارجى ، المتفرعة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة - فقال : « إن هذا الاستطلاع تصرف سيئ ، وهو لا يختلف عن الحصول على معلومات بوسائل أخرى كالتصوير الجوى . والهدف الذى توجه إليه تلك الحركات الاستطلاعية هو سر تكتمه دولة ذات سيادة ، وهذا المسلك يعد تدخلا فى شئون تلك الدولة » .

وردت الولايات المتحدة على كلام « موزوروف » قائلة إن سيادة أية دولة تمتد إلى الفضاء الذى يعلوها ، ولكنها لا تصل إلى الفضاء الخارجى . وكانت حكومة واشنطن قد أكدت فى يوم ١٣ يناير سنة ١٩٦٢ أن حرية التحرك فى الفضاء الخارجى ظفرت بتأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فى القرار الذى اتخذته بالإجماع خلال الشهر السابق عن « التعاون الدولى واستخدام الفضاء الخارجى سلمياً » . ويقضى ذلك القرار بأنه ينبغى تطبيق القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة على الفضاء الخارجى ، وألا تخضع الأجسام السماوية لأى قيد وطنى . وقد فسرت الولايات المتحدة ذلك بقولها إنه يتعارض مع زعم السوفييت أن تحليق « ساموس » اعتداء على السيادة القومية . ورغبة من الولايات المتحدة فى أن تثبت إخلاصها فى احترام ذلك القرار ، أعلنت أنها ستقدم إلى الأمم المتحدة قائمة بكل أقمارها الصناعية .

على أن بعض الخبراء بشئون الفضاء فى الولايات المتحدة وأوروبا لاحظوا أن عدد الأقمار الصناعية التى تدور حول الأرض يفوق العدد المسجل

في الأمم المتحدة . ولم تردد روسيا في اغتنام هذه الفرصة إذ قالت إن الولايات المتحدة تتكتم أنباء بعض الأقمار التي تطلقها . وكان من جراء ذلك أن واجهت الولايات المتحدة معضلة : فهي إذا أرادت أن تنفي تهمة الغش الموجهة إليها ، وجب عليها أن تذكر كل شيء عن إطلاق أقمار « ساموس » ، ولكنها تخشى إذا فعلت ذلك أن تستفز الروس ، وهو أمر حرصت على تجنبه . ولو زعمت أن الأقمار الصناعية غير المدرجة في القائمة هي أقمار روسية ، لكان معنى ذلك أنها تملك شبكة إلكترونية مترامية الأطراف تتبع كل عمليات الفضاء السوفيتية . ومن المحقق أن إدارة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع كانتا سترفضان أية فكرة كهذه ، لحرصهما على ألا يذكر شيء - عن تلك الشبكة الإلكترونية !

ولقد حرص روبرت مكنامارا وزير الدفاع أشد الحرص على تكتم أنباء « ساموس » ، ولهذا ثارت ثائرتة عندما كتب « هانسون بلدوين » - محرر الشؤون العسكرية في صحيفة نيويورك تايمز - يقول ، في شهر يونيو سنة ١٩٦٢ ، إن السوفييت ينشئون « مقابر » من الأسمنت المسلح لصواريخهم عابرة القارات . وكان سبب انزعاج مكنامارا هو أن كلام « بلدوين » - الذي يبدو أنه كان قد اطلع على تقارير سرية عن ساموس - قد يوضح للسوفييت خطورة المعلومات التي يجمعها ذلك القمر . ويبدو أن وزير الدفاع نسي يومئذ أنه كان قد قال في الشهر السابق إن الولايات المتحدة في مركز يسمح لها بتدمير قواعد الصواريخ السوفيتية . وواضح أنه لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة في مركز كهذا إلا إذا كان لديها قمر مثل « ساموس » .

وفي غضون ذلك رأى بعض كبار رجال وزارة الخارجية تسجيل نصر في مضمار الدعاية بتحطيم الخرافة القائلة إن السوفييت لا يخططون في كل ما يتصل بالفضاء ، وإن فشلهم في إطلاق الأقمار أقل بمراحل

من فشل الولايات المتحدة . واقتنعت الحكومة بوجهة النظر هذه فقالت في سبتمبر سنة ١٩٦٢ إن الروس فشلوا ، خلال العامين السابقين ، في خمس محاولات قاموا بها لإطلاق صاروخين إلى المريخ ، وثلاثة صواريخ إلى الزهرة . وعززت الحكومة كلامها ببيانات يفهم منها أن الولايات المتحدة اكتشفت فشل روسيا في تلك المحاولات بجهاز خاص للمراقبة قوامه شبكة من الأسوار الإلكترونية تمتد عبر الولايات المتحدة ، وسلسلة من أجهزة الراديو والرادار الحساسة تكاد تطوق حدود الاتحاد السوفيتي . وهذه الشبكة محكمة إلى درجة تيسر لقيادة الدفاع عن أمريكا الشمالية في (كولورادو سبرنجز) ، وإدارة المخابرات المركزية ، والبيت الأبيض ، أن تعرف كل شيء عن انطلاق الصواريخ السوفيتية من قواعدها في خلال بضع دقائق .

وكانت نقطة المراقبة الأولى مؤلفة من شبكة رادار ومواصلات لاسلكية أقيمت في ثلاث مدن تركية صغيرة تقع على البحر الأسود هي : (زنجولدك) (سينوب) و (سمسون) . وأجهزة الرادار هذه ، التي يبلغ مداها ثلاثة آلاف ميل ، تسجل كل حركة تسبق إطلاق الصواريخ في المركز السوفيتي الرئيسي للصواريخ ، الواقع بالقرب من بحر آرال . وكان ثمة دليل آخر على أن الولايات المتحدة تستخدم هذه الأجهزة العجيبة ، فقد ذكر السناتور باري جولد ووتر * ، الجنرال الاحتياطي في سلاح الطيران ، أن « أذنا إلكترونية » تستخدم في الطائرات التي تحلق فوق كوبا ، وهي من الدقة والحساسية بحيث تستطيع أن تلتقط الأصوات المنبعثة من أية آلة أو مولد كهربائي صغير .

وهناك نقطة أخرى للمراقبة تابعة للبحرية ، وهي تتكون من سور إلكتروني يمتد من ولاية جورجيا إلى ولاية كارولينا الجنوبية ، وتتخلله

* مرشح الحزب الجمهوري لرياسة الولايات المتحدة في انتخابات نوفمبر ١٩٦٤ .

أجهزة إرسال مثبتة في أماكن بولايات ألاباما وتكساس وأريزونا . وتتجمع الإشارات التي يلتقطها هذا السور الإلكتروني في جهاز ضخيم بمدينة (داهلجرن) في ولاية فرجينيا ، يستطيع أن يحدد ارتفاع القمر الصناعي ومركزه ووزنه . وهذا الجهاز الإلكتروني من الدقة بحيث استطاع ، في إحدى المناسبات ، أن يسجل انفصال سلك صغير جداً عن قمر صناعي أمريكي في سنة ١٩٦٠ .

وشعر عدد من الرسميين بأن أشياء كثيرة قد قيلت عن هذا الجهاز الإلكتروني السري ، ولكن ذلك لم يمنع هيئة شئون الفضاء من الاستمرار حتى شهر أبريل من عام ١٩٦٣ في إذاعة بيانات كلما أطلق السوفييت قمراً صناعياً . ثم عاودت تلك الهيئة ، فجأة ، الترام الصمت والسرية . وطلبت لجنة الاستعلامات التابعة لمجلس النواب تفسيراً لهذا التصرف ، بيد أن متحدثاً باسم الهيئة قال إن وزارة الدفاع التي تشرف على الجهاز ترفض إذاعة أية بيانات . وعندئذ قال « جون موس » العضو الديمقراطي بالمجلس ورئيس تلك اللجنة : « يجب ألا يطلب إلى دافعي الضرائب أن ينفقوا مليارات من الدولارات على برامج فضاء ، دون أن تعرض عليهم الحقائق التي تيسر لهم أن يكونوا فكرة دقيقة عنها ، ليعرفوا ما إذا كنا متقدمين على الاتحاد السوفيتي في هذا المضمار أو متخلفين عنه » .

وعلى الرغم من أن الاستمرار في الترام التكم والسرية جعل الناس يعتقدون أن الولايات المتحدة متخلفة في ميدان الفضاء ، فقد مضت الحكومة في منع نشر أي نبأ عن فشل السوفييت في تجاربهم . وأعجب ما في الأمر ، بعد هذا كله ، أن الولايات المتحدة كانت تحاول أن تمسك لسانها وتمتنع عن إذاعة أي شيء عن أسرار لم تكن أسراراً بالنسبة للروس . وآية ذلك أن السوفييت أثبتوا في نوفمبر عام ١٩٦٢ أنهم كانوا يعرفون كل شيء عن تلك الأسرار بأن كفوا عن المطالبة بالامتناع عن

استخدام أقمار التجسس . ولقد مهد ذلك الطريق لعقد اتفاق بين الولايات المتحدة والحكومة السوفييتية بشأن استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية . ولكن لماذا تصرف الروس على هذا النحو ؟ أجاب الخبراء الإلكترونيون على هذا السؤال قائلين إن الروس كانوا قد أوشكوا على الفراغ من صنع قمر للتجسس ، وأرادوا استخدامه على نحو ما تفعل الولايات المتحدة .

وقد أكد إليكسي أدجوبي ، زوج ابنة خروشوف ، ورئيس تحرير صحيفة إزفستيا (سابقاً) كلام أولئك الخبراء في خطاب ألقاه بمدينة هلسنكي ، عاصمة فنلندا ، في الثاني من سبتمبر عام ١٩٦٣ ، إذ قال : « نشرت إحدى صحف الغرب صورة التقطت لموسكو بواسطة قمر صناعي كان يحلق على ارتفاع ٧٥٠ كيلومتراً (نحو ٤٦٥ ميلاً) ، وبدأ مبنى صحيفة (إزفستيا) واضحاً في تلك الصورة . ونحن لا ننشر صوراً من هذا النوع . ولكني أعتقد أن في مقدورنا أن ننشر صورة لنيويورك يلتقطها أحد أقمارنا الصناعية » .

الإذاعة السرية

أدى ظهور الراديو « الترانزستور » في الخمسينات إلى تقوية أكثر الجوانب الإلكترونية للحرب الباردة إبهاماً ومراوغة وغموضاً ، ونعني به « حرب الكلمات » ، التي يخوضها مقاتلون في ساحة الموجات الهوائية ، تفصل بينهم آلاف الأميال ، ولا يلتقون أبداً .

فالشرق والغرب يذيعان يومياً برامج دعاية تستغرق ساعات عديدة ، يتنافسان خلالها ، بلا هوادة ، على كسب أذهان المستمعين . والواقع أن الترانزستور الرخيص الثمن قد أضفى أهمية جديدة على هذه الحرب الخفية ، إذ أصبح في وسع دعاية هذا المعسكر أو ذاك أن تصل إلى ملايين الأميين في الشرق الأوسط ، وأمريكا اللاتينية ، وآسيا .

والحكومة الخفية تقوم بعمليات الإذاعة السرية ، أو « الراديو الأسود » * على نطاق واسع ، وهذا ما تفعله الكتلة الشيوعية أيضاً . ونشاط الولايات المتحدة في مضمار الراديو يمتد من البرامج الصريحة المكشوفة التي يذيعها « صوت أمريكا » ، إلى برامج المحطات السرية التي

* « الراديو الأسود » تعبير يستخدمه رجال المخابرات عند ما يتحدثون عن محطة إذاعة يتم الاستيلاء عليها ثم تدار وكأن شيئاً لم يكن ، وذلك رغبة في مخادعة العدو . وقد استخدمنا هذه العبارة هنا لنصف عمليات إذاعية تسيطر عليها المخابرات مباشرة أو بطريق غير مباشر .

تشرف عليها إدارة المخابرات المركزية في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من مناطق العالم . وبين هذه النوعين من البرامج الإذاعية نجد سلسلة من العمليات الإذاعية « السوداء » و « السرية » و « نصف السرية » . والعمليات الإذاعية التي تمولها الحكومة الخفية وتشرف عليها هي عمليات سرية واسعة النطاق . وتقوم ببعض تلك العمليات هيئات إذاعة تتلقى إعانات من الشركات ومن الجمهور ، وفي الوقت نفسه تتسلم إعانات سرية من إدارة المخابرات المركزية ، وتعمل — بوصفها هيئات خاصة — بتوجيه من وزارة الخارجية ، ولكن تلك « الإدارة » لا تكف عن إصدار الأوامر إليها .

وتنقسم عمليات « الراديو الأسود » إلى نوعين هما : الإرسال والاستقبال . وكل من الجانبين يعتمد — فضلا عن إذاعة الأنباء والتعليقات — إلى مراقبة وتسجيل ما يذيعه الجانب الآخر ليعرف ماذا يقول . وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ، تتولى إدارة المخابرات المركزية نفسها مراقبة وتسجيل إذاعات الدول الصديقة وغير الصديقة ، ولها مراكز استقبال في كل أنحاء العالم تسجل على أشربة كل البرامج الهامة التي تذيعها الدول الأجنبية . وتجمع المعلومات المستقاة يوميا من تلك البرامج ، وترتب ، وتنسق ، ويتم تصويرها على أفلام دقيقة ، وتوزع بواسطة مكتب « الإدارة » في واشنطن على عدد من الهيئات والمصالح الحكومية . وهذه هي ، في الواقع ، العملية الوحيدة « المكشوفة » حقاً التي تقوم بها « الإدارة » .

ولكي نكون فكرة عن ضخامة العملية التي تقوم بها « الإدارة » لتسجيل برامج الإذاعات الشيوعية ، ينبغي لنا الرجوع إلى خطاب ألقاه يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٦٣ « جون رتشاردسون » رئيس لجنة أوروبا الحرة التي تدير إذاعة أوروبا الحرة . فقد قال في ذلك الخطاب : « إن

البلدان الشيوعية تذيع أسبوعياً برامج تستغرق أكثر من أربعة آلاف ساعة، بثلاث وستين لغة مختلفة، منها الأسبرانتو . . . ويتقدم الاتحاد السوفيتي هذا الركب الإذاعي ببرامج موجهة إلى الخارج تستغرق ألفاً وثلاثمائة ساعة في كل أسبوع . وتليه الصين الشعبية ببرامج تستغرق أسبوعياً نحو سبعمائة ساعة، وتأتى بعدها ألمانيا الشرقية . . . أما كوبا الصغيرة فتحتل المركز الرابع .

ومما يثير الدهشة أن الرئيس أيزنهاور اعترف بأن الولايات المتحدة تقوم بعمليات إذاعية من النوع المسمى بـ « الراديو الأسود » ، وذلك في الخطاب الذي ألقاه يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٨ ، عن الشرق الأوسط ، في الجمعية العامة للأمم المتحدة . فقد قال في ذلك الخطاب : « لقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ثلاث مناسبات — في ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ — على مشروعات قرارات تقضى بوقف الإذاعات غير المسئولة التي توجه من بلد إلى بيوت المواطنين في بلد آخر . . . ونحن نعرف جميعاً أن تلك القرارات نقضت في كثير من أنحاء الشرق الأدنى . وإذا كنا نحن — الولايات المتحدة — قد أخطأنا في هذا الشأن ، فإننا على استعداد لإصلاح الخطأ » .

وينبغي للمرء إذا أراد أن يدرك حقيقة ما ينطوى عليه هذا الكلام غير العادى من معنى ، أن يعود إلى سنة ١٩٥٦ وإلى أزمة السويس : ففي أعقاب الغزو الإنجليزي الفرنسي الإسرائيلي الفاشل لمصر ، ضاعفت مصر جهودها الموجهة إلى العالم العربى بأسره ، واستخدمت في تلك الحملة سلاحاً كبيراً هو راديو القاهرة . وحتى سنة ١٩٥٦ ، كانت محطة إذاعة الشرق الأدنى التي يشرف عليها البريطانيون في (زيغى) ، على ساحل قبرص الجنوبي ، أقوى صوت للدعاية في الشرق الأوسط .

وكانت تلك المحطة عملية « إذاعة سوداء » ، تملكها - سورياً - هيئة خاصة .

ولكن في مستهل عام ١٩٥٦ أزاح راديو القاهرة إذاعة الشرق الأدنى وحل محلها ، وطفقت القاهرة تنشر أعنف أنواع الدعاية ضد جاراتها العربية المتعاونة مع الغرب والولايات المتحدة ، وكان « صوت العرب » يبدأ برنامجه اليومي في الساعة السادسة والنصف صباحاً ، ولا يفرغ منه إلا في الساعة الواحدة والرابع من صباح اليوم التالي . . ويوجه إذاعاته إلى كل أنحاء الشرق الأوسط ، وإلى أماكن بعيدة كالكونجو ، بواسطة جهازى إرسال قوتها ٧٢ كيلوات ، مقامين على جبل المقطم الذى يطل على القاهرة ، ومن جهازى إرسال آخرين فى مكان ما بالوجه البحرى .

وفى سنة ١٩٥٨ كان راديو القاهرة يدعو جهاًراً إلى إشعال الثورة فى كل من العراق والأردن ولبنان . وفى شهر فبراير من ذلك العام تمت وحدة بين مصر وسوريا ، وأعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة . ورد فيصل الثانى ملك العراق على تلك الحركة بالتضافر مع ابن عمه حسين ملك الأردن لإنشاء الاتحاد العربى . ومن أمثلة الإذاعات المصرية فى تلك الآونة ، دعوة راديو القاهرة ، فى يوم ٢ مايو سنة ١٩٥٨ ، فى إذاعة موجهة إلى بغداد : « ثوروا أيها الإخوة فى قوة بوليس العراق وجيشه ، وقفوا جنباً إلى جنب مع إخوانكم وشعبكم ضد أعدائكم . إن حرية العراق فى أيديكم » .

ولما كان العراق سادس أكبر الدول إنتاجاً للبترول فى العالم ، والعضو العربى الوحيد فى حلف بغداد الموالى للغرب ، فقد شعرت إدارة المخابرات المركزية بأنها لا تستطيع أن تدع هذا النوع من الكلام الذى يذيعه راديو القاهرة بدون رد ، ومن ثم أنشأت - فى سنة ١٩٥٨ - سلسلة من محطات

الراديو السرية في الشرق الأوسط ، وعلى طول تخومه ، لمناهضة نفوذ راديو القاهرة . وفي تلك الأثناء بدأت تختمر في لبنان أزمة بسبب اختيار خلف لكميل شمعون الذي كانت مدة رياسته على وشك الانتهاء . وقد عاونت إدارة المخابرات المركزية شمعون ، ثم قلبت له ظهر الحن . وفي يوم ١٤ يوليو استولى الجنرال عبد الكريم قاسم على الحكم في العراق ، بحركة انقلاب قام بها عند الفجر ، ولم تكن إدارة المخابرات المركزية قد تنبأت بها « على نحو واضح » كما قال ألن دالاس . وفي أثناء ذلك الانقلاب اغتيل الملك فيصل ، (وكان إذ ذاك في الثالثة والعشرين من عمره) ، واغتيل معه عمه ولي العهد « عبد الإله » ، وقتل نوري السعيد رئيس الوزراء ، بعد أن اعتقل وهو يحاول الفرار متخفياً في ثوب نسائي .

وفي اليوم التالي أرسل أيزنهاور مشاة الأسطول الأمريكي إلى لبنان ، رغبة منه في تأييد حكومة شمعون . وبعد يومين أرسل البريطانيون ٢٠٠٠ جندي بالطائرات إلى الأردن . وأعرب راديو القاهرة عن ابتهاجه بما حدث في بغداد . ولكن في الوقت الذي بدأت فيه أجهزة إرسال إدارة المخابرات المركزية تعمل ، سمعت أصوات أخرى على الموجات الهوائية . وفيما يلي نص برقية غامضة نشرتها الصحف الأمريكية يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٨ : « بيروت في ٢٣ يوليو - ي . ب . * - بدأت تعمل أمس محطة إذاعة سرية عربية ثانية تطلق على نفسها اسم "صوت العدالة" ، وتدعى أنها تذيع من سوريا . . ويتألف برنامجها الذي يصل إلى هنا من نقد لاذع للاتحاد السوفيتي ، ولنيكيتا خروشوف رئيس الوزارة السوفيتية . وكانت محطة إذاعة "صوت العراق" قد بدأت عملها من قبل بحملات على حكومة الثورة العراقية . . ووصف "صوت العدالة" خروشوف بأنه "قاتل المجر" ، وقال لشعوب الشرق الأوسط ، محذراً ، إنها ستلقى المصير نفسه الذي لقيه المجرىون ، إذا وضع الروس أقدامهم في الشرق الأوسط » .

وفي يوم ١٤ أغسطس صدر بيان رسمي مصري جاء فيه أن ثمة سبع محطات إذاعة سرية تعمل في الشرق الأوسط ، وتهاجم الجمهورية العربية المتحدة وناصر شخصياً . وقالت القاهرة في بيانها إن محطتين منها تذيعان من الريفييرا الفرنسية ، وإن بقية المحطات في عدن ، والأردن ، ولبنان ، وقبرص ، وكينيا ، وأنه كانت هناك محطة أخرى في بغداد قبل ثورة العراق . وقد حرصت القاهرة على تحرى الدقة في إعداد ذلك البيان الذى أوشكت أن تذكر فيه اسم إدارة المخابرات المركزية . وقال المتحدث المصرى إن إذاعات « صوت أمريكا » تسمع بانتظام في القاهرة ، بيد أنه أضاف قائلاً : « إن صوت أمريكا ليس كالمحطات السرية » . ولما سئل عما إذا كانت هناك أية قرينة يستدل منها على الموجهين الحقيقيين لتلك المحطات السرية ، أجاب في تهكم : « ليست هناك أية وسيلة للتحقق من ذلك . ولكن من المؤكد أن الدول الصغيرة لا يسعها أن تدير تلك المحطات التى تتكلف نفقات باهظة ، إلا بمساعدة من الخارج » .

وهكذا وضع المتحدث الرسمى المصرى أصبعه على أحد مواطن الضعف فى عمليات « الراديو الأسود » .

[إن فى الولايات المتحدة محطة إذاعة قصيرة الموجة — لها قصة ذات شأن ، ومكاتب فى (مانهاتن) — هى محطة Wruul . ولقد قال « مونتهجومرى هايد » فى كتابه الشيق عن سير ولیم ستيفنسون — مدير المخابرات البريطانية فى الولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية — إن المخابرات البريطانية « تغلغل » فى تلك المحطة وأعانتها مالياً عن طريق وسطاء . وحدث بعد ذلك أن قامت محطة Wruul بدور مكشوف فى عمليات تتصل بالحرب الباردة . فى سنة ١٩٥٤ تلقت من حكومة « كاستيو أرماس » الجواتيمالية ، رسالة تحية تشكرها فيها على ما قدمته من خدمات أثناء الثورة على حكومة « أربتر » . وقد وقع تلك الرسالة « خوسيه تورون » الذى كان يدير محطة إذاعة « جواتيمالا الحرة » قبل إسقاط تلك الحكومة الشيوعية . كذلك كانت لمحطة Wruul

صلة بعمليتين على الأقل من عمليات إدارة المخابرات المركزية ، هما عملية خليج الخنازير (عن طريق راديو سوان) وانقلاب جواتيمالا الذى حدث فى سنة ١٩٥٤ .

ولم يمض وقت طويل على البيان الذى كانت مصر قد أذاعته عن محطات الإرسال السرية فى الشرق الأوسط ، حتى قال « قسطنطين زنشكو » - رئيس قسم الصحافة بلجنة الدولة السوفيتية للعلاقات الثقافية الخارجية - فى مؤتمر صحفى عقده فى موسكو ، إن الولايات المتحدة أنشأت سلاسل كاملة من محطات الإذاعة السرية ، لإثارة مشكلات فى وجه الاتحاد السوفيتى ، وإن إحدى تلك المحطات هى « راديو التحرير » . وتزعم محطة « راديو التحرير » - التى غيرت اسمها فيما بعد فجعلته « راديو الحرية » - أنها هيئة خاصة ، وأن لها مكاتب فى الشارع الثانى والأربعين بنيويورك . وهى توجه برامجها التى تستغرق أربعاً وعشرين ساعة يومياً إلى الاتحاد السوفيتى فقط ، من سبعة عشر جهاز إرسال تعمل فى ثلاث مدن هى : (لامبرتاييم) بألمانيا الغربية ، و(بالز) بالقرب من برشلونه ، (وتاييه) عاصمة فورموزا . وقد اتخذت المحطة من مبنى مطار قديم فى (أوبر فيزنفلد) - بالقرب من ميونيخ - مركزاً لوضع برامجها ، وذكر أحد مديريها أن معظم موظفيها الـ ١٢٠٠ يعملون فى ميونيخ ، ولكن للمحطة مكاتب أخرى فى باريس وروما ونيويورك وفورموزا وإسبانيا .

ولا يلجأ « راديو الحرية » إلى الشعب للحصول على الأموال اللازمة له ، وهو يقول إنه يعتمد فى ذلك على عدد من المؤسسات ، بيد أن هذه المؤسسات ليست مسجلة فى أى مكان . وهو يصر على أنه لا يتلقى أية إعانات حكومية ، مباشرة كانت أو غير مباشرة ، ولكنه يقول إن ميزانيته « سرية » . ويقول أحد كبار موظفى المحطة : « نحن لا ندعو للثورة . . . وحين تشتعل الثورة فإنها يجب أن تحدث من الداخل . وفى أثناء اشتعالها

نمدها بالوقود». ويؤخذ من السجل الرسمي للمحطة أنها «تعتمد على اللجنة الأمريكية للتحرير التي أنشئت في سنة ١٩٥١ بواسطة جماعة من الأمريكيين تعاونت مع اللاجئين القادمين من الاتحاد السوفيتي». وقد أذاعت أول برامجها في اليوم الأول من مارس سنة ١٩٥٣. واللجنة الأمريكية للتحرير تمول كذلك معهد الدراسات الخاصة بالاتحاد السوفيتي ومقره في شارع (مانهارد تسراشي) بميونخ. وهذا المعهد يصف نفسه بأنه هيئة دراسية تصدر مجموعة من المطبوعات عن روسيا، من بينها كتاب عن أبرز الشخصيات في الاتحاد السوفيتي.

ويذيع «راديو الحرية» برنامجاً مشحوناً بالأنباء موجهاً إلى الاتحاد السوفيتي. وفي سنة ١٩٥٦ أذاع نص الخطاب السري الذي كان خروشوف قد ألقاه في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي. وفي سنة ١٩٦١ أذاع أن الروس استأنفوا تجاربهم النووية. (ولم تكن الحكومة السوفيتية قد نشرت نص ذلك الخطاب أو أعلنت أنها استأنفت تجاربها النووية). ولقد حاول الروس، بدورهم، أن يشوشوا على «راديو الحرية»، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك: ففي سنة ١٩٥٤ توفي اثنان من موظفي هذه «المحطة» بمدينة ميونخ في ظروف غامضة، إذ وجد «ليونيد كاراس» المحرر بمكتب شئون روسيا البيضاء في تلك الإذاعة، غريقاً، خلال شهر سبتمبر من ذلك العام. كما اغتيل «آبو فاتالبي»، رئيس مكتب شئون أذربيجان، ووضعت جثته تحت أريكة في شقة شخص روسي يدعى ميخائيل إسماعيلوف. وقد ظن رجال البوليس أن الجثة التي عثروا عليها هي جثة إسماعيلوف، وهو من اللاجئين الروس، ولكن أحد رجال البوليس لاحظ قليل نقل الجثة إلى المقابر أن التابوت الذي وضعت فيه أصغر من أن يتسع لجثة إسماعيلوف الذي يبلغ طوله ست أقدام. وعندما فتح التابوت تبين أن الجثة الراقدة فيه هي «جثة آبو فاتالبي» الموظف بالإذاعة. أما إسماعيلوف نفسه فقد اختفى عن الأنظار. ويرجح رجال

المحطة أن رجال البوليس السرى السوفييتى هم الذين أغرقوا كاراس واغتالوا فاتاليبي .

وثمة حكاية أخرى قمينة بالذكر هي حكاية «أناتولى سكاشكوف» ، وهو لاجئ روسى كان قد التحق بـ «راديو الحرية» فى يوم أول يناير سنة ١٩٥٧ ، وتوفى فى يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٩ . وفى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ عقدت صحيفة (إزفستيا) فصلا اتهمت فيه «راديو الحرية» بأنه يستعين فى مكاتبه برجال من إدارة المخابرات المركزية . وبعد أن ذكرت تلك الصحيفة أن المخابرات الأمريكية غضبت على «سكاشكوف» ، قالت : « واعتقل الرجل ، من جراء ذلك ، فى مكتبه ثم أرسل إلى مستشفى للأمراض العقلية . وفى اليوم التالى زاره أمريكان يدعيان فاليريو وسانكر ، وكانا يحملان باقة من الورد وزجاجة كونياك . وبعد أن انتهت تلك الزيارة فارق سكاشكوف الحياة ، وقال الطبيب إنه مات مسموماً » .

أما «راديو الحرية» فقد روى رواية أخرى ، إذ قال إن سكاشكوف كان مدمن خمر ومصاباً بعقدة الاضطهاد ، ومن ثم أرسل إلى المستشفى الحكومى للأمراض العقلية ، حيث مات بسبب «أزمة قلبية» . وقال الراديو إن جوزيف فاليريو وبول سانكر يعملان فى الإذاعة ، ولكنهما لم بتوجها إلى المستشفى لزيارة سكاشكوف ، ومن ثم تكون رواية الصحيفة السوفييتية ملفقة كلها . . بيد أن استمرار حملات السوفييت على «راديو الحرية» وعلى موظفيه الحاليين والسابقين ، دليل قوى على أن هذه المحطة «التي تمولها جماعة من الأمريكيين» تثير نائرة الزعماء السوفييت بما تذيعه من برامج موجهة إلى الشعب الروسى .

وثمة محطة أخرى هي محطة «راديو أوروبا الحرة» التي تقول إنها «محطة إذاعة خاصة ، غير حكومية أو تجارية ، وإنها توجه برامجها — من خلال الستار الحديدى — إلى ثمانين مليون أسير فى بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، ورومانيا ، وبلغاريا» . وثمة فارق بين «راديو

أوروبا الحرة» و «راديو الحرية» ، فالمحطة الأولى توجه إذاعاتها إلى الدول الخمس سالفة الذكر التي تدور في فلك روسيا ، أما المحطة الثانية فتقصر برامجها على الاتحاد السوفيتي نفسه . وقد أنشئ «راديو أوروبا الحرة» في سنة ١٩٤٩ مع تشكيل «اللجنة الأهلية لأوروبا الحرة» . وفي سنة ١٩٥٠ افتتح الجنرال أيزنهاور والجنرال لوسياش كلاي حملة لجمع التبرعات ، وكان الغرض منها جمع المال اللازم لـ «راديو أوروبا الحرة» . وكان مما قاله أيزنهاور يومئذ : «إننا في حاجة إلى محطات إذاعة قوية في الخارج تعمل بمنجاة من القيود الحكومية» . وعالج كلاي الفكرة نفسها ، وبعد أن أثنى على «صوت أمريكا» قال : «يبدو أننا في حاجة إلى صوت آخر . . صوت لا تقيده هيئة الحكومة . . صوت قوى» .

وفي عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ كان مجلس إدارة «اللجنة الأهلية لأوروبا الحرة» يضم كلاي ، وألن دالاس ، وجاكسون - الذي أصبح فيما بعد مستشار أيزنهاور في شئون الحرب السيكلوجية - وأدولف بيرل الذي اشترك في عملية (خليج الخنازير) بعد ذلك بنحو عشرة أعوام . . و «راديو أوروبا الحرة» ثمانية وعشرون جهاز إرسال ، في ثلاثة مراكز ، اثنان منها في ألمانيا الغربية ، بمدينة (بيليس) القريبة من فرانكفورت ومدينة (هولزكرشن) الواقعة بالقرب من ميونخ . والمركز الثالث في مدينة (جلوريا) بالقرب من لشبونة . ويعمل بهذه المؤسسة زهاء ألف وخسمائة موظف . وقد قال أحد موظفيها في إحدى المناسبات : «إننا نتلقى إعانات من الشعب الأمريكي ، وخاصة من الأموال التي رصدت لراديو أوروبا الحرة» . وأضاف يقول : «إن هذه المحطة لا تعدو أن تكون محطة خاصة تعمل بأموال خاصة» . ولكنه لم يلبث أن استدرك قائلا : «ونحن نعمل في حدود سياسة حكومة الولايات المتحدة» . ولما سئل عن الكيفية التي تتأكد بها الإذاعة أن برامجها مطابقة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية ، أجاب بقوله : «إننا نطالع صحيفة نيويورك تايمز» . .

وبعدئذ سئل عما إذا كانت هذه المحطة تتلقى إعانات حكومية ، فأجاب : « كلا . . . ولكني أريد أن أقول بكل وضوح إننا نتلقى تبرعات » . ومما يذكر في هذا الشأن أن ميزانية هذه المحطة لا تنشر في أى مكان .

ولم يكتف « راديو أوروبا الحرة » ببرامجه الإذاعية ، بل استخدم كذلك « البالونات » في الدعاية . ففي سنة ١٩٥٣ أنشأ هيئة أسماها « صحافة أوروبا الحرة » بدأت تطلق على أوروبا الشرقية بالونات مملوءة بنشرات الدعاية ، وكانت تسمى تلك العملية « عملية بروسبيرو » .

وفي شهر فبراير من عام ١٩٥٦ قالت حكومة تشيكوسلوفاكيا إن أحد البالونات التي أطلقها « راديو أوروبا الحرة » تسبب في تحطم طائرة ركاب تشيكية في يوم ١٨ يناير من ذلك العام عند جبال تاترا في سلوفاكيا ، وإن الحادث أسفر عن مصرع اثنين وعشرين شخصاً وإصابة أربعة أشخاص بجراح . وحذت موسكو حذو تشيكوسلوفاكيا في الاحتجاج على إطلاق تلك البالونات ، وذهبت المجر إلى أن البالونات الأمريكية تسببت في سقوط ثلاث طائرات مجرية . فرد « راديو أوروبا الحرة » على ذلك قائلاً إن البالونات لا خطر منها على الإطلاق ، وإن « الأمم المتحدة » حاولت « أن تسقط البالونات بواسطة الطائرات ويران المدافع » ، وإن المخابرات التشيكية حاولت مرتين « نسف مراكز إطلاق البالونات في ألمانيا الغربية » . ورأى « راديو أوروبا الحرة » أن يسحب بالوناته أثناء الثورة المجرية ، وتقرر آنذ وقف ذلك البرنامج .

وتجلى نشاط « راديو أوروبا الحرة » في ميدان آخر ، خلال عام ١٩٥٩ ، حين اتهم « دبلوماسياً شيوعياً » بوضع كميات كبيرة من مادة « الأترويين » في « الملاحات » الموضوعة على موائد « كافيتريا » محطة الإذاعة . ومعروف أن تناول هذه المادة بكميات كافية يؤدي إلى الهذيان أو التشنج أو الغيبوبة أو الوفاة . وتحرت مخابرات جيش الولايات

المتحدة الأمر، واتهمت « ياروسلاف نيميك » - نائب القنصل التشيكوسلوفاكي في مدينة سالزبورج النمساوية - بأنه سلم عميلاً شيوعياً عدداً من تلك « الملاحات » المملوءة بالأترويين « ليضعها في الكافيتيريا ». ولكن القضية حفظت بهدوء في الشهر التالي حين قال المدعى العام في ميونخ إن كمية الأترويين التي وضعت في تلك « الملاحات » لم تكن كافية لإحداث أي ضرر .

ولقد حدث خلال بعض الفترات أن تعرض « راديو أوروبا الحرة » للنقد بسبب محتويات برامجها الموجهة إلى أوروبا الشرقية . مثال ذلك أنه أذيعت في التاسع من يوليو سنة ١٩٥٩ أنباء من وارسو تقول إن « جيكون بيم » سفير الولايات المتحدة في بولندا احتج على إذاعات ذلك الراديو لأنطوائها على معلومات غير صحيحة ، وعلى دعاية عنيفة . وفي اليوم نفسه قال كريستيان هيرتر وزير الخارجية الأمريكية في مؤتمره الصحفي : إن أية توصيات تصل من « بيم » ستدرس بعناية .

ولكن دور « راديو أوروبا الحرة » في الثورة المجرية التي حدثت في سنة ١٩٥٦ هو الذي جر عليه أشد النقد والحمولات . وكان محور تلك الحملات مسألة غاية في الدقة هي : هل ينبغي أن توجه سياسة الولايات المتحدة الخارجية إلى « تحرير » أوروبا الشرقية ؟

فقد قال أحد مديري تلك المحطة يومئذ ، وفي ذهنه المسألة المجرية : « لقد تحمل راديو أوروبا الحرة ، خلال ثلاث عشرة سنة ، مسئولية أدبية كبرى . ويتحتم علينا أن نكون شديدي الحرص في ما نقول ، حتى لا تؤدي إذاعاتنا إلى ثورة غير فعالة » . وقد أصدر هذا « الراديو » أخيراً نشرة يدعو فيها إلى جمع التبرعات له عنوانها « إنك تسترد قيمة مالك » . وقد أوضح فيها أنه ما برح يتكلم بصوت الكفاح في سبيل المبادئ إذ قال : « إن الشعوب الأسيرة ترغب في الحرية ، وهي تفعل كل ما في استطاعتها

لتبلغ هدفها . إن راديو أوروبا الحرة يساعد الأوروبيين الشرقيين على مقاومة الشيوعية . . إنه يعاونهم في الإبقاء على إيمانهم بالحرية . . أيدوا راديو أوروبا الحرة . . إنه إحدى الوسائل القليلة التي تمكنك أيها المواطن من المساهمة بدور فعال في النضال ضد الشيوعية . انقلوا المعركة إلى عتبة الكرملين .

ولقد اشماز المتحضرون في كل مكان من دور السوفييت في المجر . وكان قد بدا - في أول الأمر - أن موسكو كانت راغبة في منح المجر قسطاً من الحرية ، وفجأة تدفقت الدبابات السوفييتية على بودابست حيث سحقت الوطنيين المجريين بوحشية . وفي أعقاب حمام الدم ذاك ، كثر التساؤل عن دور « راديو أوروبا الحرة » . هل كان قد دعا المجريين إلى الثورة ؟ هل بذل لهم وعوداً زائفة بأن الغرب سيقدم لهم العون ، مع علمه بأن هذا العون لن يصل إليهم ؟ وبصراحة أكثر : هل كان هذا « الراديو » مستولاً ، إلى حد ما ، عن مذبة بودابست ؟

لقد أثرت تلك الأسئلة في عديد من الدوائر ، ولكن هناك أسئلة أخرى أدق وأعمق لم يدر حولها إلا كلام قليل . وقد بدأت تلك الأسئلة تحوم حول صوت أمريكا ، الصوت الرسمي لحكومة الولايات المتحدة . إنه أحد فروع مكتب استعلامات الولايات المتحدة ، وهو يذيع أنباءه في كل أنحاء العالم بست وثلاثين لغة . وينفق « صوت أمريكا » ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار في السنة ، وتوجه نحو ٤٠ في المائة من برامجه إلى البلاد الشيوعية . (وفي برلين الغربية محطة اسمها راديو Rias تعمل في القطاع الأمريكي وتبلغ قوتها ٣٠٠,٠٠٠ كيلوات ، وهي توجه برامجها ليل نهار إلى برلين الشرقية وألمانيا الشرقية ، ويقال إنها خاضعة لمكتب استعلامات الولايات المتحدة) . . وفي سنة ١٩٦٣ انتهى بناء محطة إرسال ضخمة في مدينة (جرينفيل) بولاية كارولينا الشمالية ، تكفل لصوت أمريكا أقوى إذاعة بعيدة المدى في العالم .

ينبغي أن يتضح من هذا كله أن توجيه برامج الدعاية الإذاعية إلى الدول الأخرى ، وخاصة الدول الواقعة وراء الستار الحديدى ، يدخل فى نطاق السياسة الخارجية للولايات المتحدة . وقد يبدو فى الظاهر أن من المعقول أن ترفض حكومة الولايات المتحدة — إلا فى حالات نادرة — الإذن لأية هيئة منافسة بأن تذيع ، بحرية ، برامج قد تؤثر فى العلاقات بين الحكومات ، أو تدعو إلى التمرد والثورة ، أو تسفر إذاعتها عن اشتراك الولايات المتحدة فى عمل عسكري ، أو بعبارة أخرى يبدو من غير المعقول أن تأذن حكومة الولايات المتحدة لهيئات إذاعة « خاصة » بتوجيه سياستها الخارجية . وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا سمحت حكومة الولايات المتحدة لـ « راديو أوربا الحرة » بأن يعد المجرىين بعون لم يكن فى وسع الولايات المتحدة أن تؤيده عسكرياً ؟ . . لو أن تحقيقاً دقيقاً جرى فى الدور الذى قام به « راديو أوربا الحرة » فى الثورة المجرية لأمكن بحث مسألة دقيقة حساسة هى : هل كان ذلك « الراديو » يتلقى توجيهها سياسياً ، أو أموالاً ، من إدارة المخابرات المركزية ، أو وزارة الخارجية الأمريكية ؟

لقد بدأت الاتهامات تكال لراديو أوربا الحرة فى موسكو ، ولم تلبث أن انتشرت فى العالم الحر ، حيث التقطتها صحيفة (فريس فورت) ، لسان الحزب الديمقراطي الحر فى ألمانيا الغربية . واتسعت حلقة الاتهامات عندما قال ثلاثة من زعماء الثورة المجرية فى مؤتمر صحفى عقد فى بون يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، إن راديو أوربا الحرة كان يذيع « أكثر من الحقيقة » . وفى يوم ٢٩ نوفمبر سددت « أناكيثلى » الزعيمة المجرية الديمقراطية الاشتراكية التى فرت إلى الغرب ، ضربة أعنف إلى ذلك الراديو إذ قالت تصف إذاعاته : « كانت النيات طيبة ، أما النتائج فلم تكن

* أرسل « ادوين لاهى » ، الصحفي المخضرم ، إلى صحيفة (شيكاجو ديل نيوز) برقية فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ قال فيها : « إن حكومة الولايات المتحدة تمد "راديو أوربا الحرة" بأموال "بلون إيصالات" ، ولكن لم يصدر قط أى بيان رسمى بذلك .

كذلك على الدوام . وفي نيويورك رد مجلس إدارة ذلك «الراديو» على كلام الأنسة «كيثلى» قائلاً إنه «لا أساس له من الصحة على الإطلاق» . وقال متحدث باسم الراديو إن الإذاعات التى تضمنت وعوداً بعون عسكري غربى للمجر ، كان مصدرها «محطة إذاعة شيوعية فى ألمانيا الشرقية . وكانت تلك البرامج الشيوعية تذاع باسم راديو أوروبا الحرة» .

ولقد جرت ثلاثة تحقيقات بشأن دور ذلك «الراديو» : فقد شكلت حكومة ألمانيا الغربية لجنة لبحث تلك الاتهامات (باعتبار أن مقر الراديو فى ميونيخ) ، فما كان من مديرى الراديو إلا أن قدموا إلى اللجنة شريطاً طوله ثلاثة أميال سجلت عليه كل إذاعاته الموجهة إلى المجر قبل الثورة ، وأثناءها ، وبعدها !

وفى الخامس والعشرين من يناير عام ١٩٥٧ تحدث كونراد أديناور رئيس وزراء ألمانيا الغربية ، إذ ذاك ، عن نتائج التحقيق — فى مؤتمر صحفى — فقال إن اتهام راديو أوروبا الحرة بأنه وعد المجرين بمساعدة عسكرية من الغرب ، إنما هو اتهام « لا يطابق الواقع » . ثم أضاف : « ولقد أبديت ملاحظات أسىء فهمها ، ووجهت اتهامات إلى موظفى ذلك الراديو . وأعتقد أن فى استطاعتنا أن نعتبر المسألة منتهية فى الوقت الحاضر » . . . ولكن يلوح أن تقرير أديناور ناقض نفسه بنفسه . فقد قرر ، من جهة ، أن التهم لا تستند إلى أى أساس ، وقال ، من جهة أخرى ، إنه حدث تعديل فى مناصب موظفى راديو أوروبا الحرة .

والتحقيق الثانى أجرته لجنة خاصة تمثل المجلس الأوروبى ، وهو منظمة لحكومات غربية أنشئت فى سنة ١٩٤٩ لمعالجة المشكلات الاجتماعية بوجه خاص . وكان مما قالته تلك اللجنة فى التقرير الذى وضعت يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧ إن اتهام راديو أوروبا الحرة بأنه « وعد المجرين بعون عسكري من الغرب ، لا أساس له من الصحة » . ولكنها أضافت قائلة :

« إن من الجائز أن تكون إحدى نشرات الأنباء قد أدت إلى فهم خاطئ ». ثم قالت اللجنة : « وما يؤسف له أن الولايات المتحدة ما برحت تمول راديو أوروبا الحرة تمويلاً كاملاً . إن راديو أوروبا الحرة يعتمد كل الاعتماد على الأرصدة الأمريكية . ومن ثم فهو عملية أمريكية بحتة . وإدارته الأمريكية هي التي توجهه سياسياً ، ولها الكلمة الأخيرة » .

وفي يونيو سنة ١٩٥٧ قالت لجنة خاصة شكلتها « الأمم المتحدة » لبحث المسألة المجرية : « كان المستمعون يشعرون بأن راديو أوروبا الحرة يعد بالمساعدة . وقد أثارت إذاعاته الأمل في الحصول على تأييد . وكان من اليسير ، أثناء ذلك التوتر العنيف الذي عم المجر ، أن يبالغ الناس في تفسير تلك الإذاعات وأن يسرفوا في الأمل » . . . ولعل خير وصف لموقف الشعب المجرى حيال تلك الإذاعات (إذاعات راديو أوروبا الحرة) جاء على لسان الطالب (. .) الذي قال : « كان ذلك أملنا الأخير ، وكنا نعزى به أنفسنا » . ومن ذلك يبدو أن بعض إذاعات ذلك الراديو أشاعت شعوراً بأن المجرين سيظفرون بالتأييد المنشود . والرأي عند اللجنة أن من الخير للإذاعات الدولية ، في مثل هذه الظروف ، أن تحتفظ بما تقول » .

وبعبارة أخرى يتضح من التقارير الثلاثة — التي كتبت بحذر — أن راديو أوروبا الحرة ، وإن كان لم يعد صراحة بأية مساعدة ، فإنه أثار شعوراً بأن ثمة مساعدة آتية ، على حد تعبير لجنة الأمم المتحدة في تقريرها . ومن بين إذاعات ذلك « الراديو » التي يمكن أن تكون قد أثارت ذلك الشعور غير المبني على أساس ، ما أذاعه بصدد البيان الذي كان « هنري كابوت لودج » — رئيس وفد الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنئذ — قد أدلى به ، فقد ذكر الراديو أن لودج قال : « إن الثورة المجرية قد أتاحت للأمم المتحدة فرصة قصيرة تيسر لها أن تعي الضمير العالمي لصالحكم . ونحن نغتنم هذه الفرصة ولن نتخلي عنكم » . . . كما ضمن

« الراديو » إحدى إذاعاته — أثناء تلك الثورة — تعليمات عن كيفية
نسف الدبابات السوفيتية المهاجمة !

ومع أن التحقيقات الثلاثة لم تسفر عن أى دليل على أن راديو أوروبا
الحرية بذل ، فعلا ، أى وعد عسكري ، فما لا ريب فيه أنه كان يشجع
الثوار المناضلين . مثال ذلك أنه قال فى إذاعة وجهها إلى المجر يوم ٣
نوفمبر ، بينما كانت الدبابات السوفيتية تطوق بودابست :

« إن الوحش السوفيتى يقف عند أبوابنا . . والثورة الموفقة التى
دامت ثمانية أيام قد حولت المجر إلى أرض حرة . . لا خروشوف ،
ولا الجيش السوفيتى كله ، يملك القوة التى تمكنه من تقييد هذه الحرية
الجديدة . . ماذا يسعكم أن تفعلوا ضد المجر أيها السوفيت ؟ من العبث
أن تطعنوا النفوس المجرية بحرايكم . فى مقدوركم أن تطلقوا رصاصكم وتقتلوا ،
ولكن حريتنا ستمضى فى تحديكم . . . »

ولقد قال « جيمس متشر » فى كتابه « جسر أنداو » : « لم يشعل
راديو أوروبا الحرية تلك الثورة ، ولكنه كان يذيع رسائل يدعو فيها إلى
الحرية ، ولعله لا يزال يفعل ذلك حتى اليوم . فهل نحن الآن على استعداد
لتحمل المسئولية المباشرة التى تترتب على إذاعة رسائل من ذلك النوع ؟
وإلى متى نذيع رسائل كهذه دون أن نتحمل مسئولية كل كلمة نقولها ؟ .
ولا شك أن سؤال « متشر » جدير بأن ننعم النظر فيه ، ذلك أن تأثير
إذاعات راديو أوروبا الحرية كان — خلال ساعات احتضار الثورة
المجرية — أشد إيلاماً منه فى أى وقت مضى ، وهو يصور الطريقة
التي كان الرجال والنساء فى المجر ينظرون بها — إن صواباً أو خطأ — إلى
دور راديو أوروبا الحرية : فى الساعة الواحدة والدقيقة الثامنة والأربعين
من بعد ظهر يوم ٥ نوفمبر ، أذاع راديو (راکوشى) الحر من داخل
المجر رسالة قال فيها : « انتبه يا راديو أوروبا الحرية . . انتبه . . إن راديو

روكا يتكلم . . إنه محطة إذاعة الشبان الثائرين . . الضرب بالقنابل مستمر . . الغوث ، الغوث ، الغوث . . يا راديو أوروبا الحرة ، أرسل استغاثتنا إلى أصحاب الشأن . . ابعث بأنبائنا إليهم . . الغوث ، الغوث » .
وفي الساعة الواحدة والدقيقة الثانية والخمسين ، قالت المحطة نفسها في إذاعتها :

« إننا نوجه نداءنا إلى ضمير العالم . . لماذا لا تسمعون ما نوجهه إليكم من نداءات لإنقاذ نساتنا وأطفالنا من الموت ؟ يا شعوب العالم . . إن أمة صغيرة تطلب مساعدتكم . . هنا راديو راكوشى بالجزر . . يا راديو أوروبا الحرة في ميونخ . . يا راديو أوروبا الحرة في ميونخ . . رد علينا . . هل استقبلت إذاعتنا ؟ »

وفي الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة ، من اليوم نفسه ، قالت تلك المحطة : « انتبهوا . . انتبهوا . . يا ميونخ ، يا ميونخ . اتخذوا إجراء في الحال . إننا نحتاج في منطقة (دونا بتيلي) إلى الأدوية ، والضمايدات ، والأسلحة ، والأغذية ، والذخيرة . أسقطوها لنا بالمظلات . »

وأخيراً أذاعت تلك المحطة ، في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والثلاثين من صباح يوم ٧ نوفمبر ، ما يلي :

« هل يجب علينا أن نوجه إليكم نداء مرة أخرى ؟ » .

« هل تحبون الحرية ؟ . . إننا نحبا مثلكم » .

« هل لكم نساء وأطفال ؟ إننا مثلكم لنا نساء وأطفال » .

« لدينا جرحى ضحوا بدمائهم في سبيل قضية الحرية المقدسة . ولكن تعوزنا الضمايدات . . ونفتقر إلى الأدوية . ثم ماذا نقدم لأطفالنا الذين يطلبون خبزاً ؟ لقد أكلوا آخر قطعة خبز كانت لدينا » .

« باسم كل عزيز لديكم . . نناشدكم أن تمدوا إلينا يد المساعدة . .
إن الذين ماتوا في سبيل الحرية يهتمونكم بأنكم أحجمتم عن معاونتهم . .
لقد وجهنا نداءنا إلى الأمم المتحدة ، وإلى كل رجل شريف . . »
« يا راديو أوروبا الحرة . . يا ميونخ . . يا راديو أوروبا الحرة . .
يا ميونخ . . »

جنة إدارة المخبرات المركزية في جزيرة (سوان)

« في جزيرة (سوان) الكبرى الآن ثلاث من أشجار جوز الهند ،
وليس فيها أثر للثعابين السامة ، بيد أنها موبوءة بمحافل من السحالي يتراوح
حجمها بين بوصة وبين ثلاث أقدام أو أكثر »

وردت هذه العبارة في النشرة التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية
لتثبط بها هم الأمريكيين الذين يطلبون منها معلومات عن أية جزيرة في
البحر (الكاريبي) يستطيعون أن يعيشوا فيها بعد تقاعدهم . ومن المحقق
أن حكاية « السحالي » التي يبلغ طولها نحو ست وثلاثين بوصة كفيلة بأن
تمنع أى شخص من أولئك الأمريكيين الذين يكتبون لوزارة الخارجية
طالبين بيانات عن جزيرتي سوان من زيارتهما . بيد أن الوزارة لم تكتف
بذلك في تلك النشرة التي أعدتها للإجابة على أية استفسارات من هذا
النوع ، بل ضمنتها أنباء أخرى أدعى إلى القنوط والانتزعاج ، إذ قالت :
« ولقد قضت الضرورة بإقامة البيوت القليلة في الجزيرة على أعمدة ، واتخاذ
تدابير أخرى لمنع السحالي من مهاجمتها . . ثم مضت الوزارة تقول في
نشرتها : « والماء هناك أزرق ، وغاية في الصفاء ، وغني بالأسماك . ولكن
الاستحمام في المحيط يعد خطراً ، إذ لا بد للمرء أن يحذر دائماً أسماك
القرش والباراكودا » :

ومن الجائز أن تكون وزارة الخارجية قد أصدرت تلك النشرة لأن
جزيرة سوان الكبرى كانت حتى سنة ١٩٦٤ مركزاً لمحنة إذاعة سرية

تابعة لإدارة المخابرات المركزية ، توجه برامجهما إلى كوبا والمكسيك وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية !

على أنه ليس من المتوقع أن يصل أى سائح بسهولة وفي غير مشقة إلى تلك الجزيرة ، فليس هناك خط جوى ممتد إلى مطار « الإدارة » هناك . وثمة زورق واحد يقطع المسافة بين (تمبا) والجزيرة في خمسة أيام ، حاملاً كمية ضخمة من الموز والمخصبات . يضاف إلى ذلك كله أن أى شخص يرغب في زيارة الجزيرة ينبغي له أن يحصل على إذن سرى . ويمكن أن يقال — على الرغم من كل تلك الاحتياطات — إن قصة الجهود الشيطانية التي بذلت لإخفاء قبضة إدارة المخابرات المركزية على الجزيرة ، تدخل في عداد القصص الهزلية المسلية :

تقع جزيرتا (سوان الكبرى) و (سوان الصغرى) جنوبي طرف كوبا الغربى ، على بعد ٩٧ ميلاً شمالي يونتي باتوكا في هندوراس — ويقال إن قرصاناً من قراصنة القرن السابع عشر هو الذى أطلق عليهما هذا الاسم — ويبلغ طول (سوان الكبرى) نحو ميل ونصف الميل ، ولا يزيد عرضها على نصف الميل ، وفيها صخرة كبيرة اسمها « بوبى كاي » ، وترتبتها مكونة من سماد ذرق الطيور المتراكم (زبل الحمام وغيره) . ولقد ادعت كل من الولايات المتحدة وهندوراس ملكية الجزيرتين منذ سنة ١٨٦٣ . وعندما تلقت إدارة المخابرات المركزية الموافقة على القيام بعملية ضد كوبا عند خليج الحنازير ، تقرر بادئ ذي بدء التمهيد للعملية « سيكوأوجيا » بتوجيه إذاعات إلى أهل الجزيرة .

وقد بدأ راديو (سوان) يذيع برامجه في سنة ١٩٦٠ ، وكانت مهمته مقصورة — أصلاً — على برامج تستهدف زعزعة حكم كاسترو . ولكن بعد البدء في وضع خطة غزو خليج الحنازير طلب إلى تلك المحطة أن تزيد برامجها الموجهة إلى كوبا عنفاً . وحين بدأ الغزو طفقت المحطة تذيع — كما ذكرنا من قبل — رسائل سرية ، ونداءات تناشد فيها الشعب الكوبى

والقوات المسلحة الكويتية أن تثور ، وتعليمات عن كيفية القيام بأعمال التخريب !

ولكن كان لابد من إصدار بيان عن تلك المحطة الغربية التي تبلغ قوتها ٥٠ كيلوات ، والتي بدأت تذيع برامجها ، فجأة ، من جزيرة سوان. ومن ثم أعلنت « شركة جبل طارق الملاحية » - ومقرها في الشارع الخامس رقم ٤٣٧ في نيويورك - في شهر مايو سنة ١٩٦٠ ، أنها استأجرت أرضاً في جزيرة سوان لتقيم عليها محطة إذاعة (وقد ذكر كبار موظفي شركة جبل طارق « الملاحية » أن الشركة لم تملك سفينة واحدة خلال الأعوام العشرة السابقة !) . . وقال « هورتون هيث » ، الذي وصف نفسه بأنه « المدير التجاري » للمحطة ، إن راديو سوان سيذيع « موسيقى خفيفة وأوبرات وأنباء . وأضاف يقول « إنها عملية تجارية بحتة . ونحن نتطلع إلى الحصول على إعلانات » .

ولكن من هم أصحاب شركة جبل طارق للملاحة ؟ . . قال « ولتر لوهر » - من رجال الأعمال في (بلتي مور) ، الذي وصف نفسه بأنه مساهم في الشركة - إن رئيسها هو « توماس دادلي كابوت » ، من رجال المصارف في وستون بولاية ماساشوستس ، والرئيس السابق لمجلس إدارة شركة الفواكه المتحدة ، ومدير مكتب شئون الأمن الدولي بوزارة الخارجية الأمريكية في سنة ١٩٥١ . كذلك كان كابوت رئيساً لمجلس إدارة شركة جودفري كابوت ، أكبر شركة في العالم لإنتاج « ورق الكربون » . وثمة مساهم آخر في الشركة هو « سمر سميث » ، من رجال الأعمال في بوسطن ، الذي ادعى أن جزيرة سوان كانت ملكاً لأسرته . ومن ثم قال هورتون هيث إن شركة جبل طارق الملاحية استأجرت الأرض اللازمة لمحطة الإذاعة من سمر سميث الذي كان رئيساً لمجلس إدارة شركة إينجتون لآلات النسيج ، ومقرها في شارع الكونجرس رقم ١٩ بمدينة بوسطن . وعندما اتصل أحد مندوبي صحيفة ميامي هيرالد بـ « سميث »

في بوسطن ، خلال شهر يونيو سنة ١٩٦٠ ، ليسأله عن « راديو سوان »
تهرب من الإجابة على الأسئلة قائلاً : « اتصل بالحكومة » .
بيد أن الحكومة زعمت أنها لا تعرف شيئاً عن تلك المحطة ، إذ قال
متحدث باسم وزارة الخارجية ، ردّاً على سؤال : « إن المحطة الوحيدة
التي أعرف عنها شيئاً في جزيرة سوان هي المحطة التابعة لمكتب الأرصاد
الأمريكي » . وهذا صحيح ، فقد أنشأت الولايات المتحدة محطة للأرصاد
في تلك الجزيرة في سنة ١٩١٤ ، ولا تزال محتفظة بها . وأما ذهب مكتب
استعلامات الولايات المتحدة إلى حد الاعتراف بأنه كان قد أعد العدة
لإنشاء محطة إذاعة في سوان ، ولكنه أهمل المشروع من جراء مشكلات
« خاصة بالحصول على الترخيص اللازم » . ولكن من عجب أن لجنة
المواصلات الفيدرالية التي تصدر ، بمقتضى القانون ، التراخيص لكل
محطات الإذاعة التي تعمل في أراضي الولايات المتحدة ، لم تصدر ترخيصاً
لمحطة سوان ، أو لشركة جبل طارق الملاحية . وقد قال المتحدث عن
تلك اللجنة ، في عبارة ملؤها التردد : « إننا لا نعرف من يملك الجزيرة » .
أما وزارة الخارجية الأمريكية فلم يساورها أى شك من هذا القبيل ،
إذ قالت إن جزيرة (سوان) ملك للولايات المتحدة ، ولا أساس لادعاء
هندوراس أن الجزيرة تابعة لها . وهكذا بدأت عملية شركة جبل طارق
الملاحية ومحطة إذاعة سوان . ولكن لم يمض وقت طويل حتى شعرت
(هافانا) بعنف إذاعات المحطة ، ومن ثم طفقت ترد عليها بقوة . ففي
يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٦٠ قال راديو مامبي في هافانا : « إن محطة إذاعة
معادية للثورة تعمل الآن في سوان ، وتمول بدولارات أمريكية » . وقد
ظلت إدارة المخابرات المركزية تقوم بتلك العملية ، دون أن تصادف في
طريقها أية عقبات ، إلى أن بدأ الهندوراسيون يتبرمون بالأمور العجيبة
التي تحدث في تلك الجزيرة التي يصرون على أنها ملك لهم . وقد بدأت
جذور المشكلة بالإحصاء الذي أجرته الولايات المتحدة في تلك الجزيرة

سنة ١٩٦٠ . فى شهر مارس من ذلك العام هبط على شاطئ الجزيرة الأميرال أرنولد كارو ، مدير مساحة شواطئ الولايات المتحدة ، ليحصي عدد سكانها (ولم يكن يعيش فى الجزيرة وقتئذ إلا الطيور) . وفى شهر أبريل أعلن فى واشنطن أن تعداد الجزيرة يبلغ ٢٨ نسمة ، مقابل ٣٢ نسمة فى سنة ١٩٥٠ . وفى (تيجوسيجالبا) ، عاصمة هندوراس ، هاج الطلبة مستنكرين ذلك الإحصاء الذى أجرته الولايات المتحدة بحجة أنها هى صاحبة الجزيرة ، وأعلنوا أنهم سينظمون حملة تغزو الجزيرة ورفع علم هندوراس عليها . وفى شهر يوليو وصل إلى سوان ثلاثة عشر من أهالى هندوراس المسلحين ، واكنهم ردوا على أعقابهم بواسطة شخص واحد هو جون هاملتون طاهى مكتب الأرصاد الجوية . وفى واشنطن أعلنت وزارة الخارجية رسمياً أن حكومة الولايات المتحدة تنتظر من سفارتها فى (تيجوسيجالبا) تقريراً عن ذلك العمل غير المشروع الذى قام به الهندوراسيون . وفى جزيرة سوان نفسها اتخذت إدارة المخابرات المركزية الإجراءات الكفيلة بتهدة الحالة .

ولكن فى أكتوبر من العام نفسه أثير النزاع فى الأمم المتحدة : فقد تحدث « فرانسيسكو ميللا بيرموديز » مندوب هندوراس الدائم فى الهيئة اللولية ، فى الجلسة التى عقدتها الجمعية العامة يوم ٣ أكتوبر ، فقال إن الولايات المتحدة احتلت جزيرة سوان متحدية بذلك حكومته . وأضاف قائلاً « إن جزيرة سوان أرض هندوراسية من النواحي الجغرافية والتاريخية والقانونية » . غير أن حق الولايات المتحدة فى ملكية الجزيرة كان يستند بقوة إلى « زبل الحمام » ، أو على الأصح إلى « قانون السباد » الذى كان قد صدر فى سنة ١٨٥٦ ، والذى يستطيع رئيس الولايات المتحدة بمقتضاه أن يصدر لآى أمريكى يكتشف جزيرة بها سباد متخلف من ذرق الطيور، ترخيصاً بوضع يده عليها ، وجمع السباد الغنى بالفوسفات وبيعه . وعندئذ يحق للرئيس أن يعلن أن الجزيرة أرض أمريكية .

وفي سنة ١٨٦٣ أصدر « سيوارد » وزير الخارجية ، بالنيابة عن الرئيس انكولن ، ترخيصاً لـ « شركة سماد نيويورك » بجمع ذرق الطيور من (سوان) ، ولكن الشركة أهملت الجزيرتين في مستهل هذا القرن ، فطالب بهما في سنة ١٩٠٤ شخص يدعى الكابتن « ألونزو ادامز » كان قد أبحر إلى هناك من ولاية ألاباما . وفي العشرينات حاولت (هندوراس) الاستيلاء على الجزيرة في عدة مناسبات ، ولكن واشنطنون طالبت (تيجوسيغالبا) بأن تكف يدها عنها ، وأرسلت إليها نسخة من الترخيص الذي كان « سيوارد » قد أصدره لشركة سماد نيويورك . وظلت « شركة الفواكه المتحدة » تحصد محصول جوز الهند في الجزيرة ، غير أن الإعصار الذي هب في سنة ١٩٥٥ اكتسح أمامه كل أشجار جوز الهند ، باستثناء الأشجار الثلاث التي أشارت إليها وزارة الخارجية في نشرتها !

وتقاسمت إدارة المخابرات المركزية ملكية الجزيرة مع مصلحتين حكوميتين أخريين تابعتين للحكومة الفيدرالية هما : مكتب الأرصاد الجوية ، ووكالة الطيران المدني . وقد أنشأ مكتب الأرصاد محطة في الجزيرة يديرها ثمانية أشخاص ، مهمتهم تسجيل سرعة الرياح واتجاهها ، ودرجات الحرارة والضغط . أما وكالة الطيران المدني فقد أنشأت في الجزيرة جهازاً قوياً للإشارات اللاسلكية يستطيع الطيارون الاستعانة به . وفي شهر سبتمبر عام ١٩٦٠ أعلن « ولترليمون » رئيس مجلس إدارة محطة الإذاعة العالمية أن محطته WFUL ستعاون مع محطة إذاعة سوان في توجيه إذاعات إلى كوبا . وكانت محطة WFUL قد بدأت توجه إذاعات إلى كوبا منذ شهر أبريل ، مستعينة في تقديم برامجها بالآنسة « بيبيتا ريبيرا » ، وهي كوبية منفية آثرت أن تطلق على نفسها اسماً مستعاراً هو « زهرة هافانا » . وفي الوقت نفسه أعلن « رومان بوسنسكي » — العضو الديمقراطي بمجلس النواب عن شيكاغو ، والمشرف على هيئة اسمها « راديو كوبا الحرة » — أن هيئته ستعاون ، هي الأخرى ، مع محطة الإذاعة العالمية

ومحطة إذاعة سوان . وقال بوسنسكى إن « راديو كوبا الحرة » شركة خاصة تملك ست محطات إذاعة أخرى في ولايتي فلوريدا ولويزيانا . وفي خلال تلك الفترة كانت معظم برامج محطة إذاعة (سوان) تسجل في مكتب شركة جبل طارق الملاحية بنيويورك ، وكان عدد من كبار اللاجثين الكوبيين يسجلون برامج خاصة لتلك المحطة ، واشترك في تلك التسجيلات « لويس كونتي اجويرو » ، المعقب السابق في تليفزيون وراديو هافانا .

واستمرت محطة إذاعة هافانا تصب جام غضبها على محطة إذاعة سوان . ففي يوم ٢٤ أكتوبر هاجمت « أولئك الملاعين الذين يتكلمون في راديو سوان » . وفي يناير سنة ١٩٦١ قالت الإذاعة الكوبية إن « راديو سوان » ليس محطة إذاعة ، وإنما هو قفص يضم ببغاوات مصابة بهستيريا .

وكانت إدارة المخابرات المركزية تذيب برامجها ليلاً ونهاراً طوال عملية غزو خليج الخنازير ، وتضمن إذاعاتها رسائل سرية تصبها في قالب عاطفي . من ذلك مثلاً أنها أذاعت في الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والخمسين من مساء يوم ١٨ أبريل ، رسالة باللغة الإسبانية من راديو سوان هذا نصها : « انتبه يا ستانيسلاو : القمر أحمر في يوم ١٩ أبريل » ! . . وحتى بعد أن انهار الغزو ، استمر راديو « سوان » يوجه رسائل غريبة إلى كتائب لا وجود لها ! . . ففي يوم ٢٢ أبريل - أي بعد انتهاء الغزو بثلاثة أيام - أمر ذلك الراديو عدة وحدات بعدم الإستسلام ، قائلاً إن الإمدادات في طريقها إليها ، وأمر الكتيبة الثالثة بالتقدم ، وأصدر تعليمات إلى الكتيبتين الابعة والسابعة بالاتجاه إلى « نقطة Z » . وكانت تلك الأوامر والتعليمات تثير قلق الناجين من الكوبيين المنفيين ، الذين كانوا يسرون على غير هدى في المستنقعات والغابات المحيطة بخليج الخنازير . وكان من جراء افتضاح أمر راديو سوان - بعد أن أذاع تلك الرسائل السرية ، والأوامر ، والتعليمات - أن رأت « شركة

جبل طارق « لزاماً عليها أن تخرج من نيويورك . لقد احتفظت بمكتب في مانهاتن ، ولكنها نقلت العملية كلها إلى ميامي في شهر سبتمبر عام ١٩٦١ . وانتقل مديرو الشركة أنفسهم إلى مبنى لانجفورد في حي ميامي الجنوبي . وقال « فريد فازاكيرلي » ، أحد المتحدثين باسم الشركة ، لأحد الصحفيين إن « هورتون هيث » سينتقل بدوره إلى ميامي ليتولى رئاسة مجلس إدارة الشركة . ونقلت إلى ذلك المبنى عدة حقائب عليها اسم « جورج واس » الذي عرف أنه كان من مديري راديو « سوان » . وقيدت شركة جبل طارق نفسها في سجل تليفونات ميامي على النحو التالي :

شركة جبل طارق
مبنى لانجفورد رقم ٣٧١
تليفون رقم : ٨٠٩٨

.. ثم حدث أن اختفت تلك الشركة في هدوء — كأنما مستها عصا ساحر — وتحولت إلى شركة جديدة هي « شركة خدمات فانجار » . وتاه راديو سوان في غياهب إدارة المخابرات المركزية ، ثم اتخذ لنفسه اسماً جديداً هو « راديو الأمريكتين » . ومن عجب أن « شركة فانجار » لم تكلف نفسها مشقة الانتقال من مقر « شركة جبل طارق » أو تغير رقم تليفونها . فقد ظل اسم « شركة جبل طارق » مدرجا في سجل التليفونات ، وأضيف إلى السجل ما يأتي :

شركة فانجار
مبنى لانجفورد رقم ٣٧١
تليفون رقم : ٨٠٩٨

وفي تلك الأثناء استمر « راديو الأمريكتين » ، الذي أسندت إدارته إلى شخص يدعى « روجر باتس » ، يذيع برامجه من جزيرة (سوان) .

وفي غضون عام ١٩٦٢ قرر «برنس كرويل» وزوجته زيارة جزيرة سوان، ذلك أن والد كرويل كان يعمل كهاويًا في إحدى شركات السماد المتخلف عن الطيور، ومن ثم رأى الزوجان أن يقضيا بضعة أيام في تلك الجزيرة التي يكثر فيها ذلك النوع من السماد. وكتبت مسز كرويل، فيما بعد، فصلا في صحيفة (فالماوث أنتربرايز) التي تصدر في ماساشوستس، وصفت فيه رحلتها مع زوجها إلى الجزيرة قائلة: «اتمد زرنا هناك محطتي الإذاعة والأرصاد الجوية، ولكننا لم نفهم شيئًا من الشرح الذي سمعناه. وسبحنا في أجمل مياه وقعت عليها عيناي في حياتي... واغتبطت أيما اغتباط برؤية الطيور من مختلف الأنواع والأشكال. ولقد أقمنا في دار خشبية مكونة من خمس غرف وحمام به ماء بارد وساخن... ولا شك أن إدارة المخابرات المركزية بذلت قصاراها للخفاوة في الجزيرة بالزوجين اللذين قدما من ماساشوستس، وآية ذلك أن مسز كرويل مضت تقول: «لقد غادرنا الجزيرة بعد تردد طويل. وحلق بنا قائد الطائرة فوق كل أرجائها قبل أن نبتعد عنها، ليتيح لنا فرصة إلقاء نظرة وداع عليها».

وبعد ذلك بعام، كان «راديو الأمريكتين» لا يزال يذيع برامج من سوان، داعياً الكوبيين لإشعال الحرائق في مزارع القصب، وحمل الثقب ليتسنى لهم أن يقوموا بأعمال تخريبية في كل وقت، وانتزاع التليفون من كل مكان يتيسر لهم أن يفعلوا ذلك فيه، حتى تضطرب المواصلات التليفونية. كذلك ناشد ذلك «الراديو» الشعب الكوبي أن يحطم أكبر عدد ممكن من الزجاجات، لأن خطة إدارة المخابرات المركزية كانت ترمي إلى إحداث أزمة زجاجات!... وفي بوسطن ظل «سمر سميت» يصر على أنه لا يعرف ما إذا كان لا يزال يتولى منصبه كمدير لشركة جبل طارق الملاحية. وقد شرح الطريقة التي آلت بها ملكية الجزيرة إلى أسرته، فقال إن أباه كان قد وضع يده عليها قبل

أعوام طويلة ، وأنه - أى سمير نفسه - رأى أن ينقل ملكيتها إلى أولاده الأربعة ، الذين أجروها لشركة جبل طارق كى تنشئ عليها محطة إذاعة .

ولقد اتصل شخص ما تليفونياً ، فى سنة ١٩٦٣ ، بشركة فانجارد فى ميامى ، وحولت عاملة السويتش المكاملة إلى مستر « روجر بتس » الذى أجاب على السؤال الذى وجه إليه بقوله إن اسم راديو « سوان » الآن هو « راديو الأمريكتين » ، وإنه لا يزال يذيع برامجه . ثم أضاف قائلاً : « إنها محطة إذاعة تملكها شركة ، وهى تعمل فى جزيرة سوان » . فلما سئل عن مصير شركة جبل طارق الملاحية ، أجاب بقوله : « لقد استأجرت شركة فانجارد الجزيرة من شركة جبل طارق ، التى استأجرتها بدورها من « سمير سميت » . . . وتحدث مستر « بتس » عن نفسه قائلاً إنه « نائب رئيس شركة فانجارد ، وإن رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق هو مستر وليم ويست ، وإن مستر جيمس هوانجزورث هو نائب الرئيس ، أما السكرتير فهو مستر رتشارد جرينلى » .

وتكرر الاتصال بعدئذ تليفونياً بجورج جلنجهام ، مدير الاستعلامات بمصلحة المواصلات الفيديرالية ، لسؤاله عن محطة جزيرة سوان ، فقال : « لا تزال تلك المحطة تعمل ، ولكنها لم تحصل على ترخيص منا . اسأل عنها وزارة الخارجية » . . وأردف جلنجهام يقول : « إن مصلحة المواصلات الفيديرالية تصدر تراخيص لمحطات الإذاعة التى تعمل فى الولايات المتحدة أو فى ممتلكاتها . هذا هو القانون . واكتنا لا نصدر تراخيص لمحطات إذاعة حكومية » .

فسئل : « هل معنى كلامك أن محطة سوان حكومية ؟ »
فكان جوابه : « كلا . . . كلا . . . كلا . . . لسنا نعرف شيئاً عنها ، وكل ما نعرفه أنها ما برحت تعمل » .

حملة انتخابات الرئاسة سنة ١٩٦٠ ... والآن

لا يعرف الشعب الأمريكى أن خطة غزو (خليج الخنازير) لعبت دوراً دقيقاً للغاية فى حملات انتخابات الرئاسة خلال عام ١٩٦٠ .
فعلى الرغم من أن ملايين من الأشخاص شاهدوا المناظرات التليفزيونية الأربعة التى جرت بين « رتشارد م . نيكسون » و « جون ف . كيندى » ، فقد توجهوا إلى صناديق الانتخاب دون أن يعرفوا الأسباب السرية التى حفزت كلا من المرشحين إلى اتخاذ موقف معين من المسألة الكوبية .
ولقد كان القلق سائداً وراء الكواليس ، فى كلا الجانبين ، لأن موعد الغزو الذى أعدت له إدارة المخابرات المركزية العدة كان يدنو .
ولكى نوضح حقيقة التمثيلية السرية التى جرت حوادثها فى معسكرى نيكسون وكيندى خلال عام ١٩٦٠ ، من جراء خطة ذلك الغزو ، ينبغي لنا أن نعود إلى التقليد الذى بدأ فى عام ١٩٤٤ : فى غضون ذلك العام كان الرئيس روزفلت يطلع « توماس ديوى » - الذى كان مرشح الجمهوريين للرئاسة - على كل المعلومات السرية المتعلقة بالحرب .
وتلقى ديوى معلومات مماثلة فى عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٢ . وكان الرئيس ترومان يمد كلا من الجنرال أيزنهاور وأدلاى ستيفنسون بكل ما يتلقاه من بيانات من إدارة المخابرات المركزية . وفى سنة ١٩٥٦ رأى أيزنهاور - عملاً بذلك التقليد - أن يطلع ستيفنسون على كل المعلومات التى كانت توافيه بها إدارة المخابرات المركزية . وفى يوم ١٨ يوليو سنة ١٩٦٠ أبقى أيزنهاور إلى كل من كيندى والسنتاتور ليندون جونسون يعرض عليه « أن يمدّه موظف مسئول فى إدارة المخابرات المركزية ، من وقت إلى آخر ،

بيانات عن الموقف الدولي». وأضاف أيزنهاور يقول في برقيته: «وستكون تلك البيانات لك شخصيًا ، لأنها بيانات سرية» .

وقبل كيندى وجونسون ما عرضه عليهما أيزنهاور . وفي يوم ٢٣ يوليو طار ألن دالاس ، مدير إدارة المخابرات المركزية ، إلى مدينة (هيانيس) ومعه مساعداً هما « جيمس بروك » و « جيتس لويد » . وقد وصل رجال « الإدارة » إلى هناك في طائرة عليها علامات يستدل منها على أنها طائرة خاصة . وكان كل من بروكس ولويد يحمل حافظة نحيلة فيها أوراق سرية . وفي خلال حديث دام ساعتين ونصف الساعة في شرفة دار السناتور كيندى الصيفية ، أطلع دالاس مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة على أمور قال عنها كيندى فيما بعد « إنها كانت مشكلات خطيرة في شتى أنحاء العالم . ولقد ناقشناها بدقة وتفصيل ووجهنا اهتمامنا ، بصفة خاصة ، إلى كوبا وأفريقيا » .

ثم طار ألن دالاس ، يوم ٢٧ يوليو ، إلى ضيعة ليندون جونسون في تكساس ، ليطلعه على آخر تطورات الموقف الدولي ، وعاد فاجتمع بكيندى للمرة الثانية في يوم ١٩ سبتمبر . وبعد ذلك الاجتماع الثاني قال كيندى — في حديث نشرته صحف سكريبس هوارد — ردًا على أسئلة وجهها إليه أحد محرريها : « يجب تقديم المساعدة إلى القوى التي تناضل من أجل الحرية في المنفى ، وتحارب في سبيلها بـجبال كوبا » . ثم ألقى كيندى ، في يوم ٦ أكتوبر ، خطابه الرئيسي عن كوبا بمدينة (سنسنتي) . وكان مما قاله فيه : « مما يدعو إلى الأمل أن الأحداث قد تتيح أمامنا مرة أخرى الفرصة التي نستطيع أن نستخدم فيها تفوذنا للدفاع عن الحرية في كوبا » ، ثم دعا إلى « تشجيع أولئك الكوبيين من محبي الحرية الذين يتزعمون حركة مقاومة كاسترو » .

وكانت تلك المشاعر التي أعرب عنها كيندى تسبب لمعسكر نيكسون ضيقًا يتزايد يومًا في إثر يوم ، إذ لم يكن نيكسون وأعوانه يدرون بدقة مدى

ما يعرفه كيندى عن خطة الغزو، إن كان يعرف عنها شيئاً على الإطلاق ، أو ما يمكن أن يكون دالاس قد أطلع عليه بصددها . ومن المحقق أنهم كانوا حريصين على ألا يمكنهم من الزعم بأن له يداً في عملية غزو قد يرى رئيس جمهورى أن يأمر بتنفيذها ، وخاصة أن الرئيس أيزنهاور هو الذى كان قد أمر إدارة المخابرات المركزية بتسليح الكوبيين المنفيين وتدريبهم في شهر مايو سنة ١٩٦٠ .

ومن ثم كان نيكسون وأعوانه يريدون أن تتم عملية الغزو التى أعدت إدارة المخابرات المركزية العدة لها ، قبل أن يتوجه الناجبون إلى صناديق الانتخاب في يوم ٨ نوفمبر !

وقد أكد أحد مستشارى نيكسون ذلك فيما بعد، حين قال إن نيكسون كان يأمل أن يتم الغزو قبل انتخابات الرئاسة « إذ لو حطمت حكومة أيزنهاور - التى كان نيكسون الرجل الثانى فيها - كاسترو في أواخر أيام الحملة الانتخابية ، ليسر ذلك لنيكسون أن يفوز بمقعد الرئاسة » ! ولعل خير ما كتب في هذا الموضوع مقال نشره « هيربرت كلاين » - سكرتير نيكسون الصحفى أثناء حملة سنة ١٩٦٠ - في صحيفة (سان ديجو يونيون) التى كان محرراً بها ، كشف فيه عما كان يجرى وراء الكواليس أثناء تلك الحملة ، بقوله : « لقد كان كثيرون منا مقتنعين ، منذ بداية حملة سنة ١٩٦٠ ، بأن كوبا يمكن أن تكون الموضوع الحاسم في معركة انتخابات الرئاسة . ولم يكن يعرف مسألة تدريب المنفيين ، توطئة لغزو كوبا ، سوى أربعة من أقرب المقربين إلى نيكسون . وكانت التعليمات تقضى علينا بعدم البوح بشيء ، ومن ثم قررنا أن نلزم الصمت المطبق » .

ومضى كلاين يقول : « وظللنا خلال فترة طويلة ، أثناء حملتنا الانتخابية ، نعقد الأمل على أن يتم تدريب أولئك المنفيين بسرعة حتى

يهاجموا شواطئ كوبا في أقرب فرصة مستطاعة ، إذ كنا نعتقد أن اندحار كاسترو سيعزز مركز نيكسون . . بيد أن التدريب لم يتم بسرعة تكفل الهجوم على تلك الشواطئ قبل إجراء الانتخابات . . ولو أن الغزو تم قبل الانتخابات لاستطعنا أن نقول أثناء حملتنا الانتخابية إن نيكسون كان قد كتب في سنة ١٩٥٩ مذكرة سرية حلل فيها شخصية كاسترو بقوله : « إما أنه شخص ينظر إلى الشيوعية بسذاجة ، أو هو خاضع فعلاً لسطوة الشيوعية * » . وأضاف كلاين قائلاً : « إن نيكسون كان يدعو إلى اتباع سياسة عنيفة إزاء كوبا ، مما أدى إلى تدريب اللاجئين » .

وبينما كان أعوان نيكسون يرجون أن يتم الغزو في أقرب وقت ممكن ، كان أعوان كيندى والمشفون على دعايته الانتخابية يأملون ألا يتم الغزو قبل إجراء الانتخابات ! . . وفي منتصف شهر أكتوبر سافر إلى فلوريدا « أندرو سانت جورج » و « هانك ووكر » ، موفدين من مجلة (لايف) لتصوير اللاجئين أثناء تدريبهم على غزو بلادهم . وعلم رجال كيندى بالأمر ، وبينما كان سانت جورج يضطلع بالمهمة التي وكلت إليه في ميامي ، تلقى عدة مكالمات تليفونية من « وايم آتوود » الذي كان يشترك في كتابة خطب كيندى ، طلب إليه فيها أن يمدّه بمعلومات عن تدريب اللاجئين الكوبيين . وقال سانت جورج ، فيما بعد ، إن آتوود أعرب له عما يساوره من قلق مرده إلى أن الجمهوريين قد يحاولون غزو كوبا قبل الانتخابات ، وأن الأمر الذي كان يشغل بال كيندى هو الموعد الذي سيتم فيه الغزو . وذكر سانت جورج أنه قال لآتوود إن من غير

* في أبريل سنة ١٩٥٩ أرسل نيكسون - بعد أن اجتمع بكاسترو مدة طويلة في مكتبه بالكونغرس - مذكرة سرية إلى البيت الأبيض ، وإدارة المخابرات المركزية ، ووزارة الخارجية ، قال فيها : « لقد بدا لي كاسترو ساذجاً جداً فيما يتعلق بالخطر الشيوعي ، وأيقنت أنه لا يخشى أن يستولى الشيوعيون ذات يوم على الحكم في كوبا . ورأي فيه أنه رجل متعدد الجوانب ، تتوافر فيه الصفات التي تجعل منه قائداً وزعيماً . ويلوح أنه مخلص في عمله » .

المحتمل أن يتم الغزو على الفور ، لأن اللاجئين لم يستعدوا له بعد .
 وفي يوم ٢٠ أكتوبر وصل موكبا كيندى ونيكسون إلى نيويورك ،
 وكان من المقرر أن يشتركا في مناظرة تليفزيونية في اليوم التالي . ولكن حدث
 بعد ظهر ذلك اليوم نفسه أن دعى الصحفيون المرافقون للمرشح الديمقراطي
 إلى اجتماع في قاعة الصحفيين بفندق بيلتمور ، حيث وزعت عليهم -
 بعد الساعة السادسة مساء بقليل - نسخ من بيان أصدره كيندى وقال
 في مستهله : « يجب علينا أن نحاول تعزيز القوى غير الموالية لباتيستا
 والمناهضة لكاسترو ، الموجودة في المنفى ، وتلك التي لا تزال تعمل في كوبا
 نفسها والتي يمكن أن نعقد عليها الآمال في إسقاط كاسترو . إن أولئك
 المناضلين في سبيل الحرية لم يتلقوا أى عون من حكومتنا حتى الآن » . .
 وكان وقع ذلك البيان في نفس نيكسون - الذى كان يخطب ساعتئذ في
 فندق والدورف إستوريا - عنيفاً جداً .

وبعد عام ونصف العام ، قال نيكسون في كتابه « ست أزمات » :
 « عند ما قرأت ذلك البيان الذى أصدره كيندى في فندق بيلتمور ، جن
 جنونى . . ذلك أننى صاحب الفضل ، إلى حد كبير ، في تدريب
 اللاجئين الكوبيين سرّاً بواسطة إدارة المخابرات المركزية ، وقد تم ذلك طبقاً
 لسياسة وضعت نتيجة لجهودى المباشرة » .

وهكذا أحس نيكسون أن كيندى كان يحاول الدعوة لاتباع سياسة
 وضعها هو - أى نيكسون - بنفسه . ثم قال نيكسون في كتابه إنه أمر
 « فريد سيتون » - وزير الداخلية ، وأحد مستشاريه في الحملة الانتخابية -
 بأن يتصل بالبيت الأبيض فوراً ، على الخط التليفونى السرى ، ليسأل
 عما إذا كان دالاس قد ذكر لكيندى أن إدارة المخابرات المركزية تولت
 تدريب اللاجئين الكوبيين ، استعداداً لغزو كوبا نفسها ؟ ! . .
 وأضاف نيكسون يقول : « وعاد سيتون بعد نصف ساعة ليقول لى إن

دالاس حدث كيندى عن تلك العملية « . . ثم مضى يقول : « لقد كان كيندى يدعو إلى سياسة كانت الحكومة الأمريكية قد قررت اتباعها سرّاً . . . ولقد عرض كيندى — بالبيان الذى أذاعه — العملية كلها للخطر » . . . « ولم يبق أمامى سوى شىء واحد يتسنى لى أن أفعله ، هو حماية العملية السرية بأى ثمن . وينبغى أن أحرص أشد الحرص على ألا أقول أى شىء يمكن أن يفهم منه أن الولايات المتحدة تقدم مساعدات لقوات الثوار فى داخل كوبا وخارجها . بل يجب على ، فى الواقع ، أن أهاجم اقتراح كيندى تقديم مثل هذا العون ، زاعماً أنه يتعارض مع الالتزامات التى تتضمنها المعاهدات المعقودة بين الولايات المتحدة والدول الأمريكية » .

وبالفعل ، هاجم نيكسون فى اليوم التالى — فى حديث تليفزيونى أذيع من ستوديو ABC فى مانهاتن — اقتراح كيندى ، قائلاً إنه يتعارض مع « خمس معاهدات » مبرمة بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية ، كما أن فيه نقضاً لميثاق الأمم المتحدة . وشاعت البهجة على الأثر فى معسكر نيكسون. وطوال اليوم التالى، بينما كان المرشح الجمهورى للرئاسة يقوم بجولة فى مناطق ولاية بنسلفينيا الشرقية ، كان أعوانه يقولون فى كل مكان إن كيندى ارتكب أخيراً خطأ فاحشاً . وفى تلك الليلة — ٢٢ أكتوبر — خطب نيكسون فى حشد من الناس اجتمعوا فى الملعب الرياضى بكلية (موهلبيرج) فى مدينة (التاون) ، فهاجم كيندى بقوله :

« إن كيندى يدعو — اسمعوا ذلك — حكومة الولايات المتحدة لتأييد الثورة فى كوبا ، وأنا أقول إن هذا اقتراح غريب طائش فوار بالتهور ، لم يسبق لأى مرشح للرئاسة أن تقدم بمثله أثناء أية معركة انتخابية فى تاريخ الولايات المتحدة : سأشرح لكم لماذا يوصى بأن تساعد حكومة الولايات المتحدة القوى المناهضة لكاسترو فى كوبا وخارجها . . هل

تعرفون ما يمكن أن يعنيه ذلك ؟ إن معناه أن نخرق خمس معاهدات تربطنا بالدول الأمريكية ، بما فيها معاهدة (بوجوتا) التي عقدت سنة ١٩٤٨ . ومعناه كذلك أن نقض التزاماتنا الرسمية حيال الأمم المتحدة . . . »

وكان كيندى ، فى ذلك اليوم ، يقوم بحملة انتخابية فى ولايتى (ميسورى) و (كانساس) ، وعندما وصل إلى واشنطن فى اليوم التالى ، كان قد أحس بوطأة الهجوم الذى شنه نيكسون عليه . كما انزعج أدلاى ستيفنسون — الذى كان يقوم يومئذ بحملة انتخابية لكيندى فى كارولينا الشمالية — من الموقف الذى اتخذه كيندى إزاء كوبا ، فاتصل به تليفونيا فى (ويسكونسين) وقال له ، محذراً ، إن بيانه عن وجوب مساعدة اللاجئين الكوبيين قد يصبح فخاسياسياً يقع فيه إذا ترلى الرئاسة ، ثم ناشده أن يتراجع شيئاً فشيئاً عن الموقف الذى حددده فى ذلك البيان . وفى أثناء تلك المحادثة التليفونية بدا كيندى محرجاً بشأن البيان ، وقال كلاماً يفهم منه أن البيان صدر دون أن يراجع هو شخصياً ، ووعد ستيفنسون بأن يتراجع ليتخذ موقفاً أسلم وأدعى إلى الطمأنينة . وبعدئذ أرسل كيندى ، فى اليوم نفسه ، برقية إلى نيكسون قال له فيها « لم أدع قط ، ولست أدعو الآن للتدخل فى كوبا على نحو يعد نقضاً للمعاهدات التى تربطنا بالدول الأمريكية » . ولم يشر فى برقيته بحرف إلى اللاجئين الكوبيين . وبعد ثلاثة أيام ، صدر عدد ٣١ أكتوبر من مجلة (لايف) وفيه الصور التى التقطها « سانت جورج » و « ووكر » للكوبيين المنفيين أثناء تدريبهم . وكانت المعركة الانتخابية قد بدأت ، يومئذ ، تدنو من ذروتها بسرعة . واطلع كيندى على تطورات الموقف الدولى ، للمرة الأخيرة ، من الجنرال كابيل نائب مدير إدارة المخابرات المركزية ، وذلك أثناء رحلة جوية فى طائرة كيندى الخاصة « كارولين » ، وهى من طراز كونفير ، من لوس أنجيليس إلى سان دييجو .

وعندما قال نيكسون في كتابه الذى صدر خلال شهر مارس سنة ١٩٦٢ إن كيندى عرف كل شىء عن عملية غزو كوبا وتعهد أن يعرضها للخطر ، أصدر البيت الأبيض على الفور تكذيباً لذلك الكلام . وأفضى دالاس بتصريح أيد به ذلك التكذيب . وقال بيير سالانجر : « إن كيندى لم يبلغ ، قبل انتخابه رئيساً فى سنة ١٩٦٠ ، بشىء عن تدريب القوات خارج كوبا ، أو عن أية خطة لتأييد غزو كوبا » . . وأضاف سالانجر يقول : « إن رواية نيكسون قائمة على سوء فهم ، ذلك أن دالاس كان ، أثناء الحملات الانتخابية ، يطلع كيندى على تطورات الموقف الدولى بوجه عام . ولم يعرف كيندى شيئاً عن عملية كوبا إلا بعد أن زاره دالاس وبيسل فى بلم بيتش يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، أى بعد انتخابه رئيساً بعشرة أيام » . . وقال دالاس بدوره : « إن ما قاله نيكسون مبنى على سوء فهم . . ذلك أننى لم أكن أطلع كيندى إلا على أسرار الموقف الدولى عامة . . ولم أكن أتحدث إليه عن خطط الحكومة الخاصة بأية عملية مكشوفة أو سرية » .

ويلاحظ أن نيكسون لم يوضح كيف حصل « سيتون » ، عن طريق اتصاله تليفونياً بالبيت الأبيض ، على معلومات عما جرى من أحداث بين كيندى ودالاس ، ولم يذكر اسم الشخص الذى اتصل به مستشاره . ورفض سيتون ، من جانبه ، أن يلتقى مزيداً من الضوء على هذا الموضوع ، مكتفياً بقوله « لقد اتصلت بمشول فى البيت الأبيض استطاع ، بحكم مركزه ، أن يرد على سؤالى . ومن المؤكد أننى لم أتصل بحاجب البيت الأبيض » . والواقع أن سيتون كان قد تحدث إلى البريجادير جنرال « أندرو جود بيستر » سكرتير إدارة موظفى البيت الأبيض ، وهمزة الوصل بين أيزنهاور وإدارة المخابرات المركزية . ولكن ليس ثمة دليل على أن جود بيستر كان قد اتصل وقتئذ بدالاس ليعرف منه حقيقة الأمر ، أو أن نيكسون أو سيتون استطلعا رأى مدير إدارة المخابرات المركزية فى الموضوع .

ومن المحقق أن ما دار بين كيندى ودالاس من أحاديث حول كوبا بالذات لن يعرف أبداً ، ذلك أن اجتماعتهما كانت غاية في السرية ، ولم تسجل أحاديثهما بأية طريقة من طرق التسجيل .

* * *

إن معنى كل ما تقدم أن مرشحي الحزبين الديمقراطي والجمهورى لرياسة الولايات المتحدة سمحا لعملية سرية من عمليات الحكومة الخفية بأن تؤثر في خططهما أثناء المعركة الانتخابية ، وفي التصريحات العامة التى أفضيا بها . وينبغي أن يلاحظ هنا أن المشكلات الثلاث الكبرى التى نوقشت خلال الأيام الأخيرة لمعركة انتخابات سنة ١٩٦٠ كانت متصلة بعمليات سرية . وتلك المشكلات الثلاث هى : كوبا ، وماتسو ، وكيموى ، ثم مسألة ما إذا كان ينبغي لأيزنهاور أن « يعتذر » لخروشوف بعد حادث إسقاط طائرة فرانسيس جارى باورز حتى يمكن إنقاذ مؤتمر القمة في باريس .

ولب المسألة هو ، بعد هذا كله ، أن النظام الانتخابى — قلب الديمقراطية — اضطرب من جراء عمليات قامت بها الحكومة الخفية . فى حالة كوبا اهتم المرشحان الديمقراطي والجمهورى بخطة سرية لم يكن الناخبون أنفسهم يعرفون أى شىء عنها . وعندما اختار الناخبون الرجل الذى يشغل أخطر منصب فى العالم ، بنوا قراراتهم — جزئياً — على بيانات مضللة . فلقد اعترف نيكسون — أحد المرشحين — بأنه اتخذ أثناء المعركة الانتخابية موقفاً يتناقض مع شعوره الحقيقى ، لأنه أراد — كما قال — أن يحمى خطة الغزو التى وضعتها إدارة المخابرات المركزية . بيد أن ملايين الناس الذين شاهدوا المناظرات التى جرت بين نيكسون وكيندى على شاشات التليفزيون حول المشكلة الكوبية ، لم تكن لديهم الوسائل التى تمكنهم من أن يدركوا أن الحقائق كانت تشوه أو تخفى .

ولا نريد أن نقول بكلامنا هذا إنه كان ينبغي إذاعة كل شيء عن خطة الغزو ، ولكننا نرى أن من الخير أن نسأل : كيف يستطيع الناخب أن يحسن الاختيار عند ما لا يقول المرشح الحقيقة ، أيًا كانت الدوافع الوطنية التي تدعوه إلى ذلك ؟ !

إن من يعارضون فرض مزيد من الرقابة على الفروع السرية للحكومة يذهبون إلى أن في نظام الحكم الأمريكي ضمانات كافية تحول دون تجاوز تلك الفروع الحدود المرسومة لها . وهم في هذا يقولون إن الشعب ينتخب رئيس الجمهورية ويضع ثقته فيه . وللرئيس ، أثناء توليه منصبه في البيت الأبيض ، الحرية التي تيسر له إدارة الحكومة — بما فيها جهازها السري — على النحو الذي يراه ملائماً . ولكن إذا لم يرض الناخبون عن الكيفية التي يوجه بها شئون البلاد ، فإن في مقدورهم أن يقصوه عن منصبه بعد أربعة أعوام .

هذا ما يقوله أولئك القوم . ولكن ماذا يحدث لهذه النظرية عندما يقع النظام الانتخابي في شباك الحكومة الخفية إلى درجة يضطر معها أحد المرشحين إلى أن يقول للناخبين إنه يؤيد سياسة ما ، مع أنه — في الحقيقة — يؤمن بسياسة أخرى ؟ النتيجة الواضحة هي أن النظام الانتخابي يضعف . وهذا ما حدث في سنة ١٩٦٠ . وليس هناك سبب يحول دون حلوله مرة أخرى . وعندما يحدد المرشحون للرئاسة مواقفهم ، أو يقلبونها رأساً على عقب ، طبقاً لمقتضيات عمليات سرية معينة لا يسمح للناخبين بأن يعرفوا عنها شيئاً ، يكون معنى ذلك أن عيباً أليماً بنظام الحكم الأمريكي .

لقد أسهمت الحكومة الخفية في معركة انتخابات الرئاسة التي جرت في عام ١٩٦٠ ... لم يرها أحد، ولكنها كانت موجودة . ولعلها لفتنا درساً قوياً يفيدنا في معارك انتخابات الرئاسة المقبلة .

خاتمة

كان « رضا المحكومين » أول شيء اهتم به الرجال الذين وضعوا « تصريح الاستقلال » . وأصبح « بقاء المحكومين على قيد الحياة » أهم ما يشغل بال زعماء الأمة في منتصف القرن العشرين ، تحت ضغط الحرب الباردة .

وقد ظهرت الحكومة الخفية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كإحدى الأدوات اللازمة لضمان البقاء القومى ، ولكنها شكلت خطراً على النظام الذى أنشئت لحمايته ، لأنها ظلت خفية ، وعملت خارج نطاق الرقابة الدستورية العادية .

لقد أنشأ الرئيس ترومان نواة الحكومة الخفية حين وقع قانون الأمن القومى فى سنة ١٩٤٧ (الذى تكونت بمقتضاه إدارة المخابرات المركزية) . وكان مما قاله آنئذ إنه تصور تلك الإدارة - أساساً - كهيئة مهمتها أن تجمع المعلومات السرية وتنسقها للرئيس الذى يحتاج إلى بيانات مركزة يستطيع أن يبنى عليها السياسة القومية . ولكن ، مع حلول عام ١٩٦٣ ، كانت تلك الإدارة قد اتسعت إلى درجة قال ترومان إنه لم يتوقعها قط ! . فقد كتب يقول : « مع كل السخف الذى تنطوى عليه الدعاية الشيوعية ، ومع الحملات الشعواء التى تشنها على الغرب . . لم نكن فى حاجة إلى أن تصبح إدارة المخابرات المركزية عاملاً ذا نفوذ تخريبي فى شئون شعبنا . . » . « وأمامنا الآن أسئلة دقيقة لا بد لنا من الإجابة عليها . وإنى أريد أن أرى إدارة المخابرات المركزية تعود إلى الاضطلاع بالمهمة الأصلية التى

وكلت إليها ، بوصفها الساعد الإخباري للرئيس ، وأريد أن تكف عن القيام بأية عمليات خارج هذا النطاق » . . « لقد نمونا كأمة ، وأصبحنا محترمين لما لدينا من أنظمة حرة ، ولقد رتنا على الاحتفاظ بمجتمع حر مفتوح . لكن ثمة شيئاً في الطريقة التي عملت بها إدارة المخابرات المركزية يضني ظلاً على مركزنا التاريخي ، وأشعر بأننا في حاجة إلى تصويبه » . والواقع أن ترومان كان يرثي لعزتنا القومية ما أصابها من ضرر من جراء بعض « العمليات الخاصة » : كعملية الطائرة « ي ٢ » في سنة ١٩٦٠ ، وعملية خليج الخنازير ، والحوادث الهامة التي وقعت في إندونيسيا ، وبورما ، ولاوس ، وفييتنام ، وفي أماكن أخرى . ومع ذلك فإن « قسم الخطط » الذي يدير عمليات إدارة المخابرات المركزية الخاصة ، أنشئ خلال عام ١٩٥١ في عهد ترومان . وفي عهد ترومان كذلك جاء ألن دالاس إلى واشنطن ليصبح أول مدير لذلك « القسم » . وما دام من المحال أن تكون تلك العمليات قد تمت على غير علم من ترومان ، فإن السؤال الحقيقي الذي لا مفر من الإجابة عليه هو : هل تمت عمليات إدارة المخابرات المركزية واتسعت على نحو لم يكن ترومان يريد عندما وقع قانون سنة ١٩٤٧ ؟ من المحقق أن عمليات تلك « الإدارة » تمت ، منذ عام ١٩٥٠ ، في حجمها وعددها . وعندما انحرفت — وقد انحرف بعضها بشدة — تسببت في تشويه سمعة « الإدارة » . ولقد أصر كبار رجال « الإدارة » على أن الكثرة الغالبة من العمليات التي قامت بها كانت ناجحة . ولكن من المحقق أنها منيت بالفشل في عدة مناسبات . وإذا كان للمرء أن يقبل زعم « الإدارة » أن معظم عملياتها كانت ناجحة ، فإن ثمة نتيجة معقولة واحدة تتجلى لنا ، هي أن عدد العمليات السرية التي اضطلعت بها غير معروف في الدوائر العلنية .

لقد كان بعض تلك العمليات من الاتساع — كما كانت الحال في عملية خليج الخنازير — بحيث تعذر إسدال ستار من الكتمان عليها .

وفي حالات أخرى أدت العمليات السرية إلى انطلاق قوى تعذر التحكم فيها . ولقد دربت إدارة المخابرات المركزية ، في سائر أنحاء العالم ، وحدات مهمتها صون الأمن الداخلي في البلدان الموالية للغرب . غير أن تلك الوحدات أضحت ، في بعض الأحيان ، مصدر إحراج شديد للولايات المتحدة ، وخاصة في فيتنام ، حيث مولت تلك « الإدارة » قوات خاصة هاجمت معابد البوذيين .

وعلى الرغم من ذلك النشاط السري الواسع ، والسلطات الكبيرة التي ظفرت بها إدارة المخابرات المركزية ، والأموال الطائلة التي أنفقت عليها وعلى غيرها من وكالات المخابرات ، فإن الشعب لم يستطع أن يناقش الدور الذي يقوم به هذا الجهاز السري .

ويمكن أن يقال ، بوجه عام ، إن نقاد تلك « الإدارة » عجزوا عن مناقشة نشاطها بدقة لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على معلومات مؤكدة عنها . وهم يصبون تقديم على ثلاثة أمور هي أن « الإدارة » تتبع سياسة خارجية خاصة بها ، وتقوم بأعمالها بعيداً عن رقابة الرئيس والكونجرس ، وتشوه المعلومات السرية التي تحصل عليها ، لتبرير العمليات التي تقوم بها . وقد رأى بعض المفكرين أن الحل الوحيد للمشكلات التي تثيرها « بيروقراطية » متوارية تعمل في مجتمع حر ، هو قصر مهمة إدارة المخابرات المركزية على جمع المعلومات والبيانات ، وإنشاء هيئة أخرى توكل إليها العمليات الخاصة . ولكن ، إذا حرمت إدارة المخابرات المركزية من القيام بعمليات سرية ، وأسندت مهمة هذه العمليات إلى وكالة أخرى ، فقد يقتضى ذلك إنشاء فروع أخرى للاضطلاع بالعمليات السرية ، علاوة على فروع « الإدارة » الموجودة الآن والتي تعمل فيما وراء البحار . ولا شك أن ذلك من شأنه أن يضاعف النفقات ، ويقلل من الكفاية ، وقد يعرض العمليات السرية نفسها لخطر كشف النقاب عنها .

وقد عابحت لجنة « تيلور » هذا الموضوع ، بعد عملية خليج الخنازير ، ورأت — بعد البحث والتقصي — أن نظام « الإدارة » الراهن هو أهون الشرين .

ولئن كانت هذه المشكلة هامة ومعقدة ، فإنها تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لمشكلة أخرى أهم منها وأخطر وهي : هل ينبغي « للإدارة » أن تضع سياستها الخاصة بعيداً عن رقابة رئاسة الجمهورية ؟

إن ثمة لوائح تقضى بأنه لا بد من موافقة السلطة التنفيذية العليا في الحكومة على تنفيذ أية عملية خاصة كبرى . ولقد دلت التصريحات التي أفضى بها أيزنهاور وكيندي عن (جواتيمالا) و(خليج الخنازير) على أنهما لم يقرأ هاتين العمليتين فقط ، وإنما اشتركا كذلك في وضع خطتيهما . ومنهما يكن من أمر ، فإنه يبدو أن كثيراً من القرارات أُحيلت إلى « الجماعة الخاصة » ، وهي هيئة خاصة تعيش في الظل ، ولا يستند وجودها إلى أي قانون . ولكن لما كانت هذه الجماعة تضم رجالاً يتحملون مسئوليات جسيمة في فروع حكومية أخرى ، فإن كل ما تستطيع أن تفعله هو أن تتخذ قرارات توجيهية عامة فيما يتعلق بعمليات معينة بالذات . ومن ثم فإن إدارة المخابرات المركزية ، وسائر الوكالات الأخرى المتفرعة عن الحكومة الخفية ، « حرة » فيما تقوم به من عمليات ، وفي وسعها أن توجه السياسة وتحدد معالم الطريق الذي تريد أن تسلكه ، وذلك داخل الإطار المرن الذي ترسمه واشنطنون :

في (كوستاريكا) ، مثلاً ، لم يجد رجال « الإدارة » أن الموقف يسمح بإطلاع وزارة الخارجية على نشاطهم ، عند ما لفقوا وثيقة شيوعية ونشروها في صحيفة محلية .

وفي (القاهرة) تسلل « مستر X » ليجتمع بعبد الناصر ، قبل أن

يقابله رسول وزارة الخارجية الخاص .
 وفي عملية (خليج الخنازير) انقردت « الإدارة » باختيار الزعامة
 السياسية للكوبيين المنفيين .

ولكن كان من جراء وجود « الجماعة الخاصة » ، وتعميم الجهاز الذى
 يقر العمليات الخاصة ، أن استطاع رجال المخابرات أن يدعوا أنهم
 لم يتصرفوا قط خارج نطاق السياسة التى تضعها الحكومة . والواقع أن
 سلطة الرئيس موزعة وشائعة ولها حدود ، على الرغم من كل ما يقال
 عنها ، وأن للوزارات والوكالات التى تأتمر بأمره مصادر قوة كامنة خاصة
 بها ، كثيراً ما تتعارض مع نفوذه ورغبته .

وهناك مشكلات متراكمة تنطوى عليها العلاقات التى تربط إدارة
 المخابرات المركزية بالرئيس ، وهو لا يستطيع أن يعالجها جهاراً ، ولا
 يسعه أن يخضعها للأدوات السياسية المتاحة له ، ولا يمكنه أن يتخطى
 زعماء أسرة المخابرات ليتحدث بشأنها إلى الشعب .

إن الرئيس يعمل وهو يدرك أن فى وسع الأعضاء الساخطين فى
 الحكومة الخفية أن يضايقوه ، بأن يطلعوا رجال الكونجرس والصحافة على
 ما يريدون إفشاءه من أسرار . ولقد كان كيندى يدرك حق الإدراك —
 أثناء المداولات التى أسفرت عن عملية خليج (الخنازير) — الأخطار السياسية
 التى يمكن أن تترتب على إخفاء خطة لإسقاط كاسترو كانت قد وضعت
 كلها تقريباً فى عهد حكم الجمهوريين . كذلك حدث فى أثناء أزمة
 الصواريخ فى سنة ١٩٦٢ أن شك بعض كبار رجال البيت الأبيض فى
 أن يكون أحد كبار موظفى إدارة المخابرات المركزية قد حاول النيل من
 الرئيس بإطلاع الجمهوريين على أسرار الموقف !

والواقع أن ذلك الشك يصور حقيقة هامة ، هى أن الحكومة الخفية
 أصبحت شبه مستقلة ، وأن لها قوة ذاتية كبيرة .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو: هل يمكن فى هذه الظروف - مع مراعاة أن العمليات السرية تتطلب التكم والسرية - التوفيق بين الحكومة الخفية والنظام الديمقراطى ؟

الجواب : كلا . لا يمكن أن يتحقق شىء من ذلك . ويلاحظ ، من جهة أخرى ، أن وجود شكل من أشكال الحكومة الخفية ضرورى للأمن القومى فى زمن الحرب الباردة . ومن ثم فإن الضرورة الملحة ، إزاء معضلة كهذه ، تقضى بالملاءمة بقدر المستطاع بين الحكومة الخفية والنظام الديمقراطى .

ولكن ما الذى يمكن فعله إذن ؟

أهم شىء هو أن يؤيد الشعب والرئيس والكونجرس التدابير اللازمة لفرض رقابة على « أسرة المخابرات » ، والحد من قوتها ، حتى يمكن محاسبتها ، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات الخاصة ، ذلك أن خطر العمليات الخاصة يكمن فى تنفيذها دون أية رقابة فعالة من الرئيس . وهذه العمليات ليست خطرة على الأمم التى تكون هدفاً لها فحسب ، بل هى خطرة علينا نحن أيضاً . وهى تثير سؤالاً له مغزاه ، هو : « إلى أى مدى يستطيع مجتمع حر - وهو يحاول أن يكفل لنفسه البقاء - أن ينافس مجتمعاً مغلقاً ، دون أن يصبح جزءاً غير مميز منه ؟

لقد تحدث « ألن دالاس » ، ببساطة ، عن مبررات العمليات السرية ، قائلاً إن الحكومة تشعر بأن من واجبها أن « تكافح النار بالنار » . ولعله قصد بكلامه هذا أن من حق إدارة المخابرات المركزية أن تستخدم نفس الأساليب التى يلجأ إليها جهاز التجسس السوفيتى .

ثم قال دالاس : « لقد أصبح البوليس السرى السوفيتى KGB بمثابة

العيون والآذان للدولة السوفييتية في الخارج والداخل على السواء . إنه سلاح متعدد الأغراض والأهداف ، يستطيع أن يضطاع بأية مهمة توكلها إليه الزعامة السوفييتية . فهو ليس مجرد بوليس سرى ، أو مجرد هيئة مخابرات ، بل هو — فوق ذلك — إدارة للتخريب ، واستخدام وسائل العنف السرى في شئون الدول الأخرى . إنه سلاح عدواني مهمته تحقيق المطامع السوفييتية في الحرب الباردة .

إن أى مجتمع حر يجد صعوبة في اتباع وسائل وأساليب من هذا القبيل ، لأن تقاليده تمنعه من الأخذ بالمبدأ القائل إن « الغاية تبرر الوسيلة » . ومن ثم ينبغى الامتناع عن القيام بأية عمليات خاصة إلا بعد أن يدرسها الرئيس في هدوء وروية ، مستطلعاً آراء الخبراء . وعليه ألا يكتفى باستشارة أعضاء « أسرة المخابرات » ، بل إن واجبه ليحتم عليه أن يستشير كذلك كبار رجال الدولة المسؤولين ، ذوى الأذهان المفتحة ، ذلك أن أية عمليات كذلك التى تمت عند خليج الخنازير وإندونيسيا ، والتى استهدفت كل منهما إسقاط حكومة أجنبية ، عنوة ، تعد « حرباً غير معلنة » . ولهذا يجب الامتناع عن القيام بأية عمليات من هذا النوع إلا إذا تعرض الأمن القومى لخطر شديد داهم !

ولكن إذا حتمت الظروف القيام بعملية سرية ، فلا معدى في هذه الحالة عن دراسة ما يمكن أن تحدثه من رد فعل ، ولا بد من بحث الآثار التى يمكن أن ترتب على فشلها . هل كان يجدر بنا أن نخاطر بيهيتنا في سبيل إسقاط كاسترو ؟ وهل كان من الخير لنا أن نعادى سوكارنو بمد يد العون إلى أعدائه ؟

ثم يتعين علينا أن ندرس بعناية المشكلات التى تنتج عن نجاح أية عملية خاصة : هل الولايات المتحدة مستعدة لتحمل المسؤولية عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية التى تؤدي إليها حركة تمرد أو ثورة تؤيدها إدارة

المخابرات المركزية ؟ وما مدى النجاح الذي يمكن أن يتحقق - في حالات كحالي إيران وجواتيمالا - إذا أسقطت حكومة شيوعية ثم بقيت الأوضاع التي تفسح أمام الشيوعية مجال العمل ؟

إننا نكون واهمين إذا اعتقدنا أنه يمكن حل مشكلات سياسة الولايات المتحدة الخارجية في هذا العالم المعقد المتشابك بمجرد إسقاط رئيس دولة . من الخير إذن أن لا نسمح لرجال المخابرات والحاسوسية الذين يميلون دائماً إلى أمثال هذه الحلول ، بأن يفرضوا آراءهم على أية مناقشات تتصل بالعمليات السرية ، أو أن ينفردوا بتنفيذ تلك العمليات في الميدان . لقد كان كل من أيزنهاور وكيندي يطلب من سفرائه أن يكونوا مشولين عن كل نشاط للولايات المتحدة في البلاد الأجنبية . ومن الضروري أن تتحول هذه السيادة النظرية إلى حقيقة ، ذلك أنه من غير المعقول أن يوضع أي سفير في مثل المركز الذي كان « وليم سيبولد » يشغله في بورما . وإذا اقتضت الظروف اتخاذ سياسة سرية تتعارض مع سياسة واشنطن المكشوفة ، حيال أي بلد ، فلا بد من اطلاع السفير عليها .

كذلك ينبغي إبلاغ الكونغرس بكل شيء . فالمفروض ، طبقاً للدستور ، أن يراقب الكونغرس أعمال السلطة التنفيذية . ولقد جرت العادة أن « يقر » مجلس الشيوخ الالتزامات الكبرى في ميدان العلاقات الخارجية . أما فيما يتصل بالحكومة الخفية فإن الكونغرس لا يعرف إلا القليل عما يجري في تلك الهيئة التي يرصد لها كل عام ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار !

ويلاحظ أن بلخان مجلسي الشيوخ والنواب المكلفة بمراقبة نشاط إدارة المخابرات المركزية خاضعة لإشراف شيوخ ونواب موغلين في الرجعية وتربطهم علاقات شخصية بكبار رجال الحكومة الخفية . ومن الخير كل الخير ألا يستبعد عمداً رجال مثل السناتور فولبرايت (الذي توقع الأخطار

التي نجمت عن عملية خليج الخنازير) من رقابة الكونغرس على جهاز المخابرات . ولا بد أن تحل محل « بلان الظل » هذه لجنة مشتركة تضم أعضاء من مجلسي الكونغرس . وليس هناك أى سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن أسرار المخابرات ستسرب من مثل هذه اللجنة أكثر من تسربها من تلك اللجان . وقد ثبت بأقطع الأدلة أنه لم تتسرب من اللجنة المشتركة للطاقة الذرية أية معلومات سرية .

وعلى الرغم من وضوح الحاجة إلى مزيد من الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات ، فإن الرئيسين أيزنهاور وكيندي قاوما هذا الاتجاه ، خشية أن يكون فيه تعد على سلطتهما التنفيذية . ولقد رأيا ، والحال هذه ، أن ينشأ رقابة خارجية كاذبة ، بتشكيل مجالس استشارية من مواطنين لا صلة لهم بالحكومة ، فأدى ذلك إلى موقف شاذ ، إذ أصبح أولئك المواطنون يطلعون على أسرار الحكومة الخفية ، بينما حرم ممثلو الشعب في الكونغرس من معرفة شيء عن جهاز المخابرات !

والكونغرس لا يجهل كل شيء عن العمليات التي تتم في الخارج فحسب .. بل هو محروم ، فوق ذلك ، من أية معلومات تتعلق بتدخل الحكومة الخفية في شئون الولايات المتحدة الداخلية . إن ثمة مبرراً لنشاط المخابرات في الخارج ، ولكن ليس هناك أى مبرر لاتساع عمليات المخابرات في الداخل على هذا النحو : مكاتب لإدارة المخابرات المركزية في المدن الكبرى ، واستخدام بعض الشركات الخاصة بغية التمويه (كشركة جبل طارق للملاحة ، وشركة زينث الهندسية) ، والاستعانة بالبرامج العلمية (كما يحدث في المركز الدولي للأبحاث ، التابع لمعهد ماساشوستس التكنولوجي) ، وتمويل محطات الإذاعة ، وتقييد حرياتها ، والاستعانة بدور النشر .

كذلك ينبغي للمنظمات الخاصة والجامعات أن تعيد النظر في الصلات

التي تربطها بالحكومة الخفية . ومن الخطر ، كل الخطر ، أن نجد « أسرتنا الجامعية » نفسها مرتبطة بالحكومة الخفية ارتباطاً وثيقاً ، يفقدها ما هي جديرة به من حرية تتيح لها أن تنقد بغير قيد نظام حكمنا ومجتمعنا . يجب على الأسرة الجامعية أن تكف عن قبول أى عون مالى سرى من إدارة المخابرات المركزية !

لقد أصبح نشاط إدارة المخابرات المركزية فى الداخل معقداً واسعاً ، ومن ثم فهو يناقض - نصاً وروحاً - قانون الأمن القومى . ولا يستطيع أى شخص خارج أسرة المخابرات أن يعرف ما إذا كان ذلك النشاط ضرورياً ، ومشروعاً ، أو ما إذا كان يمكن أن يصبح خطراً . ويجب على الساطتين التشريعية والتنفيذية أن تدرسا هذه المشكلة بعناية .

وبعد ، فينبغى الاهتمام - فى مجتمعنا الحر - بميل الحكومة المتزايد إلى تضليل الشعب الأمريكى ، رغبة منها فى حماية عمليات سرية . مثال ذلك :

« ٢ » : قال لنكولن هوايت المتحدث باسم البيت الأبيض :
« لم يكن هناك أى تعمد لحرق المجال الحوى
السوفييتى » .

خليج الخنازير : قال دين راسك وزير الخارجية : « من حق الشعب الأمريكى أن يعرف ما إذا كنا قد تدخلنا فعلاً فى شئون كوبا أو نعتزم أن نفعل ذلك فى المستقبل » .

إندونيسيا : قال الرئيس أيزنهاور : « إن سياستنا تقوم على الحياد الدقيق ، والمسلك السليم ، وعدم الانحياز فى ميدان لا شأن لنا به » .

أزمة الصواريخ : قالت وزارة الدفاع : « ليست لدى (البنتاجون)

جواتيمالا : قال جون فوستر دالاس وزير الخارجية : « إن الجواتيماليين يعالجون الموقف بأنفسهم » .
 طيارو خليج الحنازير : قال البيت الأبيض : « مما يدعو للأسف أن إدارة المخابرات المركزية ووكالات الحكومة الأخرى ليست لديها أية معلومات دقيقة عن اختفاء ابنكم » .

بيانات « مضللة » عن عمليات سرية شوهت النظام الانتخابي كما اتضح ذلك في معركة انتخابات الرئاسة خلال عام ١٩٦٠ .
 ويبدو من المعقول أن تقترح أن تقلل الحكومة من بياناتها، وتلجأ إلى الصمت المطبق في الظروف الصعبة .

ويلوح أنه لا يمكن ، بأية حال ، التوفيق بين جهاز المخابرات الحكومي وتقاليده جمهورية حرة . ولكن في زمن الحرب الباردة لا يكون الحل أن يفكك ذلك الجهاز ويصنّف ، بل أن يوضع تحت مزيد من الإشراف والرقابة ، ذلك أن الخطر الذي يترتب على تسرب الأنباء السرية ، أشدّ بمراحل من الخطر الذي ينجم عن وجود حكومة سرية . وإذا انحرفنا كمجتمع فليكن انحرافنا في اتجاه الرقابة .

لقد كتب « توماس جيفرسون » في سنة ١٨١٩ يقول :

« ينبغي أن نتذكر أن وجود أية قوة مستقلة في أية حكومة ، يجعلها قوة مطلقة » .

فصول الكتاب

الصفحة

٩	١ — الحكومة الخفية
١٥	٢ — ٤٨ ساعة
٣٦	٣ — الاستعداد للغزو
٦٧	٤ — الغزو
٩٢	٥ — حكاية أرامل (برمنجهام)
١١٢	٦ — تاريخ
١٦٢	٧ — بورما : السفير البريء
١٧٢	٨ — إندونيسيا : جنود مرتزقة
١٨٧	٩ — لاوس : المحاربون المسلمون
١٩٨	١٠ — فيتنام : الحرب السرية
٢١١	١١ — جواتمالا : ثورة الموزالتى أشعلتها إدارة المخابرات المركزية
٢٣٦	١٢ — الهزة التى أحدثها كيندى
٢٤٦	١٣ — الطبقة الراقية السرية
٢٦٢	١٤ — وكالة الأمن القومى
٢٧٠	١٥ — وكالة مخابرات الدفاع
٢٧٥	١٦ — إدارة المخابرات المركزية « الخفية تماماً »
٢٩٣	١٧ — دخائل إدارة المخابرات المركزية
٣٢٥	١٨ — السعى لفرض الرقابة
٣٣٨	١٩ — صفاء فى فيلق السلام
٣٤٥	٢٠ — عملية شهباء

الصفحة

٣٥٧	٢١ - أزمة الصواريخ
٣٧٠	٢٢ - جواسيس إلكترونيون
٣٨١	٢٣ - الإذاعة السرية
٤٠٠	٢٤ - لجنة إدارة المخابرات المركزية في جزيرة (سوان)
٤١٠	٢٥ - حملة انتخابات الرئاسة سنة ١٩٦٠ . . والآن
٤٢٠	٢٦ - خاتمة .

تم طبع هذا الكتاب بالقاهرة
على مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٦٥



دارالمعارف بمصر

Bibliotheca Alexandrina



0506401

٧٠	قرشاً ج.ع.م.	٧٠٠	فلس في العراق والأردن	٩٨٠	فرنكاً في المغرب.
٥٦٠	ق. ل	٧٠٠	فلس في الكويت	٨٠٨	ريالات سعودية
٧٠٠	ق. س	٨٤٠	مليماً في تونس	١٤	شائاً في البلاد
٧٠٠	مليم في ليبيا والسودان	٩٨٠	فرنكاً في الجزائر	٢	دولاراً (الأخرى)